مقدمة:

السودان رغم موقعه الجغرافي الإستراتيجي بين القارة الإفريقية والمنطقة العربية واطلاله على البحر الأحمر، وقربه من السوق العالمية، ورغم امتلاكه لموارد طبيعية ضخمة تؤهله لكي يكون قوة اقتصادية كبرى، إلا أنه لا زال دون ذلك ، وظل يشهد نزاعات وصراعات متعددة أقعدت به كثيراً، في الوقت الذي برزت فيه دول كبرى لا تملك ما يملكه من موارد ومزايا. الشئ الذي يحتم إجراء البحوث والدراسات بغرض التوصل إلى الأبعاد المفقودة في عمليات تحقيق التنمية في السودان(محمد حسين سليمان ابو صالح،2002ص109-113) .كما تقف الدراسة وباختصار عند مفهوم التنمية واهدافها وضرورة وجود استراتيجية وطنية لبلوغ تلك الأهداف تؤكد على الطبيعة الديمقراطية للتنمية، التي تتطلب المشاركة الواسعة للجماهير في كل مراحل العمل التنموي ومدى ملاءمة الحكم اللامركزي بشكل عام لأن يكون وسيلة فعالة لتجسيد هذه المشاركة على أرض الواقع.فعليه يتضح جليا ان هنالك مشكلة في الاقتصاد السوداني فيما يتعلق بالتخطيط التنموي الشامل، فالسودان من اقدم الدول الافريقية والعربية التي اتبع مبدا التنمية المبرمجة ،حيث وضعت اول خطة خمسية في الفترة مابين 1946-1951ثم توالت الخطط والبرامج التنموية .عموما يظل التخطيط التنموي في السودان احد القضايا الملحة التي يجب الاهتمام به وحل المعوقات التي تحول دون تحقيق اهدافه .

ويمكن حصر اهم معوقات التخطيط التنموي في السودان في الاتي:

- عدم توفير البيانات الاحصائية اللازمة لعملية التخطيط.
- عدم الاستقرار السياسي والامني.
- غياب الروية الفلسفية والمنهجية العلمية للعملية التخطيطية .

مشكلة البحث:

شهد السودان مند الاستقلال محاولات عديدة لأجل إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية وقد تبنت النظم الوطنية المختلفة إستراتجيات وخطط للتنمية إستندت علي نمازج ونظريات مختلفة . وقد كان نتاج كل هده المحاولات الفشل ، حيث ظلت المناطق المتخلفة بالبلاد كما هي عليه بينما زاد ثراء المناطق المتقدمة في السودان.

في اطار دالك فان هده الدراسة محاولة لتقييم تجربة السودان التنموية وما حققه من تنمية في مناطق الريف السوداني عامة وشمال دارفور خاصة. تكمن مشكلة البحث اساسا في انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي في الولاية . تتضح تلك المشكلة في الاتي:

1- عدم وجود تنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

2- قلة المشروعات التنموية التي استهدفت الولاية وعدم استمراريتها .

3- تدمير البنيات التحتية في الولاية وتدهور الخدمات العامة (الصحة – التعليم – الكهرباء المياه الطرق)

4- سؤ تشخيص مشكلة التنمية في الولاية

5- زيادة نسبة الفقر في الاسر داخل مجتمع الولاية وقلة دخل الفرد وتدني مستوى المعيشة.

اهمية البحث:

1-للدراسة اهمية عملية وعلمية ،فالاهمية العملية تتمثل في مساعدة المخططين من الاستفادة من نتائجها في الدولة وخاصة منطقة الدراسة.

2-أهمية علمية باعتبارها إضافة للتراكم المعرفي والعلمي في مجال التنمية وابراز دور الاستراتجيات والخطط العلمية في نجاح المشاريع التنموية ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر في منطقة الدراسة .

3- كما تأتي الاهمية في توضيح وإظهار المكانات والموارد المادية والبشرية في الولاية والتي تساعد في تحقيق التنمية الطلوبة اد تم استغلالها بطرق علمية .

اهداف البحث:

تهدف الدراسة الي التعرف علي الاثار التنموية لخطط واستراتجيات التنمية في السودان فيم يخص ولاية جنوب دارفور .ثم تقييم مشروعات التنمية عم حققته من اثار ايجابية وتحقيق التوازن التنموي المطلوب وتحديد اي قصور في الاداء التنموي . يتم كل هدا بالتركيز علي ولاية جنوب دار فور باعتبارها احدى الولايات التي تعاني مشاكل التنمية بالرغم مم تزخر به من موارد طبيعية وثروات كفيلة بتحقيق الاكتفاء الداتي للسودان قاطبة ادا ما احسن استثمارها ، فضلا عن مجتمعها اد يعتبر صورة مصغرة للسودان بتركيبته المتعددة . وعليه فقد ركزت اهداف الدراسة علي الاتي:

1-التعرف علي الاثار التنموية الناتجة عن الخطط والسياسات الاستراتجية المختلفة للدولة ودورها في تنمية الولاية.

2-تتبع التطورات والتغيرات التي طرات علي منطقة الدراسة نتيجة لتلك الخطط وما تحقق من تنمية.

- تقيم مشروعات التنمية التي استهدفت الولاية وما احدثته من اثار ايجابية.

فرضيات البحث:

توفير التنمية الشاملة عامل اساسي علي استدامة السلام.

– التنمية الغير متوازنة وتركيزها في مناطق معينة سبب مباشر في قيام الحرب بمناطق الاطراف (الهامش)

–عدم الالتزام بتنفيد الخطط سبب اساسي في فشل برامج التنمية.

- استغلال الزراعة هو المحرك الأساسي للتنمية بالولاية.

- ضعف خطط التنمية هو السبب الرئيس للنزاعات بالولاية.

- هنالك جهود كبيرة بذلت من قبل حكومات المركز والولاية لتحقيق التنمية.

- التنمية وحدها لا تكفي لوقف النزاعات بالولاية، نسبة لأن هناك أسباب أخرى ساهمت في تفاقم الأوضاع بدارفور.

- هناك ضرورة لبرامج تنمية اجتماعية ونشر ثقافة السلام بالولاية (التنمية الشاملة) .

- الصراع في دارفور انعكاس للصراع الإثني السياس

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح دور التخطيط التنموي في تحقيق السلام .

وسائل وادوات البحث

يعتمد البحث علي الادوات التالية:

1/ المصادر الاولية

أ/الزيارات الميدانية : ودالك بغرض الوقوف علي دوافع التنمية الساملة واخد الملاحظات المباشرة والغير مباشرة.

ب/المقابلات الشخصية

2/ المصادر الثانوية

هي قليلة جدا ولا تمكن الباحث من الوصول علي معلومات غزيرة لا سيما المصادر المحلية ، لدالك اعتمد البحث علي ما كتب من كتب ومراجع ودراسات سابقة و تقارير واوراق عمل بالاضافة الي الي الجداول والخرئط والرسوم التوضيحية.

الدراسات السابقة

الدراسة الاولي :

دراسة زكريا حيث تناولت الدراسة السرد التاريخي لعمليات التنمية وعلاقتها بالحكم في السودان بصورة جيدة .هده الدراسة بصرت الباحث بالوضع الماثل في السودان وكيفية ادارته وادارة عملية التنمية المختلفة ،حيث توصل الي نتائج منها:ان الاستقرار السياسي له دور كبيرفي نجاح مشروعات التنمية وان التنمية تحتاج الي التخطيط في مختلف مستوياته سوا كانت اجتماعية او اقتصادية والتي تتم بواسطة الحكومات.موضحا التاثيرات المتبادلة بين ظاهرة ازمة التنمية والحكم في السودان . عليه قد اتفقت تلك الدراسة مع الفرضية الثانية للبحث. (زكرياالامين ، 2022)

الدراسة الثانية:

دراسة مامون بله يعقوب تناولت هده الدراسة ادارة التنمية في السودان فهي دراسة ميدانية عن اثر عمليتي الاختيار والتوجيه في النتمية الريفية نموزج الريف الشمالي– محافظة القطينة ولاية النيل الابيض.

حيث كان هدف الدراسة وصف الخصائص والمشكلات الطبيعية والبشرية في منطقة الدراسة موضحا ان عمليتي الاختيار والتوجيه يعتبران سببا مباشر في فشل مشروعات التنمية بمكان الدراسة كما توصل الي ان فشل التجارب التنموية وعدم استمراريتها يرجع الي الاختيار غير المناسب للافراد وفشل المسولين.حيث اشار في توصياتها الي امكانية تعميم النتائج وتطبيقها خاصة في اختيار المخططين ومدراء مشروعات التنمية . فعلية قد استفاد الباحث من هده الدراسة من خلال التعرف علي المعوقات التنموية فيم يخص الجانب الاداري والتخطيطي لعمليتي التنمية .غير انها لم تحدد او تشير الي اي من الاستراتجيات المناسبة التي تساهم في نجاح عمليات التنمية. (مامون بله)

الدراسة الثالثة:

دراسة احمد حسن التي جاءت بعنوان استراتيجية التنمية في مقدمة بن خلدون موضحا مشكلة بحثه في طرح سوال عن امكانية تحقيق التنمية عند ابن خلدون بالتركيز علي المشكلة الاقتصادية حيث توصل الي نتائجاهمها :ان سلوك الحاكم من وجهتي الانفاق والايرادات لها اثر في ازدهار الاقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة(احمد حسن احمد 2001)

الدراسة الرابعة:

دراسة نجلاء محمد الامين) حيث دكرت ان مشكلة بحثها تتمثل في قضية التنمية وتمويلها في السودان مند الاستقلال ، مشيرة الي ان كل التنمية التي تمت كانت في قطاعات معينة ومدن بعينها وفق منهجية مركزية التي اتبعتها الحكو مات المتعاقبة مم جعل برامج و مشروعات التنمية في الولايات والارياف تعتمد علي فائض الميزانيات دون وجود اعتمادات حقيقية لتلك الارياف والولايات . ووضعت افتراضات لبحثها تمثل في ان الحكم اللامركزي من عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وان النمو والتنمية الاقتصادية في الولايات يمكن ان يتحققان عن طريق التمويل بايرادات الضرئب . وان عجز الحكومات الولاية في توفير الايرادادت لموجهة الانفاق علي الخدمات والتنمية يرجع الي القسمة غير العادلة للايرادات . وان اساليب تمويل الحكم المركزي زاد الولايات الغنية غنا و الفقيرة فقرا.

توصلت الدراسة الي نتائج منها :ان تطبييق الفدرالية في الاقاليم لم يحقق التنمية المطلوبة . فعلية هده الدراسة ركزت علي الجانب السياسي وتاثيره علي التنمية في الولايات الا انها لم تطرق للعوامل الاجتماعية والثقافية التي تعتبر عوامل مكملة للعوامل السياسية والاقتصادية في التنمية لكنها تعتبر من الدراسات الهامة من حيث اشارتها الي

نوع جديد من نمازج الحكم الفدرالي الدي يساعد في حال تطبيقة الي نجاح مشروعات التنمية دالك من خلال التوزيع العادل للايرادات في السودان(نجلا محمد الامين2002)

الدراسة الخامسة

دراسة : ابراهيم الصديق(عن ادارة التنمية في النظم الفيرالية) تناولت الدراسته تجربة الصندوق القومي لدعم الولايات في السودان حيث لخص مشكلة دراسته في في ان ادارة تمويل التنمية في السودان ظل مهملا مم ادى الي تمركز مشروعات التنمية في المدن الكبرى دون الريف والتي تعتمد في تنميتها الي الفوائض من الموازانات العامة .حيث توصل لعدة نتائج منها ضرور وجود الية مستقلة تقوم بالتوزيع الافقي للايرادات علي الولايات بغرض تحقيق التوازان التنموى في السودان خلال فترة الحكم الفدرالي. واقترح نموزج لادارة التنمية في السودان تمثل في قيام صندوق للتنمية يقوم علي اطار علمي شامل لمفهوم التنمية الريفية وفق خطة قومية شاملة .عموما هده الدراسة جيدة من حيث عكسها اساليب التنمية من المنظور الفيدرالي الا انها لم تطرق لاستراتيجية معينة في الولايات ودور الاستراتيجية القومية الشاملة . (ابراهيم الصديق2002)

الدراسة السادسة

دراسة :سوسن عبدالله (عن التخطيط التنموي ودوره في رفع كفاءة القطاع الزراعي في السودان) هدفت هده الدراسة الي التعرف علي الخلفيات التاريخية للاستثمارات في مجال الزراعة والتنمية في السودان مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي حيث عرضت الباحثة كل الخطط التنموية في السودان . لكنها لم تطرق في نتائجها للتوصية بوضع استراتيجية وخطط يمكن الاستفادة منها في عمليات تطوير القطاع الزراعي وكيفية استثماره بالتركيز علي التكنلوجيا الحديثة في هدا المجال.

(سوسن عبدالله2001)

الدراسة السابعة

دراسة : محمد يعقوب (عن سياسات التخطيط التنموي في السودان وانعكاساتها علي المجتمعات المحلية) تطرق الباحث الي المشكلات التي تعوق دون تحقيق التنمية المطلوبة ، فيم يخص سياسات التخطيط التنموي ونتائجها لاتتفق مع رغبات المواطنين وانها لم تحقق النتائج المطلوبة للتنمية ، كما ان دور الوحدات التي تقوم بالتخطيط للتنمية دورسلبي وان القروض التنموية لم توجه الي اهدافها. الامر الدي جعل من الصعب تحقيق التنمية في الارياف . فعلية هدفت الباحث في دراسته علي التعرف علي مدي انعكاسات السياسات الخاصة بالتنمية علي الارياف مستخدما المنهج الوصفي التاريخي ومنهج دراسة الحالة لتحقيق فروضه المتمثلة في ان سياسات التخطيط في الغالب قومية وان نتائجها لا تتوافق مع رغبة المجتمع المحلي. (محمد يعقوب محمد2003)

الدراسة الثامنة

دراسة: شريف احمد(عن دور الجهات المختلفة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة) باعتبارها دعامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، مستخدما المنهج الوصفي التاريخي . توصل الباحث الي نتائج منها ان التنمية المستدامة تواجه معوقات متعددة مثل الفهم الخاطئ للجهات المسؤلة عن التنمية عموما والسياسات القومية المتخدة واهمالها المستمر للمنتجين خاصة الريفيين مم ادي الي ضعف انتاجهم وسؤ تدريبهم وبالتالي تدنى مستواهم المعيشي وزيادة فقرهم . فالدراسة تناولت الاطار العام لعمليات التنمية خاصة الزراعية باعتبارها السند الحقيقي في عمليات التنمية الريفية ، الا انها لم تدكر استراتيجية مناسبة تصلح لاستدامة التنمية.(شريف احمد 1995)

الدراسة التاسعة

دراسة : عبد العاطي حسن (عن التنمية المستدامة) تناول بالشرح مفهوم وابعاد وكيفية تطبيق التنمية المستدامة في ارض الواقع في اطار الاسس والامكانات الاملائمة لتطبيقها .

خرجت الدراسة بتوصيات متعددة ادا ما احسن تطبيقها ستساعد في استمراية بعض المشاريع التنموية). عبد العاطي حسن احمد(1993

الدراسة العاشرة

دراسة :عبد العظيم عباس طيفور(عن التخطيط الاستراتيجي في بعض مشاريع التنمية الريفية – تقييم وتقويم تجربة البرنامج الانمائي للامم المتحدة بالسودان)

هدفت الدراسة الي الي توضيح اهمية توفير التخطيط الاستراتيجي وفعاليته فير تحقيق اهداف البرنامج الانمائي للامم المتحدة بالسودان عبر تجربة مشاريع تنمية المناطق المختارة لضمان استمرارية وتدريب الكوادر الادارية الوطنية لقيادة المجتمعات المحلية وزيادة حصيلة الناتج الاقتصادي والاجتماعي . اتفقت هده الدراسة مع موضوع هده الدراسة عن التخطيط ومدي اهمية تشكيل اجهزته في كل المستويات وفقا للمواصفات المطلوبة للكوادر العاملة في مجال العمل الاجتماعي حتي يتطلع المخططون الاجتماعيون بدورهم في التنمية ، واهمية مشاركة المواطنين والقيادات المحلية في مراحل التخطيط واتفقتا ايضا في في النهج وادوات جمع البيانات بينما اختلفتا في النوع حيث ركزت الدراسة الحالية علي مستوى مشاركة المواطنين في اختيار وتصميم وتخطيط المشاريع الانتاجية .(عبدالعظيم عباس طيفور2006)

الخلاصة

تناولت هذه الدراسات اثر التخطيط التنموي في تحقيق السلام في السودان .كما تناولت التنمية من حيث الأهمية في قضية السلام والتعايش السلمي، وقد بينت الأثر الكبير الذي يمكن أن يحدثه الاهتمام بالتنمية في تخفيف حدة النزاعات وتحقيق السلام، ويتضح ذلك من خلال ما توصلت إليها هذه الدراسات من نتائج كان أهمها ما يلي:

1- هناك علاقة ارتباطيه موجبة بين إنزال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام.

2- أهمية الأنشطة التنموية التي تقدمها المنظمات الطوعية وتأهيل الشباب وخلق فرص العمل في تعزيز المصالحة بين المجتمعات.

3- أن التنمية هي الطريق الاستراتيجي لتحقيق السلام والوحدة وإزالة النعرات.

4- أن التنمية بمثابة مشروع سلام ونهضة لعملية بناء السلام.

5- النزاع لا يحقق التنمية بل يؤدى إلي تحطيم البيئة الطبيعية للإنسان.

6- يتطلب من عملية التخطيط للتنمية أن تحقق المساواة وتكافح الفقر لاستدامة السلام والاستقرار.

7- وجود علاقة ارتباطيه بين الفقر ونشوب النزاعات.

8- انتشار الفساد الحكومي يؤثر علي سلبا علي التنمية و يؤدى إلي زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبالتالي إلى زيادة الغبن الاجتماعي.

9- عامل التنمية غير المتوازنة من العقبات أمام تطور السودان، ولابد من رفع أولويات التنمية والبدء في تنفيذها.

10- تجربة مشاريع تنمية المناطق المختارة للنهوض بالريف السوداني، ساعدت علي الوحدة والتمساك بالمنطقة رغم الاحتراب الدائر في دارفور.

11- تدني مستوى التنمية الاقتصادية وتدهور الخدمات وتوقف مشروعات التنمية وازدياد الفاقد التربوي وانتشار السلاح أدى إلى ظهور ثقافة العنف.

12- علي الحكومة السودانية مراجعة أوجه التقصير والإهمال في التعامل مع الإقليم.

13- هناك إمكانية توظيف النفير في مشروعات التنمية كمشاريع جماعية تعاونية معتمدة علي التراث الشعبي لتعزيز التعايش والسلام.

14- ضرورة ربط التنمية بالاحتياجات المحلية وبالواقع الاجتماعي والثقافي وتوظيف التراث الإنساني.

15- أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لحل مشكلة الإقليم.

16- ضعف التنمية كان سببا رئيسياً في الأزمة والحل يكمن في التنمية.

من خلال عرض الدراسات السابقة توصل الباحث إلي أن الغالبية العظمي من تلك الدراسات قد اتفقت مع الهدف الرئيسي لهذه الدراسة وهو إبراز أهمية التنمية في تحقيق السلام. وقد اتفقت معها في أهمية التنمية المتوازنة، وضرورة الاهتمام بهذه الآلية كمنهجية لتحقيق السلام، وهذا ما سعت الدراسة إلي الإفادة منها وبحث إمكانية تطبيقها ودراسة المعوقات التي تحول دون ذلك. كما اتفقت معها في المنهج التاريخي والوصفي التحليلي. أيضاً اتفقت مع معظمها في استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات والوصول إلى نتائج ايجابية في دور وأهمية التنمية في تحقيق السلام . واختلفت معها في التناول من حيث الحدود الزمانية والمكانية لكل دراسة، والتعرض على مفهومي درء النزاعات وبناء السلام كمنهجيات إستراتيجية لتحقيق السلام .

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في الأتي:

التعرف علي المراجع المستخدمة في هذه الدراسات مما يسهل الوصول إليها بغرض الاطلاع . وإثراء الجانب النظري للدراسة في التوسع المعرفي وزيادة المعلوماكما

مكنت الباحث من اختيار أداة الدراسة الميدانية المناسبة وسهلت عملية تحليل ومناقشة النتائج.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو إبراز العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في: التنمية المتوازنة كمفهوم، وبناء السلام كمفاهيم ومناهج إستراتيجية لا يمكن تجاوزها لتحقيق السلام. كما يميزها أيضا اقتراح نموذج إرشادي (خارطة طريق) يوضح مراحل وخطوات تحقيق السلام عبر تفاعل وتكامل عناصر النموذج. وهذه الميزات لم يتطرق إليها الدراسات السابقة علي حد علم الباحث. مما يؤكد أهمية هذه الدراسة بما يمكن أن تقدمه من إضافة حقيقية للبحث العلمي.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

تتمثل الصعوبات التي واجهت الباحث في الآتي:

- لحداثة دراسات السلم والنزاعات، فإنه من الصعوبة الوصول إلى المراجع والكتب .
- طبيعة الأسئلة التي شملتها الاستبانة وللظروف الأمنية والسياسية التي تعيشها الولاية، جعلت الكثيرين يتهربون من استلام أو تسليم الاستبانة بعد ملئها ، خاصة المسئولين في الأجهزة الحكومية، الأمر الذي جعل الباحث يتجاوز برنامج المقابلات ويعتمد فقط علي الاستبانة كأداة للدراسة.

مصطلحات الدراسة:

- التنمية: عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم دون تمييز علي أساس مشاركتهم ، النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها .الجمعية العامة للأمم المتحدة (1986).

- درء النزاعات: الأعمال التي تهدف إلى وقف أو منع تصعيد النزاع، وقاية أو تجنب تكرار حدوث النزاع، أو منع المظاهر العنيفة (كرستوفر إ.ميللر، p2005،24).
- بناء السلام: السياسات والبرامج وما يرتبط بها من جهود لاستعادة الاستقرار، كتفعيل المؤسسات والهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أعقاب الحرب. ويهدف بناء السلام إلى تهيئة وتأمين الظروف لسلام سلبي ثم إلى سلام ايجابي بإضفاء الطابع المؤسسي علي العدالة والحرية (كرستوفر إ.ميللر،2005، 56p).
- تسوية النزاع: هي عملية الوصول إلى اتفاق (حل وسط) بين الأطراف المتنازعة كنتيجة لعملية التفاوض عن طريق طرف ثالث محايد – وعادة يحدث بتقديم تنازلات من أجل الحصول فقط علي جزء من الأهداف (كرستوفر إ.ميللر،2005،21p) .
- حفظ السلام: يشمل حفظ السلام علي الجهود المنسقة لضمان الاستقرار والحياة الطبيعية في أعقاب حالات العنف والفوضى، ويتضمن الحفاظ علي الأمن العام والخدمات المدنية والإنسانية، والأنشطة التي تقوم بها قوات حفظ السلام مثل توزيع المواد الغذائية والنقل والخدمات الأساسية وإقامة ملاذات آمنة (كرستوفر إ.ميللر، 2005،61p–62).
- تحويل النزاع: عملية إحداث تغييرات في كل شيء يتعلق بالنزاع، كالسياق العام أو تأطير وضع الأطراف المتنازعة بغرض تحويل شحنات الحرب السالبة إلى طاقات ايجابية تقوم علي التعاون و العمل علي تحسين الوضع من اجل الوصول إلى مصالحة (كرستوفر إ.ميللر،2005 ،26p–27).

المجتمعات التعددية: يقصد بها طبيعة التفاعل بين الجماعات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع، والتي تتباين من حيث أصولها العرقية أو اللغوية أو الطائفية، ومن حيث أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ومفاهيمها السياسية في إطار علاقتها بالدولة القومية ذات السيادة والنظام السياسي القائم فيها. جابر سعيد عوض (1993، 14-15).

المبحث الأول

مفاهيم ونظريات التنمية

أولاً: مفاهيم التنمية

تعتبر التنمية وسيلة وأداة يمكن للدول بواسطتها الخروج من دائرة الفقر والتخلف، وقد أثار مفهوم التنمية كثير من الجدل علي مستوي النظرية والتطبيق واختلفت التعريفات لهذا المصطلح وفقا لتنوع العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كل منها تناوله من زاوية حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة به. لكن بشكل عام هي العملية التي يتم بموجبها إحداث نقلة في حياة الأمة و المجتمع و الشعب وغيره نحو الأفضل، وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة علي عملية إحداث مجموع من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة علي التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل الأفراد، عن طريق زيادة قدرة المجتمع لإشباع حاجاته الأساسية والمتزايدة لأعضائه. آدم احمد سليمان (2011).

أن التنمية هي الفرار من التخلف وسلبياته، والتوجه نحو التنمية هو التحدي الذي يواجه الدول المتخلفة، ويتمثل هذا التحدي في عملية البحث عن الإستراتيجية المناسبة لواقع كل دولة. ويبقي التحدي في إزالة التخلف مرهون بالإرادة القيادية العليا للمجتمع ووعيها بمشكلاته الناتجة عن التخلف، وان التخلف لا يزيله إلا التغيير الجذري الشامل للركائز الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. حيث تمثل الركيزة الاجتماعية أساليب وتقنيات التعاون والعمل الجماعي والتي تكون ما يعرف بالتنظيم الاجتماعي والإداري، والركيزة الاقتصادية هي التي تهتم بالموارد الطبيعية والبشرية، والركيزة السياسية هي التي تحكم المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية، فهي تمثل القيادة والزعامة

والحكومة الرشيدة التي تقوم بالتصميم الهندسي لواقع المجتمع وآماله وطموحاته. أما الركيزة الثقافية هي التي تبلور قيم المجتمع وتسعي للارتقاء بها، وخير معين لها القيم السماوية الإسلامية. محمد نبيل (1999، 43-46).

وقد ذكر عوض إبراهيم الحفيان (1995، 15) بان المعني الحرفي للتنمية يشير إلى الزيادة والنمو ، وغالبا ما يؤشر إلى التغيير نحو الأحسن. كما أن التطوير هو أيضا معني من معاني التنمية لأنه يهدف للوصول إلى الغاية القصوى من التنمية، أي إلى الأحسن والأفضل.

وقد ذهب إلى ذات المنحي في مفهوم التنمية عبد المنعم شوقي (1982، 2010) في قوله بان التنمية بشكل عام هي عملية تغيير مخطط للانتقال بالمجتمع ريفه وحضره من حالة إلى أخرى أحسن من وجهة نظر القائمين عليها سواء كانوا من الخبراء أم المنتفعين. وقد يكون هذا التغيير جزئيا أو كليا، محليا أو قوميا، سريعا أو بطيئا، المهم انه تغيير مقصود وتطلعي و مرغوب.

ولمعرفة المقصود بالتنمية فقد ميز مشيل تودارو (2009 ،50-52) بين النظرة الاقتصادية التقليدية والنظرة الحديثة للتنمية، فالنظرة التقليدية الى التنمية تعني بالنسبة اليه، بأنها قدرة الاقتصاد القومي والتي ظلت ساكنة لفترة طويلة علي توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي بمعدلات تتراوح ما بين 5% و7% أو أكثر، كما أيضاً يستخدم الناتج المحلي الإجمالي. إضافة الى استخدام مؤشر اقتصادي عام وهو معدلات نمو متوسط دخل الفرد أو الناتج القومي الإجمالي لكل فرد، وتؤخذ قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج والمخرجات بمعدلات أسرع من معدلات نمو سكان ذلك المجتمع. وكان ينظر إلى التنمية في الماضي علي أنها التغيير المخطط لهيكل

الإنتاج والعمالة بحيث يصبح نصيب الزراعة منخفضة في كليهما بينما يتزايد نصيب كل من الصناعة والخدمات.

كما أيضاً ذكر ميشيل تودارو (2009، 54-55) أن التنمية في جوهرها عليها أن تمثل سلسلة التغيرات بكاملها والتي من بينها أن يتوافق النظام الاجتماعي بأكمله مع رغبات واحتياجات الأفراد والجماعات المتعددة داخل النظام، لذلك فهي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات في الهياكل الاجتماعية، فتكون لها أساليب حياتية شائعة، وهيئات قومية، بالإضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة، وأخيرا اجتثاث الفقر وإبادته.

مستويات التنمية:

للتنمية مستويات عديدة يمكن ذكرها اخذاً برأي عواطف جديد محمد عجيب (2002 -16-28) علي النحو التإلى :

1/التنمية الاقتصادية:

يعني بها قدرة المجتمع علي صنع مصيره ومستقبلة بالتخطيط العلمي المناسب لاستغلال موارده، والذي ينعكس في شكل زيادة في السلع والخدمات بصورة مستمرة، ولمصلحة كافة أعضاء المجتمع. أي زيادة الطاقة الإنتاجية للسكان باستمرار لإحداث نمو في القوة العاملة والموارد الطبيعية والصناعية كما ونوعا. وتحدث التنمية الاقتصادية نتيجة لرفع وزيادة مستوى الاستخدام للموارد الطبيعية والبشرية التي لم تكن مستخدمة من قبل. كما تحدث التنمية الاقتصادية عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية لزيادة السلع والخدمات المنتجة خاصة للمشروعات التي لا تعمل بإمكانياتها الفعلية أو تعمل بمستوى إنتاجي منخفض. كما تحدث التنمية أيضا بتقليل مستوى الموارد المهدرة وإعادة التوزيع

والاستخدام الأمثل للموارد الفائضة باستخدام التكنولوجيا الحديثة لخلق الفائض الاقتصادي.

2/التنمية الاجتماعية والثقافية:

التنمية الاجتماعية هي عملية موجهة للإنسان لإحداث تغيير ثقافي متواصل ووسائل تحقيقها هي توفير الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة ومواصلات التي ينعكس عائدها علي الجانب الاقتصادي. وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية الاجتماعية بأنها تلك الجهود المبذولة من قبل المواطنين والحكومة لتحسين أحوالهم الاجتماعية. أي أنها عملية تضم كل من الرعاية والضمان الاجتماعي، تقديم الخدمات الاجتماعية، وخلق تغيير يستهدف البناء الاجتماعي ووظائفه.

وقد ورد عنها بأنها برنامج علمي مخطط يهدف إلى تزويد كافة أفراد المجتمع بقدر من الخدمات الاجتماعية بحيث يوجه عائد هذه العملية إلى تحقيق الرفاهية.

3/التنمية السياسية:

تتمركز حول إرتفاع معدلات التخصص في الأبنية السياسية وتزايد مستوى الثقافة السياسية من خلال إيجاد نظم تعددية علي شاكلة النظم الديمقراطية لتحقيق المشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية مع ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

4/التنمية الإدارية:

أن التنمية الإدارية وفقا لما يقوله خبراء برنامج الأمم المتحدة في الإدارة العامة يتمثل في عنصرين هما: تنمية الإدارة وإدارة التنمية، والعنصر المتعلق بتنمية الإدارة يهدف إلى تطوير المقدرات الإدارية لتحقيق التنمية بالقدر الذي يصبح فيه إدارة التنمية ذات كفاءة عالية وفعالية كبيرة في تحقيق الأهداف المناطة بالمؤسسات والكيانات الإدارية

المعنية بهذه المشروعات الإنمائية. بهذا ينبغي لها أن تجمع كافة العناصر الأساسية التي تعين في تحقيق فعالية المؤسسات والكيانات الإدارية. مع ضرورة الاستعانة بمؤسسات التنمية الإدارية كالجامعات والمعاهد العليا الفنية المتخصصة، وأجهزة التخطيط المركزية المسئولة عن إعداد ومتابعة تنفيذ الخطط وبرامج التنمية القومية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأجهزة المركزية للرقابة والتفتيش وهي المناطة بالتقصي والمتابعة وتحليل أسباب القصور في الأداء الإداري والمالي ووضع البدائل الممكنة لتلافيها مستقبلا.

5/التنمية الريفية:

تعرف التنمية الريفية بأنها إستراتيجية متكاملة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي، وهي عملية تحسين ورفع مستوى المعيشة للأفراد من ذوى الدخل المنخفض وغالبيتهم من قاطني الريف. فهي تشمل بذلك كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية مثل تنمية الثروة الحيوانية والزراعية والسمكية وغيرها، كما تشمل التعليم والصحة والمشاركة في اتخاذ القرار، وذلك بغرض الاهتمام بالعنصر البشرى الذي يمثل هدف التنمية وركيزتها. أي أنها تمثل مجموعة العمليات التي تتخذ بقصد التغيير الاجتماعي عن طريق تطوير وتنظيم بيئة المجتمع وتنمية موارده وطاقاته إلى أقصي حد ممكن وبصورة مستمرة حتى يكون الريف جاذبا للحياة وليس العكس .

6/التنمية البشرية:

التنمية البشرية كما أوردها عبد الحسن الحسيني (2008، 17) "هي مجموعة الآليات والوسائل التي تجعل من الفرد مواطنا منتجا قادرا علي تحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي علي صعيد الغذاء والمسكن والعمل والصحة.. ويستطيع المساهمة في بناء المجتمع وتطويره والمشاركة في عملية بناء الدولة وتعزيز الأمن

القومي علي جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، والتواصل والتفاعل مع باقي أفراد المجتمع لتحقيق طموحاته وإمكانيته في إطار المنافسة الديمقراطية والمساواة في الفرص المتاحة".

المؤشرات العامة للتنمية البشرية:

تعتمد الأمم المتحدة وخبرائها مجموعة من العوامل أو المؤشرات الفرعية التي تشكل "مؤشر التنمية البشرية " عبد الحسن الحسيني(2008، 63-64).

- مدى حياة الإنسان بصحة جيدة.
- معارف الإنسان (التربية والتعليم والعلوم).
- مستوى رفاهية الإنسان (الدخل الفردي).

يشير العامل الأول إلى مدة حياة الإنسان المرتجاة عند الولادة ومدة الحياة الخاصة فعلا، ويعتبر مؤشراً لمعدل الوفيات علي مستوياتها المختلفة سواء علي الأطفال عند الولادة، أو في المراحل العمرية المختلفة حسب الجنس، مما يعكس مستوى التنمية الصحية ومعدلات التغذية للشعوب وعوامل تأثير المناخ والتغيير البيئي وغيرها . بينما يشير العامل الثاني "مؤشر التربية والمعرفة" إلى المستوى المعرفي للمواطن، وبالتالي معدلات محو الأمية، وإلى الآليات والوسائل والأموال المخصصة لتحسين التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. كما يشير العامل الثالث "مؤشر الرفاهية "الدخل الفردي للمواطن عن طريق حساب إجمالي الناتج المحلي بالنسبة إلى عدد السكان، وهو يشير إلى مستوى التنمية الاقتصادية للدولة.

وبصورة عامة فان مؤشر التنمية البشرية يمكن من قياس ومعرفة مستويات الفقر للدول النامية والمقارنة بينها وبين الدول المتقدمة، كما يمكن معرفة مستويات الفقر وتوزيع نطاقه الجغرافي داخل حدود القطر والإقليم مما يسهل من وضع البرامج المناسبة

للمكافحة. وكذلك عن طريق هذا المؤشر يمكن معرفة مستوى المعيشة ومدى قدرة الإنسان في التمتع بالصحة والتعليم.

7/التنمية البيئية:

كما وردت في الموسوعة عن التنمية المستدامة، ترتبط التنمية البيئية بعمليات التنمية المستدامة، حيث جاء في تعريف لجنة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في تقريرها لعام (1987)، والمعرف بالتنمية المستدامة – مستقبلنا المشترك بان التنمية المستدامة هي"التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة علي تلبية احتياجاتها الخاصة " وقد حددت إعلان الألفية المبادئ المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

كما أيضا تشمل الاستدامة البيئية للمستوطنات البشرية التي تعكس العلاقة بين البشر وبيئاتهم الطبيعية والاجتماعية والعمرانية مما يوسع النطاق لتشمل مجال صحة الإنسان وتوافر احتياجاته الأساسية مثل نوعية الهواء والماء والغذاء والمأوى ومعالجة أخطار الصحة العامة من خلال الاستثمارات في خدمات النظام الايكولوجي التي تحافظ علي البيئة مثل الزراعة المستدامة، وهي إتباع طرق صديقة للبيئة في مجال الزراعة التي تسمح بإنتاج محاصيل أو تربية ماشية دون الأضرار بالنظام البيئي. أيضا استخدام الطاقة المستدامة وهي استخدام الطاقة النظيفة المستمرة التي لا تضر بالبيئة مثل طاقة الرياح، والطاقة الشمسية. وبصورة عامة فان تنمية البيئة تعني عدم استهلاك رأس المال الطبيعي (المجموع الكلي للموارد الطبيعية) بشكل أسرع من معدل تجديدها بشكل طبيعي.

أهداف التنمية:

أن التنمية تعني إحداث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وثقافية وتنظيمية من اجل رفع مستوى المعيشة وتحسين الحياة أي أن الهدف من التنمية هو إجراء تغيرات هيكلية على النحو التالي: مصطفي جليل إبراهيم (23،1965):

- الهدف الاقتصادي، وهو ضرورة إحداث تغيير في العلاقة النسبية بين القطاعات الإنتاجية والخدمية وإسهاماتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، تنمية القوى البشرية، توظيف العمالة الوطنية، إقامة البني الأساسية، توفير الخدمات والمرافق العامة، ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية وتنويع مصادرها، تقليص العيوب الهيكلية بالاقتصاد.
- الهدف الاجتماعي، يسعى الى التغيرات التي تحدث في أنماط الحياة من السلوك والعلاقات الاجتماعية ،والمستويات الثقافية للفئات المختلفة لتنعكس ايجابيا علي مستوى الحياة الناجمة عن زيادة كل من الدخل والإنتاج والإنتاجية.
- الهدف التنظيمي، يتمثل في التغيرات المؤسسية والإدارية اللازمة لمواكبة مراحل التطور المختلفة للمجتمع ورفع كفاءة أداء الأجهزة والمؤسسات المختلفة والمشاركة في عمليات التنمية من خلال التطوير التقني.

وهناك العديد من الاهداف الاخرى التي قد يختلف فيها بلد عن آخر. كما يمكن تصنيف الأهداف من خلال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية علي النحو التالي: نواف شطناوى وصلاح عثامنة (1991، 6 -11).

1- البعد الاقتصادي:

لابد من الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية من ابرز جوانب التنمية الاجتماعية باعتبار أن العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تؤثر في حياة وسلوك الأفراد

وينعكس بصورة مباشرة علي الميادين الأخرى لعملية التنمية. لذلك تحظى بالاهتمام الأكبر لدى الدول والأفراد باعتبارها المدخل الرئيس لميادين التنمية الأخرى خصوصا في ظل تنامي الفكر الرأسمالي وطغيان الفكر المادي للدول والأفراد علي حساب المبادئ والمعتقدات. ويهدف التنمية الاقتصادية بصورة عامة إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال المؤشرات التالية:

أ- رفع مستوى الإنتاج القومي وحجمه.

ب- استخدام الوسائل الحديثة والتكنولوجيا في شتي ميادين الإنتاج.

ج- حشد الإمكانات المادية والبشرية وتأهيل الكوادر العلمية والفنية.

د- بناء قاعدة اقتصادية وطنية من خلال صناعة وطنية قوية وحديثة.

هـ- زيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة.

و- وضع التشريعات والأنظمة التي تحقق عدالة توزيع الثروات بين مختلف الشرائح الاجتماعية للقضاء علي الفقر.

ز- المحافظة علي استقرار أسعار الصرف.

ح- زيادة مستوى التوظف العام وتقليل نسبة البطالة.

ط- العمل علي خفض ارتفاع الأسعار ومكافحة التضخم.

2/ البعد الاجتماعي:

وتهدف التنمية من خلال هذا إلى إحداث تغيرات مرغوبة في كثير من المؤشرات الاجتماعية كالعادات وأنماط السلوك الاجتماعي وفي الجوانب الحياتية المتعلقة بمعيشة المجتمع كالجانب الصحي والتعليمي والغذائي. ويتصل هذا الميدان بصورة مباشرة بتحسين مستوى الخدمة والرعاية الاجتماعية للوصول إلى الرفاه الاجتماعي. كما يتصل بخدمات البنية التحتية سواء المادية منها أو غير المادية مثل مد الطرق والجسور

وشبكات الاتصالات والمواصلات وخدمات البنية التحتية الأخرى، وتشمل غير المادية بناء الفكر الأساسي والضروري الخاص بغرس القيم الايجابية والاتجاهات المرغوبة لخدمة المجتمع والمشاركة ببنائه.

3/ البعد الثقافي:

وتسعي التنمية من خلال هذا البعد لإحداث تغيرات تستهدف تحسين ثقافة المجتمع، وكما هو معلوم أن الثقافة تمثل المعرفة الشاملة الواسعة التي تنعكس علي سلوك الأفراد الاجتماعي فتكسب سلوك خاص بالمجتمع ، كالسلوك الاقتصادي سواء في الإنتاج أو الاستهلاك وتتجلي في العديد من مظاهر المجتمع كالملبس والمأكل والتقاليد، وبالتالي يشترك المجتمع في ثقافته الكلية .

4/ البعد العلمي والتكنولوجي:

تسعي التنمية في هذا الميدان إلى التقدم العلمي وتطوير العلوم، وربطها بحاجات المجتمع ومشكلاته، ورسم سياسات التعليم في مختلف مراحله من خلال مؤسسات وليس بشكل فردى، كذلك العناية بالبحث العلمي ومؤسساته وتوفير الأموال والكفاءات الفنية والضرورية وتشجيع البحث العلمي. كما تسعي التنمية إلى نقل التكنولوجيا من الدول الغربية مع استيعاب وفهم عمل هذه الأجهزة .

وقد حدد ميشيل تودارو(2009) ثلاثة أهداف جوهرية يجب ان توفرها التنمية في كل المجتمعات، أوعلى الاقل واحدة منها هي:

- زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المقومة للحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.

- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل اكبر وتعليم أفضل واهتمام اكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية، والتي لا تؤدى فقط لتحسن الرفاهية بل توليد أيضا عزة نفس علي المستوى الفردي بشكل كبير .
- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية علي الناس والدول وتحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.

كما ذكر ان تحقيق تلك الاهداف يحقق القيم الجوهرية التالية:

- القدرة علي العيش بمعني القدرة علي سد الاحتياجات الأولية الأساسية.
- تقدير الذات واحترامها: كي تكن عزيزا وابيا وتمتلك الثقة.
- الحرية من الاستعباد وهي الحرية البشرية.

العوامل المساعدة علي التنمية:

يمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية، السبتي وسيلة (2005، 3-4):

1/عوامل ذاتية :

- الإيمان واليقين بإمكانية الإصلاح وتغيير أنماط الحياة السائدة والتقدم.
- العمل الطوعي والعون الذاتي ضرورة وذلك بتوافر الهيئات الطوعية القادرة علي التعاون مع الأجهزة الحكومية لتحقيق التقدم بكل حرية.
- التحفيز والاستثارة: أي تحفيز الأفراد واستثارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية.
- الخدمة والتضحية بالذات: أي قيام الأفراد والقائمين علي التنمية بأدوارهم وواجبهم.

2/عوامل الموضوعية:

- تبني تنمية متوازنة علي المستوى الوطني.
- قيام عملية التنمية علي أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية.
- أن تعبر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع استجابة لحاجات الأفراد.
- أن تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شئون مجتمعهم المحلي.
- ضرورة التركيز علي مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية من خلال برامج التربية ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات.
- اكتشاف وتدريب القيادات المهنية المحلية، كما أن القيادات الشعبية قد يكون لها من الفعالية ما يفوق القيادات المهنية.

وفي ذات الإطار فقد ذكر ادم احمد سليمان (2013) أن تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية يتطلب الآتي:

- إرساء دعائم الحكم الراشد.
- بناء دولة المؤسسات.
- الاستقرار السياسي.
- تعبئة الموارد البشرية وإعدادها.
- التراكم الكمي والتحسن النوعي لرأس المال.
- تصميم السياسات الاقتصادية الجيدة.
- بناء قاعدة معلوماتية راسخة.

ثانياً: مفهوم التخلف التنموي:

إن علاقة التخلف والتنمية ظاهرة نسبية ومفهوم إقليمي ومركب شامل لكل مكونات البناء والأداء المجتمعي. فقد تناوله الكثير من الدارسين بحصر مظاهرها التي غلبت عليها النواحي المادية والاقتصادية. فانتقصوا بذلك من فهمها وتشخيص جوهرها، وتعمق القليلون في تشخيص أسبابه مرجعين إياها إلى تخلف الإنسان علميا وتنظيميا وعقليا، وإلى انخفاض تقسيم العمل وسيادة الكفاف. كما تم إرجاعها إلى الظروف المعيقة للنمو كالاستغلال والطبقية التي يمارسها أصحاب السطوة والنفوذ للجيش والشرطة للحفاظ علي الوضع القائم حرصاً علي مكتسباتهم الشخصية. بالاضافة إلى بيروقراطية الإدارة العامة وانخفاض الكفاءة الإدارية. هذا بجانب غياب الديمقراطية الحقيقية التي تؤدى إلى الفساد مع غياب المحاسبة وسيادة القيادات الضعيفة والمسطحة وانتشار اللامبالاة والاغتراب بين المواطنين، واعتماد الشعب كلياً علي الحكومة. إضافة إلى المركزية الطاغية للجهاز الحكومي والصلاحيات الشكلية والهزيلة للأجهزة المحلية. محمد نبيل جامع (1999، 42).

فقد عرف عبد الهادي والى (1982، 39) التخلف بأنه "عملية اجتماعية– تاريخية، كلية متعددة الأبعاد، أوجدتها وكسرتها قوى متنوعة خارجية، وداخلية. ونمت في إطارها خصائص وسمات تشير إلى اختلاف مكونات المجتمعات المختلفة، وطاقاتها الإنتاجية، وأنماط الحياة والسلوك فيها عن تلك التي تسود البلدان المتقدمة. أو استمرت القوى التي تفيد من هذه التبعية في الداخل أو الخارج".

أن التخلف عملية تاريخية بنائية كلية شاملة تقتضي برنامجاً تنموياً متكاملاً داخل بنيان اجتماعي متكامل أيضا. بحيث يكون الهدف المنشود هو الانتقال من نسق

اجتماعي يعكس شكلا متخلفا إلى نسق اجتماعي آخر أكثر تقدما يستند إلى مفهوم شامل متعدد الأبعاد. محمد عبد الفتاح محمد (2008 ،12–13).

كما عرفه محمد نبيل جامع وآخرون (1987 ،4–5) "بأنه صفة التدني أو التقهقر التي يتسم بها جهاز أو نظام أو مخلوق معين وذلك فيما يتعلق بمتغير أو مركب معين من المتغيرات".

هذا، وقد أورد آدم احمد سليمان (2012) بأن التخلف التنموي هو تأخر بلد ما أو مجتمع ما من اللحاق بركب البلدان أو المجتمعات المتقدمة في كافة نواحي الحياة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الثقافية والعسكرية). حيث قسم بلدان العالم إلى بلدان متقدمة مثل أمريكا واليابان وبريطانيا وغيرها، وأخرى في الذيل أطلق عليها العديد من الأسماء. مثل البلدان المتأخرة. بلدان العالم الثالث. البلدان النامية. البلدان الأقل نمواً. أو بلدان الجنوب. لأنها تقع في الجزء الجنوبي للكرة الأرضية وغيرها من الأسماء. التي تشمل جميع بلدان القارة الأفريقية، وأميركا الجنوبية، وبعض من بلدان آسيا. سيما إنه تنتشر في هذه البلدان الأمية والأمراض الفتاكة و سوء التغذية و الحكم السيئ و المجاعات و الحروب الداخلية.

ومن ذلك يستنتج أن التخلف قد يصيب جهازاً كجهاز الدولة أو نظاماً كمؤسسة أو مخلوقاً معيناً أو مجتمع مخلوقات، في مجال معين أو مجالات عدة. والمهم هو التقهقر والتدني الذي يصيب جهاز الدولة والمجتمع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وما يترتب علي ذلك من نتائج.

فبأرجاع كل ما سبق إلى الأوضاع الداخلية، فان هناك من الأسباب الخارجية التي لا تقل خطورة. التي تتمثل في نفوذ ومصالح الدول المتقدمة القوية التي تسعي دوما لتحقيق مصلحتها ومصلحة شعبها علي حساب الدول المتخلفة. فهي دوما تسعي

لتعزيز أمنها القومي وترسيخ قوتها ونشر ثقافتها وتوسيع أسواقها وزيادة إتباعها من الدول الأخرى. خاصة في ظل النظام العالمي الجديد الذي يقوم علي تقسيم العمل. الذي يفرض بموجبه قيودا حديدية تكبل جهود التنمية في الدول النامية ويحفظها في شراك التبعية الغذائية والاقتصادية و المالية، و الصناعية، والعسكرية، و السياسية، و الاجتماعية، و الثقافية. فتتعقد الأمور كثيرا ويصعب الخلاص منها. محمد نبيل جامع (1999، 43).

إن جذور التخلف تكمن في التوسع الاستعماري الأوربي. الذي عمل علي تكريس الجهل وعدم تقديم المساعدة لاكتساب القدرات العلمية والتنظيمية، وترك هذه المجتمعات متأثرة بقيمها التقليدية المتخلفة. مما اضعف قدرتها في السيطرة علي الطبيعة والتحكم فيها لاستغلالها. نواف شطناوى و صلاح العثامنة (1999، 2).

عناصر مفهوم التخلف:

علي ضوء ما ورد من التعريفات السابقة يمكن تحديد عناصر مفهوم التخلف علي النحو التالي : محمد عبد الفتاح محمد (2008، 14-15)

- التخلف عملية دينامكية وليس ساكناً، حيث تتفاعل مكوناته.
- التخلف مفهوم قيمي يستخدم لوصف تخلف الفرد أو البيئة أو المجتمع وهو متنوع الأسباب ومتباين الشمول. فتخلف مجتمع ما يمكن أن يشمل تخلف الفرد والبيئة والنظم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.
- التخلف ظاهرة نسبية. لأنه لو كان مطلقا مع التنمية، لتوقفت الدول المتقدمة عن التنمية. ولكن الحال لازال السباق مستمراً في طريق التنمية.
- التخلف مفهوم يعبر عن تركيبة واسعة من التكوينات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي مجتمع من المجتمعات.

- يعتبر البعد التاريخي بعدا أساسياً لفهم وتحديد مفهوم التخلف.
- لا يمكن دراسة ظاهرة التخلف دون أن يؤخذ في الاعتبار الدور الخطير الذي قامت به دول الاستعمار.

العوامل المسببة للتخلف لتنموي:

بالبحث عن الجذور التاريخية للتخلف فقد اثبت الباحثون حقائق مهمة كما قال محمد عبد الفتاح محمد (2008، 19-21):-

- لا يمكن إرجاع أسباب تخلف الشعوب إلى أسباب ذاتية أو مرتبطة بصفات معينة للجماعة البشرية. فليس هناك شعوباً اذكي من شعوب. أي انه ليس هناك عوامل طبيعية وبشرية تتحكم في مستوى التقدم، فكل الشعوب مهما اختلفت جنسيتها أو ألوانها، لها ملكات وقدرات تستطيع استخدامها لتتقدم اقتصاديا واجتماعيا.
- أن التطور الذي حدث للدول المستعمرة والمتقدمة اقتصاديا فرض وضعية التخلف علي الدول المستعمرة. ذلك من خلال المعوقات المادية والفكرية والتكنولوجية. كما فرض وضعية الهيمنة علي إمكانات تلك الشعوب.

هذا، وقد تعددت التصنيفات للعوامل التي آدت إلى التخلف و يمكن تحديد أهم عناصرها المشتركة علي النحو التالي:

- **عوامل ذاتية:** يرى بعض العلماء أن التخلف سمة داخلية تنبع من الفرد ثم تنعكس علي البيئة المحيطة حتى تنتشر في المجتمع. مما يوضح أن الدول الاستعمارية انطلقت من هذا الفهم لتستعمر الشعوب.
- **عوامل بيئية:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن البيئة المحيطة بالمجتمع هي السبب الرئيس في تخلفه. فالبيئة لا تجود بخيراتها بسبب الواقع الجغرافي وعوامله

الطبيعية كالسطح والمناخ وغيرها. فقد خصصوا جهتي الغرب والشمال كمناطق تقدم وجهتي الجنوب والشرق كمناطق للتخلف في العالم. كما ذهب بعضهم إلى نطاق الإيكولوجيا. ذلك بأن الآمر لا يتوقف عند ذلك الحد، وإنما يتعداه إلى العلاقة التبادلية القائمة بين الإنسان والبيئة. حيث لا يستطيع الإنسان الاستفادة من البيئة لأسباب عديدة رغم إمكانية ذلك. الأمر الذي يزيد من أسباب تخلفه بسبب سلبية هذه العلاقة.

- **عوامل خارجية:** تتمثل في موجات السيطرة المستمرة التي تمارسها بعض القوى العالمية وما ينتج عنها من استغلال واضح للإنسان والبيئة معا.

نظريات التخلف التنموي:

انقسم العلماء والمهتمون بقضية التخلف التنموي في العالم الثالث في تفسير هذه الظاهرة إلى قسمين من خلال نظريتي التحديث والتبعية. آدم احمد سليمان (2012):

1/ نظريات التحديث:

هذه النظريات ترجع اسباب تخلف المجتمعات الي فقدانها لقيم وشروط الحداثة. وفقا لهذه النظرية يرى أنصارها أن التخلف التنموي لهذه المجتمعات والدول ناتج عن تخلف هذه المجتمعات نفسها بسبب فقدانها لقيم الحداثة وتكمن الحل في تحديث هذه المجتمعات وإكسابها قيم الحداثة. حيث أنها ظلت متخلفة لأنها لا تملك شروط التحديث. لذلك ظهرت العديد من نظريات التحديث مثل (نظرية اللحاق، نظرية الدفعة القوية، نظرية مراحل النمو، نظرية الانتشار وغيرها). وتتفق هذه النظريات في ضرورة تحديث الهياكل البنيوية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم الثالث لأنها السبب الرئيس لهذا التخلف. فالهياكل الاجتماعية في هذه البلدان تعوق عملية التنمية.

كالعادات والتقاليد والقيم التي تتصف بالجمود والتعصب المقاوم للتغيير. إضافة الي الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية المتشبثة بالقديم والمتخوفة من الجديد. كذلك وجود علاقات اجتماعية تواكلية غير اقتصادية. ذلك بجانب سيادة قيم لا عقلانية تقوم علي الوهم والخرافة. أما من الناحية الاقتصادية فدول العالم الثالث تفتقر إلى رأس المال والتقنية والمؤسسات. حيث تركز نشاط الاقتصاد علي ما يسد الرمق. كما تتميز بضعف قيم الانجاز، وانتشار نظم التواكل والإعاشة، ووجود نظام هرمي جامد للسلطة يقصر السلطة علي بيوتات معينة. فنظرية التحديث تعمل علي تغيير تلك النظم الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2/ نظريات التبعية:

هذه النظريات ترجع اسباب التخلف الي هيمنة وسيطرة الدول المتقدمة علي الدول النامية اقتصادياً. يرى أصحاب هذه النظرية أن التخلف في الدول النامية هو نتاج لتقدم الدول المتقدمة وذلك بسبب الاستغلال السيئ إبان فترة الاستعمار وما تلتها من هيمنة وسيطرة للرأسمالية العالمية عبر التجارة الدولية، مما خلق علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة ومستعمراتها السابقة. وقد عرف "دوس سانتوس" التبعية بأنها "حالة ما تكشف فيها عن أن اقتصاد بعض الدول يرتبط بنمو وتوسع اقتصاد دولة أو دول أخرى، وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر، وبينهما التجارة الدولية شكل تبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة أو المسيطرة أن تتسع وتنمو ذاتيا، في حين أن الدول الأخرى التابعة لها لا تستطيع فعل ذلك إلا كانعكاس لنمو وتوسع الاقتصاد المهيمن" من خلال هذا التعريف يتضح ان تخلف هذه الدول نتيجة طبيعية لتطور الدول المتقدمة.

يؤكد ذلك اندرية فرانك بقوله أن التبعية هي "سلسلة كاملة من المراكز والتوابع، هذه المراكز تشمل النظام الرأسمالي بكامله (أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية) أما التوابع أو الهوامش فيشمل دول أفريقيا وآسيا وأميركا الجنوبية. هذه المراكز تعمل كأداة لامتصاص الفائض الاقتصادي من الدول التابعة، وأي نمو تحققه الدول النامية في إطار هذا النمط نمو تابع، أي لا يمتلك لا الحركة الذاتية لا صفة الديمومة ".

هنا ما ذهب اليه البعض بتعريفهم للتبعية بأنها درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير في المجال الاقتصادي بين طرف متقدم وطرف نامي متخلف، لذلك فان النمو الذاتي مطلوب كشرط أساسي لكسر طوق التخلف.

أما أشكال التبعية فقد تكون تبعية اقتصادية من حيث تبعية القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية للدول المتقدمة، وقد تكون تبعية مالية. الامر الذى يظهر في تحكم الرأسمالية العالمية في مصادر التمويل من خلال مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. أو تبعية تجارية من خلال الاستغلال التجاري والهيمنة علي المنتجات والموارد في الدول النامية. أو تبعية تكنولوجية وهي الأخطر، لأنها تحجب وتحرم الدول النامية من الحصول علي التكنولوجيا. يتمثل ذلك في السلع والمنتجات التكنولوجية، ونتائج البحوث العلمية، واستخدام الخبراء أو المستشارين الأجانب. حيث تكمن خطورتها في أنها تقتل روح الإبداع والمبادرة وتفقد الثقة في القدرات الوطنية لدى الدول النامية.

وبالنظر إلى تلك العوامل، يتضح دور القيادات والسلطات في التخلف الذي يصيب مجتمعاتهم. فهم دون ادني شك مسئولون عن التخلف وما ينتج عنه، كما تقع علي عاتقهم مسئولية الفرار منه طالما وضعوا أنفسهم علي هذا الموقع. فالعوامل الداخلية للتخلف التنموي تتطلب تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية عبر

الاستراتيجيات المناسبة لواقع كل دولة، وهذا شأن داخلي ليس للخارج أو المستعمر يد فيه. لذلك تقع المسئولية علي عاتق المسئولين والمتخصصين في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع، لوضع إستراتيجية خاصة لمواجهة هذا العائق الذي يدمر البنية الاجتماعية ويهدد كيان الدولة.

يستنتج من ذلك بأن التخلف مفهوم مركب ومعقد الحلقات، حيث يمثل ضعف أو عدم قدرة في الأداء المجتمعي يصيب كل مكونات البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويحدث نتيجة لأسباب داخلية (وطنية) وخارجية (عالمية) التي كثيرا ما تتكامل مع بعضها، فتحدث ذلك المركب الذي يتحكم في قدرات المجتمع والوطن، فيترك أثرا اجتماعيا يظهر في تدني مستويات التطلع وضعف في الأنشطة والانجازات المتعلقة بإشباع الحاجات ومتطلبات المعيشة الأساسية والرفاهية.

فبالنظر إلى أسباب التخلف الداخلية والخارجية يتضح أن الخروج منها صعبٌ لكنه ليس مستحيلاً، وللفرار من جحيم التخلف، لابد من تحقيق النجاح لجهود التنمية مما يتطلب أولا فهم الواقع التاريخي والواقع المعاصر المعاش حتى يمكن من الوصول إلى نظرية قادرة علي تشخيص الواقع المرير وتفسيره، توطئة للوصول إلى الأسلوب الملائم للتطبيق.

التخلف التنموي– الأبعاد والآثار المترتبة علي استمراريته آدم احمد سليمان (2012)

التخلف التنموي حالة ذات بعد واحد وفقا للمنظور الكلاسيكي وهو البعد الاقتصادي. أما وفقا للمنظور الحديث، فانه حالة متعددة الأبعاد. اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية. فهي أبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها. إذ يترتب عليها آثار كارثية للأوطان والمجتمعات. خاصة مع استمرارية التخلف، غالبا ما تكون تكلفة الخروج منها اكبر من تكلفة التنمية نفسها، ذلك باعتبارها المخرج الوحيد لهذا المأزق.

أولا :الأبعاد الاقتصادية

- نقص رأس المال وعدم كفايته.
- الافتقار إلى البنيات التحتية.
- التبعية للخارج.
- اعتماد النشاط الاقتصادي علي الموارد الطبيعية وتصدير المواد الأولية منها (الخام).
- تدني الإنتاج والإنتاجية (العمل).
- التخلف التقني.
- ازدواجية الاقتصاد، وهو وجود قطاع اقتصادي حديث بحجم صغير (صناعي أو تجارى مرتبط بالخارج) بجانب قطاع تقليدي معيشي كبير يستوعب معظم السكان (زراعي – رعوي) تستخدم فيه طرق إنتاج متخلفة ويتصف بتدني الإنتاجية حيث لا يسد رمق العاملين فيه ولا يخرجهم من طائلة الجوع والفقر. مما يجعل معظم المجتمع مصدرا للعمالة الرخيصة وينتجون المواد الخام لصالح القطاع الصناعي والتجاري. وبسبب إهمال الدولة للبني التحتية والأبحاث الزراعية وحماية البيئة، أو تقديم الخدمات التي يحتاجها الأفراد يزداد الأمر تعقيدا.
- تدني مستوى المعيشة بتدني مستوى دخل الفرد.
- معدلات عالية في البطالة المقنعة والسافرة.

أما الآثار الاقتصادية المتوقعة لاستمرار التخلف التنموي:

- مزيد من التخلف الاقتصادي بكل مؤشراته، وارتفاع معدلات البطالة.

- جمود في الاقتصاد وتدهور النشاط الإنتاجي وهروب المنتجين الحقيقيين (مزارعين، رعاة) إلى ممارسة أنشطة هامشية سريعة العائد.
- الاختلالات الهيكلية في البنيات الاقتصادية.
- تدني معدلات التراكم الرأسمالي.
- المزيد من قيود التبعية.
- تدهور شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي.
- تدهور مستوى المعيشة وانتشار الفقر والجوع والمرض.
- تدهور الخدمات الجيدة (مياه، صحة، تعليم).
- تشغيل الأطفال.

ثانيا/ الأبعاد الاجتماعية للتخلف التنموي:

- سيادة العشائرية والقبلية (التعصب القبلي).
- مقاومة التغيير والتمسك بالعادات والتقاليد
- ارتفاع معدلات الإعالة.
- ارتفاع معدلات الأمية وتدني مستوى التعليم، فضلا عن عدم ارتباط التعليم بسوق العمل.
- عدم قدرة المجتمع علي إنتاج المعرفة (مجتمعات استهلاكية).
- انتشار النزاعات ذات الطابع العرقي والقبلي.
- تجنب المخاطر وروح المغامرة، خاصة في مجالات الاستثمار.
- مجتمع تقليدي غير متماسك لعدم انصهاره في بعضه ليشكل امة ذات هوية واحدة.

أما الآثار الاجتماعية المستقبلية من استمرارية التخلف التنموي فتتمثل في المزيد من التمسك بالاتي:

القبلية، الجهوية، العنصرية، الاستعلاء العرقي، انتشار التسول والتشرد، الغبن الاجتماعي، التميز الطبقي، انتشار أمراض الحقد والحسد، النزاعات العرقية كالصراع حول الموارد الطبيعية (مراعي، مصادر مياه، أراضي زراعية، ثروات طبيعية كالذهب والماس) في دارفور وسيراليون مثلاً.

ثالثا/ الأبعاد السياسية للتخلف التنموي:

- التسلط والقهر.
- الحكم الرديء (عكس الحكم الرشيد).
- غياب آلية التداول السلمي للسلطة و سيادة ديكتاتورية الانقلابات.
- الشخص في خدمة الحاكم بدلا من العكس.

علي ضوء ذلك. تكون الآثار الآتية مترتبة علي استمرارية التخلف كالأتي:

- عدم الاستقرار السياسي بسبب الاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية، وغياب التداول السلمي للسلطة وسيادة الهيمنة والقهر.
- فقدان السيادة الوطنية بسبب التدخل الإقليمي والدولي في الشأن الداخلي نظراً للإضطرابات والنزاعات المسلحة ومحاولة انتزاع السلطة بالقوة.
- عدم وجود ثوابت متفق عليها.
- فقدان الدولة للوزن السياسي علي المستوى العالمي.
- انعدام الأمن بسبب الثورات و التمرد علي الدولة بقوة السلاح (دارفور،جنوب السودان، شرق السودان ، دلتا النيجر في نيجيريا، الطوارق في النيجر) مثلاً.
- انهيار الدولة بسبب انهيار السلطة المركزية كالصومال مثلاً.

خصائص الدول المتخلفة:

علي ضوء الأبعاد والآثار المترتبة علي التخلف التنموي، تعدد الآراء حول مقاييس التخلف. حيث ورد عن ذلك بعض المعايير تتمثل في الأتي: محمد عبد الفتاح محمد (2008، 22-23).

1-ضعف مستوى التغذية وخطورة الوضعية الصحية.

2- انخفاض المستوى التعليمي.

3- وجود بنيات اجتماعية عتيقة.

4- ارتفاع معدل المواليد.

5-ضعف الإنتاج الزراعي.

6-ضعف الصناعة الوطنية.

7-ضعف استهلاك الطاقة.

8-عدم تداخل القطاعات الاقتصادية.

9-انخفاض الدخل القومي.

10-وجود بطالة مقنعة.

11-التبعية الاقتصادية.

12-اتساع سطحي لقطاع الخدمات.

13-الإحساس بوضعية التخلف.

وقد حددت هذه الخصائص في شكل معطيات اقتصادية تتمثل في ضعف الدخل القومي و إنتاجية القطاعات الاقتصادية وتبعية الاقتصاد المتخلف . إضافة الي بعض المعطيات الاجتماعية التي تتمثل في الوضع الديموغرافي البنيوي الطبقي.

هذا، وقد ذكر سالم توفيق النجفي علي ضوء ذلك (2000، 300-302) خصائص الدول المتخلفة أو النامية علي النحو التالي:

- انخفاض الدخل القومي ومعدل نموه، بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض معدل نمو الدخل الفردي في ذات الوقت.
- انخفاض إنتاجية القطاع الخاص، الذي ينعكس على مبدأ انخفاض الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية بسبب ندرة رأس المال المكمل للإنتاج مثل العمل ورأس المال.
- ارتفاع أهمية النشاط الزراعي. حيث يمثل الإنتاج الزراعي أهمية كبرى في إجمالي الناتج المحلي مع ارتفاع عدد العاملين فيه مقارنة بالعاملين في النشاط الصناعي.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني، في الدول النامية (3%-3.5%) مقارنة بمعدلات الدول المتقدمة.
- ضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية، الذي يعود إلى ضعف القوة الشرائية للمجتمع. مما يترتب عليه عدم إمكانية إقامة قطاعات الإنتاج الكبير الذي يحقق خفض التكاليف الإنتاجية.
- عدم كفاية البني التحتية. حيث تعاني معظم الدول النامية من عدم كفاية وكفاءة البني التحتية أو الارتكازية كالصحية أو التعليمية، وضعف كفاءة الوسائل التكميلية للعملية الإنتاجية كالنقل ووسائل التخزين والطرق وغيرها.

التخلف التنموي وعلاقته بالصراعات:

إن من اخطر آثار التخلف التنموي، هو إنتاج الفقر الجماعي. حيث يعتبر الخطر الكبير الذي يهدد المجتمعات. ينعكس ذلك علي شكل تدهور في مستوى المعيشة، وانتشار الجوع و المرض. فالفقر يمثل الحرمان وفقدان القدرة والحيلة والاستطاعة والحرية، أي القصور التام في القدرة علي امتلاك الحياة. وفي ظله يتكالب

المجتمع ويتنافس مع بعضه في سبيل الحصول علي الموارد التي لا تكفي الجميع. لذلك تسود حالة من التوتر الاجتماعي الذي يقود إلى النزاع. فلا سبيل هناك لمكافحة هذه الآفة غير التنمية المفضية إلى خلق فرص بيئية صالحة للتعايش السلمي.

لقد أورد مؤسسة الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز(2006) أن للفقر مفاهيم عديدة عرفت من أوجه مختلفة ومتعددة ، فعلي المستوى الفردي، هو "الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول علي المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق من الحياة ". أما علي المستوى العام فإن الفقر ناتج عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو للبطالة المنتشرة، فالأفراد الذين لا يملكون حتى القدرة الأقل من المتوسطة للحصول علي دخل لأي سبب كان.

كما أكد أمارتيا صن (210 ،36–38) في كتابه (التنمية حرية) عن علاقة الفقر بالقدرات من وجهة النظر الاقتصادية ، ذلك بان للفقر صلة وثيقة بتدني مستوى الدخل، الذي يسبب الحرمان ويفقد القدرات والاستطاعة علي الفعل. حيث أن الدخل المنخفض يكون سببا رئيسا للامية والإعتلال في الصحة وكذا الجوع ونقص التغذية. وعلي عكس ذلك فإن الدخل المرتفع يمنح القدرة للحصول علي التعليم الجيد والصحة الجيدة وبدورهما يساعدان علي الحصول علي الدخل المرتفع.

فالفقر من هذا المنطلق يمثل حرماناً من قدرات الإنسان الاساسية في الانتاج، ويتحكم في جوانب أولية للغاية فيه تفقده القدرة علي البقاء وتعرضه بصورة حتمية للوقوع ضحية للموت المبكر. ورغم وجود أهمية لحريات أخرى، فان مستوى الدخل يؤثر إيجاباً علي مستوى المعيشة. وذلك بتوسعة خيارات الحياة ونوعيتها.

فالتنمية تعتبر حرباً علي الفقر ومسبباته ، كما هي حرب علي التوترات والصراعات الداخلية، وحرب علي الأمية والأمراض، وعلي الجريمة والفوضى، والتجبر والتسلط والفساد، والانحلال وتفكك البنيات الاجتماعية، وثورة تهدف إلى التغيير نحو الأفضل بصورة مستمرة.

مشكلات التنمية في دول العالم الثالث:

تواجه التنمية في دول العالم الثالث عموما وفي أفريقيا علي وجه الخصوص مشكلات معقدة بشكل يصعب حلها عبر النظريات والنماذج العالمية المعتادة، ففي الوقت الذي تعاني فيه الشعوب من الفقر والجوع والمرض والصراعات بسبب غياب أو ضعف التنمية، فإن التنمية نفسها لا تجد البيئة الصالحة التي تمكنها من الانطلاق ليس ذلك بسبب ضعف الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية أو الاستعمار كما يشار إليها دوما، وإنما تكمن المشكلة في قيادات الحكم الرشيد. فبما أن المجتمعات في هذه الدول مجتمعات متعددة عرقيا واثنيا، وهي مجتمعات الصراع الكامن، فان معظم هذه الدول قد شهدت صراعات إثنية حول السلطة حتى في حالات السلم. فالصراع كما يدور بدافع الاحتفاظ بالسلطة، وأبعاد المنافسين أو إضعافهم، يدور أيضا بدافع انتزاعها. مما يمثل اكبر عائق تعاني منه التنمية.

فتنشأ في ظل هذا المناخ نزعات للسيطرة شبيهه بنزعات المستعمر، مما يؤدى الى تسلط داخلي أشبه بالمستعمر. فهو لا يعمل علي انتشال الشعوب من الفقر والجوع، وإنما يسعى الى خدمة مصالحه الخاصة التي تمكنه من البقاء علي السلطة كالتحكم في إدارة الاقتصاد والانفراد باستغلال الثروات وإستثماراتها ، والعمل على إضعاف المنافسين بصورة مبطنة بالفقر والصراعات. في مثل هذه الأوضاع سوف لن تجد التنمية طريقها لإنقاذ المكلومين من الفقراء والمستضعفين. بينما التنمية التي حدثت في الدول المتقدمة،

قامت علي قيادات صادقة التوجه، عملت علي استغلال الموارد الطبيعية وتطويع الاقتصاد بالكيفية التي تخدم شعوبها وتنقلهم إلى مراحل الرفاهية والسعادة والازدهار.

يذكر في هذا الصدد عبد القادر إسحاق إسماعيل (2009) انه قد تشكلت نزعات السيطرة الاستعمارية الداخلية في الدول النامية واستحكمت حلقاتها وأصبحت واضحة بمظاهر عدة منها:

- استغلال الثروات والموارد الطبيعية لخدمة الأنظمة الحاكمة بزيادة حجم الإنفاق العسكري بالقدر الذي يعزز السيطرة علي السلطة، بينما المشاريع التنموية عبارة عن شكليات ومخططات هشة.
- انتشار الفقر والأمراض والبطالة، بينما تزيد الاهتمام بالطبقات الغنية في المجتمع وتنمية المناطق الحضرية التي يسكنها الأغنياء، وإهمال القرى.
- وضع آلية الاستثمار بيد الشركات الخاصة المحمية والشركات المتعددة الجنسية، ليجني الحكام الأرباح الطائلة، وتنتقل العملات الصعبة بواسطة هذه الشركات إلى الخارج دون أن تستفيد منها الدولة في تحسين دخلها القومي.
- تقوم بعض الحكومات في الدول النامية بالاستدانة من الدول الكبرى ومصادر التمويل العالمية تحت مسمي إنعاش التنمية، لكنها تسئ استخدامها بعيدا عن التنمية فتغرق بلادها في الديون، مع بقاء كل أشكال التخلف والفقر.
- استمرار البطالة والفقر والتخلف التنموي يؤدى إلى الأضرار بالبيئة بسبب اعتماد الفقراء علي مصادر الدخل البدائي كقطع الأشجار، والصيد والرعي الجائر، بينما أصحاب المصانع والإنتاج الكبير يقذفون بمخلفات إنتاجهم دون مساءلة أو محاسبة.

من خلال ما ورد يمكن القول بان عملية التنمية تتأثر بشكل النظام السياسي بصورة مباشرة، بالتالي فإن عملية التنمية يمكن لها أن تقع في قبضة احد أشكال الأنظمة السياسية التالية:

- أنظمة تعمل علي تسخير واستغلال كافة الإمكانات والموارد لتحقيق تنمية ورفاهية شعوبها.
- أنظمة سياسية مستبدة تعمل علي استغلال الثروات لبناء اقتصاد يخدم مصالحها وتمكنها من ديمومة البقاء علي السلطة.
- أنظمة سياسية ذات لونية استعمارية داخلية تعمل علي تنفيذ مخططات تنموية لصالح دول خارجية كبرى تعتمد عليها في حماية سلطتها وتحقيق مصالحها.
- أنظمة تعمل بتوليفة من الشكلين الثاني والثالث.

مشكلات التنمية في السودان:

توجد العديد من المشكلات التي تواجه التنمية في السودان كما أوردها السيد علي زكي (2011) علي النحو التالي:

- ضعف البنية التحتية الذي يقود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤثر تأثيراً سالباً علي الاستثمار المحلي والأجنبي.
- إهمال التخطيط الاستراتيجي، من حيث ضعف التمويل والإجراءات والسياسات السليمة، وعدم واقعية الأهداف.
- الانخفاض المتوالي لمساهمة الرأي الفني في السياسات والإجراءات والقرارات، مع استخدام العنف الظاهر والمستتر في إدارة الاقتصاد.
- الاعتماد علي الفكر الأحادي في سياسة التحرير الاقتصادي.

- غياب المعلومات الدقيقة الخاصة بالقطاع التقليدي عن الموازنة العامة مما يجعلها موازنة مضللة، غالبا ما تعرض الاقتصاد إلى هزات عنيفة.
- ضخامة الإنفاق الحكومي الغير المبرر.
- الفساد المالي والإداري المستشري.

ذلك علي سبيل المثال لا الحصر. ففي ظل الصراع الاثني السياسي و المستبطن بالصراع الطبقي الذي يعيشه السودان منذ الاستقلال، واستئثار البعض بالسلطة والثروة وتركزها علي حساب البعض الأخر، خاصة أطراف الدولة، فان التفسير العلمي الاقتصادي الذي يعكس مدى فشل السلطات في انتشال البلاد من أزمتها المزمنة، لا يبدو كافياً لتحليل ووصف المشكلة بأبعادها الأخرى، باعتبار أن أزمة التنمية غير المتوازنة في السودان تدور في فلك اقتصاديات الصراع الأهلي، وصراع الاقتصاد، حتى في حالات السلم (مرحلة الصراع الخفي) مما يتطلب المزيد من الدراسات الخاصة بأثر الصراع الإثني السياسي والطبقي علي التنمية في السودان.

مشكلة التنمية في ولاية شمال دارفور:

إن مشكلة التنمية في دارفور عموماً وولاية شمال دارفور كأنموذج خاص لولاياتها الخمس هي جزء من مشكلة التنمية غير المتوازنة في السودان. فهنا تظهر فيها مشكلة كسب العيش وتدني مستوى المعيشة، وهى نتاج طبيعي لضعف مستوى التنمية التي أنتجت مستوى عالياً من الفقر الجماعي، وازداد التكالب والتنافس علي الموارد الطبيعية وما خلفته من صراعات. فأصبحت طاردة للكثيرين الذين آثروا الهجرة فرارا منها ومن ما آلت اليه من واقع مرير. بحثا عن مواقع أخرى يمكن الحياة فيها بصورة أفضل وتفادي ويلات المعيشة الضنكة . وقد أشار إلى مثل هذه الهجرات العديد من الاقتصاديين والمختصين بالدراسات السكانية، الذين قالوا بان هذه الحركة السكانية لها

أنماط متعددة أهمها الهجرة بأنواعها المختلفة، ثم النزوح الذي يشير إلى وجود ضغوط غير عادية تؤدي الى الانتقال كالحروب والكوارث الطبيعية وربما النزوح خارج الوطن بغرض اللجوء السياسي. موسي ادم عبد الجليل(2003، 162).

علاقة التنمية بالسلام:

بما أن التنمية عملية متشابكة ومستمرة، فان إستراتيجية التنمية تحتاج إلى قيادة إدارية رشيدة تقوم بعملية التخطيط السليم للعملية التنموية علي المستوى الاقتصادي والاجتماعي الثقافي والسياسي، ونسبة لأهمية التنمية علي الجانب الاقتصادي وتأثيرها المباشر علي مستوى المعيشة خاصة في الدول النامية كالسودان مثلاً، فان نجاح العملية يعتمد علي تنظيم الأنشطة التنموية والتنسيق بينها وتكاملها لخلق توازن متين وشمول في الأنشطة التنموية.

هذه العملية الإدارية للتنمية تحتاج أساساً إلى مدخلات تنموية كالاستغلال الأمثل للموارد المادية والطبيعية والبشرية، والمشاركة الأهلية للسكان المحليين، كما أنها تحتاج إلى مستوي تكنولوجي يساعد في التطوير ورفع الأداء. وبتوافر ما تقدم ذكره فان من المتوقع زيادة في الأنشطة الزراعية، والصناعية ، والتجارية و الاجتماعية.

بالتالي فإن المردود هو كثافة المنتجات التنموية، متمثلة في زيادة الناتج المحلي الذي سينعكس إيجابا علي الناتج القومي و زيادة مستوى الدخل وترقي المستوى المعيشي المدعوم بالرخاء الاقتصادي، و الرفاه الاجتماعي والرضاء النفسي، وستنخفض في المقابل حدة التوتر الاجتماعي الناتج عن المنافسة والتكالب علي الموارد الشحيحة. الامر الذي سيقود الى إختفاء النزاعات بسبب الوفرة ورخاء المعيشة وتحقيق متطلبات الحياة الاساسية.

المبحث الثاني

مفاهيم ونظريات السلام

مقدمة:

بعد إستعراض مفاهيم التنمية في المبحث السابق، يتناول هذا المبحث مفهوم درء النزاعات وبناء السلام والعلاقة الشرطية بينهما وبين عملية التنمية لتحقيق الامن والاستقرار واستدامة السلام والتنمية ، من خلال إنموذج الدراسة وعناصره كما يلي:

شكل (1) إنموذج الدراسة

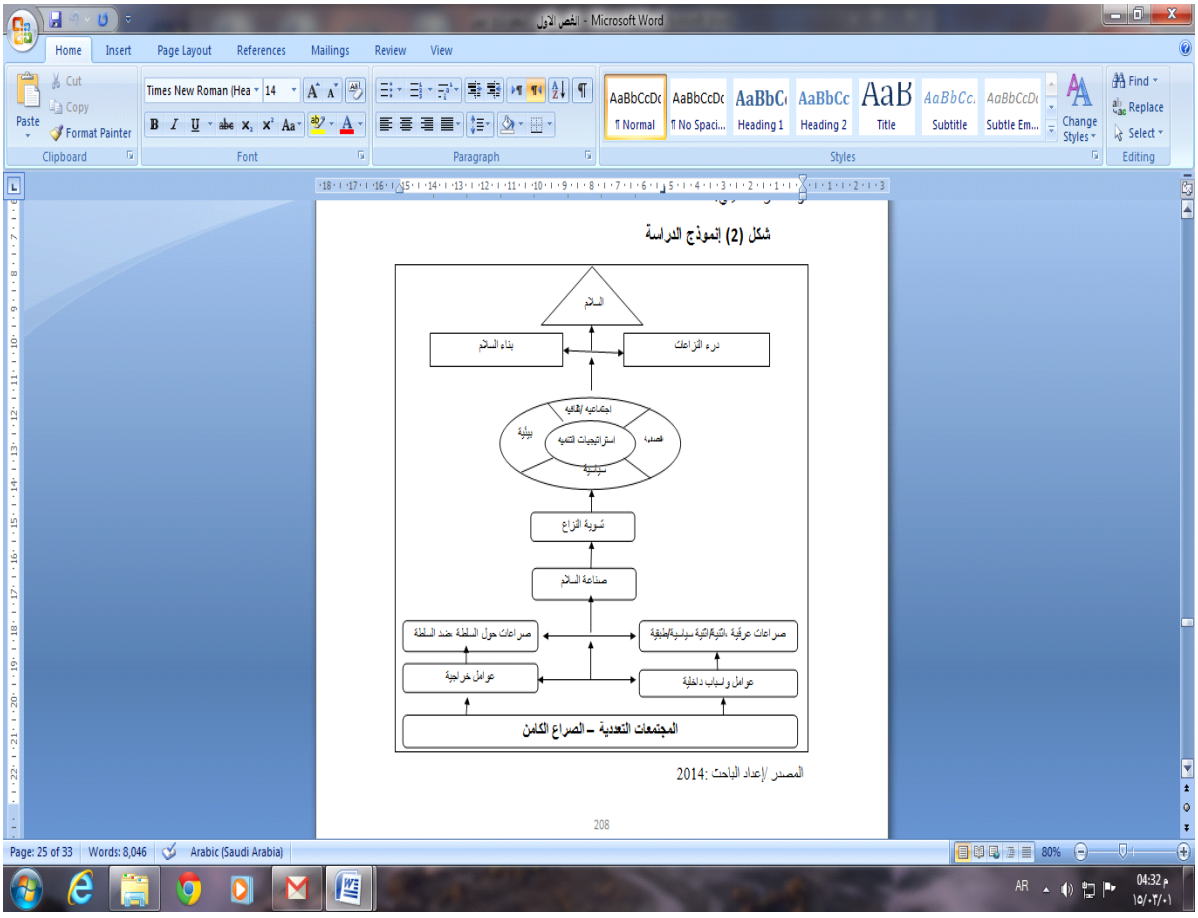

المصدر /إعداد الباحث :2015

يقوم هذا المبحث علي ما تم عرضه في الإطار النظري بالفصول السابقة، متناولا أهم الأهداف التي يسعي الأنموذج الي تحقيقها، إضافة الى متطلبات تطبيق الإنموذج، والمراحل اللازمة لتطبيقه، والمعوقات المتوقعة التي تقف امام ذلك، ثم النتائج المتوقع الحصول عليها، مع توضيح العلاقة بين عناصره.

أهداف الإنموذج:

إن الغرض منه هو تحقيق عدد من الأهداف كما يلي:

- اثبات ان اقرب طريق للسلام في الحروب الأهلية هو التفاوض، وان الحسم العسكري محاولة فاشلة وخاسرة لاتؤدى الي سلام حقيقي .
- الإسهام بالخطوط العريضة والأساسية (خارطة طريق) لإدارة وحل النزاعات في السودان عامة وإقليم دارفور ممثلة في ولاية شمال دارفور بصفة خاصة.
- معرفة المتطلبات الضرورية لمتغيري الدراسة (درء النزاعات، بناء السلام).
- معرفة المعوقات والصعوبات المتوقعة عند التطبيق لمواجهتها.
- تطوير علاقات الشراكة والتعاون بين اطراف النزاع للوصول الي سلام دائم (رفع درجة الثقة).
- تشكيل واشراك فرق العمل وجماعات الممارسة المحلية للمشاركة في البرامج التنموية وبرامج التوعية بثقافة السلام ونبذ العنف من خلال الموروث الثقافي.
- توضيح المفاهيم الاساسية لعناصر الإنموذج التي تقود الي السلام .
- دراسة التجارب السابقة في فض النزاعات لتعزيز القدرة علي الاداء والاستفادة من أفضل الممارسات السابقة.
- تقييم الموقف الخاص بمسيرة السلام.

متطلبات التطبيق :

لنجاح تطبيق الإنموذج بفعالية وكفاءة عالية يتطلب ما يلي:

- توفر الرغبة القوية والنية الصادقة للتوصل الي سلام من جميع أطراف النزاع.
- الاعتراف التام والقناعة من جميع الأطراف، بوجود الأخر كشريك أصيل، له حقوق وعليه واجبات.
- اعلاء مصلحة الوطن علي المصالح الضيقة، وان الوطن يسع الجميع.
- وجود الوسيط المحايد والقوى، المقبول.
- تقديم اكبر قدر من التنازلات، وتخفيض سقف المطالب.
- توفير الدعم اللازم من قبل الدولة واستقطاب دعم المانحين والدول الصديقة.
- التركيز علي معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.
- التعاون بين جميع أطراف النزاع.
- الالتزام والاستمرارية في العمل من اجل التغيير.
- رفع مستوى وعي المجتمع باهمية السلام وحثه للمشاركة من اجله.
- اجراء المصالحات والحث علي التسامح.
- العمل علي احتواء الاثار السالبة لتدخل الأطراف الخارجية.

معوقات متوقعة عند التطبيق:

- مقاومة تجار الحرب داخليا (المستفيدين من هذه الاوضاع) .
- ضغوط الاطراف الخارجية ذات الاجندات الخاصة .
- انعدام الثقة بين الاطراف .
- تخوف اصحاب النفوذ والسلطة من فقد المراكز والمكتسبات .

- الاستعجال الزائد في ابرام الاتفاقيات .
- عدم الالتزام والوفاء بما تم الوصول اليه من اتفاق .
- ضعف القيادات الداعمة والمدربة في صناعة السلام .
- عدم توفر الدعم اللازم .

النتائج المتوقعة من التطبيق :

- الوصول الي اتفاق سلام واضح المعالم في اقرب وقت ممكن، ومصحوباً بالاستراتيجيات والإجراءات الكفيلة لمنع تجدد الصراع (درء النزاعات).
- مخاطبة جذور المشكلة المتعلقة بالتنمية ومعالجتها في اطار استراتيجيات التنمية وبناء السلام .
- الوصول الي سلام شامل ودائم يستفيد منه اصحاب النفوذ والاثرياء بزيادة إستثماراتهم في التنمية، مما ينعكس ايجابا علي الفقراء بتحسن مستوي المعيشة في التوظيف والصحة والتعليم وزيادة الدخل.
- توفير تكاليف الحرب وتوجيهها نحو التنمية.
- تجنيب البلاد والعباد شر التشرذم والمؤامرات.

ثانيا: عناصر الإنموذج

يتشكل الإنموذج من مجموعة من العناصر التى ترتبط ببعضها لشرح تطورات الصراع والتفاعل مع بعضها من اجل تحقيق السلام،والعناصر هي:

- المجتمعات التعددية، مجتمع الصراع الكامن.
- عوامل واسباب داخلية تؤدى إلي الصراع. عرقية، أثنية تقليدية، إثنية طبقية سياسية حول السلطة.

- عوامل خارجية تؤجج الصراع. تجد فرصة التدخل بسبب الصراعات الداخلية .فيتطور الصراع من تقليدي إلى صراع ضد السلطة.
- صناعة السلام وتبدأ بظهور الوسيط. الذى يجرى الحوار بين الاطراف ويعمل لبناء الثقة تمهيدا لمرحلة التفاوض.
- تسوية النزاع، بعد التفاوض، والوصول إلي اتفاق وهي حل النزاع و وقف السلوك العنيف.
- استراتيجيات تنمية ، علي ضوء ما تم من ميثاق بين اطراف النزاع .
- استراتيجيات درء النزاعات التي تمنع العودة مجددا إلى الصراع.
- استراتيجيات بناء السلام، وهي عملية تحويل النزاع، تحويل طاقات الحرب السالبة الي طاقات ايجابية تساهم في بناء السلام .
- السلام.

تفاعل عناصرالإنموذج:

- من سمات المجتمعات التعددية الصراع الكامن بين مكوناتها الاثنية حتي في حالات السلم (الصراع الخفي). وهو الاقرب الي الصراع من المجتمعات المتجانسة.
- لأسباب وعوامل داخلية يطفوا الصراع الي السطح في شكل صراعات وتحالفات عرقية– إثنية تقليدية. وعندما تهملها السلطة القائمة أو تخطئ في عملية التدخل لفضها ،ستصبح طرفا في الصراع.
- مع وجود عوامل واطراف خارجية يتطور الصراع من تقليدى الي صراع آخر يكون ضد السلطة او المركز.

- صناعة السلام، تتطلب وجود وسيط قوي محايد ومقبول لدى اطراف النزاع، والغرض من الوسيط هو إجراء الحوار المنفصل مع الاطراف وبناء الثقة تمهيدا لجمعها علي طاولة التفاوض.
- تسوية النزاع هي حل النزاع، وتعني الوصول الي اتفاق سلام ووقف العدائيات وهي جوهرة التفاوض، لكنها ليست كافية. فهي بداية لمشوار طويل يحتاج الي جهد كبير وصبر ومثابرة لتنفيذ بنود ما تم التوصل إليه في الاتفاق.
- تنتج من الاتفاق قيادات جديدة أو مشاركة في السلطة، تتطلب منها إجراءات عاجلة ومباشرة تخاطب جذور المشكلة.
- التنمية بمستوياتها المختلفة ولاسيما الاقتصادية منها، تعتبر وسيلة وهدفاً في آن واحد لتحسين الأوضاع وإزالة الغبن. وهي تحتاج الي دعم كبير من المركز والأصدقاء والمانحين.
- درء النزاعات وهي هي الاعمال التي تمتع تكرار حدوث النزاع، ويعتمد في الاساس علي عمليات حفظ السلام لتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بها. والهدف منه صيانة المجتمع من العودة والانزلاق مجددا في الصراع .وتمثل التنمية احد آليات درء النزاعات.
- بناء السلام هو تنفيذ البرامج الكفيلة بمعالجة اسباب الصراع ، وهو تحويل الصراع والذى يعني تحويل طاقة الحرب السالبة الى تغيير اجتماعي وسياسي .وتمثل التنمية احد آليات بناء السلام ايضا .
- السلام، هو الوسيلة والهدف معا. لخلق التعايش والتعاون، ومكافحة العنف، لتحقيق الأمن والتنمية والرفاهية للجميع.

ولأهمية متغيري الدراسة (درء النزاعات، بناء السلام) في تحقيق السلام المستدام يتطلب تناولهما ببعض التفصيل.

اولا: مفهوم درء النزاعات

كما أوردته مجموعة بايسون لدراسة النزاع (2001) يقصد به الإجراءات والسياسات، أو المؤسسات المستخدمة في اماكن النزاعات لمنع الدول أو الجماعات من استخدام العنف أو اى شكل من أشكال الإكراه لتسوية النزاعات، كما يشير إلي الاجراءات المتخذة بعد صراع عنيف لتجنب تكرارها.

حيث يعرف درء النزاع أو تجنب النزاع بتلك الافعال التي تتخذ لأحتواء ومنع فرص حدوث النزاع، وهي خطوات وأفعال ضرورية على المدى الطويل، تحتاج إلي استراتيجيات وسياسات طويلة المدى من شأنها أن تمنع ظهور حالات تؤدى الي قيام النزاعات أو تجددها. هذه الاستراتيجيات التي يمكن تطبيقها يتمثل في الآتي: ياسر حسن ساتي(2006):

- إستراتيجية بناء الأمة، هذه الإستراتيجية تعمل علي تنمية الشعور الوطني من خلال سياسات ثقافية تنفذ عبر النظام التعليمي، وهي ترتكز علي فكرة التنوع الثقافي، إضافة إلي مبادرات بناء الامة وتنميتها بوساطة الوطنيين.
- إستراتيجية النظام السياسي، بعد كل نزاع اهلي هناك ضرورة لترقية النظام السياسي من حيث القوانين التي تسمح بالمنافسة في السلطة والتي تضمن امكانية تغيير المجموعات التي نالت السلطة خلال فترة زمنية معقولة. بحيث يسمح للاعداد الكبيرة والمجموعات من اختيار صناع القرارات علي مختلف المستويات الهيكلية للسلطة. ولانجاح هذه الاستراتيجية لابد من الاستناد علي بعض المبادئ المهمة:

- نقل السلطة نقلة فعلية من المركز إلي الولايات أو الأقاليم.
- منع تراكم الثروة من خلال استخدام الدولة لها.
- تطبيق مبادئ الحكم الراشد (الشفافية ،المحاسبة ،استقلال القضاء والاجهزة التشريعية الاخرى والتنفيذية ومؤسسات البحث العلمي).
- ادخال منظمات المجتمع المدني في الشئون الوطنية والمحلية خاصة تلك التي تختص بتقييم تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات.
- إستراتيجية التنمية الشاملة المستدامة. التي تختص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية.
- إستراتيجية الإنذار المبكر. وهي نظام لتوفير المعلومات التي تنذر بحدوث النزاع بشكل متواصل، والغرض من هذا النظام هو جمع معلومات وادلة عن الوضع الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و الثقافي و التعليمي وتوزيع الموارد، والعسكري والأمني. حيث أن هذا النظام ليس هدفا في حد ذاته وانما اداة للتجهيز لتجنب تكرار النزاع وتقليل الكوارث في المدى الطويل والقصير.

من خلال ما ورد عن مفهوم واستراتيجيات درء النزاع يتضح، انه يستند علي عملية حفظ السلام، الذي يقوم علي نشر الامن من خلال وقف العدائيات وتقليل العنف وتقديم المساعدات الانسانية.

ثانيا : مفهوم بناء السلام

بناء السلام هو عملية تنفيذ برامج معدة لمعالجة أسباب الصراع، مع ترقية برامج طويلة المدى تخاطب المواقف التي تؤدى الي ظهور النزاع مثل انعدام العدالة الخاص بالتوظيف والتفرقة العنصرية وعدم التسامح مع المسئولين عن جرائم الماضي و انعدام الثقة والخوف. فهي عملية مستمرة خلال كل المراحل لكنها تظهر بقوة في المراحل

الاخيرة من النزاع بعد التسوية وانخفاض مستوى العنف . كما يمكن ان تكون أيضاً في المراحل المبكرة للنزاع أي قبل اندلاع العنف. بناء السلام ليس متعلقا في المقام الاول بسلوك النزاع لكنه يخاطب المحتوى والمواقف التي تؤدى الي ظهور الصراع .سايمون فيشر(2000، 13-14).

لذلك فان بناء السلام هو عملية اصلاح الصراع أو تحويل الصراع . ذلك بمعنى تحويل طاقة الحرب السالبة الي تغيير اجتماعي وسياسي موجب. فهو يعتمد في الاساس علي الاتي:

1-التنمية بمستوياتها المختلفة، اقتصادية، اجتماعية ثقافية، سياسية وبيئية.

2- التحول الديمقراطي.

3- حماية حقوق الإنسان.

4- إنشاء مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في هذا الحقل.

5- عمليات التسريح وإعادة دمج المقاتلين في صفوف القوات النظامية وتأهيلهم للعيش في المجتمع المدني.

6- إعادة بناء ما دمرته الحرب.

7- إجراء المصالحات في المجتمع.

إذا كانت النزاعات تندلع لأسباب ما وقد تستمر لفترات قصيرة أو طويلة، فان الجهود التي تبذل من أجل بناء السلام ومنع تكرار النزاع (درء النزاع)، سوف تستغرف فترة اطول في الواقع. فهناك الكثير من النماذج والعبر في العالم كنزاعات القارة الافريقية بصفة عامة والصراع في السودان بين الشمال والجنوب بصفة خاصة، فالصراع المستمر حاليا في دارفور عبارة عن أنموذج مكرر .

فالسودان بلد متعدد الأعراق والبيئات والثقافات، فالصراع كامن فيه. إذ أن ما يدور فيه من صراعات وحروب أهلية منذ الاستقلال وحتي تاريخه الحالي، خير دليل. سيما وان الصراع يتم هنا في المجتمعات ذات التعددية الاثنية. فاذا اضيف لذلك التدخلات الاجنبية وعامل الطبقية والصفوة المجتمعية، ستزداد الأمور تعقيدا ويصبح الأمر اكبر من مجرد مشكلة في إدارة التنوع. نسبة لان جميع هذه الاطراف ستدافع عن مصالحها ومكتسباتها بشكل مستميت، مما يعوق التغيير من اجل السلام. مع الاعتبار بان هذا الوضع المأزقي لم يفطن له من تولوا زمام السودان .

ما يجدر ذكره هنا، هو أن معظم الدول التي تطورت واستقرت هي دول متعددة ومتنوعة اثنيا، بل هي اكثر تعقيدا مما هو عليه في السودان،علي سبيل المثال (الولايات المتحدة الامريكية). كما يلاحظ فيها الصفوة الطبقية أيضا، لكنها استطاعت بفضل قياداتها الرشيدة ان تدير التنوع بشكل جيد، وتطفئ الحروب الاهلية بالتنمية المتوازنة التي استفاد منها الجميع، فالصفوة الاثرياء عززوا ثرواتهم بالاستثمار في مشاريع التنمية، كما تمكن الضعفاء من تحسين دخولهم ومستوى معيشتهم ، والكل يعيش في سلام مستدام واستقرار وأمن ورفاهية.

تقييم مسيرة سلام دارفور من خلال النموذج :

بالتدقيق علي النموذج نجد مسيرة السلام في دارفور لم يتجاوز مرحلة صناعة السلام، حيث لايزال حاملي السلاح والسلطة يمثلان طرفي نقيض، رغم توقيع اتفاق سلام الدوحة بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة بتاريخ ..... فالحركات المؤسسة للصراع منذ عام 2003م كحركة تحرير السودان جناح عبد الواحد، وحركة تحرير السودان جناح مناوي، وحركة العدالة والمساواة لا يزالوا في الخارج وليسوا شركاء سلام. وهم يمثلون القوة الضاربة، وإذا أضفنا إليهم حاملي السلاح من الحركة الشعبية قطاع

الشمال، وهم الان جميعا مندمجين تحت مسمي الجبهة الثورية، فان الأمر يزداد تعقيدا. ولكن هناك بثيث أمل في الوساطة التي يقوم بها امبيكي تمهيدا لاجراء التفاوض في اديس أبابا. الذي قد يخرج (باتفاق) ترضي الجميع، وهو ما يطلق علي تسوية الصراع. ويتضمن ذلك وقف السلوك العنيف بين الأطراف. وهي بداية لمشوار طويل وشاق في مسيرة السلام يحتاج الي صبر ومثابرة وتعاون بين الأطراف، حتى لا يتجدد الصراع مرة أخرى، وذلك عبر استراتيجيات التنمية ودرء النزاعات وآليات بناء السلام.

ثالثا : ثقافة السلام:

أ/المعني اللغوي والاصطلاحي:

ثقافة السلام من المعارف الحديثة التي نتجت من تلاقح العلم والتجربة الإنسانية في مجال فض النزاعات وتسويتها ، ومن الملاحظ أنها تتكون من شقين، ثقافة وسلام .

فأما الثقافة فإنها تعني في اللغة العربية عدة معاني منها حذق، مثل حذق الرماح بمعني أصلح وقوم اعوجاجه، كما تعني الفطنة والذكاء وسرعة التعلم والضبط و الظفر بالشيء كما تعني أيضاً التقدم والتهذيب، والنصر علي العدو كما جاء في القران الكريم . كما يمكن استخدام كلمة ثقافة استخدام حسي مادي كما جاء في حذق الرماح واستخدام معنوي كتثقيف العقل (لسان العرب لابن منظور).

أما المعني الاصطلاحي، فأصل الكلمة "ثقافة " مأخوذة من الكلمة اللاتينية "culture" المشتقة بدورها من كلمة "coler" وتعني يزرع الأرض، وقد ارتبط المعني لدى الأوربيين بالزراعة "Agriculture". حيث يعتقد الأوربيون خاصة الانجليز، أنه لولا الزراعة لما قامت لديهم الثورة الصناعية التي يعتبرونها قمة مراحل السلم التطوري في الحياة، سيما أنهم يعتبرون الحضارة نتاج الصناعة وهي مرادفة للمرتبة. أيضا تستخدم في التعبير عن احد المعاني الأساسية التالية: في التعبير عن التذوق المميز

للفنون الجميلة والعلوم الإنسانية وتعتبر ذلك مستوى عالي من الثقافة. كما تستخدم في التعبير عن نمط المعرفة البشرية والسلوك الذي يعتمد علي القدرة علي التفكير الرمزي والتعليم الاجتماعي. أيضاً تستخدم للتعبير عن مجموعات من الاتجاهات المشتركة والقيم والأهداف والممارسات التي تميز جماعات ما عن غيرها من الجماعات. حاج أبا)2012، 3-6).

- أما السلام فقد ورد عنه بعض التعريفات التالية نقلا عن زياد الصمادي (2010 :9)
- "السلام هو حالة ليس فيها حرب أو انتهت فيها الحرب" (قاموس أكسفورد الانجليزي)
- "السلام هو غياب العنف أو الشر وحلول العدالة " (ويكيبيديا).
- "السلام هو عبارة عن محصلة التفاعل ما بين النظام المدني والعدالة الاجتماعية " (ديفيز،2009).
- "السلام هو ليس فقط غياب الحرب بل أيضا حلول الخير للفرد والمجتمع" the glossary:www.secu.edu))
- السلام هو مبدأ وصفة أخلاقية تقوم علي الاستقرار الداخلي وطمأنينة الروح"miriams wel:www.mariam-wel.org)).

أيضا قد ورد عنه تعريف في الموسوعة الحرة بأنه حالة الهدوء والسكينة، ويستخدم المصطلح كمنافٍ ومعاكس لحالة الحرب أو العنف بين الشعوب أو طبقات المجتمع المتباينة أو الدول المتنافسة ، لذلك تبين من التاريخ جنوح الغالبية العظمي إلى صنع السلام ومحاولة إحلاله كحالة طبيعية وعادية ويجب أن تكون مستمرة في الحياة في

سبيل التطور والنماء، كما أن العنف هو المعني المعاكس هو الحالة الشاذة في الحياة وهو المنافي للتطور والازدهار والرقي الإنساني.

السلام لا يشعر به ولا يعرف قيمته النفسية والروحية والاجتماعية إلا من عاش ويلات الحروب وقذارتها .لذلك فان أوضاع السلم والسلام هو شرط وضرورة قصوى وركيزة أساسية لأي تطور ورقي إنساني في جميع مناحيه المادية والأخلاقية. **ب/ثقافة السلام في الفكر الغربي:**

ظهر مفهوم الثقافة لأول مرة في أوروبا في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، كان يشير إلى الكثير من المعاني مثل استصلاح وتحسين الزراعة لبلوغ قمة الحضارة والمدنية، ثم تطور المفهوم في القرن التاسع عشر ليشير إلى تحسين أو تعديل المهارات عن طريق التعلم، وفي منتصف القرن التاسع عشر استخدمه العلماء كمصطلح يشير إلى قدرة الإنسان. وبحلول القرن العشرين برز مصطلح الثقافة ليضع مفهوما أساسياً في علم الانثروبلوجيا يشمل كل الظواهر البشرية. حاج أبا(2012، 7).

لقد لعب مفكرو السلام دورا بارزا في إرساء قواعد السلام والتعايش السلمي في أوروبا، من خلال تناولهم لقضايا السلم والحرب في مؤلفاتهم لفترات طويلة، أدى ذلك إلى نشر مفهوم السلام وايجابياته، مع كشف سلبيات الحروب وإضراره بواسطة المتحمسين للسلام وجمعيات مناهضة الحروب التي انتشرت في أوروبا في القرن الماضي.

ونقلا عن أبو القاسم قور (2010، 11-12) لقد وردت أول النظريات والتي عملت علي تطوير مفهوم السلم في القرن الرابع عشر. علي يد المفكر الفرنسي بيير دوبيس (Pirr Dubis) في مؤلفه "في نهاية الحروب وجدل في المملكة الفرنسية "(on the termination of wars and argument in kingdom of france). والذي تم

نشره في عام 1300 م ، كما جاء في كتابه : في خلاص الأرض المقدسة. (on the recovery of the holly land) والذي ذكر فيه انه سيكون عظيما إذا اتفق كل الكاثوليك علي الأقل والذين يتبعون إلى الكنيسة الرومانية علي وحدة دولة واحدة حيث يرى أن مثل هذه الوحدة سوف لن ينحل عقدها أبداً، وأضاف، علي الذين يرغبون الحرب أن يفعلوا ذلك مع أعداء الكنيسة والأرض المقدسة ولكن ليس مع إخوتهم، ويتضح من ذلك انه يدعو إلى السلم بين الإخوة في النصرانية لكنه لم يدعُ إلى السلام الذي يعم الجميع بمختلف أديانهم، كما تبعه في ذلك المفكر الألماني كازيج كينج الذي ظهر بعده في عصر النهضة والذي قال (نريد أن نرى نهاية لكل الحروب التي انتشرت في العالم المسيحي وان يحل محلها دعائم الوحدة والحب). يبدو انه كذلك يدعو إلى السلام بين المسيحيين فقط، ولا بأس في ذلك طالما يدعون إلى إصلاح مجتمعاتهم أولاً، فمعاناة المجتمع منبع الأفكار.

وفي هذا السياق فقد تحدث سليمان يحي (2007، 112–115) عن السياسات الثقافية لعلاقة الشعوب بعضها ببعض في إطار التفاعل الاجتماعي والثقافي ومدى تعاونها فيما بينها في مختلف المجالات، ووقف التناحر والصراع والذي جاءت بموجبه فكرة عصبة الأمم الذي كان من افكار العديد من المفكرين أمثال الفيلسوف الألماني ايمانويل كانت وفولتير الفرنسي ولامرتين السياسي الشهير في الفترة ما بين السابع عشر والتاسع عشر .وذلك لتخليص أوربا من ويلات الحروب . ثم جاءت في عام 1945 إنشاء هيئة الأمم المتحدة لفض المنازعات الدولية تعزيزا لمسيرة السلام، حيث توافق العديد من البلدان علي ضرورة إيجاد قضايا توافقية تتوحد حولها، فبرزت قضية حقوق الإنسان.

بنهاية الحرب الباردة ظهر في الوجود العديد من البرامج والخطط التي ترتبط بعلوم السلم والنزاعات في العديد من جامعات العالم، بالإضافة إلى بروز العديد من العلماء والمفكرين الذين ساهموا وما زالوا يساهمون في تطوير هذا الحقل من خلال البحوث العلمية المستمرة التي تتناول المشكلات الإقليمية والدولية بهدف الوصول إلى بناء نموذج لحل النزاعات والوقاية من حدوث الصراعات قبل وقوعها من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراءها. وقد كان للمنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني دور كبير في تطوير العمل في هذا المجال، نسبة لان أهدافه تتعلق بتوفير بيئة أمنة يسودها العيش بسلام للجميع بغض النظر عن الانتماءات الدينية أو العرقية أو السياسية. زياد الصمادي (2010،)

أما عن تتبع تاريخ مفهوم ثقافة السلام في الفلسفة الغربية وتطوره عبر العصور فقد أورده صبري محمد خليل(2011) علي النحو التالي:

1/ الفلسفة اليونانية:

أ/السوفسطائية، حيث ذهب السوفسطائيون إلى أن هناك قانون طبيعي يحكم سلوك الناس، وهو السعي للذة و الابتعاد عن الألم، أي إشباع الغرائز، ويرون أن الأخلاق لا تتعارض مع هذا القانون الطبيعي، وبالتالي فان العلاقة الأساسية بين البشر هي علاقة صراع لإشباع الغرائز تحكمه القوة لا الأخلاق .

يتضح القصور في هذه الفلسفة السوفسطائية الذي يعمم علاقة الصراع بين البشر بسبب السعي للذة، ولا يرى مكانة لمفهوم ثقافة السلام إلا في حدود إشباع الغرائز. وجعل المجتمع الإنساني مجتمعاً غريزياً في المقام الأول.

ب/ هيرقليطس: العلاقة الأساسية بين المجتمعات علاقة صراع وعبر عن هذا بقوله (الحرب هي أبو الأشياء). وقد استند في هذا إلى مفهوم الجدل الذي مضمونه أن التغيير يتم من خلال صراع المتناقضات وجعل هذا الجدل قانونا كليا للوجود.

في هذا المفهوم تعظيم كبير لدور الحرب في التغيير كما لو انه لا يمكن التغيير بدون. التغيير في المجتمع يمكن أن يكون بدون حرب إذا أراد المجتمع ذلك فقط مطلوب الرغبة والإرادة، وفي ذلك مؤشر لثقافة التعايش السلمي.

ج- الرواقية: أما الرواقية فإنها فسرت العلاقة بين البشر استنادا إلى فكرة قانون العقل الكلي الذي لا يمكن خرقه، وبالتالي فان الجميع متساوون أمام هذا القانون، والعلاقة بين الناس هي السلام لا الحرب.

هذا المفهوم اقرب للصحة، لان الإنسان مخلوق اجتماعي يحب العيش في جماعة ولا يستطيع أن يشبع حاجاته دون أن يعيش في جماعة، وبالتالي فان ثقافة التعايش السلمي شيء فطرى والصراع لحظي يحدث بسبب تعارض المصالح المراد إشباعها.

2/مفهوم السلام في الفلسفة الحديثة: ورواده هيجل، ماركس، نيتشة وكانط.

هيجل: ينطلق هيجل في تصوره للصراع والمشاركة (و بالتالي للحرب والسلام) من المثالية الجدلية التي تعني عنده أن الفكر المطلق هو الوجود الأول، أما الأشياء والظواهر المادية فهي مجرد تجسيد، أي أن هذا الفكر المطلق يتطور من خلال الجدل أولاً والمادة تتبعه إلى حيث هو متطور. والجدل هو التطور من خلال صراع المتناقضات، وهذا التطور الجدلي يصعد من الفرد إلى الأسرة إلى المجتمع إلى الدولة التي هي ارقي تجسيد للفكر المطلق، بناءا علي هذا جعل هيقل العلاقة بين الدول هي علاقة صراع وحرب.

ماركس: أما ماركس يستند في تصوره للحرب والسلام إلى المادية الجدلية، لكنه أنكر وجود الفكر المطلق وكان يؤمن علي أن المادة هي الوجود الأول، أما الأفكار هي تجسيد لها، وبناء علي ذلك فان ماركس لم يخلف هيقل في اعتبار أن العلاقة الأساسية بين الناس هي علاقة صراع لكنه جعله صراع بين الطبقات لا بين الدول. كما جعله تعبير عن التناقض في أسلوب الإنتاج، بين من يعبرون عن أدوات الإنتاج ومن يعبرون عن علاقات الإنتاج في صورة صراع طبقي، وكل هذا الصراع ينعكس علي البنية الفوقية للمجتمع وهي القانون والأخلاق والدين والفن.

نيتشة: انطلق فكره من مفاهيم إرادة القوة والإنسان الكامل (أو السوبرمان) وأخلاق السادة والعبيد ليحي التصور السوفسطائي القائل بأحقية القوى في السيادة علي الضعيف، وبالتالي جعل العلاقة بين الناس علاقة صراع.

كانط: هو من أهم الفلاسفة الذين دعوا إلى السلام ووضع مشروع للسلام الدائم بين الأمم استنادا على مفاهيم العقل المشترك والاعتقاد بالإله وخلود النفس وحرية العبادة.

3/مفهوم السلام في الفلسفة المعاصرة:

سارتر: من أهم فلاسفة الفكر المعاصر ويدور فلسفته بان الإنسان عندما يحتاج يتحرك إلى الإنتاج لان الإنتاج هو الطريق لإشباع الحاجة، ولابد أن يكون الإنتاج في مستوى اقل من الحاجة وإلا انقضى المشروع، وبالتالي تنشأ فكرة الندرة ومن فكرة الندرة تنبثق فكرة الصراع، والأشياء عندما تكون نادرة ينشب الصراع بين بني الإنسان، وبذلك فقد استند إلى مفهومي الندرة والصراع.

ج- مفهوم السلام في الاديان :

من خلال التاريخ والنظر للفترة الطويلة للسلام، نجد أن الأديان السماوية قد لعبت دورا مهما في إرساء قواعد السلام والتعايش في أواسط الشعوب وبين المجتمعات

المختلفة، ويشير التاريخ علي أن الدين قد قدم موارد كبيرة من اجل حل الخلافات إلا وإنها لم تستغل أو لم تستغل علي الوجه الأكمل أو تستغل استغلالاً سيئاً، ولا يمكن أن ننكر الدور الذي لعبه الدين في مساعدة المجتمعات علي حل الخلافات بالطرق السلمية، فهو الذي ناهض الظلم ونادي بتعزيز حقوق الإنسان.

أ/السلام في المسيحية:

قال الأب شليمون ايشو عن التعايش السلمي من منظور مسيحي " الخطأ الفادح هو خطأ الإنسان عن سابق علمه بخطئه، والمسيحية في التطبيق لم تكن دائما منزهة، ولا هو كذلك حالياً، فهناك دائما الجاهل وهناك دائما الشرير اللابس ثوب الإيمان لمصلحة شخصية، وقد حدثت تجاوزات إيمانية حتى في المؤسسات الإدارية المسيحية كالكنيسة، كما حدثت جدالات وخلافات لاهوتية أدت إلى الفرقة والكراهية وشق البيت الواحد بين الإخوان ووصلت إلى حد الاقتتال. العصور الوسطي في أوروبا المسيحية كانت مظلمة والظلام يجول حتى في أركان الكنيسة، ونرى الآن أشخاص محسوبون علي الإيمان المسيحي أو يحسبون أنفسهم مسيحيون يأتون أعمالاً هي بالضد من المسيح وتعاليمه منها التعرض بالإساءة إلى إيمان وعقائد غير المسلمين.

أن المحبة والرحمة التي هي من صفة الخالق وضعهما في الإنسان ليزرعها بين بني جلدته ليحفظه من عيوب الإنسان كالتكبر والظلم والتسلط وتسمو به روحيا حتى تسعد حياته المادية، وليعيش في مجتمعات متحابة تتبادل المنافع باحترام. فالتعايش الأخوي بين بني البشر يتطلب أسسا راسخة وقيما عظيمة تسمو علي صغائر المصالح الشخصية، وتجعل الروابط قوية بين المصلحة الشخصية والجماعية متبادلة ومتساوية، ولن نجد مبادئ قويمة وقوية لهذا سوى في قانون السماء الذي يراعي مصالح البشر دون أن يكون له مصلحة في ذلك " الأب شليمون ايشو(2012 :48-50).

ب/السلام في اليهودية:

الكتب المقدسة لدى اليهودية عديدة، جمعت وأطلق عليها (العهد القديم) تحتوى هذه الكتب علي الوصايا العشرة التي أعطاها الله إلى نبيه موسي عليه السلام والتي أمرت بني إسرائيل باحترام الحياة والخصوصيات والغريب الجار من خلال فرض واجبات مثل إعطاء الأمان وعدم القتل وبراءة المتهم حتى تثبت إدانته. حاج أبا (2012 :26)

ج/السلام في الاسلام:

عقائدياً، يستند السلام في الاسلام إلى مفهومي التوحيد والاستخلاف الإسلاميين. فأما التوحيد (توحيد الإلوهية) فيعني أن الله تعالي ينفرد بكونه الغاية المطلقة لكل وجود سواه، كما ينفرد بكونه مصدر القيم والمثل العليا المطلقة، والسلام صفة من صفات الإلوهية ("هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ" (الحشر،23). أما مفهوم الاستخلاف فمضمونه إظهار الإنسان لربوبية الله تعالى وإلوهيته في الأرض، بالعبادة والعبودية علي المستوى الصفاتي بإظهار صفات الله في الأرض علي وجه الاختيار، ومضمونه هنا إظهار الإنسان لصفة الإلوهية (السلام).

لذلك فإن السلام أساس الإسلام وعنصر أصيل فيه وهو اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى ، وهو أساس الاستخلاف لإعمار الأرض ومن دونه لن يكون للإعمار مقام، ولهما علاقة ارتباطيه لا تنفصل عن بعضهما أبدا، كما لا وجود للاعمار مع الحرب، قال الله تعالى "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ " (البقرة، 30).

وبما أن السلام يعني التعايش والتعارف بين المجتمعات عامة وأفراد المجتمع خاصة أمر الله تعالى عباده بالتعايش مع بعض بغض النظر عن انتماءاتهم واختلافاتهم مع اجتناب نواهيه لخلق علاقات طيبة بغية الوصول إلى رضائه. قال تعالى"
أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" (الحجرات ،13﴾.

لقد دعي الإسلام إلى نشر السلام وثقافته بين البشر كافة لتتعايش مع بعض في محبة ووئام حتى تنشأ الظروف الملائمة لعملية الاعمار الذي هو جوهر الخلافة، قال تعالى" وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ۗ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ "(الأعراف،10). وفي ذلك بيان علي إن الله أنشانا في الأرض واستخلفنا فيها بغرض اعمارها كما في الآية تعبير عن عدم رضاه عنا بسبب قلة شكرنا وتقديرنا لتلك النعمة كما يأمرنا بالحفاظ علي الأرض وصونها وعدم الإفساد فيها .ابو القاسم قور(2010: 39-40).

وما جرى مع أهل الذمة لهو دروس و عبر عن السلام وثقافته في الإسلام، فأهل الذمة عرفوا في الإسلام، بأنهم الكتابيون ومن جرى مجراهم الذين رضوا بجريان أهل الملة عليهم فبذلوا الجزية، والتزموا بإحكام أهل الملة في دار الإسلام. اذ تعهدت الدولة الإسلامية بحماية الذمي وعدم التعرض له في ماله وأهله وعرضه ونفسه بأذى وأعطته الأمان فأصبح الذمي ذا حق وحرمة، و في العهد والكفالة والأمان الذي يذم من أعطاه ولم يوف به أو ضيعه.

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يحذر دوما بعدم إيذائهم والمساس بهم، فهو الذي حرم قتلهم بغير حق، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا من أهل الذمة لم يجد ريح الجنة، وان ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما).

كما حرم الرسول صلى الله عليه وسلم ظلمهم وانتقاصهم وتكليفهم فوق طاقتهم حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم (من ظلم معاهدا، أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته، أو اخذ منه شيئا بغير طيب نفس ، فانا حجيجه يوم القيامة). فيجب الكف عنهم لأنهم صاروا جزءا من دار الإسلام .

كما أيضاً حرم الرسول صلى الله عليه وسلم دخول منازلهم بغير إذن لان المساكن دور أسرار يجب أن لا يكشف عنها أو يعتدي عليها ، قال الله تعالى "يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلى أَهْلِها ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيها أَحَدًا فَلا تَدْخُلُوها حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكى لَكُمْ وَاللَّهُ بِما تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ" (النور27، 28).مصلح صالح الدوسكي (2012: 27-31)

أن من أهم خصائص الشريعة الإسلامية أنها خاتمة الرسالات السماوية ذات نزعة عالمية، وهاتان الخاصيتان تقتضيان أن تكون الشريعة مبنية علي أسس متينة و حكيمة، وهي كذلك وينبغي علي من يؤمنون بها أن يتحروا العدالة والاعتدال والتوازن والسماحة في المعاملة مع الجميع، وينبغي مسايرة الفطرة الإنسانية في جميع تشريعاتها، وان يراعي اختلاف العقائد والأديان والطبائع والميول وان تتبني الأمن والسلام وإقرار العدالة والمساواة وصون كرامة الإنسان حتى نقدمها لجميع الناس في قدح من ذهب، فالإسلام اليوم أحوج ما يكون إلى من يحسن عرضه و تقديمه للآخرين والدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة، والسبيل إلى ذلك هو الاعتدال في الخطاب وعدم التشدد والاهتمام بمخاطبة العقول والقلوب، وذلك لا يتأتي إلا بالابتعاد عن التطرف. أن

الإسلام سلام وأمان وهو دوما يدعوا التعايش السلمي بين كافة الطوائف الدينية والأديان، وانه راعي اختلاف الناس في توجهاتهم الدينية والعقدية وانه لم يدعوا إلى أكراه الناس للدخول فيه .مصلح صالح الدوسكي (2012: 12-13).

يبدو جليا من خلال ما جاء من قول عن السلام في الديانات السماوية الثلاث أهمية السلام في حياة الإنسان وان الله سبحانه وتعالى قد خلق الإنسان وجعله خليفة له في الأرض وكلفه بأعمارها ولا يتأتي ذلك إلا من خلال التعايش بسلام بين بني البشر والتعاون فيما بينهم لأداء التكليف بطريقة ترضي جلالته، ومن المؤسف حقا ما يدور حاليا من حسد وحقد وكراهية وحروب واقتتال بين الإنسان وأخيه الإنسان ظلما وحبا في السيطرة علي مقدرات الغير من الشعوب بصورة عامة وبين الشعب الواحد في داخل الدولة الواحدة بصفة خاصة، وفي ذلك ابتعادا عن جوهر الحياة الذي إراده الله عز وجل، وكأن الأمر لا يعني الذين يفعلون.

مما تقدم من مفاهيم نجد أن الثقافة تشمل العقيدة والنشاط الإنساني بجميع أشكالها مثل الأدب والفنون والأدب الشعبي والعادات والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية وغيرها من النشاط الإنساني. لذلك تمثل قاسماً مشتركاً يجمع امة أو مجتمعاً أو شعباً مع بعضها بصفات مشتركة وتميز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات الأخرى، وفي ذلك يتعدى الكيان البشرى، ويلاحظ وجودها علي مستوى المخلوقات الأخرى كالحيوانات من حيث السلوك الاجتماعي.

وقد ذكر مجدي فاوى أبو العلا احمد (2007). أن ثقافة السلام هي امتداد حقيقي لبحوث السلام، و قد برزت بعد الحرب العالمية الثانية بوضوح أكبر، ولم يعد بعدها خطاب عادي يتناوله مناهضو الحروب والمثقفون، لكنها تحولت منذ عام 2000م إلى مذهب من المذاهب المعتمدة لدى الأمم المتحدة، لها آلياتها المتعددة من اجل منع

نشوب الحرب كإلية حوار الحضارات، وبعدها تبلورت الفكرة أكثر لتتجاوز المهام التقليدية لبحوث السلام التي تعمل لمنع نشوب الحرب، لتصبح ثقافة السلام دعوة عالمية فعالة تهدف إلى تأكد القيم الايجابية للتعايش الإنساني، والنظر إلى الثقافات المتنوعة في العالم باعتبارها مصدر إثراء للتنوع البشرى الخلاق.

وقد أورد محمد احمد المبيض (2012) عن مفهوم ثقافة السلام من اجل أخلاقية عالمية للحوار والسلام تعريفا عاما وفقا لمصطلحي (ثقافة –السلام) "هي معرفة عملية مكتسبة تنطوي علي جانب معياري وتتجلي في سلوك الإنسان الواعي في تعامله مع الحياة الاجتماعية مع الوجود علي نحو مجمل يشمل المنطلقات والأسس والمبادئ والوسائل الكفيلة بتغليب حالة السلم علي الحرب والوسائل السلمية علي الوسائل العنيفة" وبهذا الفهم يمكن العمل للوصل إلى أخلاقية عالمية للحوار والسلام .

وكما ورد في صحيفة الأيام الالكترونية (2010) عن ثقافة السلام، بأنها تتضمن مجموعة من القيم ونماذج السلوك والمبادئ وأنماط الحياة وتستند علي أسس أهمها:

- نبذ العنف وإنهاء مظاهره في مختلف مجالات الحياة، والترويج لعلاقات أساسها السلام واحترام الحياة واللاعنف وتبني أساليب التعايش والحوار السلمي والإقناع.

2- استراتيجيات التنمية التي تقوم علي تخفيف مظاهر الفقر والأمية وتحقيق مستويات مقبولة من العدالة الاجتماعية وتعزيز المشاركة والممارسة الديمقراطية

- تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية مع نبذ العنف وعلاج أسبابه.

وقد ورد أيضا عن مفهوم ثقافة السلام عبارة عن طرح حضاري وتواصلي، نادية محمود مصطفي (2010) بقولها أن مفهوم ثقافة السلام يتحدد بالاتي:

ثقافة السلام لا تعني تغيير العقول والقلوب فقط، ولكن يجب أن يساند ذلك تغيير في البني السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ثقافة السلام ليست جزئية أو نخبوية ليتحدث

فيها الكبار عن حاجة الصغار. ثقافة السلام ليست ثقافة حقوق ولكنها أيضاً ثقافة واجبات. ثقافة السلام في الداخل ليست فئوية وإنما لكل الأفراد والمجتمعات في الوطن تقوم علي الاعتراف بالتعدد والتنوع والتواصل والتعارف والحوار. ثقافة السلام ليست أفكاراً في العقول ولكن هي ممارسات و سلوك ووقائع وإحداث.

وقد أورد محمد سعدى (2014) أن للتربية دوراً مهماً في نشر ثقافة السلام من خلال ترسيخ ثقافة الحوار بين الأفراد في داخل المجتمع وما بين المجتمعات. حيث تعتبر التربية الأداة الأكثر فعالية للوقاية من التعصب، ويكمن الجوهر في تعليم الأفراد معرفة حقوقهم وحرياتهم لضمان احترامها ولحماية حقوقهم وحريات الآخرين. ومن هنا ينبغي اعتبار التربية علي التسامح ضرورة حتمية وواجباً وطنياً من خلال تطوير نظم تعليمية تهتم بنشر التسامح عبر المصادر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدينية. كما يجب إتباع سياسات وبرامج من شأنها أن تدعم التضامن والتفاهم والتسامح بين الأفراد والجماعات والاثنيات وذلك بغرض تكوين مواطنين متضامنين ومسئولين ومنفتحين علي الثقافات الأخرى وقادرين علي اتقاء النزاعات أوحلها بطرق سلمية وبهذا يمكن لثقافة السلام أن تكون مفتاحاً للسلام العالمي.

وكما ذكر نبيل محسن (2004) ان ثقافة السلام يضع أسس البقاء والاستمرار والالتقاء والتطور، لذلك فان ثقافة السلام تنتظر مساهمة الجميع .فثقافة السلام هي العمود الفقري لعملية بناء السلام وتجعل من السلام بنية ديناميكية تمنع نشوء النزاعات أو تجعل حلها ممكنا بالطرق السلمية دون اللجوء إلى العنف.

لذلك يمكن القول أن ثقافة السلام تغذى محاولة الوصول إلى مراحل متقدمة في طريق السلام، وعندما تصبح هذه المحاولات ناجحة ولفترات طويلة يتحول إلى خبرات و ثقافة علي مستوى الأفراد والمجتمعات والشعوب، ومن ثم يتم تغيير الاتجاهات والقضاء

علي النزعات العدوانية ونقد ما يمكن تسميته ثقافة الحرب وترسيخ قيم احترام الأخر من خلال الحوار الفعال بين الثقافات بدلا من تأجيج الصراعات.

تصنيفات السلام :

هناك تصنيفات للسلام كما أوردتها مريم محمد احمد (2007):

- **السلام السلبي:** ويعرف بأنه غياب العنف في التجمعات الإنسانية من الأمم والدول والتجمعات العرقية والعنصرية.
- **السلام الايجابي:** ويعرف بأنه نموذج للتعاون والدمج بين المجتمعات البشرية الرئيسية .
- **السلام التام:** وهو غياب العنف متضافرا مع نمط للتعاون.

وحتى يكون السلام حقيقياً لابد أن يشمل الأبعاد الأساسية التالية:

أ- **البعد الروحي:**وهو علاقة الإنسان مع الله سبحانه وتعالي والتواصل معه عن طريق الذكر للوصول إلى التقوى وفي ذلك أفضل سبيل إلى تغذية الروح.

ب- **البعد الذاتي:** وتعني علاقة الإنسان مع نفسه، وهذا لا يتأتي إلا بتحسن العلاقة مع الله الذي يجلب الطمأنينة و السكينة والتوكل.

ج- **البعد الاجتماعي:** ويتعلق بعلاقة الإنسان مع المجتمع الذي يعيش فيه، وضرورة تحسين أسلوب المعاملة والتعاون.

د- **البعد البيئي:** ويتمثل في عدم الأضرار بالبيئة والمحافظة عليها بالسلوك الرشيد وحماية مكوناتها من التلف والانقراض.

حقيقة ما يجرى اليوم في بلاد المسلمين عامة وفي السودان خاصة، يخالف تماما منهجية الله في الحياة التي وضعها للإنسان. ظلم وتشريد ومعاداة وكراهية و كل ما هو يغذى سفك الدماء ، والكل يعلم علم اليقين أن الحياة لا تسير بهذه الطريقة ،ولامناص

غير الرجوع إلى الله تعالى للخروج من هذا الوضع المأزقي الذي أرهق الناس كثيرا وفي الدين مرجعية ودستور لا غني عنها.

ومن خلال تلك الأبعاد فان السلام لابد أن يرتكز علي عمودين أساسيين:

1- السلام العمودي: وهو علاقة سليمة وصحيحة مع الله تعالي.

2- السلام الأفقي: وهو علاقة الإنسان مع أخيه الإنسان وهذا يعتمد اعتماداً أساسياً علي السلام العمودي ومكمل له في ذات الوقت.

معوقات السلام:

كما أوردت مريم محمد(2007) أن هناك ما يعوق السلام في المجتمعات والدول يتمثل في الأتي:-

- العنصرية: وهي الاعتقاد بتفوق جنس علي آخر مما يدعو إلى استعباده أو التحكم في مصير الآخرين.
- الاختلافات الثقافية: وهي نتاج للاختلافات العرقية / الاثنية، في تولد الشك وسوء الفهم.
- الظروف الاقتصادية: وهي المسئولة عن حالات الفقر، التي تؤدى إلى تزايد التنافس والصراع حول الموارد الطبيعية، وظهور اليأس، والشعور بالغبن.
- الاستحسان الشعبي للعسكرية: وهي التي تشارك دائما الحكومة في صنع القرار وتوريط المجتمعات في العنف لحل المشكلات.
- الشخصية العنيفة: وهي من معوقات السلام حيث تميل إلى العنف لحل المشكلات.

- الاعتقاد الشائع بان الحروب هي وسائل لحل المشكلات، وذلك لان المنتصرين في الحروب يكتبون معظم التاريخ، ويسطرون البطولات ويحذفون الخسائر في الأرواح والأموال والممتلكات.
- التأثير المحدود لأفكار السلام: وهي من العقبات الكبيرة التي تعوق السلام، وحيث الجهود الكبيرة لأفكار السلام تنتشر في مجتمعات أمريكا الشمالية وأوربا الغربية، بينما تسود ثقافة العنف في أجزاء واسعة من العالم ، حيث القيادات السياسية ذات الخلفية العسكرية والقمعية التي تميل إلى العنف كبديل أول لحل المشكلات.

وفي هذا الصدد فقد أورد ديفيد أدمس (2005) مقارنة بين ثقافة السلام واللاعنف و ثقافة الحرب والعنف كالتالي:

ثقافة السلام ونبذ العنف	**ثقافة الحرب والعنف**
التعليم الذي يقوم علي ثقافة السلام	الاعتقاد في السلطة التي تقوم علي القوة
التفاهم التسامح التضامن	وجود عدو
المشاركة الديمقراطية	الحكم السلطوي
التدفق الحر للمعلومات	السرية والدعاية
نزع سلاح	تسلح
استغلال الإنسان	حقوق الإنسان
التنمية المستدامة	استغلال الطبيعة
المساواة بين الرجل والمرأة	الهيمنة الذكورية

د/عالمية مشروع ثقافة السلام:

وفقا لما ورد في إعلان الأمم المتحدة الخاص بالعمل من اجل نشر ثقافة السلام، فان الممارسة الفعلية لتحقيق هذا الهدف تشمل المجالات التالية: صحيفة تركيا الأسبوعية (2014):

1-تعزيز ثقافة السلام من خلال التعليم

2-تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة

3-تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان

4-ضمان المساواة بين النساء والرجال

5-تعزيز المشاركة الديمقراطية

6-تعزيز التفاهم والتسامح والتضامن

7-دعم التواصل التشاركي والتدفق الحر للمعلومات والمعرفة.

8-تعزيز السلام والأمن الدوليين.

اليونسكو وثقافة السلام:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين اهتماماً كبيراً بشئون السلام من قبل منظمة اليونسكو والأمم المتحدة حيث ظهرت مصطلحات فلسفية مثل ثقافة السلام، صناعة السلام وحفظ السلام، وأكثر ما يهم هو مفهوم ثقافة السلام الذي يحتاج إلى تفسير.

وقد جاءت تعريفات اليونسكو لثقافة السلام علي النحو التالي: حاج أبا (2012: 70-73).

"تتكون ثقافة السلام من القيم والمواقف وطبيعة السلوك الإنساني التي ترتكز علي عناصر عدم العنف وتحترم الحقوق الأساسية للإنسان وحريات الآخرين" ولقد تم تحديد هذه الحقوق في ميثاق حقوق الإنسان.

كما أورد اليونسكو التعريف التالي" ثقافة السلام هي كيان مكون من قيم، مواقف وسلوكيات مشتركة ترتكز علي عدم العنف واحترام الحقوق الأساسية للإنسان بالتفاهم والتسامح والتماسك كل ذلك في إطار التعاون المشترك والمساهمة الكاملة للمرأة واقتسام تدفق المعلومات.

وأيضاً ذهبت اليونسكو في تحديدها لمصطلح "ثقافة السلام "إلى القول (ثقافة السلام هي تحويل التنافس العنيف إلى تعاون في مجال تحقيق الأهداف). وترى اليونسكو انه تستدعي ثقافة السلام أن تعمل كل المجموعات المتنافسة والمتصارعة في إطار التعاون لتطوير نفسها إلى الأحسن. كما ترى أيضا إمكانية تحقق مصطلح "ثقافة السلام " وازدهاره علي ارض الواقع في حالات تقليص بيئة الحرب وإحلال بدائل ايجابية في محلها.

مبادئ ثقافة السلام لدى اليونسكو:

وفقا للإستراتيجية التي تبنتها الأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام، تبنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التابعة لها حملة لتوعية الجمهور مبنية علي القيم العالمية لثقافة السلام، حيث قام فريق من علمائها الحائزين علي جائزة نوبل بتحرير بيان يحتوى علي وصف مبادئ ثقافة السلام علي المستوى الدولي، وهي تتواكب معظمها مع القيم الأساسية للعلاقات الدولية المتمثلة في الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسئولية المشتركة. وبعيدا عن لغة الدبلوماسية الدولية صدر مبادئ ثقافة السلام علي النحو الآتي: إليونسكو (2001).

- احترام الحياة بكل أنواعها: وهي احترام لكرامة الإنسان بصورة عامة دون تمييز.

- نبذ العنف: ويعني به نبذ العنف الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي والاجتماعي لاسيما تجاه المستضعفين والمحرومين كالنساء والأطفال و المراهقين.
- التشاطر والعطاء:ويعني به بذل الجهد والعطاء في سبيل مكافحة العنف والطغيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- الإصغاء سبيل التفاهم: ويعني به الدفاع عن حرية التعبير واحترام الرأي الأخر والتنوع الثقافي واتخاذ الحوار وسيلة لا بديل لها في التعامل مع الأخر في كافة المعاملات وعدم التعصب في الرأي.
- تضامن متجدد: ويعني أن اهتم واساهم مع الآخرين في تنمية مجتمعي مع المشاركة الكاملة للمرأة في ظل احترام مبادئ الديمقراطية والعمل علي ابتكار واستحداث سبل التضامن
- صون كوكبنا: ويعني أن أعمل وأدعو إلى سلوك استهلاكي رشيد وإلى نمط إنمائي مسئول يراعيان أهمية الحياة ويعملان علي توازن الموارد الطبيعية في الأرض

وسائل نشر ثقافة السلام:

أما عن وسائل التي تدعم ثقافة السلام، فقد اتخذت اليونسكو الحوار كأهم وسيلة لدعم ثقافة السلام لأنها ترى أن بالحوار يمكن خلق فهم مشترك. ومن اجل دعم ونشر ثقافة السلام قامت بإشراك الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني خلال السنة الدولية لثقافة السلام بغرض رفع مستوى وعي المشاركين، ومن ثم تم وضع إستراتيجية السنة الدولية بتكوين وتأسيس المشاريع الكفيلة بنشر ثقافة السلام علي النحو التالي: الأمم المتحدة –الجمعية العامة(2001/9) الدورة 56، البند 39 من جدول

الأعمال المؤقت، ثقافة السلام، العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من اجل أطفال العالم، تقرير الأمين العام:

- مشاريع عالمية للمدارس بغرض نشر التداخل الثقافي والفهم المشترك.
- توسيع إطار التلاقح الثقافي.

3- تطوير النظم التي من شأنها أحداث التداخل الثقافي والحوار في سبيل ثقافة السلام والذي يضمن مشاركة المرأة والشباب.

- إقامة مشاريع عالمية للتبادل الثقافي وتوسيع الحوار بين المناطق المختلفة في العالم .

مؤتمر السلام في عقول الرجال:

ارتكز ذاك المؤتمر علي أطروحة أساسية وهي "تطوير ثقافة السلام كمسألة ترتكز علي قيم عالمية، احترام الحياة الفردية، الحرية، العدالة، التماسك، التسامح، حقوق الإنسان، والمساواة بين الرجل والمرأة. واهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر تتمثل في تطوير التعليم وبحوث السلام، من اجل الوصول الى (قيم عالمية) مشتركة، و نظام عالمي جديد لتطبيقه، الأمر الذي جعل المراقبين ينظرون إلى ثقافة السلام كأحد موضوعات العولمة . حاج أبا(2012:77 – 78).

ما يجدر ذكره أن من بين المهام التي أوكلت إلى اليونسكو في هذا المؤتمر هي إجراء تحقيقات في التوترات الدولية، والدراسة النفسية للمشاكل الاجتماعية لمعرفة ما هي العوامل التي تؤدى إلى زيادة أو تقليل مشاعر العداء والتعصب بين الشعوب والمكونات الاجتماعية، وبناء علي ذلك قامت اليونسكو بتشجيع إجراء البحوث التي تحاول الإجابة لمثل هذه الأسئلة. وقد أوكلت المهام إلى الدراسات الاجتماعية والعلوم الإنسانية بغرض إجراء التوصيات اللازمة لتغيير المواقف العقلية . وقد وجد أن ظاهرة الهجرة ومشاكل

الاستيعاب الثقافي من الأسباب التي تؤدى إلى هذه التوترات، حيث قامت اليونسكو بتقديم خطة عمل من شأنها حماية الأقليات ومكافحة التمييز العنصري، وبرامج لخلق العلاقات المتناغمة بين المجموعات العرقية داخل المجتمعات ثيودور بسترمان (1951، 46-50).

ثقافة السلام وحقوق الإنسان:

بسبب ما لحق البشرية من دمار ومجازر وإبادات جماعية خلال الحرب العالمية الثانية تم تأسيس الأمم المتحدة عام 1948 بمدينة سانفرانسيسكو الأمريكية، كان تلك الانتهاكات بسبب الاختلاف في الجنس أو الدين أو العرق أو منطقة أو دولة معينة، حينها تجمعت خمس وأربعون دولة وتعهدت فيما بينها في ميثاق "الاحترام الدولي لحقوق الإنسان واحترام حريات الإنسان الأساسية "ومن بعدها تم توضيح وتفسير هذه الحقوق والحريات في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" في ذات العام . في عام 1993 تم عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا بالنمسا حضرها أكثر من 170 دولة، أقرت فيه الدول بالالتزام بحقوق الإنسان وعالمية هذه الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة وتم اعتماد برنامج عمل لتعزيز هذه الحقوق. حاليا أصبحت مفاهيم حقوق الإنسان والصكوك المتعلقة بها من الأعراف الدولية لذلك أصبحت جميع دول العالم ملزمة بها التزاماً غير رسمي باحترام هذه الإعلانات والاتفاقيات حتى ولو لم تصادق عليها. حاج ابا(2012:34-42).

يمكن استخلاص المعني عن ثقافة السلام مما جاء في تعريفات اليونسكو علي أنها كيان تشمل القيم والمعتقدات التي تشكل وتوجه وتصمم السلوك الإنساني، والتي غالبا ما تتصف بالتعدد والتنوع والاختلاف، ومن هنا نشأت الحاجة إلى ضرورة التعامل مع هذا الواقع والعيش من خلاله وقبول هذا التنوع من غير عنف، مع احترام الحقوق

الأساسية للإنسان وحريات الآخرين ،ولا يتأتي ذلك إلا من خلال التأثير علي الثقافة السائدة بالعلم والخبرات المتراكمة في محاولة للوصول إلى الكمال لتحقيق الأهداف البشرية، فهذه الثقافة التي لها القدرة علي التغيير لابد أن تدعو إلى الجنوح والميل إلى التفاهم والتسامح و التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة وتشجع علي تبادل المعلومات والمشاركة الكاملة للمرأة . لذلك ذهبت اليونسكو إلى ابعد من ذلك في تحديد معني مصطلح "ثقافة السلام "بأنها تحويل التنافس العنيف إلى تعاون لتحقيق الأهداف.

من خلال ما ورد نلاحظ الارتباط الوثيق بين ثقافة السلام وحقوق الإنسان، فحقوق الإنسان تتعلق بها مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي يؤدى فهمها إلى تحسين استيعاب حقوق الإنسان وتعزز ثقافة السلام في ذات الوقت .

ثقافة السلام ضرورة حتمية:

يعتبر الحديث عن ثقافة السلام والتعايش و التسامح وقبول الآخر بصورة عامة وبين مكونات المجتمع من الحقول المعرفية الحديثة في هذا العصر، ولازال في طور التكوين، وإنسان اليوم في الوطن العربي عامة وفي السودان خاصة وفي دارفور علي وجه الخصوص في اشد الحاجة إليه، بعد أن اشتدت وطأة الصراع في ربوع الوطن الكبير والوطن الصغير. لقد أصبح الحديث عن الحروب والصراعات لا يحتاج إلى من يعرف الناس بها، فهي موجودة علي ارض الواقع، وفي كافة وسائل الإعلام المنظورة والمسموعة والمقروءة. في كل يوم وليلة بصورة مستمرة دون انقطاع .

هذه الأوضاع المخلة في أسلوب الحياة لم يقابلها اهتمام مناسب من قبل المجتمعات والدول، حتى صارت هي الأصل وصار الحديث عن السلام وثقافته عبارات غامضة تحتاج إلى فلسفة و شرح وتفسير ومنهجية تربوية لاستئصال آفة العنف !! .

لقد خلق الله الإنسان وجعله خليفة له في الأرض وميزه عن باقي المخلوقات وكرمه، وفرض عليه العبادة كما تعبده المخلوقات الأخرى، و خلق فيه الاختلاف والتنوع في اللسان واللون آية للتدبر، وجعل منه شعوبا وقبائل لتتعارف وتعمر الأرض، قال تعالى "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ " (الحجرات ،13). من ذلك نستنتج أن التنوع والاختلاف حقيقة مصاحبة للحياة الإنسانية، بل هو واقع ينبغي العيش من خلاله، ولا مخرج منه فهو من المسلمات، ورفضه بمثابة عبث وإنكار لمشيئة الخالق لا ينبغي علي من يؤمن بالله أن يتورط فيه، لان رفضه سوف لن يغير في الأمر شيئا، ومشيئة الله باقية ولو كره الكافرون.

فإذا كان الأمر كذلك فان الاختلاف في الرأي لا يخرج عن ذلك الإطار الفولاذي، وان يختلف الناس عن بعضهم بعضا في الرأي أو الفكرة أو في القرار بينهم أو مع آخرين، أو أن يختلفوا في انتماءاتهم أو أعراقهم أو دينهم أو مذاهبهم الدينية، هذا لا يعني العداء وإنما امتداد للألوان والتنوع في الطبيعة التي خلقها الله سبحانه وتعالى، وفي هذا دليل علي إبداع الله عز وجل، الذي خلق الإنسان محبا لهذا التنوع علي الفطرة. ففي الأرض يوجد الأحمر والأصفر والأزرق والأبيض وغيرها من الألوان التي توافق الأمزجة المتنوعة، كما يستمتع الإنسان بتنوع أصناف الغذاء ويصعب عليه أن يعيش علي طعام واحد، ويحب التنوع في لبس الثياب، وقد تجلي إبداع الخالق في تنوع الفصول خلال السنة من صيف وخريف وشتاء وربيع، وقسم اليوم إلى ليل ونهار ولم يجعل السنة كلها فصلاً واحداً أو اليوم نهاراً فقط. ومن الملاحظ أن الإنسان يستمتع دوما بهذه الاختلافات والتنوع ولا يستطيع العيش علي نوع واحد، تلك هي المعجزة! فلماذا لا يستوعب هذا الدرس ويستفاد منه في قبول التنوع والاختلاف؟! .

وكما ذكر إيمان أكرم البياتي (2012، 16–18)، لقد خلق الله الأرض بالألوان والتنوع، وخلق الذات الإنسانية واوجد فيها الملل وجعلها تبحث عن التغيير و التنوع، وجعلها تجيد التعامل مع هذا التنوع بالفطرة، وتحبها لأنها تجعل الحياة في تغير مستمر يوافق الأمزجة والأوضاع وطقوس الحياة. لقد خلق الله الإنسان شعوبا وقبائل ليتعارف ويتعايش ويتعاون ويعمل معا لإعمار الأرض واستخلفه فيها. كل ما هو مطلوب فعله هو البحث عن العوامل المشتركة التي تخلق العيش في سلام، بحيث يعيش الإنسان مع إنسان يختلف عنه في الكثير ولكن دون أن يؤثر هذا الاختلاف في مشاعره نحوه، أو يثير ذلك عداءه أو يؤدى إلى تعامله بتطرف ، فالاختلاف بين البشر تلوين وتنويع، وهو خير وبركة من الله إذا هيأ الإنسان نفسه لقبول الآخر وسعي للتعايش معه بحب واحترام لفكره و آرائه.

إن الفهم الصحيح لهذا التنوع والاختلاف هو السبيل الأقرب للتعايش والتسامح، ومن ثم التعاون الذي يغذى المصالح المشتركة ويعزز السلام، وبهذا التفهم سيصبح التنوع مصدر قوة وليس عامل تشتت وضعف، مما يمثل بدوره ضرورة حتمية لابد من تعزيزها ودعمها.

التخطيط الثقافي:

تعني هذه العملية إستراتيجية التغيير الثقافي وتوجيهها في الاتجاه المرغوب، وهي عملية مهمة لإدخال التعديلات علي مسار الثقافة وترسيخ فهم الإنسان لثقافته، التخطيط الثقافي يهدف إلى تقوية الثقافة وإعداد المجتمع، ولابد أن يكون التخطيط لمثل هذه البرامج ضمن خطط التنمية الشاملة للمجتمع. فهو يهدف إلى تثبيت النواحي الثقافية الايجابية وتدعيمها مع مكافحة المظاهر السالبة في المجتمع. سمير إبراهيم حسن(2007 :91).

بالطبع فان ثقافة السلام تحتاج إلى منهجية قبل النشر لتضح ماذا نريد تغييره ولماذا ؟ وكيف؟ مع تحديد الفترة الزمنية لتقييم المجهود ووضع معالجة للانحرافات، ذلك بالاستعانة بمختصين في هذا المجال.

ومن ذلك يتضح أن التخطيط لنشر ثقافة السلام يقع في إطار الثقافة الجماهيرية وهي تعمل من خلالها لتغيير سلوك المجتمع نحو العفو والتسامح بدلا عن ثقافة العنف. وهي عبارة عن إستراتيجية لأنها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة يحدد فيها المادة الإعلامية والتي في الغالب تركز علي قيم التسامح وإبراز محاسنها الدينية والاجتماعية والفوائد التي يمكن أن تجنيها الأطراف المتصارعة من السلام، كما يجب أن يصاحب ذلك التذكير بالآثار السالبة للصراعات التي نجمت وخسائرها وتشجيع المجتمع علي التعاون والتعاضد وترسيخ القيم والمفاهيم والرؤى التي تحفز التنمية وتدعمها بغرض الفوز والنجاح للجميع، مع مراعاة البعد الجغرافي الذي يعكس تأثر الثقافة المحلية بالثقافات المحيطة والكونية والبعد التاريخي الذي يعكس صلة الثقافة بالتراث، كل ذلك يتطلب تغيير شامل في سياسات الحكومة والتي تعتبر طرفاً أساسياً في الصراع، ذلك بوضع برامج تنموية حتى يظهر اهتمامها الملموس بالمواطن في سبيل بناء الثقة.

دور التعليم في نشر ثقافة السلام:

يكمن دور التعليم وأهميته في انه أفضل وانسب وسيلة لنشر ثقافة السلام من خلال دور التعليم بمراحله المختلفة التي تستهدف الأجيال الصاعدة، ويتطلب ذلك إدخال مناهج متعلقة بثقافة السلام يضعها مختصون كمواد أساسية تدرس في جميع الفصول والمراحل الدراسية. أهمية التعليم تكمن في مفهومه والذي يعني التغير في السلوك في الاتجاه المرغوب عن طريق التدريس والتدريب ويعني أيضاً تهيئة البيئة المناسبة لتحقيق التعليم لاكتساب المعارف والمهارات والاتجاهات. وهنا تظهر الخاصية المهمة للتعليم

وهي إحداث التغيير شبه الدائم والمستمر في السلوك والخبرة نتيجة لتفاعل الفرد والبيئة بشقيها المادي والاجتماعي.

دور الإعلام في نشر ثقافة السلام:

تستخدم وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة في نشر الثقافة الجماهيرية التي تبث للجماهير بكثافة، ويشير مفهوم الثقافة الجماهيرية إلى تلك العوامل الموحدة التي تنمو في مجتمع كبير غير متجانس، كأنماط الاستهلاك الجديدة والأغاني والرقصات والأزياء وأنماط السلوك وغيرها. فالثقافة الجماهيرية تهدف إلى توحيد القيم والاتجاهات الثقافية بين الناس في الوحدات الاجتماعية القومية، كما تستخدم كثيرا بغرض توحيد أو التقريب بين الثقافات وبين الشعوب. سمير إبراهيم (2007 :73). ومع انتشار ظاهرة العنف في المجتمع السوداني وخاصة في مناطق النزاعات يحتاج السودان وبشدة إلى نشر ثقافة السلام من خلال التراث الشعبي كثقافة جماهيرية بغرض تغيير ثقافة العنف.

دور الشباب في نشر ثقافة السلام:

لأهمية قطاع الشباب في المجتمعات و الدول، وما يمكن أن يقوموا به من عمل في سبيل نشر ثقافة السلام، هناك ضرورة للاهتمام بهذا القطاع الهام من خلال وضع خطة لبناء القدرات الخاصة بالقيادات الشبابية المرتبطة بقضايا السلام، من اجل زيادة الوعي بثقافة السلام علي المستوى المحلي والقومي والدولي، مع متابعة منتديات الشباب العالمية بغرض التدريب المستمر وتبادل الخبرات، وفي حالة توافر التمويل اللازم للقيام بهذا العمل فان الشباب سيلعب دورا عظيما في عملية السلام ونشر ثقافته علي كافة المستويات.

ووفق ما أوردته مؤسسة ثقافة السلام (2006) بمدريد، من مقترحات ونتائج البحث الميداني لتفعيل دور الشباب في نشر ثقافة السلام، فقد جاءت مقترحات شباب دول

أفريقيا جنوب الصحراء مستندة علي أهمية التعليم والتدريب وزيادة الوعي بثقافة السلام، وقد جاءت أهم المقترحات كما يلي:

- التعبير عن الصراعات الحالية وأثرها المباشر علي حياة الشباب.
- الاهتمام بالأنشطة التعليمية التي تهدف إلى جعل الشباب أكثر إدراكا لترابط العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية علي الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.
- توفير طرق الوصول إلى الانترنت والمواقع التعليمية المتعلقة بثقافة السلام بغرض تبادل الخبرات.
- تحفيز الشباب من اجل العمل التطوعي في المنظمات التي تعمل في مجال ثقافة السلام.
- تطوير مجموعات العمل الشبابية الراغبة والمخلصة في مجال العمل بنشاط ونضال من خلال تعزيز قدراتهم ومهاراتهم العملية للعمل كوسطاء ومعلمين
- تعزيز الأنشطة للمتضررين من أعمال العنف.
- تثقيف الشباب بشأن القوانين والوثائق التي تفيدهم في نضالهم من اجل ثقافة لسلام.
- تطوير مواد تعليمية عن ثقافة السلام مثل الكتب وكتيبات الكرتون.
- القيام بأنشطة حقيقية لنشر ثقافة السلام إضافة إلى أنشطة إبداعية وترفيهية مثل:الموسيقي والفن وتنظيم مسابقات حول مقالات ثقافة السلام وغيرها.

دور المرأة في نشر ثقافة السلام:

للمرأة دور أساسي في نشر ثقافة السلام، هذا ما يستوجب الاهتمام من قبل المجتمعات والدول، فهي فئة تمثل نصف المجتمع لكنها يصعب أن تلعب هذا الدور،

وهي في ذات الوقت أكثر فئات المجتمع تعرضا للانتهاك والحرمان. ولكي تلعب المرأة هذا الدور المهم يجب أن ينظر إليها كشريك أساسي في هذه العملية، ويستوجب ذلك وجود المرتكزات التالية. حاج ابا(2012 :58- 64) :

1- السلام الذاتي أو الشخصي:

و يتحقق ذلك بالآتي:

أ- يجب أن تنشأ علاقة ايجابية مع ذاتها تسودها مشاعر الرضا وطمأنينة والأمان وعدم الخوف والاطمئنان علي مستقبلها.

ب- يجب أن تتوافر العوامل والضمانات التي من شأنها أن تخلق حالة من الاستقرار الداخلي للمرأة حتى تكون مؤهلة لأداء دورها في مجال السلام علي المستوى المحلي والدولي.

هناك في الواقع من العوامل التي تؤثر سلبا علي هذه الركيزة وتخلق لدى المرأة شعور بالعجز وعدم القدرة علي إثبات الذات مثل:

أ-عدم المساواة مع الرجل جراء المعتقدات والعادات الاجتماعية التي تؤدى إلى النظرة الدونية وعدم التعامل معها كإنسان كامل الحقوق.

ب-عدم الحصول علي المكتسبات الإنسانية الاجتماعية و العلمية كالاحترام والتعليم والعمل وحرية التعبير وخلافه.

ج-الشعور بالإجحاف جراء قوانين الأحوال الشخصية مثل حقها في الميراث وسن الزواج وتعدد الزوجات والطلاق، حضانة الأطفال الإكراه في الزواج وغيرها.

2/ السلام الأسرى (العائلي):

ويتحقق ذلك بالآتي :

أ- من خلال الدور الفطري للمرأة الذي يقوم علي نشر السلام وثقافته ابتداءً من أبنائها واستنادا علي الأسس التي تقوم عليها الأسرة مثل المحبة، التعاون التفاعل والتماسك مما يؤهلها ويكسبها خبرة في إعداد أفراد سلميين، كما يتيح لها ذلك الانطلاق إلى رحاب أوسع من خلال أسرتها.

ب- إقرار حقوق المرأة المعنوية والاجتماعية والسياسية، حيث لا يمكن للمرأة أن تنشر ثقافة السلام ما دامت بعيدة عن السلام ولم تعشها بسبب حقوقها المهضومة ولا يمكن للمجتمع أن يعوّل عليها كثيرا في هذا المجال أذا كانت مقومات السلام الداخلي لديها مضطربة وغير مستقرة.

3/السلام الوطني (الإقليمي)

يتحقق ذلك بالاهتمام بقطاع المرأة من خلال إصلاح التشريعات المتعلقة بها،حيث ذلك يمنح ويتيح للمرأة الفرصة لتساهم وتؤدى دورها الكبير في نشر ثقافة السلام سواء بين أبنائها أو البشرية عموما ، والعكس صحيح، أن حرمان نصف المجتمع وتهميشه من شأنه أن يؤدى إلى الاختلال في استقرار هذا المجتمع مما يعرض السلام الوطني والعالمي للخطر.

تلك المرتكزات عبارة عن حزمة متكاملة لا ينفصل احدها عن الأخر، حيث يعتبر كل واحد منها منطلقا لوجود الأخر. ولتحقيق هذه المرتكزات يقتضي بالضرورة التدخل للحد من هذه العوامل التي تكبل قدرات المرأة وتؤثر عليها سلبا أو معالجتها ومنع حصولها حتى تتمكن المرأة من لعب دورها الفاعل في نشر ثقافة السلام. ومن خلال النظر إلى تلك العوامل نجد أنها عوائق ضاربة الجذور وإزالتها ليس بالأمر السهل لكنها

ليست مستحيلة، لذلك يحتاج إلى إستراتيجية لتغيير مفاهيم المجتمعات واهتمام خاص من السلطات.

ثقافة السلام في دارفور:

يمكن القول بان التراث الشعبي، موروث ثقافي متراكم لمجتمع أو أمة كنتاج طبيعي لحراك اجتماعي طويل تجمعت فصارت خبرات وثقافة تميز المجتمعات عن بعضها البعض. وكما هناك من قام بتعريف الثقافة أمثال "ارنست باركر" الذي قال "أنها خبرة مشتركة لأمة من الأمم تجمعت لها وانتقلت من جيل إلى جيل خلال تاريخ طويل وتغلب عليها عقيدة دينية هي جزء من تلك الذخيرة. ويمكن القول في هذا التعريف بان الثقافة تمثل جملة الخبرات المستمدة من العلم والتكيف مع الحياة خلال فترات زمنية ليس بالقريب، وان الدين يمثل دائما حيزا كبيرا في ذلك، فان التراث الشعبي العريق لدارفور موروث ثقافي ظل دائما يشكل صمام الأمان للتعايش والسلام لقرون من الزمان، وبالبحث في مكونات هذا التراث نلاحظ مدى تأصل ثقافة السلام في المجتمع الدارفورى.

لقد كان للمميزات الطبيعية التي تميزت بها دارفور الأثر الكبير في جعل الإقليم منطقة جاذبة للسكن والحياة للناس من مختلف بقاع السودان والدول المجاورة ، تلك الميزات مثل اتساع الرقعة الجغرافية وتجاورها للعديد من الدول الإفريقية وبعض أقاليم السودان، ووفرة الخيرات مع سهولة كسب العيش فيها مما جعلها تستقبل الكثير من الهجرات من مختلف الأعراق من داخل السودان وخارجه منذ العصور القديمة فتزاوجت وتصاهرت وخلقت نسيجا اجتماعيا فريدا ومترابطا عاشت بسلام في ظل سلطناتها المعروفة كسلطنة التنجر والداجو وسلطنة الفور التي هي أول دولة مركزية إسلامية في

السودان، وأول من طبق نظام الحكم بالشريعة الإسلامية وأول من كتب قانونا جمع بين العرف والدين وهو ما عرف بقانون دالي (سليمان يحي، 2007: 207–208)..

وقد ساعد في ترسيخ ثقافة السلام والتعايش أمران هما نظام الحكم والإدارة، والموروثات الشعبية (العرف الشعبي والعادات والتقاليد). فنظام الحكم والإدارة كان نظاما مركزيا بيد السلطان، وخاصة فيما يتعلق بتوزيع الأراضي الذي يتم بمكاتبات رسمية تحمل ختم السلطان أو من ينوب عنه. عندما يمنح لقبيلة ما لتنتفع بمواردها وتقيم فيها إدارتها الأهلية الخاصة بها مما يؤسس لقيام مجتمع منظم. أما من ناحية الموروثات الشعبية فالعرف الشعبي وهو ما توافق عليه الناس وارتضوه واتخذوه قاعدة يرجعون إليها ويحتكمون بها، فقد لعب دورا كبيرا في تنظيم حياة المجتمعات وساعد في تقوية الصلات والروابط الاجتماعية بين أفراده وحفظ حقوقهم. من تلك الأعراف التي لعبت دورا كبيرا في وحدة مواطني دارفور ما عرف بمجالس الصلح والتي تسمي بمجالس الجودية، والتي يتم اللجوء إليها لفض النزاعات ايا كان نوعه وتخفيف درجة التوتر بين الأطراف المتنازعة والعمل علي تسوية النزاع والوصول إلى حل يرضي الأطراف يضمن عدم تكرار النزاع. سليمان يحي (2007، 209–2012).

كما يوجد في دارفور العديد من العادات والتقاليد التي ساعدت علي ترسيخ قيم ثقافة السلام مثل النفير والفزع وما يعرف بخوة الكتاب الذي يعتبر عهد وتعهد بين القبائل والأسر بالتعاون وعدم الخيانة والغدر التي يتوارثها الأبناء والأحفاد. أيضاً يوجد من العادات التي ساعدت في بناء وتكوين الكيان الاجتماعي ذي التركيبة الاثنية المتداخلة عن طريق تزويج رجال الدين والعلماء الوافدين إلى المنطقة من داخل وخارج السودان من بنات السلاطين والزعماء تقديرا ووفاءً لما قدموه وتشجيعهم علي الاستقرار لفتح الخلاوي ودور العبادة لتعليم الناس أمور الدين، إضافة إلى تمليكهم أراضي لجلب ذويهم

الذين ساهموا في بناء السلطنة. ومن العادات أيضاً هي إنشاء حظائر للبهائم الضالة حتى يعود صاحبها، وعادة الإيداع وهي أن يضع الشخص أمواله بطرف ورعاية آخر لمجرد ثقتهما في بعض. كما نشأت عادات وتقاليد آدت إلى تقوية الروابط بين المزارعين والرعاة وذلك بتبادل المحاصيل الزراعية بمنتجات أهل البادية من لبن وروب ولحوم وخراف وغيرها، كما يطلب المزارعون من الرعاة بترك ماشيتهم في مزارعهم بضعة أيام كعملية تسميد للأرض، هذه العلاقات الحميمة جعلت الرعاة يتركون مواشيهم الحوامل أو الصغار التي لا تستطيع السير كأمانات بطرف أهل القرية حتى يعودوا بعد أشهر عديدة.

كذلك من العادات لخلق الترابط نجد التنشئة الخاصة بأبناء السلاطين وزعماء العشائر حيث يتم جمعهم في بيت السلطان وتوكل رعايتهم لأحد الحاشية كما يرسلون إلى احد الخلاوى لتحفيظ القرآن باعتبارهم أجيال المستقبل الذين سيتولون ذمام الأمور فيما بعد. واهم من ذلك نجد التنشئة الاجتماعية للأطفال حيث يرسل الطفل إلى الخلوة في سن مبكرة لحفظ القرآن وتشرب معانيه ومعرفة سنن وفرائض العبادات والخاصة بالصلاة، وتهدف هذه التربية الاجتماعية إلى غرس قيم الرجولة في الابن وقيم الأمومة في البنت منذ الصغر، وهي القيم الأصيلة المرتبطة بوعيهم الديني والتمسك بالطهر واحترام الكبير والتأدب في الجلوس والأكل والحديث وطاعة الوالدين والأمانة والصدق والصبر وغيرها من القيم النبيلة. أي أن المحيط الاجتماعي يلعب دورا مهما في توجيه ومراقبة التنشئة الصحيحة من قبل جميع أفراد المجتمع وليس الأسرة وحدها، حيث يعتبر الطفل بمثابة ثروة للمجتمع كافة، مما ينمي في الطفل حب الأهل وتقديرهم والتفاني في خدمتهم. فالتربية الجماعية بمناهجها التقليدية المستقاة من تعاليم الدين الحنيف هي التي

خلقت مجتمعاً متجانساً ومتحداً ثقافيا واجتماعيا وحضاريا، مترابطا ومنتجا وغيوراً علي ارض الوطن. سليمان يحي (2007: 213-218).

تلك قليل من أمثلة عن أسلوب التعايش في دارفور، ومن الملاحظ هو الأساس الراسخ لثقافة السلام والتعايش لعهود طويلة قبل ظهور الدولة السودانية بل قبل أن أن يدخل هذا المفهوم قاموس المجتمع الدولي، وبهذا الأساس يصبح ما يمر به دارفور اليوم عبارة عن غمامة عابرة خيمت علي المجتمع ، والكل هنا يتمني زوالها للعودة إلى ما كان ،وثقافة السلام الراسخة في عقول المجتمع تدفع للعمل في هذا الاتجاه، فقط تحتاج إلى صدق النوايا ،واخص بالذكر هنا القائمين علي أمور البلاد والعباد وأوصي بضرورة التفاوض والحرص علي الحوار لتوقيع الاتفاق الذي يعتبر اللبنة الأولي لبناء ما تم تدميره من أصول ونفوس، والعمل الجاد علي تنفيذ ما تم الوصول إليه بنوايا صافية وخالصة وبأسرع ما يمكن حتى لا تندثر هذه القيم النبيلة.

رابعا : نظريات النزاع:

مفهوم النزاع والعنف:

مفهوم النزاع لغة يعني التنازع والمنازعة وهما مشتقان من الفعل الثلاثي (نزع) وقد فرق سيبويه بين نزع وانتزع. فقال: انتزع، استلب، ونزع، حول الشيء عن موضعه وان كان علي نحو استلاب. الأمين محمود محمد عثمان (2011 :46-50).

توجد العديد من المفاهيم النظرية المختلفة لمصطلحات السلام والنزاعات والسبب في ذلك يعود إلى المدارس الفكرية والتوجهات السياسية لمنظري هذا العلم، إضافة إلى التغيرات التي حدثت خلال القرن العشرين والتي كان لها الأثر الكبير في نشأة هذا العلم وتطوره. و الجدير بالذكر هنا أن هذا العلم علم ديناميكي كيفية العلوم فهو متغير دوما بتغير الأوضاع والإحداث الخاصة بالقضايا الدولية فهو يسعي لإيجاد البدائل والحلول

العلمية المناسبة بوضع تصورات حديثة لمفاهيمها النظرية ، لذلك ظهرت العديد من التعريفات للنزاع نورد منها التالي: زياد الصمادي (2010، 9):

1-"النزاع هو تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الأخر أو عدم كفاية الموارد لكليهما وتعويق تحقيق أهدافهم ".(ويلمورت وهوكر،1991).

2-"النزاع هو التصور أو الاعتقاد باختلاف المصالح، وان تطلعات كل أطراف النزاع لا يمكن تحقيقها تزامناً معا " .(روبريت وبرويت ،2004).

3-" النزاع هو أي حالة يوجد فيها طرفان اجتماعيان يتصوران أن أهدافهما غير متوافقة " .(ميتشل ، 1981).

4-" النزاع هو عبارة عن مجموعة من الإدراكات لجملة من الأهداف غير المتوافقة " .(ديفيز،2009).

5- وهناك تعريفات أخرى كما جاء في قاموس waster :

- تعني الاصطدام معا.
- التضاد وعدم التوافق، أو التناقض.

ج- التعارض أو التضارب.

أما من حيث التعريف المصطلحي:

فهو يعني التضارب بين وجهات النظر في أمر ما، فالنزاع يحدث بين المعتقدات والاتجاهات الفكرية، ويظهر عندما يرغب شخصان أو أكثر من الناس في امتلاك نفس الشيء (المنافسة) بادوار غير متوافقة. كما أن النزاع عملية مستمرة . Conflict is a dynamic process

مفهوم النزاع في الإسلام :

التنازع والمنازعة لغة واصطلاحا مشتقات من الفعل الثلاثي "نزع "وفرق سيبويه بين نزع و انتزع .فقال: انتزع، استلب. ونزع، حول الشيء عن موضعه وان كان علي نحو استلاب. وتحمل نزع معاني كثيرة حسب الورود في القرآن الكريم مثل معني اخرج وخلع وأخذ وسلب وتداول. ونكتفي هنا بما يدل علي النزاع المعني بموضوع الدراسة كما في قوله تعالى:

" وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ ...." (آل عمران:152) أي حتى إذا ضعفتم واختلفتم في الأمر.

"وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ ..." (الأنفال :46). أي ولا تختلفوا فيما بينكم فتضعفوا وتجبنوا عن لقاء عدوكم.

"ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ " (آل عمران 44). أي يتخاصمون فيما بينهم بسبب النزاع فيمن يكفلها منهم .

" قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ ۖ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ "(آل عمران :26) بمعني الخلع من الحكم، أي أنت المتصرف في الأكوان، تهب الملك لمن تشاء وتخلع الملك ممن تشاء.

مما ورد في الآيات السابقة نلاحظ أن قضية التنازع أو النزاع لها مفهومان، الأول يتعلق بالاختلاف والتفريق وما يتبعه من وهن وضعف، أما المفهوم الثاني فهو التخاصم واجتذاب المصالح.

ورغم أن الكتاب والباحثين يستخدمون لفظي النزاع والصراع ترادفا ، فان لفظ صراع قد خلا استخدامه في آيات القران الكريم للتعبير عن التخاصم والاختلاف والتفرق وجلب المصالح، ولعل لفظ الصراع في أصول الثقافة الإسلامية تعبير عن مظهر من مظاهر النزاع التي تكرس التغلب بكل وسيلة، فجاءت محاصرتها اللفظية من اتجاهات هذه الثقافة ألا يكون المنكر معروفا بتداوله المستمر.

وإذا كان التنازع يعني اجتذاب المصالح فان الفعل المقابل له هو"المدافعة" وهو لفظ فضل استخدامه علي لفظ الصراع في الثقافة الإسلامية لاحتواء مفهومه علي التبرير الشرعي في فصل أو استحواذ المصالح، وقد ورد في الآيات القرآنية لبيان رد الفعل في تنازع المصالح كما في الآيات التالية:

قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا ۗ ... "(الحج: 38). أي يدفع عنهم باس المشركين وينصرهم.

وقوله تعالى:" وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ۗ ..." (الحج:40). أي لولا شرع الله الجهاد وإذن للمؤمنين بقتال الأعداء لاستولي أهل الشرك علي أهل الأديان وتعطلت الشعائر.

وكذلك قوله تعالى :" وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ۚ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ" (فصلت: 34).أي ادفع السيئة بالخصلة التي هي أحسن ، مثل أن تدفع الغضب بالصبر، والجهل بالحلم، والإساءة بالحلم والعفو .

ومما ورد نخرج بان لفظ التنازع في الإسلام يعني الاختلاف والاختصام بينما لفظ المدافعة تعني دفع الشر، وكلاهما يتعلقان بالمصلحة علي نحو مضاد، فالتنازع يتعلق بالتحصيل وجذب المصلحة، وفي المدافعة صون المصلحة وحفظها من الضياع .الأمين محمود محمد عثمان (2011 :46-50).

النزاع والعنف:

في الواقع نجد أن مفهوم النزاع قد ارتبط بمفهوم العنف، وكما يقول البروفسور الطيب حاج عطية :"النزاع قرين العنف في درجاته المختلفة وفي أشكاله، كان عنفا مباشرا أو عنفا مؤسسيا أو هيكليا أو بدنيا، أو لفظيا أو معنويا، ايجابيا أو سلبيا ، مباشرا أو غير مباشر. ودرجات العنف تلك ترتبط بها طردا درجة حدة النزاع ونوعه ". الأمين محمود محمد عثمان(48،2011-49). أي أن درجة العنف ترتبط ارتباطاً طردياً مع ازدياد حدة النزاع ونوعه .

مفهوم العنف:

مفهوم العنف يمكن تناوله برأي ياسر حسن ساتي (2006) بأنه يتضمن كلمات، أفعال، اتجاهات، هياكل أو نظم تؤدي إلى إحداث أذى جسماني، نفسي اجتماعي أو بيئي أو منع الناس من الوصول إلى كامل إمكاناتهم البشرية. وارجع أسباب حدوثه إلى الإحساس بفقدان الأشياء الأساسية كالبقاء و الرفاهية ، والهوية والحرية.

كما يمكن تقسيم العنف إلى:

1- العنف المباشر

2- العنف غير المباشر(هيكلي) ويعني به العنف الذي يبني في شكل هياكل ونظم مثل الفقر، المجاعة، الاستغلال، الاستعمار.

3- العنف الثقافي ويظهر في مظاهر الدين، الايدولوجيا، العفة، الفنون، العلوم وتستخدم كمبرر للعنف المباشر أو الهيكلي مثل العنصرية والتعالي العرقي.

ذلك ما ورد من المختصين في النزاعات أما ما جاء من المختصين في علم النفس الاجتماعي فكما يلي: مصطفي حجازي(2007، 65-66)

العنف من الآليات الدفاعية عند الإنسان عندما يجد نفسه في مأزق وجودي وليس بالضرورة أن يحمل العنف حلاً كاملاً لتلك المآزق، وبالتالي قد يتراكم التوتر النفسي ومن ثم يتفاقم الحقد الداخلي المهدد بالانفجار لدى الإنسان المقهور، أما الطرف الأخر قد يزاول العنف حباً في التسلط والسيطرة والتعالي أو الاستيلاء علي مقدرات الغير وهي لا تخلو بالطبع من مركبات حب الذات المولد للنزاع، فالعدوانية هي آفة البشرية الكبرى، تحايل الإنسان لتبريرها وتقنينها باستمرار بالشرائع والقوانين، فلسفات الحياة مفاهيم الخير والشر هي بشكل أو بأخر في خدمه التعامل مع هذه القوة الفاعلة أبداً في الوجود الإنساني، فالعدوانية تنخر الوجود الإنساني وتنخر أكثر في العالم المتخلف وهي عبء وتهدد التوازن النفسي فيمكن أن تؤدي إلى تدمير الذات وفي الوقت نفسه دفاع وانتفاضه ضد التهديدات الخارجية.

مظاهر العنف:

"تأخذ عدوانية الإنسان أحد مظهرين/فاتر أو تبعا للظروف التاريخية للمجتمع من ناحية ولحالة الفرد في لحظة ما من ناحية أخرى، ففي الحالة الأولي تفعل العدوانية فعلها بشكل خفي مقنع بمظهر من السكون والسكينة الخادعة أما الثانية فهي تنفجر صراحة . وبين هذا وذاك هناك عدة احتمالات تتفاوت شدتها ووضوحها، فهي قد تأخذ طابعاً رمزياً علي شكل سلوك جانح ، أو طابع التوتر العام ،وتفشي العلاقات الاضطهادية وكل هذه الحالات مظاهر لحقيقة واحدة ودرجات متتابعة علي سلم العنف كما يمكن أن تتداخل هذه الحالات، ويمكن أن يلاحظ ذلك في سلوك الأفراد والجماعات، فمن مظاهر العنف:

العنف المقنع: وهو يشيع مع زيادة القمع المفروض من الخارج من ناحية وازدياد إحساس الناس بالعجز عن التصدي لها من ناحية أخرى فالعنف المقنع قد يرتد علي

الذات فيأخذ شكل السلوك الرضوخي والميول التدميرية للذات، أو يتوجه إلى الخارج في شكل مقاومة سلبية, ومن أشكال ارتداد العدوانية علي الذات المرض الجسمي للإنسان المقهور والمقموع الذي لا يستطيع الاحتجاج والتمرد أو حتى الجهر بالشكوى وبالتالي يعيش مأساته من خلال جسده، فالجسد حامل الآثام والآلام والماسى جميعا فذلك من مظاهر الشكوى في مجتمع القهر.

أي أن الإنسان يحمل نفسه مسئولية الفشل المصاحب لوضعه المقهور وتلك إدانة إلا وأنها تظل اخف وطأة من إدانة الآخرين، وهو نوع من التكفير عن الخطيئة الوجودية تجاه المصير ولاشك بوجود أمل في الغفران.

أما عندما يتوجه العنف إلى الخارج، وهو يمكن أن يكون امتداداً لمرحلة الرضوخ للمتسلط في هذه المرحلة لا تخلو من مظاهر العنف الموجه ضده أو إلى رموزه خصوصا تأخذ شكل الحرب علي نظامه أو قيمه وتحاول النيل منه بشكل خفي، ابرز هذه المظاهر الكسل، أي التمرد بالكسل مع افتراض تمام الصحة البدنية والعقلية للمتمرد. مصطفي حجازي(2007 :167-171).

أثر التوترعلي العلاقات البشرية:

ويتمثل في التوتر الوجودي العام، التعصب والفاشية. أما التوتر الوجودي العام يكون فيه الإنسان المقهور في حالة تعبئة نفسية دائمة استعدادا للصراع، فلأقل الأسباب تنسال الشتائم والسباب، كما أن الخطاب اللفظي يتدهور سريعا إلى المهاترة والتحدي والوعيد، فالانفعالية العاطفية تطغي علي الحوار والعلاقة وتطمس العقلانية وينهار التفكير المنطقي مما يصعب فهم الآخرين، ولا يستطيع الإنسان هنا الاستمرار في جدل هادئ .

أما التعصب والفاشية فهي وضعية تتضمن إخطار تهدد امن المواطن فهي تهدد وحدة المجتمع بالتفكك وتهدد إمكانية الاستمرار في الانتماء ،فالجماهير المغبونة والمقهورة تصبح متعطشة للقوة وتختلف رموزها من البطش والغلبة من ناحية والعظمة والتعالي من ناحية ثانية ،وهي مستعدة للانقياد وراء زعيم يقودها في هذا الاتجاه. مصطفي حجازى (2007 :173-179) .

بناء علي ما ورد نجد أن العنف مرحلة من مراحل النزاع و يرتبط به ارتباط طردياً ويشتد مع تصاعد النزاع ، وهو آخر ما يلجأ إليه الإنسان في تعامله مع الغير. ويمثل لحظة انفجار الحقيقة الكامنة في تعطش مفرط للقوة بكل مظاهرها ولذلك دائما هناك حاجة إلى نظرية نوعية تنطلق من واقعه لان النظريات الواردة قد لا تحيط به.

أسباب النزاع:

أسباب النزاع تكشف عن جذور النزاع، ولا يمكن التعامل مع النزاع أوحله دون الغوص في أعماقه لمعرفة الأسباب الحقيقية خاصة في النزاعات المعقدة. فهناك من يرى أن هناك أسباباً عامة للنزاع علي النحو التالي: ياسر ساتي(2006)

- عدم وجود معلومات صحيحة أو مواكبة للمرحلة.
- معلومات لا يمكن التحقق منها.
- مخلفات وتراكمات الماضي.
- القوانين والسياسات والضوابط.
- الشعور المتوارث عن عدم العدالة.
- التجاهل وعدم الاستجابة واللامبالاة.
- المنافسة بين الكيانات التي تصل إلى حد الخصومة.
- الغبن والظلم المتواصل.

أما أسباب النزاع وفقا للرؤية الإسلامية. الأمين محمود محمد(2011: 50-54).فان مفهوم النزاع يعني تجاذب المصالح، وما يتبع ذلك من اختلاف وتخاصم وتفرق ومن ثم الضعف والوهن، وقد لخص الأمام الغزالي مفهوم المصلحة موضوع النزاع بقوله" مقصود المصلحة خمسة أشياء وهي أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم ومالهم. فكل ما يتضمن هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعه مصلحة". نجد أن هذا التعريف قد حدد إطاراً عاما أو مجالات للمصلحة يمكن إجمالها في انه كل خير أو حق مشروع للإنسان والمدافعة عنه لحفظه . من ذلك يبرز أن المصالح الحقيقية هي التي تحددت بالشرع لا بالأهواء البشرية، قال تعالى " وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ " (البقرة :11، 12). وقال تعالى "وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَاهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُون " (المؤمنون:71).

ما حددته الشرائع السماوية في مجال المصلحة كثيرا ما يختلف فيه البشر، لان في البشر من لا يقبلون بأدلة الشرع لأنهم لا يؤمنون به ، ولهم تقديراتهم الخاصة للقيم والمصالح وسبل تحصيلها وحفظها وهم يؤمنون بها . كما فيهم من يغلب أهوائه علي إيمانه، ففي الحالتين تطغي المصالح الظنية فيعتقد بأنها مصالح ويحرص عليها بالإيجاد والحفظ دون خشية من النزاع. وبناءا علي ذلك يمكن القول بان النزاعات التي تنشأ بين الناس تقوم علي المصالح، وان هذه المصالح قد تكون حقيقة أو ظنية ، كما يمكن ان تكون هذه المصالح حقوقاً حقيقة ثابتة أو حقوقا مدعاة بالكذب والافتراء. وبصورة عامة فان لكل نزاع أسبابه العامة والتفصيلية وفقا للمصلحة محل النزاع، ويصعب حصر جميع أسباب النزاع.

يمكن حصر المحاور التي تنشأ منها النزاع علي النحو التالي:- الأمين محمود(2011: 57-71):

1- النزاع بسبب الدين والعقيدة:

ويتمثل في النزاع بين المؤمنين بالأديان السماوية المختلفة فيما بينهم علي صحة كل منها وبين الإيمان والإلحاد وبين التوحيد والوثنية، كما ينتشر حتى بين أهل الدين الواحد بسبب الافتراق المذهبي الذي يؤدى إلى النزاع.

2- حتمية النزاع:

وهب الله تعالى البشرية عقلا وحرية الاختيار بين الخير والشر، إلا وان الغرائز التي وضعها الله في نفسها يحمل متناقضات لحكمة يعلمها، و كانت هذه التناقضات عاملاً أساسياً في النزاعات، مثال لذلك يوجد في نفسية الإنسان الحب ويقابله الكراهية والبغض ، العطف ويقابله العنف والقسوة ، كما نجد الحقد والحسد والطمع و حب الذات و النفس الأمارة بالسوء وغيرها من العوامل التي تقود إلى النزاع .لذلك فان النزاع جزء من الطبيعة البشرية.

3- النزاع بسبب العدوان ومدافعته:

بسبب تجاذب المصالح والقيم والحقوق ينشأ النزاع، ويصعب تحديد الظالم من المظلوم ابتداءً، لذلك جعل التحكيم وسيلة لفض النزاع وتحديد تبعية الحقوق، فالمدافعة حق مشروع لأصحاب الحقوق والمصالح في الدفاع عن مصالحهم .

4- النزاع بسبب نهب الموارد وفرض الهيمنة:

هذا نمط عدواني بسبب التعدي علي حقوق الغير ، غالبا ما تنشأ بين الدول بسبب طمع بعض السياسات الدولية في سبيل تحقيق المكاسب لشعوبها علي حساب الشعوب الأخرى.

5- نزاعات بسبب نشدان القوة والشهرة:

وينشأ هذا النمط من النزاع بسبب طموحات الأفراد والجماعات التي تنطلق من الرغبة العارمة والطموح الجامح للتزعم والقيادة، وحب السيطرة أو الشهرة، وتلك نوازع شخصية لا تخلو من مركبات نفسية تكونت منذ الصغر بسبب سوء النشأة الذي يؤدى إلى اختلال في التوازن النفسي ذي الميول الإجرامية.

6- نزاع بسبب الشعور بالظلم وغياب العدالة:

نمو الوعي بالظلم يؤدى إلى الشعور بالغبن ويدفع علي العمل لردها والسعي إلى المحافظة علي الحقوق لذلك ينشأ النزاع و هذا ما ينطبق علي مستوى الفرد والجماعة والدول . غالبا ما يرجع المظلوم إلى المؤسسات العدلية في حالة توفرها .

النظريات الحديثة لدراسة وتفسير النزاع

هناك العديد من النظريات التي تناولت الصراع منها:

النظرية الماركسية ومنظور الصراع: عبد العزيز راغب شاهين(2011 :21-22).

ترجع أصول نظرية الصراع في علم الاجتماع إلى فلسفة ماركس الاجتماعية التي تقوم علي تحليل مادي للتاريخ(Materialism Historical)، والاعتداد الكامل بحيوية وفاعلية الصراع الطبقي (Conflict Class)، كمصدر أساسي لتطور المجتمع وباعتباره سمة جوهرية للمجتمع، تنطلق من قضية المجتمع الطبقي التي يتمايز عن بعضه، بسبب العلاقات المتفاوتة بين الناس بالنظر إلى وسائل الإنتاج، وكما في قوله "عندما تقوم طبقة معينة بالتحكم في وسائل الإنتاج، فأنهم يكتسبون الفعالية الضرورية لبناء الجوانب الأخرى للحياة النظامية (البناء الفوقي) بطرق تتماشي مع اهتمامات الطبقة التي ينتمون إليها".

وقد ميز ماركس بين نوعين من الصراع، الصراع داخل الطبقات والصراع بينهما، أي أن الصراع بين مستويين، مستوى الصراع داخل الطبقات والأخر الصراع بين الطبقات، و هذا يذكر أن المجتمع في كل مكان تقريبا منظم بصورة متسلسلة وبناءا علي ذلك فان الأوضاع الاجتماعية فيه علي مراتب ودرجات متفاوتة كما تقريبا داخل كل طبقة من هذه الطبقات مراتب ودرجات خاصة. أما أسباب الصراع ومظاهره فتنحصر في تناقض ووعي كل طرف بمصالحه ومصالح الطرف الأخر. خلاصة ما يمكن قوله أن مفهوم الطبقة لدى ماركس يعد أساسياً ومحوريا في دراسة الصراع، والذي بدوره يعد بعداً أساسياً من أبعاد المجتمع الإنساني.

ما يمكن أن يؤخذ علي ما جاء هو حصر موضوع الصراع فقط علي الجانب الاقتصادي وعلاقات الإنتاج في المجتمعات والذي تتبني عليه الطبقية التي تتصارع في داخلها وتتصارع فيما بينها كطبقات بسبب تناقض المصالح ، فهناك عوامل أخرى مؤثرة غير العامل الاقتصادي و يمكن أن يكون سببا للصراع بصورة أساسية وليست فرعية كالدين مثلا، والثقافة والهوية، والبقاء.

نظرية ماركس فيبر في دراسة النزاع:

يعتبر فيبر من أشهر منظري العلم الاجتماعي، وهو الذي قام بتصنيف السلطة إلى السلطة التقليدية، السلطة القانونية والسلطة الكاريزمية، ويرى أن كل أشكال السلطة أو الهيمنة هي توليفة من تلك الأشكال الثلاثة. فالسلطة التقليدية تستند علي الاعتقاد في شرعية ما وجد قائما والسلطة القانونية تستند علي القوانين الوضعية أما السلطة الكاريزمية فتعتمد علي الاعتقاد في القدرات الخارقة للزعيم. ومن ناحية أخرى فقد فرق فيبر بين مفهوم القوة ومفهوم السلطة، ويرى أن مفهوم القوة يتحدد من خلال فرصة الإنسان لفرض إرادته علي آخر حتى ولو كان ذلك في مواجهة مقاومة الأخر ، لذلك

فان القوة لدية توجد في داخل إطار التفاعل الاجتماعي. أما مفهوم السلطة لديه فتعني فرصة السيد علي تحقيق طاعة الذين يديونون له نظريا.

خلاصة ما تقدم، فان فيبر يصور المجتمع علي انه مجموعة من الجماعات والشرائح والتنظيمات والطبقات لكل منها مصالحه، ولا توجد هذه المكونات مع بعضها مترابطة ومتوافقة هكذا ببساطة، بل أن العلاقة بينها تتسم بالتنافس والصراع وأنماط من السيطرة، فضلا عن ذلك فان بناءات السيطرة ليست مجرد بناءات تراتيبية هرمية بل استقطابية . إذ أن القوة وامتلاك الوسائل الإستراتيجية التي تعززها هو الأساس لأنه يمكن القدرة علي الصراع، وعلي التغلب علي مقاومة الآخرين. القوة تتغلغل في كافة العلاقات الاجتماعية لكنها أيضاً تتركز في أيدي الدولة، وهي التي تأسست علي القوة المادية. عبد العزيز راغب شاهين(2011: 26 –32).

ما تقدم يمثل حقيقة المجتمعات البشرية في العصر الحديث، سواء في المجتمعات الدول المتقدمة أو النامية، لكنها تفسر أوضاع المجتمعات الحديثة أكثر من المجتمعات التقليدية، وكذلك مجتمعات المدن الكبيرة التي تنتمي فئاتها إلى تنظيمات وشرائح وطبقات.

البنائية الوظيفية وإنموذج الصراع: عبد العزيز راغب (2011: 24–25).

يميل علماء الاجتماع الأمريكيون إلى هذه النظرية نظرا لان المنظور الوظيفي كان هو السائد الذي يوجه رؤيتهم للمجتمع، ومع تجاهلهم للمنظور الماركسي فقد قام هؤلاء العلماء بتعريف الصراع بشكل أكثر اتساعا من تعريف ماركس الذي بين أن الصراع بين الطبقات الاقتصادية يعد القوة الأساسية في المجتمع، حيث عرفوا الصراع الاجتماعي علي انه يعني الصراع بين أية جماعات أو أقسام في المجتمع ينقصها الشعور بالمساواة، ومن ثم فقد قاموا بدراسة الصراع بين البيض والزنوج وبين الرجال

والنساء وبين الشباب وكبار السن وبين جماعة دينية وأخرى وغيرها من أشكال الصراع دون التوقف عند دراسة الصراع الطبقي في المجال الاقتصادي.

قدم بارسونز نظرية تطورية في التغير الاجتماعي ويعتقد أن التغير يماثل الطريقة التي تنقسم بها الخلية الحية وتتكاثر في الكائن الحي، ويرى أن التغير والصراع ما هي إلا تكيف تطوري مستمر لمختلف الأنساق الفرعية الاجتماعية، وهذا التحليل يضم التوترات التي يعيشها العالم الحديث، الذي حكم فيه علي الإنسان أن يعيش في مجتمعات كبيرة وان يمر بعملية تمايز مستمرة، وان يتصرف تصرفا عقلانيا لا توجهه إلا اشد القيم والمعايير. حيث أكد في دراسته هذه اهتمامه بالتوازن والنظام في ضوء النظرية السوسيولوجية الحديثة الذي يعمل علي دراسة التدرج الاجتماعي وتحديد المراتب العليا والدنيا وهي معايير تميل لان تكون جزءا من النظام ويقوم نظام التدرج الاجتماعي علي تباين مستويات المهارات والأدوار وتباين تحمل المسئولية في تنظيم أفعال الآخرين والتباين في انساق الملكية والدخل ، أي أن المجتمع بمثابة شرائح قائمة علي التباين .

لقد وجهت انتقادات لهذه النظرية بأنها لا يمكنها تفسير ظاهرتي الصراع والتغيير الاجتماعي لأنها تركز علي التوازن الاجتماعي والتبادل المتكافئ والعلاقات الوظيفية الأمر الذي صرفها عن مسألة درجة الوحدة والتوازن والعمليات التي تحقق ذلك، فإذا كان الأمر كذلك نرى أنها قد تصلح إلى حد كبير في تفسير ظاهرة النزاعات التي تسود الدولة السودانية بصورة عامة ودارفور بصفة خاصة، ذلك وفقا لما جاء في تعريفه للصراع الاجتماعي بأنه يعني الصراع بين أية جماعات أو أقسام في المجتمع ينقصها الشعور بعدم المساواة.

نظرية الصراع السياسي:

يرى داهرندروف أن وجود السلطة أو القوة في حد ذاته يخلق شروط الصراع، و يتفقان مع بارسونز علي أن كلاهما ضرورية وأن وظيفة القوة هي حفظ وحدة النسق وتأمين الانصياع حينما لا تجدي المعايير والقيم نفعا. فالقوة والسلطة مصدران نادران، الذين يمتلكونها لهم مصلحة و يسعون علي الحفاظ عليها بمختلف الوسائل بينما المحرومون منها لهم مصلحة في إعادة توزيعها، وهذا يعني أن العالم الاجتماعي قائم علي جماعات صراع كامنة، والتي بدورها يمكن أن تتحول إلى جماعات صراع وفقا للظروف التي بمقتضاها يتحدد نمط وطبيعة الصراع . الصراع كامن في بناء النظم وانه عملية أساسية وذو دور مهم في المجتمع وانه مصدر تغير في كل شيء، ومؤكدا علي انه يتولد من علاقات السلطة وليس من علاقات إنتاج كما ذكر ماركس، وان الصراع السياسي هو الصراع المؤثر في صفوف الصراع الأخرى. عبد العزيز راغب شاهين(2011 :37-40) .

نظرية الصراع الاجتماعي:

يعتبر جون ركس من الذين ساهموا في تطوير نظرية الصراع الاجتماعي، حيث نجده قدم نموذجا يقوم علي ستة قضايا رئيسية هي:

- تصور الأنساق الاجتماعية، علي أنها تتضمن مواقف صراعية تمتد من المساومة حتى العنف.
- تؤدى هذه المواقف إلى مجتمع به طبقتان أو أكثر ذات مصالح مختلفة.
- يتسم الموقف الصراعي بعدم توازن في القوى وبناء علي ذلك تظهر طبقة حاكمة وأخرى محكومة.

- قد يتغير موقف القوة لصالح أي من الطبقتين كنتيجة لتغير العوامل التي تزيد من إمكانية مقاومة الطبقة المحكومة أو قيامها بثورة .
- نشأة الانقسامات داخل الطبقة الثورية نتيجة لعدم قدرتها على فرض سيطرتها علي الطبقة الحاكمة.
- قد لا يؤدى التغير في ميزان القوى إلى الثورة الكاملة ولكنه قد يؤدى إلى نوع من التوفيق والإصلاح.

وتعتبر هذه النظرية بجانب كونها نظرية في الصراع نظرية في التغيير الاجتماعي، ويكشف هذه النظرية بتأثرها الواضح بالنظرية الماركسية رغم أن الصراع هنا صراع علي التحكم في مصادر القوة بدلا عن الصراع علي أدوات الإنتاج. وقد قدم تصوراته عن الأبنية الاجتماعية في العالم الرأسمالي والشيوعي والعالم الثالث، حيث أطلق علي الأخير عالم المستعمرات، والتي يختلف فيه الأبنية الاجتماعية عن مثيلاتها في عالم المجتمعات المتقدمة. وإذا كانت المشكلات في العالم المتقدم تتعلق بالأجور والاستقلال الاقتصادي والحرية السياسية والفكرية فان أهم المشكلات هنا هي المرض والفقر العنف، ويرى أن اغلب هذه المشكلات تعود إلى عهد الاستعمار ولا يزال هذه المشكلات قائمة بعد الاستقلال بسبب ما يمارسه العالم الرأسمالي من استغلال للعالم الثالث من خلال المساعدات المالية والعسكرية، ومن خلال مساندة الأنظمة أو الطبقات الحاكمة والتي في الغالب أنظمة قهر واستغلال. ويرى ضرورة أن تتجه الثورات في العالم الثالث نحو استغلال القادة المحليين والطبقات الحاكمة وليس نحو استغلال الدول المتقدمة فقط .عبد العزيز راغب (2011: 40-41) .

ما يمكن قوله في ما جاء في هذه النظرية ، وبالنظر إلى طبيعة الصراع في السودان عامة وفي دارفور خاصة، أن المجتمعات في السودان في وضعية تحول وتغير، لذلك تظهر التمرد والثورات من وقت لأخر، ضد استغلال القادة والطبقات الحاكمة التي ظلت تحكم لفترة طويلة ،ذلك ما يجب الاعتراف به، ومن ثم العمل علي تغيير العقلية التي ظلت تحكم لفترة طويلة بأسلوب لم يرض الأطراف، حتى تكيف نفسها علي هذا الواقع الجديد، ولو لم يكن هذا الواقع غير مرغوب فيه، حفاظا علي مصالحها وعلي وحدة الكيان، والعمل الجاد علي التوفيق والإصلاح أفضل لها من الثورة الكاملة. وما يخص الانقسامات في الحركات المسلحة بدارفور تعكس عجزها وعدم قدرتها علي فرض سيطرتها علي الطبقة الحاكمة علي الأقل في الوقت الراهن ، وقد يتغير موقف القوة فيما بعد.

وقد أشار إلى هذا الواقع الباقر عفيف(209 :15-16) في قوله "ثمة حقيقة بسيطة تواجهنا بها هذه الحروب الآن، وهي أن المهمشين قد استيقظوا من سباتهم، ووقفوا منتصبين علي أقدامهم، فارعي الطول، مرفوعي الرأس وانطلقوا مطالبين بحقوقهم الكاملة كمواطنين، ولم يعد بوسعنا ان نعيدهم إلى القمقم مرة أخرى. أن الطبقة الحاكمة تواجه الآن خيارا بسيطا ومباشرا، أما أن تمنحهم حقوقهم، أو ان تستمر في محاربتهم إلى الأبد".

نظرية ماكس جلكمان والوظائف الايجابية للصراع

جلكمان من علماء الانثروبولوجيا يؤكد علي الدور الايجابي للصراع في المجتمعات التقليدية الأفريقية ، كما ذهب إلى ذلك "كوزر " الذى كتب يقول " ان الصراع يساعد دائما علي تنشيط المعايير السائدة وتدعيميها ، بل انه يؤدى إلى

ظهور معايير جديدة " وبهذا المعني يصبح الصراع الاجتماعي ميكانزم لتكييف المعايير مع الظروف الجديدة ويضمن بقاء المجتمع في ظل الظروف المتغيرة .

لقد حأول "جلكمان" تطبيق هذه المفاهيم والآراء في دراسته للمجتمعات التقليدية الافريقية حيث يعتبر كتاباته من اهم الكتب التي تعرضت لطبيعة ونتائج الصراع والتناقض بين النظم التقليدية والحديثة في المجتمعات القبلية الافريقية ، وهي بمثابة دراسات في البنائية الوظيفية لمظاهر التغير والصراع في الابنية السياسية التقليدية ،وهي ظاهرة صراع قائم بين الانماط التقليدية فيما بينها وبين الانماط التقليدية والمستحدثات الادارية والثقافية في تلك المجتمعات .وفي هذا السياق فقد بدأ دراسته البنائية للصراع والتناقض في البناء السياسي الافريقي من القرية ، باعتبارها دائما تمثل الوحدة السياسية في الانساق التقليدية الافريقية .عبد العزيز راغب(2011:43) .

وباعتبار ان القرية هي النواه التي تتألف منها الوحدة السياسية للدولة والتي تخضع لزعامة رئيس أو زعيم يمارس سلطات معينة يخضع لها كل الاعضاء ، الذين يربطهم روابط القرابة العاصبة أو قرابة الرحم وعلاقات المصاهرة وانماط القرابة المتخيلة ، فهم يعرفون جيدا درجات القرابة المتفأوتة بعدا أو قربا من الزعيم الذى يمثلهم أمام الوحدات السياسية الخارجية من نفس الدرجة في المناشط السياسية القبلية في المجتمعات التي تؤلف الدولة .

أما التناقض بين النظم التقليدية والحديثة ، فاذا نظرنا إلى موقف هذا الزعيم الافريقي نجده في بالغ الحساسية باعتباره عضواً في جماعة قرابية معينة ، فهو ملزم بالقيود والالتزأمات التي تفرضها القرابة في اطار منصبه السياسي ، كما يلعب دورا سياسيا محددا تحكمه القيود التي تقننها الدولة وبموجبها يصبح المجتمع التقليدى

خاضعا لها ، حيث يتم تنفيذ سياسات الدولة المركزية من خلال المركز التقليدى لرئيس القرية والذى لايقبل في كثير من الاحيان ، ولكنه في الوقت نفسه يتوقع منه أو يفرض عليه ان ينفذ هذه التنظيمات الجديدة والا تعرض لانواع من العقوبات ، وهنا يتضح صعوبة الموقف للزعيم الافريقي ، لانه يتوقع منه الوطنيون من الاهإلى ان يقف معهم في صراعهم ضد التنظيمات الجديدة التي تتعارض مع النظم والقيم التي اعتادوا عليها في حين ان السلطات الادارية تفرض عليه تنفيذ المستحدثات التي قد لا يؤمن بها شخصيا ، وكثير من هذه المستحدثات تغفل الجانب الاجتماعي.

لذلك نجد ان الصراع يلازم النظم الاجتماعية التقليدية الافريقية ليس بسبب التدخل الاجنبي أو المستحدثات الادارية المفروضة فقط بل ان هذه النظم في ذاتها قد تؤدى إلى الصراع ، لان التفاضل الاجتماعي في المجتمعات القبلية يقوم في العادة علي وحدة القرابة التي يخضعها الزعيم لسيطرته ومدى نجاحه في ذلك .فكلما زاد عدد الاتباع ارتفعت المنزلة الاجتماعية للفرد و كان هناك محأولات انشقاق تحت رئاسة اشخاص اخرين عن الوحدة الكلية لتكوين وحدة جديدة مستقلة ومتمايزة ، خصوصا وان عامل الزمن يؤدى إلى خلخلة الوحدة والتجانس المتمركز لدى الزعيم أوالرئيس .

من خلال ما ورد يمكن القول ان الصراع عملية اطرادية لايخلو منها أي مجتمع ولا تخلو منها العلاقة بين المجتمعات ، و للصراع العديد من الوظائف الايجابية منها : الحفاظ علي الكيان الذاتي للجماعة ، تعميق وعي الجماعة بهويتها المتمايزة وما يرتبط بهذين الوظيفتين من حشد وتعبئة طاقات الجماعة وقدراتها، ازالة اسباب الخلافات القائمة والنزاعات الكامنة بين افراد الجماعة، كما انه يساعد علي افراغ

الغضب والتوتر ومشاعر الاحباط وطاقات العدوان في انماط سلوكية مقبولة اجتماعيا ، وفي ذلك معارضة صريحة للفكرة التي مؤداها ان الصراع يحدث بالضرورة تفكك في المجتمع .عبد العزيز راغب (2011 :43-47)

وعلي ضوء ما ورد في السياق فان المجتمع في دارفور خاصة و السودان عامة يعتبر من المجتمعات الافريقية التقليدية ، ولكن واقع الامر اشد اثرا علي المجتمع في دارفور الذى استند بناؤه الاجتماعي علي النظام القبلي لقرون عديدة ، وكثيرا ما تعرض هذا النظام لمواجهات التحديث ، ابتداءا بحل نظام الادارة الاهلية بطريقة غير مدروسة في عهد حكومة مايو ، مرورا باستغلال الادارات الاهلية من قبل الاحزاب التقليدية وتسييسها بواسطة الحكومات الشمولية حتى يومنا هذا . هذا التناقض بين الانساق السياسية والقبيلة ادى إلى إضعاف النظام الاهلي و تخلص قدرتها علي لعب الدور الذى كان يؤديه .

نظرية النسق الانقسامي

الحديث هنا يدور عن ظاهرة الانقسام داخل البناء الاجتماعي ، وكما تم تعريف البناء الاجتماعي من قبل علماء الاجتماع والانثروبولجيا بتعريفات عديدة فمنها تعريف "روجر كيسنج" الذى يرى "بانه مجموعات النظم الاجتماعية التي عن طريقها تصل مجموعة من السكان إلى حالة من التكامل والترابط اللازم لتكوين التجمعات والمجتمع " كما يعرفه "ايفانز بريتشارد" بانه لابد من وجود درجة معينة من الاطراد والاتساق في الحياة الاجتماعية وتوفر نوع من التناسق ، والا استحال علي اعضائه العيش معا . بينما يعرف "كليف برأون " البناء الاجتماعي بانه يتضمن المجوعات الاجتماعية المستمرة في الوجود ،وكل العلاقات الاجتماعية بين فرد وآخر من اعضاء المجتمع ،وظواهر التباين والتنوع بين الافراد والجماعات في المجتمع .

من خلال ما جاء في التعريفات السابقة نجد ان كلمة بناء تعني وجود نوع من التماسك والتوافق بين اجزائه إلى حد يمكن معه تجنب التناقض والصراع المكشوف ، وانه يتمتع بالديمومة والبقاء . وكما نستنتج ان ظاهرة "الانقسام " في البناء الاجتماعي تتدخل فيها مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاقتصادية وبذلك يمكن تتأوله من خلال النظام الاجتماعي والاقتصادى والثقافي .وعلي هذا الاساس تعتبر المجتمعات التقليدية البسيطة أو البدائية ومنها العديد من القبائل الافريقية ميدانا للانقسامية حيث تسود علاقة القربي وتتميز الوحدات الاجتماعية داخل القبيلة بالابتعاد والانجذاب داخل نسقها الانقسامي ، ويتضح ذلك جليا من خلال مكونات النظام السياسي مثل الاهتمام بالقيادة والزعامة وآليات اتخاذ القرار واشكال تدرج السلطة ونظم الضبط السياسي والاجتماعي .

وفي ذات الاطار حيث اكد "ايفانز بريتشارد "علي دلالات منفردة لكل نظام انقسامي بان الانساق الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات .ومن خلال تقديره الخاص لحركة الانقسام بمستوى التوتر والاختلاف والعداوة الموجودة داخل كل نسق انقسامي فان المجتمعات البسيطة تتكون عادة من القبائل وكل قبيلة تنقسم إلى عشائر، وكل عشيرة تنقسم إلى بطون وكل بطن ينقسم إلى عدد من الافخاذ ، وكل فخذ ينقسم إلى عدد من عائلات ، والتي تنقسم بدورها إلى مجموعة من الاسر المركبة، والاخيرة تنقسم إلى مجموعة من الاسر الزوجية ، و كل قسم نجد في داخله اقسأما اخرى تنقسم بموجبها هذه الكيانات إلى وحدات اصغر مثل طبقات العمر والجنس و الاغنياء والفقراء وغيرها من الوحدات . وتظهر وحدة الانتماء عندما يواجه مستويات القرابة تحد أو اعتداء خارجي ، والعكس صحيح فان الانقسأمات والخلافات تكثر والعداء يتصاعد ويقل بناء علي التهديد الخارجي .وقد لاحظ ايضا

في تصنيفه للانظمة السياسية الافريقية ، ان المجتمعات فيها تنقسم إلى مجتمعات ذات حكم مركزى يعتمد علي جهاز ادارى ومؤسسات قضائية ، ومجتمعات اخرى ممثلة بقبائل تقوم علي اساس القرابة التي تشكل البنية الاجتماعية واطار للنظام السياسي ، واكد ان كل المجتمعات التي تلعب فيها القربي دورا مركزيا هي مجتمعات انقسامية .

خلاصة القول، وبناءا علي طابع الصراع بين هذه الوحدات فان الصراع يحول كل وحدة من هذه الوحدات إلى خطر خارجي حسب عملية الانقسام التي تتم بين وحدات القربي ، ومستوى الصراع والتهديد الخارجي تتحدد بناءا علي قانون الولاء ، لذلك فان المجتمعات التي تكون فيها قيم القربي هي القيم المركزية في تحديد درجات الانتماء والولاء داخل البناء الاجتماعي ، فان الإنسان هنا يكون ابن اسرته قبل ان يكون ابن اسرته المركبة ، وابن هذه الاسرة المركبة قبل ان يكون ابن عائلته ، وابن العائلة قبل ان يكون ابن فخذه ، وابن الفخذ قبل ان يكون ابن البطن ، وابن البطن قبل ان يكون ابن عشيرته ، وابن عشيرته قبل ان يكون ابن قبيلته،وابن قبيلته قبل ان يكون ابن جهته وابن هذه الجهة قبل ان يكون ابن وطنه وابن الوطن قبل ان يكون ابن امته ، ذلك هو النمط المتسلسل في الولاء ، والقربي يمثل القاسم المشترك في النماذج الانقسامية .هذا التحليل والتفسير النظرى للمجتمعات الانقسامية التقليدية حتما يساعد في اثراء القاعدة المعلوماتية لفهم ظاهرة الصراع في هذه المجتمعات .عبد العزيز راغب شاهين(2011 :47-54) .

ما ورد يفسر جانباً من الصراعات في التركيبة القبلية بدارفور ، في القبائل الكبرى عامة والقبائل العربية بصفة خاصة ، حيث ينقسم القبيلة الواحدة إلى اقسام عديدة ووحدات صغيرة تتنافس فيما بينها علي الموارد وتتنادى لتتحد ابان الصراعات

مع غيرها من القبائل ، مما يخلق طابعا صراعيا فيما بينها وبين القبائل الاخرى، ومع غياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فان الصراع امر حتمي ، لقد وجد مرتعا خصبا حتى تحول هذا الوضع المزرى إلى غبن اجتماعي من تردٍ في الأوضاع ، ادى إلى حمل السلاح في وجه المركز .

نظرية الصراع الاثني السياسي

اطلق علي الاثنية من منظور سياسي العديد من الاسماء مثل "الوعي الاثني" "التسييس الاثني" ،"الادراك الاثني" و"الوطنية الاثنية " . وبناء علي ذلك فان الاثنية المسيسة هي عبارة عن جماعة يتوفر لديها احساس خاص بالتضامن ولديها ادراك لوجودها وخصوصيتها ، كما تمتلك شعورا بالاعتزاز بالذات ، ومجموعة من القيم والرموز المشتركة ، وهدفها كأثنية لها طابع سياسي . تعتمد هذه النظرية علي ظاهرة الاثنية منطلقا لتحليل الصراعات الاجتماعية السياسية في المجتمعات التقليدية ، كما تعتبرها نموذجاً لتحليل هيكل القوة فيها وان مسألة الاندماج يرتبط بمدى الاتصال بين هذه الجماعات المختلفة .

التوتر والصراع الاثني ليس مقصوراً علي المجتمعات التقليدية فقط ولكنها توجد حتى في البلدان المتقدمة فهي ظاهرة عالمية . ومع ذلك فان المجتمعات التقليدية ذات التنوع الاثني تكون الاكثر عرضة لقيام اعمال العنف والصراع ، ومع صعوبة الغاء الوعي الاثني نسبة لوجوده في المجتمعات كالوعي الطبقي والوعي القومي تمأما ، يصبح من الضرورى بمكان العمل علي احتواء وادارة هذا التنوع في "الوعي " بشكل سلمي .

ويدخل في هذا السياق كل من العرقية والمذهبية ، والطوائف و الطائفية. فمفهوم المذهبية الدينية السياسية هي التي تطمح إلى التأثير في الفعل السياسي للجماعات

والافراد طبقا لمعايير مذهبية ، علي عكس المذهبية الدينية التي لا يشترط فيها هذا الطابع السياسي. أما مفهوم الطوائف يشير إلى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الافراد والمجموعات التي يتكون منها المجتمع . بينما الطائفية تشير إلى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق اهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية مثل المحافظة علي المصالح والمزايا المكتسبة ، أو النضال لتحقيق تلك المصالح لزعماء أو ابناء طائفة معينة في مواجهة الطوائف الاخرى حيث يسهل تعبئة المجتمع لخوض الصراع .

وهناك من يرى ان الصراع العرقي السياسي في افريقيا جنوب الصحراء يرجع إلى ستة انواع من المجموعات الطائفية السياسية ، ولكن اكثرها شيوعا هي "الجماعات الطائفية المتصارعة " وطبيعة الصراع هنا من اجل المنافسة علي النفوذ السياسي والثروات الاقتصادية . من امثلة الصراعات الطائفية العنيفة وطويلة المدى مثل بورندى ،تشاد ،اثيوبيا والسودان وجنوب افريقيا ، قصيرة المدى مثل الصراعات الاهلية في انجولا وليبيريا ونيجيريا وأوغندا . ايضا يوجد صراعات خارج اطار الائتلاف الحاكم المتعدد الطوائف وهي غالبا ما تحدث بين مكونات الشعوب البدائية التي تسود فيها الزراعة التقليدية والرعي والصيد .عبد العزيز راغب شاهين (2011 :62-70) .

المجتمع السوداني متنوع اثنيا ومتعدد عرقيا وثقافيا ، هذا التنوع والتعدد اذا لم يحسن ادارتها من قبل الدولة لابد وان تلازمه صراعات ، خاصة اذا كان من تولوا زمام البلاد لم يبذلوا الجهد المناسب للاستفادة من هذا التنوع أو تخفيف أثاره السلبية ، بل سعوا لابراز انفسهم في مقدمة الاثنيات ، وفي ذلك تكريس لهذه الفوارق الاثنية والجهوية والعرقية . ومع وجود الاحزاب الكبيرة القائمة علي النظام الطائفي ، فان

التوتر والصراع لامحالة ، في سبيل تحقيق اكبر مكاسب ممكنة في النفوذ السياسي والاقتصادى .

وقد اشار إلى ذلك الباقر العفيف (2009 :117) حول ما يدور من صراع في دارفور في قوله " ان رد فعل احزاب المعارضة الرئيسية ، والذى لايختلف عن مواقف الحكومة ، يوضح ان المؤسسة السياسية الشمالية ، في الحكومة والمعارضة تتبني نفس الرؤية تجاه مواطني دارفور الافارقة السود . ويفصح عن هذا التوجه غالبا بالصمت وبالقول احيانا " .

نظرية الحرمان والتعبئة السياسية العرقية: عبد العزيز راغب (2011: 70-74).

عملية التعبئة السياسية العرقية غالبا ما يسهم فيها ويغذيها نمط السلطة والسياسة التي تتبعها الدولة ، وذلك بالمعاملة غير العادلة من قبل الجماعات المسيطرة والجماعات المتنافسة الاخرى للاقتراب من السلطة ، وتظهر ان التعبئة علي شكل الاحتجاج أو الثورة ، نابعة من الاحساس بالهوية الاثنية . ويكون تحليل الصراع في هذه الحالة وفق منظورى الحرمان النسبي وتعبئة الجماعة ،حيث تتنأول الفرضية الأولي سخط الشعوب ازاء الحرمان والظلم ، بينما تؤكد الفرضية الثانية التعبئة التي يقوم بها القادة لكسب الفرص السياسية .

ونجد ان التعبئة والحشد يسهل بسبب الشكأوى من المعاملة التفضيلية والاحساس بروح الانتماء بالهوية الثقافية الجماعية حيث تتشكل المطالب السياسية التي يحددها قادة الجماعة . لذلك فان هذه النظرية تنطلق من مدى الضرر الجماعي الواقع علي جماعة طائفية من قبل جماعات اخرى ، كعدم المسأواة الاجتماعية وحرمان اعضاء الجماعة من الحياة المادية المثلي أو الصعود السياسي مقارنة بجماعة اخرى . ومع انتشار

ظاهرة الصراع الطائفي في العالم ، فان معظم الشكاوى الاحتجاجية والتمرد والثورات لها ابعاد سياسية واقتصادية مما شجع إلى المزيد من الصراع والعمل السياسي الطائفي .

في تقديرى، ان هذه النظرية تفسر مشهداً من الصراع الدائر في دارفور ، ابتداء من الصراع القبلي ، وحتى الصراع ضد المركز ، حيث يرى الكثيرون من ابناء الاقليم ان الصراع القبلي في دارفور له ابعاد سياسية الامر الذى جعل المركز متورطاً في الصراع بسبب التمييز بين القبائل ،سواء بتقديم الدعم أو غض الطرف لما يحدث وفق مجريات الاحداث ، مما ادى إلى تفاقم الاحساس بالظلم وزيادة التعبئة السياسية ، ومن ثم انفجار الحرب ضد المركز ، كما اصبح التمييز بصورة واضحة عندما بدأ المركز بالتعبئة ضد حاملي السلاح ، فكان التسليح الانتقائي لبعض القبائل التي قامت بحرق القرى وقتل وتشريد الاهإلى العزل .

ان عملية التسليح الانتقائي تعكس التعبئة العرقية السياسية التي تبنتها السلطة القائمة لدحر التمرد ، فاثر ذلك ايجابا في التعبئة المضادة التي استقوى بها حاملو السلاح ، وكان من الافضل ان تنظر السلطة إلى المطالب وتتفاوض للوصول إلى حل عادل وعاجل .

نظرية التعددية المجتمعية: عبد العزيز راغب (2011: 70-74).

تشير هذه النظرية إلى وجود جماعات عرقية وثقافية تعيش بجانب البعض الاخر مع قليل من الاتصال والتفاعل وكثير من الصراع تحت هيمنة جماعة سياسية و احدة .حيث يظهر البناء الاجتماعي هنا انه يحوى في داخله مظاهر عدم الاستقرار والاستمرار كما تصوره المجتمعات التقليدية في افريقيا وجنوب شرق اسيا والشرق الأوسط .وترجع الجذور الفكرية لهذه النظرية لكل من"فيرنفال"عن جنوب شرق اسيا و"كارلتون" عن الشرق الأوسط .

هناك الكثير من الباحثين اجمعوا علي ان مجتمعات العالم الثالث في افريقيا واسيا واميركا اللاتينية تتسم بانها مجتمعات متعددة الفئات لانها تضم تجمعات متفرقة من الافراد تعيش داخل نطاق سياسي واحد ، ويكمن جوهر التعددية في نظر سميث في وجود خلافات عميقة الجزور تتبع من اختلاف ثقافتهم واشكال ممارستهم النظامية .كما يرى ان هناك ثلاثة مستويات للتعددية ، وهي التعددية الاجتماعية والتعددية الثقافية والتعددية البنائية ، ويتصف دول العالم الثالث بالتعددية الاجتماعية و البنائية حيث يبلغ فيها الشقاق بين الجماعات العرقية مداه .

وفقا لما ورد فان المجتمع السوداني يتصف بالتعددية في الواقع ، لكنها تعددية متسامحة لحد كبير، لولا ممارسات الساسة في الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، الذين سعوا دوما إلى تركيز السلطة اثنيا والتحكم في ذمام البلاد حفاظا علي مكانتهم ومكتسباتهم ، وظلوا يكرسون التمييزحتى لايجد من يتطلع سندا . فلو وجدت هذه التعددية اهتمام وإدارة رشيدة من قبل الدولة لكان السودان يختلف كثيرا عما هو عليه الان .

انماط واشكال التعددية المجتمعية .عبد العزيز راغب(2011 : 77-81) :

- التعددية الاثنية

التعددية الاثنية هي حالة من التباين الاجتماعي وهي تعدد أو تنوع ارثي لادخل ولا اختيار فيه للفرد ، وقد يترتب علي ذلك اثار اجتماعية واقتصادية وسياسية . وقد يمتزج الاثنية مع التنوع الطبقي فيصبح تنوع أو تعدد مركب ومعقد . ونسبة للتنوع واالتعدد الاثني يمكن تصنيف الجماعات الاثنية إلى مجموعة من التصنيفات منها :

التصنيف الوصفي الهيكلي و التصنيف التحليلي والتصنيف الحركي الذي يستند علي متغيرات حركية مثل الاهداف التي ترمي إليها الحركة السياسية لكل جماعة اثنية وما

تحدثه تلك الحركة داخل كل جماعة وبين هذه الجماعات ، أي ان هذا التصنيف يبحث عن طموحات الجماعة الاثنية وتمردها علي نمط الحياة والعلاقات التي تعيشها فيما بينها وبين غيرها من الجماعات . هذا التمرد والطموح اذا تبلور في تيار له اهداف وتوفرت له قيادة وتنظيم ، فانه قد يتحول إلى حركة اجتماعية اثنية كالحركات التعددية ،والحركات الاستعلائية والحركات الانفصإلية . ويمكن تناول هذه الحركات بقليل من التوضيح :

- الحركات التعددية

يعتبر هذا النوع من اقوى الحركات الاثنية ،حيث تهدف كل جماعة على الاحتفاظ بخصوصيتها الاثنية مع المسأواة في الحقوق السياسية والمدنية ،ويطلق علي هذه الايديولجية مذهب التعددية والذى ينطوى علي رفض الذوبان والاندماجية والانفصالية السياسية والاستعلائية في آن واحد ، حيث انها تؤمن بقيمة الخصوصية.

- الحركات الاستعلائية

بعض الجماعات الاثنية تنمي بين افرادها نزعة التفوق والاستعلاء علي غيرها من الجماعات التي تعيش معها في نفس المجتمع ، وفي ذات الوقت تدرك هذه الجماعات ان مصالحها تفرض عليها البقاء والتعايش في نفس المجتمع السياسي مع جماعات اثنية اخرى ، وبناء علي ذلك فهي تؤمن بالتعايش مع عدم المساواة ، فهي لاتريد ان تنفصل أو تنفصل الجماعات الاخرى عن المجتمع السياسي المتعدد الاثنيات ، تقبل بالتميز ولاتقبل بمبدأ المسأواة في الحقوق والواجبات السياسية والمدنية ، لذك يتركز نضالها حول الوصول إلى السلطة ان لم تكن في يدها ، وتسعي لاحتكارها والاحتفاظ بها أو بنصيب الاسد عندما تتولاها .

وغالبا ما يكون لدى هذه الجماعات الاستعلائية مبررات ايديولجية ذاتية تجعلها تسعي لتحقيق اهدافها وممارساتها في احتكار السلطة والتسلط علي الاخرين وقد يكون ذلك التبريرات دينية أوسلإلية أو وطنية أو وجودية ،الامر الذى يؤدى إلى ردود افعال معاكسة لدى الجماعات الاثنية الاخرى ويصبح الصراع امراً حتمياً بسبب ذلك الفكر والممارسة الاستعلائية .

بقراءة الواقع السوداني ، فان هذه الحركة الاجتماعية الاثنية يعيشها المجتمع السوداني ويظهر بصفة خاصة عند من تولوا حكم البلاد منذ الاستقلال إلى يومنا هذا فهم يؤمنون بالتعايش مع الاخرين الا وانهم لا يرتضون المساواة في الحقوق والواجبات السياسية ، وبغض النظر عن المبررات لهذا السلوك ، فانه السبب المباشر في كثير من الصراعات التي تدور في السودان منذ الاستقلال ، لان هذه الحركة الاثنية هي التي تتولي ادارة البلاد وتمارس اقصاء الاخرين عن السلطة والثروة حيث كانت الوقعة اشد علي الذين يعيشون في اطراف الدولة ، وكان ذلك دافع كبير لحمل السلاح ، كما صرح بها العديد من الحركات المتمردة ، سواء كان في الجنوب قبل الانفصال أو في الشرق أو في جبال النوبة أو في دارفور .

ج . الحركات الانفصالية

الحركات الانفصالية تنشأ عندما ترى بعض الجماعات الاثنية ان استمرارتعايشها مع غيرها في نفس المجتمع لا يلبي مطالبها وطموحاتها ، أو يترتب عليه اضرار بمصالحها وامتيازاتها ، عندها ستظهر بين صفوف ابنائها الدعوة إلى الانفصال والاستقلال الذاتي في اقليمها أو الاستقلال الكامل في دولتها الخاصة ، وقد يساعد علي ذلك تركز الجماعة الاثنية في اقليم واحد مع توفر الموارد الكفيلة لاقامة الدولة أو الانضمام إلى مجتمع سياسي اخر مجأور يضم اغلبية اثنية من نفس النوع .

وقد يساعد علي ذلك وجود عوامل داخلية خاصة بافراد الجماعة الاثنية وعوامل اقليمية واخرى خارجية . هذا ويحتدم الصراع داخل المجتمع اذا اقترنت الانقسأمات الاثنية بالتمايز الاجتماعي أوالطبقي مما يدفع بكل اثنية إلى الاهتمام والتمسك بمطالبها الخاصة ويسعي إلى تكوين بني اجتماعية مستقلة . وهنا يكمن الخطر علي وحدة واستقرار المجتمع ككل ، خاصة اذا ما اقترن التعدد الاثني بالوضع الاجتماعي وانعكس ذلك علي تقسيم العمل علي اعتبارات اثنية وليس علي اساس الكفاءة أو غيرها من المعايير .عبد العزيز راغب (2011: 77-81).

ذلك ما حدث فعلا في الدولة السودانية ، وكنتيجة حتمية للصراع الاثني الذى سكت عنه الجميع طيلة الفترة ما بعد الاستقلال ، فترتب علي ذلك انفصال جنوب السودان عندما رأوا ان استمرار تعايشهم مع المجتمع الشمالى لا يلبي مطالبهم ويسبب لهم اضرار بمصالحهم وامتيازاتهم . ومما لاشك فيه ، انه اذا ما تعرضت اقوى دولة تتمتع بالتجانس الثقافي والاستقرار السياسي إلى مثل ما ورد من الوضع الاثني والتمايز الاجتماعي ستنهار وتتفكك ، بسبب ان التعددية الاثنية ستثير مشكلة الخصوصية والهوية ازاء الغير من الجماعات الاثنية التي تعيش معها ،ففي ظل وجود جماعات اثنية عديدة في دولة ما سيظهر الاقلية والاغلبية ، بثقافاتها السياسية وقيمها ورموزها وتقاليدها الخاصة ، مما يؤدى إلى حدوث صراع بين الانتماءات الفرعية وما يترتب علي ذلك من ولاءات ضيقة علي حساب الولاء للوطن ، ولا تعترف حينها باحقية السلطة القائمة في ادارة شئون الدولة ، فيظهر الاضطهاد الذى يؤدى حتما إلى العنف والعنف المضاد ، الامر الذى يفجر الحرب الاهلية .

ما تعاني منه الدول الافريقية والدول النامية عموما هو انعدام أو ضعف الشعور المشترك بين افراد المجتمع الواحد والسبب الغالب في ذلك هو البعد الاثني ، ففي معظم

الدول الافريقية نلاحظ ان الاشكال التقليدية للهوية تتراوح ما بين القبيلة أوالجماعة الدينية أو اللغوية ، وهي بذلك تتناقض أو تتعارض مع الشعور أو الاحساس بالهوية الوطنية أو القومية الذى يستند عليه بناء الدولة الحديثة .

- التعددية الثقافية والاجتماعية

تتميز المجتمعات البسيطة بدرجة عالية من التجانس من حيث اللغة والثقافة والعرق وعلي العكس، تتميز المجتمعات التعددية بالانقسامات الثقافية واللغوية والعرقية والدينية والطائفية مما يشكل مجتمعات فرعية منفصلة تقريبا لكل منها خصائصها ومؤسساتها الاجتماعية الخاصة بها . مثل هذه الانقسامات ستفرز تمايزات في الأوضاع الاجتماعية وفي الرؤى والمواقف السياسية ، وبعضها سيحدث تأثيرا اكبر من غيره علي المؤسسات السياسية في المجتمع كالاختلافات العرقية التي تخلق اثاراً اجتماعية اكثر من التباين والتنوع الثقافي .

وفي ضوء ما تقدم نجد ان المجتمعات التقليدية وخاصة في افريقيا تعاني كثيرا من الصراع والتعارض بين ثقافتها السياسية أو الوطنية وعلاقة ذلك بثقافاتها الفرعية، لذلك نجد ان الدول ذات التعددية المجتمعية قد عجزت عن الوصول إلى حد ادني من الاتفاق حول القيم والغايات الاساسية للمجتمع السياسي، واساليب واجراءات تسوية الصراع الداخلي بين مكوناتها . وغالبا ما تغيب هنا ثقافة الرضا أو ثقافة الاجماع ، وهي الثقافة التي تستند علي الحلول الوسطية والتوفيقية بين مختلف الجماعات الرئيسية والفرعية داخل الاطار العام للمجتمع أوالدولة ، فهذه الثقافة ضرورية واساسية لقيام المجتمع الديمقراطي الذى يقوم علي الحوار والمشاركة السياسية .

ما يدور عن التعارض بين الثقافات السياسية الوطنية والثقافات الفرعية في السودان ، سواء كان ذلك ثقافات قبلية، اثنية أو جهوية يمكن تجاوزها باستراتيجيات في التنمية

الاجتماعية التي ظلت مغيبة طيلة الفترة ما بعد الاستقلال، لامر ربما يتعارض ذلك مع منهجية التمييز الاثني السائد.

3-التعددية من المنظور التفاعلي والاقليمي

●المنظور التفاعلي

في هذا المنظور نجد ان النمط الشائع في المجتمعات التقليدية في بلدان العالم الثالث، هو وجود فجوة عميقة بين النظام السياسي واعضاء المجتمع، أي فجوة بين القيادة والجماهير ،فالجماهير لاتملك القدرة علي التأثير في القيادة الحاكمة، كما ان القيادة الحاكمة لا تحترم اراء الجماهير ولا تستجيب لمطالبها، لذلك يظهر الوضع الجماهيرى مجرد رعايا لا تشارك مشاركة حقيقية في العملية السياسية . واذا ما توفرت عوامل اخرى مثل غياب أو ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة التي يمكنها ان ترفع أو تحقق مطالب الجماهير ، أو ضعف الاتصال بين القيادة والجماهير ، أو وجود تباين ثقافي بين افراد النخب السياسية والاجتماعية . فان الصراع لا محال منه، بسبب التعارض الذى يمكن ان يحدث بين الولاء للجماعة المحلية أو الفرعية و الولاء للجماعة الوطنية . ولهذا السبب كثيرا ما نجد ان المطالب الاجتماعية تظهر في شكل احتجاجات عنيفة، نتيجة لانفجار الكبت، و عدم شعور المجتمع بانه جزء من العملية السياسية ، وفي هذه الحالات غالبا ما تنمو الولاءات الفرعية علي حساب الولاء للوطن .

● منظور الوحدة الاقليمية

يرى "بلاندييه" عالم الانثروبولوجيا السياسية ان رابطة الاقليم تصبح اقوى من رابطة القرابة العشائرية أو الاسرية في تحديد معالم المجتمع والكيان السياسي ، لذلك فان الوحدة الاقليمية للدولة تعد عاملا مهما في تحديد ابعاد وهوية المجتمع تجاه المجتمعات الاخرى ،وكلما ضعفت الوحدة الاقليمية اقتربت مخاطر الصراع والانفصال، يتضح ذلك

في علاقة المركز بمجتمعات الاطراف خاصة في افريقيا . وغالبا ما نجد ان البلدان هنا لاتسيطر فعليا علي اجزاء كبيرة من اراضيها أو لاتستطيع الوصول إليها، هذا الامر يؤدى إلى عدم انسجام المجتمع الواحد ، وانشطار هذا المجتمع إلى مجتمع العاصمة والمدن الكبرى الذى تسود فيه القيم والممارسات العصرية، ومجتمع المناطق الريفية والمناطق النائية المهمشة التي يسود فيها التخلف.

وفي ضوء ما تقدم ، فان المعاناة الاقليمية ستكبر بسبب العديد من العوامل، مثل اهتمام الدولة بالمركز علي حساب الاطراف مما يؤدى إلى ظهور تباين اجتماعي واقتصادى وثقافي بين اقاليم الدولة الواحدة ، ومع ضعف وسائل الاتصال والمواصلات ، سيساعد ذلك علي خلق حواجز اجتماعية خاصة اذا كانت المناطق النائية تتمركز فيها اقليات اثنية ، تشجع علي ظهور الانعزالية وربما الانفصالية . اضافة إلى ذلك فان السياسة المركزية المفرطة تجاه الاقاليم والمقرونة باسس التنمية الغير متوازنة، كأن تتحمل الأقاليم دفع الضرائب والالتزامات الاخرى دون ان يرتبط المركز بتقديم الخدمات .عبد العزيز راغب(2011: 84-86).

منظور الوحدة الاقليمية يفسر مايدور من علاقات بين المركز والاطراف في السودان، وما يسودها من ضعف ادى إلى تفشي الصراعات الاقليمية ضد المركز منذ الاستقلال حتى انفصال الجنوب ، ولازال الصراع مستمراً في جنوب كردفان ودارفور والنيل الازرق ، مع احتمال تجدده في شرق البلاد واقصي الشمال، ان اهتمام الدولة بالمركز علي حساب الأقاليم ادى إلى التباين الاجتماعي والاقتصادى والثقافي في الدولة السودانية كما اصبح واضحا فروقات التنمية غير المتوازنة، ورغم ان الكثير من هذه الاقاليم تعتبر مصدر اساسي للدولة في الموارد المختلفة، فهي لا تأخذ سوى القليل من الخدمات والاهتمام ، لذلك ليس مستبعدا ان ترفع هذه الأقاليم السلاح في وجه المركز .

نظرية الصفوة وجماعات التحديث الاجتماعي

تعني المفهوم العام للصفوة اكثر شرائح المجتمع هيبة وتأثيرا أو اعلي شرائح المجتمع في أي من ميادين التنافس .تتكون الصفوة من الافراد المبرزين عن غيرهم في مجال بذاته ، كالصفوة السياسية ، والصفوة الفنية ،الصفوة العلمية والصفوة الدينية الذين يمكنهم ممارسة النفوذ المؤثر في تشكيل قيم واتجاهات المجتمعات التي يمثلونها .وعلي هذا الاساس فان المجتمع في الواقع ينقسم إلى قلة حاكمة واكثرية محكومة ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى عوامل نفسية ، أو عوامل تنظيمية ، أو عوامل اقتصادية ادارية أو عوامل نظامية . لذلك فان الصراع علي السلطة واقع بين الصفوة أو بين الطبقات السياسية التي تمثل كل منهاالجماعة الاجتماعية أو الطبقة ، فالصفوة في المجتمعات التقليدية جماعة مهيمنة سياسيا تستمد شرعيتها من صدق تعبيرها عن اهداف وطموحات الجموع الكادحة ، فضلا عن تفوقها الثقافي ومهارتها التنظيمية ، ويمكن ان تنقسم الصفوة في هذه المجتمعات إلى الصفوة المثقفة والصفوة العسكرية ، وتعتبر الصفوة المثقفة رواد الثورة الاجتماعية وباعثي الحياة السياسية للمجتمعات التقليدية في الدول النامية .

أما جماعات التحديث فهي ترتبط بجماعات الصفوة من حيث المفهوم ، ويقصد بالتحديث الاجتماعي التغيير الاجتماعي الموجه الذى يتولي القيام به جماعات لها خاصية الابتكار والقدرة علي تبني الافكار الجيدة ، وقد قام "ليرنر " بتصنيفها إلى جماعات تقليدية وانتقالية وحديثة بناء علي معايير التحديث الاجتماعي الذى يتكون مضمونه من التعليم ، التحضر ، وسائل الاعلام والمشاركة السياسية .

الصفوة رغم خصائصها ، يمكن ان تكون اقلية متميزة في بعض النواحي وليس في كل نواحي الحياة الاجتماعية ، وهي في ذلك لاتستطيع التحرر من التقاليد والانطلاق

نحو التحديث الا بخطى بطيئة ، ويرجع السبب في ذلك إلى الصراع والتناقض بين ما هو تقليدى وما هو حديث ، اضافة إلى تضارب الادوار الناتج عن عملية التحديث ونشر التعليم مع الادوار التقليدية في البناء الاجتماعي ، وهي ادوار جديدة تأثر علي توزيع السلطة والسيطرة الحكومية مما يؤدى إلى تصارع وتنافر بين القديم والحديث، أو بين الكبار الذين يفقدون دورهم التقليدى والصغار الذين يضطلعون بادوار جديدة .عبد العزيز راغب(2011: 86-90) .

جماعات الصفوة في السودان متأصلة الوجود ، ومتمثلة في المثقفين من محترفي السياسة وقيادات الأحزاب التقليدية وقيادات المؤسسة العسكرية في الجيش السوداني، وقيادات الرأسمالية الوطنية، ومن المفارقات ان معظم هولاء القادة تقلدوا المناصب الرفيعة في الدولة عبر صناديق الاقتراع أو بالانقلابات العسكرية، الا وانهم قد ثبت فشلهم في الارتقاء بمستوي البلاد، فتتردي الاحوال ويزداد الصراع فيما بينهم حول السلطة ،فيقومون بالتحالفات مع الصفوة العسكرية لتغيير نظم الحكم بالانقلابات العسكرية، والعودة إلى مربع الدكتاتورية والشمولية التي يكثر فيها الفساد فتتردى الأوضاع، ويزداد الصراع حول السلطة مرة اخرى بين هؤلاء الصفوة وهكذا هو الحال في السودان منذ الاستقلال ، ونرى انه لوكان لدى هؤلاء الصفوة قليل من الهم تجاه الوطن كما لدى الصفوة في البلدان التي تقدمت أو التي تسير في الاتجاه الصحيح، لاستفاد منهم هذا البلد المنكوب ، ولما كنا ندور في حلقات الصراع المستديم، التي اثقلت كاهل الوطن والمواطن البرئ . ولكن الحذر لاينجي من القدر، وحيث كما يبدو انهم قدر هذه الامة ، و آفة السودان الجريح .

نظرية التبعية والصراع السياسي

ترى هذه النظرية ارتباط ظاهرة الصراع في المجتمعات التقليدية وخاصة الصراع السياسي والعنف بعوامل خارجية متمثلة في علاقات التبعية للنظام الرأسمالي العالمي وما ينجم عنه من تشوهات في الابنية الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والثقافية لهذه المجتمعات ، اضافة إلى عوامل داخلية نابعة عن البناء الاجتماعي .أي ان نظرية التبعية تستند في تفسيرها لظاهرة الصراع في المجتمعات التقليدية بان العوامل الداخلية التي تطرح كأسباب للصراع غالبا ما ترتبط بمتغيرات ومدخلات خارجية . فقد يسهم الاستغلال الذى تمارسه الدول الاجنبية من خلال العديد من الطرق مثل الشركات الدولية ،فوائد القروض واسعار التكنلوجيا قد يؤدى إلى زيادة الحرمان في المجتمع وغالبا ما تسعي القوى المحلية التي تمارس السلطة إلى توثيق علاقاتها بقوى خارجية تضمن لها الحماية والامن ، كما ان بعض الاطراف الخارجية تستخدم بعض القوى الداخلية ادوات لتحقيق اهدافها .

عندما تزداد التبعية الاقتصادية والثقافية والعسكرية والتكنلوجية للخارج سيزداد القيود علي الاستقلال الوطني ويتعرض الاصالة الحضارية ومكوناتها للضياع ، مما يخلق ردود افعال عنيفة لدى القوى الداخلية . كما ان بعض الدول الاجنبية تلعب دورا كبيرا في خلق الصراع الداخلي من خلال ممارسة الفتن والمؤامرات والتخطيط للانقلابات ومساندتها وتغذية الحروب الاهلية عن طريق تقديم العون المادى والعسكرى لمساندة نظم سياسية ضد القوى المعارضة أو العكس ، وقد وصل الامر إلى التدخل المباشر في بعض تلك الدول ، و في كل هذه الحالات فان الامر يتعلق باغراضها ومصالحها . وان ضلوعها عادة من خلال قوى داخلية تسهم في اندلاع الصراع السياسي .عبد العزيز راغب (2011 :116-117).

هذه النظرية تعكس اثر التبعية علي الدولة السودانية وما نتج عن ذلك من صراعات مستمرة منذ استقلال البلاد، هذه التبعية قد تكون للدول الغربية التي ساهمت في ازكاء الصراع بين الشمال والجنوب حتى الانفصال ، أو تبعية لمؤسسات التمويل الدولية التي اغرقت السودان بالديون خلال القرن الماضي ، وقد تكون هذه التبعية للدول المجاورة وخاصة العربية منها ، بحثا عن انتماء أو هوية ، قد تفيد في المجال الاقتصادى و التكنلوجي ،هي ايضا لها اثارها السلبية علي المجتمع السوداني من خلال السيطرة الثقافية التي فرضها من تولوا حكم البلاد بعد الاستعمار، ومحاولتهم طمس وتهميش الثقافات الافريقية السائدة ، الامر الذى جعل الصراع في السودان يأخذ طابع الهوية والاثنية ، وربما يكون هو السبب الخفي وراء مانحن فيه من صراعات ، وهو المسكوت عنه الذى يخشي تناوله من الجميع .

كل ما ورد في السابق من قول قد يشير أويفسر جانب من جوانب الصراع في السودان ، مما يعكس ان الصراع في دارفور جزء لا يتجزأ من المشكلة الكلية ، وبما ان الامر كذلك ، فان المشكلة السودانية بالغة التعقيد ،وليس من الموضوعية تفسير المشكلة بنظرية أو اثنتين ،ففي السودان يوجد ما يشير إلى وجود أنماط مختلفة ومتعددة للصراع، وكل جزئية منها تحتاج الى نظرية تفسرها، لتصبح لدينا مجموعة من النظريات التي تجسد قراءتها الواقع السوداني ، فالمشكلة السودانية تضم الكثير من التناقضات ، واخطرها التي ترتبط بالنواحي الاثنية والعرقية التي تفعل فعلتها في خفاء ، وينتج في ظاهرها اعراض مضللة للمشكلة في صور اقتصادية واجتماعية وسياسية أوثقافيا وغيرها ، انها تعدد الهويات وتصارعها علي السلطة والتي تفعل كل ما بوسعها لاقصاء الهويات الاخرى وتعمل علي طمسها .وهذا ما يعكس وجود ولاءات اجتماعية تتجه لغير الدولة فاصاب التكامل الاقليمي والوطني في مقتل .فكثير من هذه النظريات كأنها مستخلصة

من الواقع السوداني، رغم ان غالبيتها عبارة عن دراسات في مجتمعات غير مسلمة.! لذلك ، فان الحل يكمن في توافق اهلها وقبول بعضها البعض ، و الوصول إلى صيغة حكم تشاركية يتبادلها الجميع بصورة سلمية.

المبحث الثالث

واقع السلام في دارفور

المجتمعات التعددية والصراع في الانثروبولجيا:

يمثل الصراع بين مكونات المجتمعات التعددية اكبر تحد للسلام في العالم بصورة عامة، وفي المجتمعات التقليدية الأفريقية بصفة خاصة في القارة، كما أنها متشابهه من حيث الموضوع. للوقوف علي طبيعة هذه الصراعات الاثنية بصورة عامة يستلزم التعرض علي بعض المفاهيم المتداخلة في الانثروبولجيا كالعرقية والاثنية والهوية. فالجماعة العرقية هي جماعة تعرف نفسها ويعرفها الآخرون، طبقا لمعيار عرقي أي علي أساس بعض العناصر المشتركة مثل اللغة والدين والقبيلة والعرق أو مجموع من هذه العناصر والتي يشترك أعضاؤها في الشعور بالانتماء لهوية واحدة مع باقي أعضاء الجماعة. وفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار الجماعة العرقية شعوبا وقوميات وأقليات وقبائل تبعا للسياقات والظروف المختلفة. عبد العزيز راغب (2011، 180-181). وقد ورد عنها في الموسوعة بان العرقية أو العرق، هو عامل أساسي في حياة البشر وأنها ظاهرة متأصلة في التجربة الإنسانية، وهي الأصول التي تميز الأفراد في بقعة جغرافية محددة مثل الأعراق ذات الأصول البربرية، العربية، فينيقية، رومانية وغيرها. أما الجماعة الاثنية فتعريفها، بأنها مجموعة بشرية لها خاصيات مميزة تحددها الثقافة المشتركة، وهي تربط أعضائها مع بعضهم بعضا، عادة علي أسس مشتركة، ولها اعتراف الآخرين كمجموعة متميزة لها أسس مشتركة ثقافية ولغوية ودينية أو سمات سلوكية أو بيلوجية، فالهويات الاثنية تنشأ في ظل ظروف معينة تؤدى إلى ظهور أعضاء مجموعة اثنية، فالاثنية هي اختراع حديث العهد نسبيا.

وقد ورد أيضاً عن الاثنية هي جماعة اجتماعية تتميز بسماتها البيولوجية وخصائصها الثقافية خاصة اللغة، الدين، والقبيلة عن غيرها من الجماعات الاجتماعية الأخرى .وتعد مجتمعات بورندى والسودان واثيوبيا من اكثر مجتمعات حوض النيل تفأوتا من حيث العرق والثقافة. عبد العزيز راغب (2011 :194) .

وقد ورد عن البعض بان الاثنية شكل من أشكال الوعي بالذات حول المظاهر الثقافية وذات ديناميكية لكنها محاصرة بالبعد الايديلوجي، حيث تم تعريفها علي انها وحدة أو جماعة من السكان يربط بين أفرادها أنهم منحدرون من أصل واحد ويقطنون في موقع جغرافي ويشتركون في اللغة والدين .وبذلك شبيه بمفهوم القبيلة في الدراسات الانثروبولجية إلا أن القبيلة تكبرها حجما نسبة لأنها قد تضم آخرين لأسباب عديدة. عبد الله محمد قسم السيد (2009).

كما ورد عنها إن "اثنية" مأخوذة من الكلمة الاغريقية اثنوس 'ethnos' وتعني شعب، وهذا المصطلح له مقابل في العربية وهي "العرقية " ويحأول مفهوم الاثنية شرح الظواهر الاجتماعية المعاصرة التي ظهرت علي السطح في كثير من المجتمعات الإنسانية (arrasid).

أما الهوية وفقا لقاموس ويبستر الجديد للغة الانجليزية (الباقر عفيف، 27 –28) بانها تماثل الخصائص الجينية الأساسية في عدة أمثلة أو حالات، أو تماثل كل ما يحدد الواقع الموضوعي للشيء المعين. مثل تماثل الذات، الواحدية، تماثل تلك الأشياء التي لا يمكن التمييز بين احادها إلا بخصائص عرضية أو ثانوية . فإذا شئنا تحديد هوية شخص ما فإننا نحتاج إلى معرفة لونه وخلفيته العرقية أو الثقافية. الهوية دينامكية ومستجيبة للظروف المتغيرة. وهي إستراتيجية. إذن الهوية ادعاء للعضوية والانتماء، ويستند إلى كل أنواع النمطيان مثل العرق، الجنس، النوع، الطبقة، الطائفة، الدين الثقافة

.....الخ وهي الطريقة التي يعرف بها الناس أنفسهم ويعرفهم بها الآخرون. وعلي هذا الأساس فان إدراك الهوية الحقيقية وقبولها والتصالح معها يحقق الصحة النفسية للأفراد كما يحقق التوازن النفسي للمجتمعات، ويؤسس لقاعدة متينة ينطلق منها الإدراك العام والتعامل معه بشكل صحيح .

وقد ورد تعريفا لغويا للهوية بأنها من كلمة "هو" بضم الهاء وكسر الوأو المشددة، والهوية بمعني ما هو؟ وما هي؟ أي حقيقة الشخص أو الشيء المتمثلة علي صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره ، تعبر الهوية عن الكيفية التي يعرف الناس بها عن انفسهم أو الكيفية التي يوصفون بها تأسيسا علي العرق،الاثنية، الثقافة، اللغة والدين، ويمكن لهذا الانتماء أن يحدد ويؤثر علي مساهماتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلادهم، يمكن النظر للهوية من خلال أركانها أو مقوماتها ومرتكزاتها مثل الدين واللغة والقيم والأخلاق وهي تشترك في هذه العناصر مع الثقافة (مجموعة الراصد).

الصراع الاثني في أفريقيا:

تعاني القارة الأفريقية منذ ستينيات القرن الماضي من ويلات الحروب وعدم الاستقرار السياسي والتجاهل الدولي، مما جعلها نموذج للتخلف والمعاناة ومدعاة للشفقة لعدم قدرتها علي الخروج من هذه المحنة، فلا يخلو بلد أفريقي من التمرد والمتمردين من شمال القارة وعلي امتداد ساحلها الشرقي مرورا بأواسطها جميعا إلى ساحلها الغربي، لقد أصبحت الحروب الأهلية سمة ملازمة لفترة ما بعد الاستقلال في معظم الدول الأفريقية، ومع تنوع أسباب التمرد، لكن معظمها يدور حول الهوية، الحقوق والحريات، طريقة الحياة، الكرامة، العدالة الاجتماعية، المشاركة السياسية، وأخيرا حق تقرير المصير والانفصال عند اليأس من تحقيق المطالب)، فإذا كان الاستعمار قد خلف أسباباً لهذه الحروبات، فان هذا لا يعفي الصفوة الأفريقية الحاكمة عن مسئوليتها فيما بعد، إذ نالت

هذه الصفوة فرصتها الكافية للإصلاح، لكنهم فضلوا الهيمنة وترسيخ النظم الاستبدادية القهرية التي عبثت بثروات بلادهم، ودمرت ما تبقي من الروابط الاجتماعية. محمد سليمان محمد (69،2007–71).

وبما أن السودان إحدى هذه الدول التي لازالت تعاني من هذه الحروب إلى يومنا هذا، فهو يعتبر بمثابة نموذج مصغر للقارة الأفريقية إذا ما قورن بالقارة من الناحية الطبيعية والعرقية و الثقافية فهذه النواحي جميعها متعددة ومتنوعة كما هو كذلك في القارة. فالطبيعة الجغرافية متنوعة المناخات والتربة والنبات، أما التنوع العرقي والثقافي يتمثل في الخليط السكاني من السلالات والألوان ، نتج عنها تنوع في اللغات والتقاليد والمعتقدات . وبالمثل يعتبر دارفور نموذج مصغر للسودان فهي متنوعة المناخات والتربة و النبات من حيث الطبيعة، كما أنها متنوعة الأعراق والثقافات من حيث التركيبة السكانية.

هذه التعددية الاثنية في السودان، لهي في حاجة ملحة إلى إدارة تنوع رشيد لخلق الوحدة والترابط الوطني، وبغيابها فان مقومات الصراع والانفصال تظل قائمة، وكامنة في البنية الاجتماعية، خاصة إذا كانت هذه المجتمعات بعيدة عن مركز السلطة ومهملة ولا مأمن من التدخلات الأجنبية.

يعتبر الصراع الاثني الأكثر وضوحا في القارة الأفريقية بصفة عامة، خاصة بعد تحرر دول القارة من المستعمر ونالت استقلالها. وذلك بسبب التقسيم التعسفي للحدود السياسية التي وضعتها الدول الاستعمارية والتي غالبا ما نجد أن حدود هذه الجماعات الاثنية غير مطابقة للحدود السياسية للدول، الأمر الذي أدى إلى ظهور عرقيات غير متجانسة، كما أيضا نجد أن الاثنية في أفريقيا اقترنت دوما بالتفاوت الاجتماعي

والاقتصادي بين الجماعات والذي انعكس أثرها علي السياسة، وبالتالي تفجر الصراعات الاثنية لدرجة الحروب الأهلية.

وتعتبر القبلية من ابرز أشكال الصراع الاثني في القارة ،حيث ان المجتمع الافريقي يتكون من جماعات قبلية، وقد اصبحت مصدرا للصراعات الاثنية في مجتمعات حوض النيل بصفة خاصة، وعامل معوق أمام تحقيق الوحدة القومية وبناء الدولة الحديثة في الوقت الحإلى، رغم أن القبلية لعبت دورا ايجابيا في الماضي الأفريقي .. وذلك لان طغيان الشعور القبلي في دولة ما تعني أن الولاء للقبيلة قبل الولاء للدولة، مما يزيد من احتمال تفكك المجموعات بالدولة، ويظل خطر الصراع بين هذه الانتماءات المتعددة قائمة للسيطرة علي السلطة والثروة، بل أن بعض هذه الجماعات قد تلجأ للاستعانة بقوى دولية أجنبية في مواجهة الجماعات الاثنية الأخرى، أو في صراعها مع السلطة المركزية. ولا شك أن دراسة الجماعات الاثنية التي تعيش جنبا إلى جنب وهي متباينة يمكن أن تفيد في معرفة طبيعة هذه الجماعات وما يغلب عليها من طابع تعأوني أم صراعي، مما يمكن من قراءة المشكلات الحإلة والمستقبلية التي قد يصادفها المجتمع، كما يمكن أن يساعد في تخطيط المشروعات التنموية الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية والتي يجب أن تراعي هذه الجماعات وتلبي احتياجاتها.عبد العزيز راغب (2011 : 155-157).

تحديات السلام في السودان:التي تتخذ عدة محاور وأبعاد نظرية وواقعية مثل :

1- الصراع الاثني السياسي في السودان:

كل ما ورد من مفاهيم في تعريف وتصنيف المجموعات الاجتماعية، يماثل ما هو واقع في المجتمع السوداني، وليست هذه بحالة شاذة عن التكوينات الاجتماعية التعددية في معظم دول العالم أن لم يكن جميعها، كما أنها أمر طبيعي في الحياة البشرية كان

من المفترض أن ندرك كنهها وفقا لما جاء في الدين الإسلامي الحنيف، وما كان ينبغي أن تترك لتنتج هذه السلسة الطويلة من الحروبات الأهلية. فلو قُدر لهذا المجتمع قيادات رشيدة تحسن التدبير وتقبل بالتنوع لاختلف الأمر كثيرا عما هو عليه اليوم.

للوقوف علي التحديات التي تواجه السلام الاجتماعي في الدولة السودانية، لابد من التعرض علي قليل من تاريخ هذا المجتمع المتعدد الأعراق والثقافات، الذي يقر بوجوده جميع السودانيين، فهناك من ذكر أن بالسودان (قبل الانفصال) علي اقل تقدير تسع عشرة مجموعة اثنية رئيسية وما يقارب 597 مجموعة فرعية، تشكل المجموعات العربية حوإلى 40% من السكان ، ويمثل الدينكا وهم المجموعة الرئيسية في الجنوب 12% ، ويمثل مجموعة البجا وهي مجموعة غير عربية في شرق السودان 7% ، بينما تمثل المجموعات غير العربية في غرب السودان 6% من مجموع السكان. نعوم شقير (1967، 11). جغرافية وتاريخ السودان، بيروت، دار الثقافة .

وهناك من ذكر بان الخارطة العرقية والدينية والثقافية لسكان السودان (قبل انفصال الجنوب) يتكون من 50 مجموعة عرقية رئيسية يمكن تقسيمها إلى نحو 597 عشيرة متميزة تتحدث 114 لغة مكتوبة أو منطوقة، وتشير الإحصائيات السكانية في السودان إلى أن نحو 40% من السكان يمكن تصنيفهم كعرب ثقافيا أكثر منه عرقيا. يمثل السودانيون الشماليون من غير العرب، نحو30% من السكان وهم يتكونون من النوبيين في أقصى الشمال علي الحدود مع مصر والبجا (7%) من السكان في تلال البحر الأحمر والفور والمسإلبت والزغأوة وغيرهم في ولايات دارفور، والنوبا في منطقة الجبال بجنوب كردفان، والانقسنا وغيرها من قبائل جنوب ولاية النيل الأزرق، اضافة إلى ذلك هناك هجرات جماعية عديدة استمرت لعقود طويلة كالأقباط المهاجرين من مصر، ومن غرب أفريقيا يعمم عليهم اسم الفلاتة (6%) من السكان. إضافة إلى سكان جنوب

السودان الذين يشكلون أيضاً 30% من السكان. محمد سليمان (2007 :113 – 117).

أيضا يوجد من ذكر أن الجماعات الإثنية في شمال السودان تشتمل علي قبائل النوبة الذين يقع أوطانهم في إقليم جنوب كردفان، ويمتازون بتعدد القبائل والنظم الاجتماعية وتعدد اللغات واللهجات. مجموعة البجه وتقع مواقعهم في الشرق تجاه البحر الأحمر ونهر عطبرة شرقا والنيل غربا وينقسمون إلى عدة أقسام (قبائل) هم البشاريون، الهدندوة، بني عامر. أما مجموعة القبائل العربية ينقسمون إلى ثلاثة أقسام رئيسية، الأول ويسمون الجعليون وينتسب إليهم عدة قبائل مثل الشايقية والجعلية والرباطاب والميرافاب والبديرية، وتمتد أوطانهم من دنقلا شمالا إلى بلاد الدينكا في الجنوب . الثاني ويسمون الجهنيون وينقسم إلى مجموعتين ، المجموعة الشرقية وتسكن اقليم البطانة بين نهر عطبرة والنيل الأزرق حيث توجد قبيلة الشكرية. والمجموعة الغربية وتسكن إقليمي كردفان ودارفور، أهم قبائلها الكبابيش والحمر والكواهلة. كما يوجد تصنيف اخر للمجموعات الاثنية علي أساس المجموعات الرئيسية، كالمجموعة الحامية الذي يشمل البجة والنوبيون والقبائل الليبية . والمجموعة العربية الذي يشمل الكواهلة والحسانية ، و مجموعة الجعلية ، قبائل جهينة . مجموعة الفور وغيرها. عبد العزيز راغب شاهين (2011 : 172–174).

وهناك من قام بتصنيف القبائل السودانية إلى تسعة مجموعات اثنية علي النحو التالي: صحيفة عكاظ ،(2010) :-

1- مجموعة القبائل النوبية في اقصى شمال السودان.

2- مجموعة القبائل العربية في الوسط والنيل الابيض وجزء من الاقليم الشمالي.

3- مجموعة قبائل البجا في شرق السودان.

4- مجموعة قبائل كردفان في غرب السودان.

5- مجموعة قبائل الفور في غرب السودان.

6- مجموعة قبائل المابان والانقسنا جنوبي النيل الأزرق.

7- مجموعة قبائل النوبة في النصف الأسفل لوسط السودان (يتبعون ادريا لإقليم كردفان).

8- مجموعة القبائل النيلية الجنوبية (جنوب السودان).

9- مجموعة القبائل الزنجية الجنوبية (جوب السودان).

مع انفصال دولة الجنوب يتبقي عدد سبع مجموعات.

تاريخ المجتمعات في السودان كما أورده. قيصر موسي الزين(2004 : 122 - 123) ليس له مصادر علم مؤكد بحقائق الماضي لهذه المجتمعات، شأنه في ذلك شأن لفظ (التاريخ) نفسه الذي لا يدل دائما علي الحقائق المؤكدة وإنما يدل علي احتمالات نسبية في حقيقة ما يرويه الناس عن ماضيهم أو ماضي غيرهم .لذلك فان لفظ التاريخ لدى مؤرخي المجتمعات وثقافاته يدخل في إطار الأدب الشفاهي، وقد أطلق عليه "التاريخ الشفاهي " ويعني عندهم كل ما يتم تدأوله شفاهة ، وافضل ما يمكن ان يطلق عليه في هذا الخصوص ،هو روايات شهود العيان لما شهدوه من احداث في الماضي ، أو حكايات عن الماضي تمت روايتها وتدأولها عبر الاجيال لفترات طويلة ، و هذه الروايات عرضة للميول كما انها عرضة للتحريف بالاضافة أو النقصان عبر الزمن لذلك فهو لا يدل علي حقائق مؤكدة .

وعلى الرغم من ذلك، فان هذا التاريخ قد لعب دوراً وظيفيا كبيرا في تشكيل قواعد السلوك الاجتماعي والسياسي ، فالسلوك فعل ينبع في الاصل من موقف معرفي يشكله العقل ويغذى به الاحساس ، فيخلق شعور بالوجود .وباضافة الحالة الخاصة من التاريخ

الشخصي العائلي ، يتشكل الوجدان وهو جزء من الوعي الجماعي ، وعندما نذكر الوجدان نعني به الاحساس المعرفي العاطفي للاشياء و الوجود ، ويمثل نوعا من الوعي الموازى للوعي العقلاني الخإلى من العاطفة وهو وعي يشكل صورة الحقائق والاشياء ذات القيمة الاساسية للشعب السوداني ، وفي ذلك يشمل صورة الذات والاخر والعالم واحزان الماضي وامنيات المستقبل ورؤية الحاضر وغيرها.

وفي ذات الخصوص، اشار فرانسيس دينق بان علماء الاجتماع بشكل عام اكدوا بان ما يعتقده البعض عن ذواتهم له اثر أقوى من حقيقة وضعهم ،لذلك يشير إلى ان الطريق الذي سلكه السودانيون هو الذي قاد البلاد إلى نزاع مزمن مستعص ظل يدمر البلاد منذ فجر الاستقلال ، وذلك بسبب التكوين التاريخي الذي شكل السكان علي درجات من التحضر والخصائص العرقية والتقإلد الثقافية ، مما القي بظلاله علي وحدة الدولة التعددية . فرانسيس دينق (1999 ،11-14).

وعلي هذا الاساس فان التاريخ الشفاهي تمثل فرضية مهمة لعبت دوراً كبيراً في تشكيل الوجدان علي المستويين الشعبي والصفوى فيما يتعلق بسلوك الافراد والجماعات والشرائح السودانية وعليه ترتب الافعال وردود الافعال بصورة موجبة أو سالبة فيما تحقق من نتائج واقعية ،ومن خلال الفهم الصحيح لهذا الدور يمكن تحديد إلبات العمل وتوظيفه لتحقيق اهداف موجبة وازالة نتائجها السالبة ، وهذا يدخل في اطار التخطيط الثقافي والاعلامي لنشر ثقافة السلام . قيصر موسي الزين(2004، 123-124) .

في هذا الاطار ، فان الرجوع إلى ما ورد عن الجذور التاريخية لتكوين هذه المجتمعات تشكل اساس لفهم واقع اليوم والتنبؤ بمستقبل التعايش بشكل متجانس متعاون أو متنافر متنازع لهذه المجتمعات . فبينما تمثل القبيلة المكون الاساسي في المجتمعات التقليدية بصورة عامة ، فان النسب القبلي يعكس الجذور التاريخية لما قبل القبيلة. وعلي

ضوء ما تقدم ، فان التاريخ الشفاهي لمجموعة سكان "المركز النيلي الشمإلى "وهو من المجموعات الاثنية الرئيسية التى لعبت دوراً كبيراً في صنع التاريخ الحديث للدولة السودانية ، يحكي انها تعود إلى اصول عربية قرشية نبيلة لها صلة مباشرة بالبيت النبوي الشريف ،واشتهر بالتدأول بان القبائل الشمإلية المركزية (الجعليين، شايقية ،رباطاب،) تنحدر من جد واحد ابناؤه هم جعل وشايق ورباط ولازالت تحفظ حتي إلىوم اشجار النسب الذي يصل إبراهيم جعل بجد الرسول (ص) .ويسود في وسط هذه القبائل ما يتم توارثه من اصطفاء هذه المجموعة وما يتصل ذلك من نبل وخصال والحق في السيادة وغيرها . وعلي هذا المنحي فقد نشأت مصادر اخرى للنبل تقوم علي نسب أو اخر له صلة بقريش أو بانصار الرسول (ص) أو علي الاقل صلة مصاهرة بالنسب العربي إلى قبائل الجزيرة العربية التي هاجرت إلى السودان منذ زمن بعيد . وما ورد عن قبائل النيل الشمإلى المركزية ينطبق علي قبائل اخرى مستعربة في جهات مختلفة من السودان ، وحتي القبائل التي يضعف فيها الاستعراب تعود بنسبها إلى الاصل العربي في جهات اخرى غير الجزيرة العربية .

وعلي هذا ، فان التدأول الشفاهي ظل يغذى ، التنافس بين القبائل والاسر لنيل النسب النبيل للوصول إلى المكانة الرفيعة التى يمكن عن طريقها نيل المنفعة أو تجنب الاذى ، وبنفس القدر فان هذا التدأول في دائرة المركز الأوسطي قد حط من قدر الانتماء أو الانتساب إلى الاصول غير المستعربة ، خاصة التي وقع بعض افرادها ضحية في قبضة الاسترقاق في القرون الماضية.

هذه المعرفة ادت إلى ناتج ايجابي تتمثل في اعتداد السوداني المركزي المستعرب بنفسه وشعوره بالثقة والكرامة والاجتهاد في محاولة اداء دور النبيل الشهم الكريم الشجاع الذي يتصدى للمهام القيادية وفارس حمي العشيرة ، الا انها وفي نفس الوقت ادت إلى

ناتج سالب هو شعور اخرين ممن وضعوا خارج دائرة النسب بالاحتقار الذاتي والغبن خاصة الذين صنفوا في اطار سلالة الرقيق ، مما ادي إلى توظيفهم في اداء مهام محتقرة بنظر المجتمع الأوسطي . فالتدأول الشفاهي لتاريخ الاسر والاثنيات لا تقف عند مراميه القيمية فقط ، وانما يختلف مساراته داخل كل مجموعة اثنية ملبيا حاجاتها الخاصة – النفعية والدفاعية وغيرها . قيصر موسي الزين (2004: 124–126).

يمكن القول ، ان هذا التاريخ قد ساهم في تكوين وعي جماعي باهمية ومكانة هذه المجموعة من بين المجموعات الاخرى ، مما زاد من الدوافع والاعتقاد باحقية المجموعة في القيادة عن غيرها ،ولتحقيق ذلك الاعتقاد علي الواقع ، لابد من امتلاك كافة وسائل القوة من سلطة وثروة، وهو السبيل الأوحد للتحكم علي النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا ما نعيشه اليوم في الواقع السوداني، وبصورة واضحة خلال الفترة ما بعد الاستقلال . وعلي ضوء ما جاء في تقديرى، يكمن التنافس إلى حد الصراع بين الهويات المتعددة في السودان ، ففي الوصول إلى السلطة والثروة امكانية السيطرة علي الاخرين . استمر الامر علي ماهو عليه إلى ان وصل الصراع قمته في عهد حكومة الانقاذ بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل مع الجنوبيين ،الذي بموجبه انفصل جنوب البلاد، هذه الاتفاقية قد فتحت شهية المطالب عند الكثير من الاثنيات التي ترى انها مظلومة،ولايمكن تحقيق مطالبها بدون رفع السلاح علي المركز كما فعل الجنوبيون، فاندلعت الحروب بعنف شديد في كل من دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، وقبلها في شرق السودان . ومن الملاحظ ان جميع هذه المناطق تختلف اثنيا عن من تولوا السلطة ما بعد استقلال البلاد في عام 1956م، لذلك كانت شعاراتها المرفوعة لا للتهميش التي تمارسها السلطات المركزية علي الأطراف .

من خلال ما ورد ، ومع مراعاة دور الاستعمار في بذر الخلاف بين شمال السودان وجنوبه ، وتغذية العداء بين قبائل الشمال النيلي مع قبائل دارفور وكردفان الذين ساندوا الحركة المهدية ، يمكن القول ، ان ما دار من صراعات في السودان منذ الاستقلال ، وما يدور من حروب إلى يومنا هذا ، يدخل في اطار الاثر السلبي للتاريخ الشفاهي الذي اسس العرقية المقرونة بالتمايز الاجتماعي والطبقي ، وهو ما نعتقد انه المانع عن تكوين ارادة جماعية أو هدف جماعي يصب في مصلحة الوطن . فقد انشغل القائمون علي المركز بالصراع مع جنوب الوطن حتي انفصاله ، ثم انتقل الصراع بين المركز والاطراف الاخرى لنفس الاسباب ، ربما يؤدى إلى زوال ارض السودان . و لايعفي ذلك النخبة التي حكمت البلاد منذ الاستقلال والتي لاتزال في سدة الحكم إلى هذه اللحظة ، فالاثر التاريخي في الامر يظل فرضية محتملة خاصة اذا ما ادركنا ان غالبية النخبة ان لم تكن جميعهم ينحدرون من سكان الوسط النيلي .وما يشير إلى ذلك ان النخبة التي تولت امر البلاد بعد الاستقلال اتيحت لها الفرصة لافشال المخطط الاستعمارى لكنها فضلت العمل علي توكيد وتمكين الاعتقادات الخاصة باحقية المجموعة في القيادة ، فكان ذلك بداية التمايز وبداية الصراع بين المجموعات، التي شعرت بضرورة القيام بعمل ما لاثبات وجودها .

وبناءً علي ما جاء فهناك من وصف الأمر بالاستعلاء العرقي، كما أن هناك من يرى أن المسألة تتعلق بالتهميش وحرمان الآخرين من الوصول إلى إمكاناتهم المتاحة، وهذه قد تشكل خطرا يهدد مصالح المجموعة مستقبلاً. أياً كان التفسير، فقد أدى ذلك إلى الرفض وعدم القبول من قبل المجموعات الأخرى، وتبلورالأمر في شكل تمرد بجنوب البلاد آنذاك إلى أن أدى إلى انفصاله في 2011، وانتقل التمرد إلى دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان لاحقا. وهو ما نعتقد ان هذا النهج من

السياسات ساهم في تغذية الصراعات وعدم الاستقرار في السودان منذ استقلاله. وبينما الحرب في دارفور تستمر حاليا لأكثر من عشر سنوات، وهي كذلك في جنوب كردفان والنيل الأزرق لما يقارب الأربعة أعوام، كما يسود في شرق البلاد سلام هش، فان بوادر السلام في السودان سيظل مستعصما بالبعد عن الجميع.

وقد اشار إلى ذلك العديد من الباحثين بان قبائل سودان وأدى النيل الأوسط المسلمة (العربية والمستعربة) ظلت تهيمن علي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في السودان، فهم يسيطرون من دون منازع علي الوظائف القيادية في الخدمة المدنية، وأغلبية المقاعد في كل الهيئات التشريعية والدستورية القومية وقيادة الجيش والمؤسسات التعليمية والثقافية والاتحادات والنقابات، كما يحتكرون تماما قطاع الإعمال والخدمات والصناعات والتجارة الخارجية . محمد سليمان (2007: 135).

كما أشار نفس الباحث إلى اثر وجود ما يعرف لدى المجتمع السوداني ب"مؤسسة الجلابة "، وتعني (موردى بضائع) وفي تصنيفه لهذه الفئة، بأنها خليط من عناصر كثيرة ومتعددة عرقيا شملت حتي الاقليات الوافدة من اهل الشام والمماليك واليونانيين والأتراك، وهم يمثلون اليوم بشكل رئيسي شبكة التداخل الاجتماعي بين اهم المجموعات العربية السودانية، لذلك اتجهت إليه النخبة العربية، وهم يمثلون الطبقة التجارية الحضرية التي انتشرت في جميع أرجاء السودان، وكما أنهم يمثلون أكثر المجموعات الشمالية ثراءً ويتمتع أفرادها بتأثير اقتصادي وسياسي كبير خلال تاريخ السودان، في الآونة الأخيرة توسعت عضوية شبكة الجلابة لتنضم إليها مجموعات متميزة، كالصفوة من عائلات الإدارات الأهلية والصفوة العسكرية وقيادات التنظيمات السياسية الحاكمة في الولايات. و كان يمكن لهذه المؤسسة أن تلعب دورا في تنوع الإنتاج السلعي علي طريقة الدول الأوربية لكنهم فضلوا أن يكونوا موردين للسلع بدلا عن منتجين لها. وقد

تطور الحال إلى أن أصبح مصطلح "مؤسسة الجلابة " مفهوما سياسيا لتعريف فئة اجتماعية لعبت دورا تاريخيا محددا ولازالت تقوم به في المجتمع السوداني. فئة الجلابة قطاع منظم وسريع التأقلم وذلك بحكم شبكة علاقاتهم التجارية المنتشرة داخل البلاد فضلا عن كونهم وسيط التبادل التجاري مع الدول الأجنبية حيث يقومون بتصريف الصادر من الموارد المحلية علي مر العصور. محمد سليمان (2007: 117-118).

أن الحرب التي تدور في السودان هي حرب بين الصفوة السياسية المتعلمة من الذين كرسوا ودمروا الموارد البشرية والاقتصادية، أن اشتراك الصفوة السودانية، عبر الدولة في التطهير العرقي مثير للاشمئزاز بكل المقاييس. فقد تم تحوير الأهداف السياسية للدولة وتمت تقوية المصالح الاثنية من اجل الحفاظ علي القيادة في السلطة، حيث أخذت المصالح الاثنية الأولوية علي المصالح الوطنية، غير أبهين بمطالب واحتياجات الجماهير المغلوبة علي أمرها، بل تم تضليله واستخدامه لتقاتل بوحشية لإبادة بعضه البعض، كما تم تحديث القيم والنظم القبلية التقليدية للدفاع عن النفس لدمجها في اطار احتكار الدولة للعنف والإكراه، مما يزيد من تعقيد عملية الاندماج الوطني . محمد عبد الرحيم محمد وشريف حرير (1997، 258-259).

كما أشار إلى ذلك . الباقر عفيف (2009، 10-11) في قوله "ان الطبقة الحاكمة قامت بتأسيس الدولة وفقا لتحيزاتها العنصرية، فأعطت بذلك تلك التحيزات طابعا مؤسسيا وطفقت توظف الدولة لحماية امتيازاتها الناشئة من تلك التحيزات .ان تلك البنية الشائهة المختلة ، هي الوميض الذي سيظل يشعل الحرب مرة تلو الأخرى، وما لم نعالجها ونصححها فسنبقي خالدين في اتون هذه الحروب مهما اهلنا عليه من رماد اتفاقيات السلام المبرمة ". وأورد أن النظرية الأقرب للتحليل الثقافي ، هي نظرية الدكتور جون قرنق عن التهميش، وعلاقة المركز بالهامش . والذي ذكر فيه ان تهميش

مركز الحكومة، أو الدولة للأطراف سياسيا واقتصاديا وثقافيا هو جذر الحرب. والتهميش هو سياسة متعمدة اتبعت بواسطة جميع حكومات ما بعد الاستعمار، ليبقي أصحاب الهامش علي قاع السلم الاجتماعي ونخبة المركز علي قمته.

2-الطبقية والأزمة السودانية:

بجانب التصنيف الاثني والعرقي والديني، هناك من قام بالتصنيف الطبقي للمجتمع السوداني ،وكان ذلك وفقا للتصنيف الاستعماري البريطاني الذي تعامل مع الجنوب كامتداد طبيعي لمستعمراتها في شرق أفريقيا، كما تعامل مع الشمال كامتداد طبيعي لمصر .فقد كان تقسيم المجتمع السوداني (عقب ترسيم حدوده الاستعمارية) إلى خمسة طبقات متميزة، بغرض التعامل مع المجتمع وتوظيفه. محمد عادل زكي (2013):

الطبقة الأولي: ويضم بالضرورة، المستعمر، أصحاب الجنسية البريطانية.

الطبقة الثانية: ويحتلها أصحاب الجنسيات الأوربية الأخرى، العاملين بالسودان.

الطبقة الثالثة: أصحاب الجنسية المصرية والجاليات الشرقية الأخرى.

الطبقة الرابعة: سكان النهر، ويعرفون باسم الجلابة الشماليين، وكانوا الطبقة الأولي من السكان السودانيين.

الطبقة الخامسة:عامة الأهالي من السكان، ويمثلون الطبقة الثانية من السكان السودانيين.

أما التصنيف الطبقي بعد الاستقلال فقد لعب الاستعمار دوراً كبيراً في هذا التصنيف كما فعل ذلك أثناء وجوده ، فقد قام بتصنيف المجتمع السوداني إلى طبقتين هما جلابة الشمال من جهة وباقي الشعب السوداني من جهة أخرى، ولم تتغير تلك التصنيف حتى بعد خروجه في عام 1956م . فلم تظل الطبقية تهيمن تحت ظلال القهر والقمع والجوع

والفقر والمرض، رغم حدوث تعديلات في التصنيف الطبقي فيما بعد علي النحو التالي.
محمد عادل زكي (2013):

الطبقة الأولي : الشماليون الذين يملكون السلطة والثروة يديرون دواوين الدولة ومؤسساتها ويتحكمون في الطبقات الأخرى، يمثلون نحو 4% من السكان ، وقد أسهموا في نقل كثير من الجهات السودانية من الاقتصاد المعيشي إلى اقتصاد السوق. وفقا للتصنيف الاستعماري البريطاني، فهم يمثلون طبقة تابعة للرأسمال الدولي، ونسبة لتعاون جلابة الشمال مع المستعمر فقد قام المستعمر بتأهيلهم أكثر من غيرهم، وتم تسليم الأمر إليهم بموجب مؤتمر جوبا 1947م .

الطبقة الثانية :وتمثله الصفوة من الجاليات الشرقية بنسبة 1% من السكان، وهم يشاركون الطبقة الأولي في الهيمنة علي الثروة وهم المسيطرون علي التجارة الإجمالية في السودان، ويديرون المصارف وشركات الاستيراد والتصدير، وهم ذوو بشرة بيضاء معظمهم من الأقباط المصريين والسوريين، وتجد هذه الطبقة صعوبة بالغة في الانسجام مع باقي الطبقات الأخرى ، ويطلق عليهم (الحلب) .

الطبقة الثالثة :العرب السود أو الأفارقة من ذوى الأصول العربية ، ويشكلون نحو 20% من جملة السكان، وهم من ذوى البشرة السمراء في الغالب وما يميزهم العرق الزنجي ومعظمهم رعاة ابل أو أغنام أو أبقار ويعيشون علي هامش المجتمع السوداني، إذ يعيشون في وضع اجتماعي واقتصادي بدائي ومتردي، وينتشرون في الأقاليم الطرفية في السهول الغربية والوسطي وفي الشرق، ولا يتشاركون أو يتنافسون في السلطة و الثروة مع بقية الطبقات، ومع ذلك فقد استخدمتهم الدولة في حربها ضد متمردي الجنوب سابقا و متمردي دارفور لاحقا، فالعرب السود كما تردد الآلة الإعلامية يمثلون القسم الغالب من مرتزقة الجنجويد المتهمين بارتكاب جرائم ضد المواطنين الأصليين .

الطبقة الرابعة: وهم الزنوج المسلمون من ذوى الثقافة العربية، وهم من السكان الأصليين ، ويمثلون نحو 50% من السكان، ورغم كثرتهم إلا وأنهم يتميزون بالجهل والفقر الشديدين، ويتشاركون مع العرب السود في طريقة التدين (الصوفية) والتمازج العرقي، وكأحد مظاهر الصراع الطبقي تعتبر هذه الطبقة من أكثر طبقات المجتمع تميزا في الاضطهاد ومظاهر الفصل العنصري.

الطبقة الخامسة: طبقة الزنوج من غير المسلمين ويمثلون 25% من السكان (قبل انفصال الجنوب) وغالبيتهم يسكنون الغابات الجنوبية والجبال الوسطي. وبصفة عامة يشكل الزنوج المسلمون وغير المسلمين غالبية السكان في السودان إلا وان هذه الطبقة كانت منبوذة و ليس لها أي رابط بالطبقة الأولي مما دفع الشطر الجنوبي من البلاد إلى الانفصال .

حقيقة الأمر أن التصنيف الطبقي صنيعة المستعمر، وهي سياسة (فرق تسد) والغرض منها تحقيق مصالح المستعمر، كما أن الواقع يشير، إلى أن هذه السياسة قد وجدت ضالتها في المجتمع السوداني الذي فضل أن يستمر مثل هذه السياسات حتى بعد خروج المستعمر. الأمر الذي انعكس في ضعف قدرة الدولة علي التقلص من التبعية السياسية والاقتصادية، حيث نتجت عن التبعية السياسية آثار سلبية اجتماعية أدت إلى الحروب الأهلية، كما أن التبعية الاقتصادية المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي المهيمن، يؤدى إلى التحكم من خلال القروض والتكنولوجيا والسيطرة علي القوى المسيطرة محليا. أيضاً أن القوى الخارجية تحاول دائما تحقيق أغراضها من خلال بعض القوى الداخلية، وكثيرا ما تلعب أدواراً في إحداث الصراعات الداخلية عن طريق ممارسة الفتن والمؤامرات والتخطيط للانقلابات وتغذية الحروب الأهلية في سبيل المصلحة .وهذه حقيقة تعاني منها معظم الدول النامية.

وبمعيار صراع المصالح بين هذه الاثنيات أو الطبقات فقد درجت هذه الفئات في سبيل الحفاظ علي مكتسباتها ومصالحها علي إدارة الصراع بينها وبين منافسيها باستخدام كل الأساليب والنظريات لإقصاء الطرف الأخر، كنظرية الاستنزاف التي تستخدم للحيلولة دون قيام الخصم باستكمال قواه، وبالتالي لا يستطيع إتمام العمل الذي بدأه، أو لا يستطيع الوصول إلى أهدافه. ونظرية الحرمان والمنع أو ما يسمي بنظرية التجويع و الاثابة ، وهي تجعل من الطرف الآخر تابع ذليل يتلقي الإحسان، ولا يستطيع أن يمارس حقه الطبيعي في الإنتاج مع جعله يحتاج دائما لأي شيء وكل شيء وإشعاره بذلك، كما يتم منع الطرف الآخر من الحصول علي إي مساعدات وحرمانه من الاستفادة منها إذا استحال منعه ، هكذا يسهل الإخضاع وقبول التنازل بإرادته. وهناك العديد من هذه النظريات كنظرية التدمير الذاتي، ونظرية اختلاق أسباب التوتر، ونظرية التعجيز وغيرها . محسن احمد الخضيرى (107،2010–117).

إن الاثنية السياسية و الطبقية المهيمنة في السودان قد فشلت في مراعاة حقوق ومتطلبات التعددية، ولم تعترف بها كواقع ينبغي التعايش من خلاله، كما أنها أغفلت التغير الاجتماعي السريع الذي حدث في المجتمع السوداني مما جعلها تصطدم بتحديات كبيرة مثل: زيادة معدل الحراك الاجتماعي لبعض الفئات والمجموعات والحراك الجغرافي المتمثل في زيادة الهجرة من الريف إلى المدن وزيادة عدد المتعلمين ، مما ترتب علي ذلك زيادة في تطلعات ورغبات المواطنين ومن ثم ظهور مطالب اقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة لم تكن واردة من قبل . فقد شكل ذلك ضغوط إضافية، وأدى إلى زيادة الوعي السياسي لكثير من الفئات الاجتماعية ومن ثم أزداد عدد الساعين و الراغبين في المشاركة السياسية. واستخدام العنف لضبط مثل هذه المطالب لا أظنها وسيلة مناسبة.

من الملاحظ تعدد التصنيفات، ورغم ما ورد من تصنيف للمجموعات فهي غير وافية، لكنها مؤشر قوى عن التعدد الاثني الذي جعل من السودان دولة متعددة الأعراق والثقافات وهو ما يسمي بالتعددية المجتمعية الذي ينتج التنوع الثقافي والاجتماعي، و مع ملاحظة ان اللغة العربية والدين الإسلامي يمثلان أهم وأقوى عوامل الانسجام والترابط ، تظل الثقافات المتنوعة ملامح يعبر عن ذاتها ومؤشر قوى عن التنوع الاثني في المجتمع السوداني.

وعلي ضوء ما ورد يتضح جزء مهم من ملامح المجتمع السوداني ذات التعددية الاثنية والطبقية المتنافسة إلى حد الصراع ، وتمثل السلطة اهم موضوع للصراع، مما أدى إلى دوامة الصراع الدائر في السودان منذ استقلالها حتى اليوم . وقد نتج عن هذا الوضع المخل للدولة السودانية العديد من الأزمات نعتقد أنها ترتبط بالصراع القائم منها:

أ/ أزمة التداول السلمي للسلطة:

ونعني به غياب الديمقراطية علي مستوى التكوين الداخلي للأحزاب والممارسة العامة للسلطة ، مع وجود مظاهر عديد لهذه الأزمة مثل وجود نظام حزبي واحد يصنع القرار علي رأسه الحاكم والفئة الضيقة المحيطة به ،ومثل هذه النظم حكمت السودان لفترات متقطعة لا تقل جملتها عن 45 سنة من جملة سنوات ما بعد الاستقلال البالغ قدره 58 سنة، وجود نظام تعدد حزبي مقيد يهيمن عليه الحزب الحاكم وضعف التنظيمات السياسية الوسيطة وفرض القيود علي أنشطتها، التدخل في حرية الانتخابات، فرض القيود علي حرية الصحافة وأجهزة الإعلام، التدخل في القضاء، انعدام قنوات سياسية وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. لذلك فان القوى الساعية للمشاركة في الحكم اتجهت لاستخدام العنف لتحقيق مطالبها.

ب/ أزمة الهوية والتكامل الوطني:

إذا كان جوهر الهوية عند الفرد أو الجماعة هو البحث عن الجماعة أو الكيان الذي يتجه إليه الولاء والانتماء ، وقد يكون ذلك أسرة أو قبيلة أو إقليم أو دولة أو اكبر من الدولة ، وبناء علي ذلك يتم إشباع الإدراك الوجودي لل"أنا" والـ"النحن"، فان هذه الأزمة قد ساهمت في توجه هذه الولاءات والانتماءات إلى رحابها الضيق علي حساب الدولة ، وفي ذلك قد تتجه إلى القبيلة أو الجهة أو الطائفة ، وبذلك يكون علي حساب الجماعات الأخرى والدولة علي حد سواء، مما يخلق مشكلة عدم التكامل بمظاهره المختلفة كالوطني والإقليمي والقيمي في داخل الدولة، و مع استغلال هذه الهويات واستقطابها في التنافس السياسي، وضع الكيان الوطني في مأزق. كما أن هذه الولاءات الضيقة أدت إلى اتساع الهوة بين النخبة الحاكمة والجماهير ،ونتجت عن ذلك الصراع المستمر نسبة لإحساس الجماهير بان النخبة لا تمثلهم ولا تسعي لتحقيق مطالبهم .

ج- أزمة الفساد:

أن الولاءات والانتماءات الضيقة بالسلطة في المجتمع المتعدد مع غياب الديمقراطية في تداول السلطة ينتج الفساد ، الذي يأخذ صور عديدة ،أولها استغلال المنصب العام والمحسوبية والرشوة والمحاباة، وبيع الخدمة العامة والتلاعب في الانتخابات، وقد يمتد إلى المؤسسات المهمة في الدولة كالبرلمان والجيش والقضاء والنظام الإداري، ويترتب علي هذا الفساد ظاهرة العنف السياسي وفقدان الثقة في نزاهة الحكم والسياسات المتبعة، كما يؤدى إلى ضياع المال العام والموارد الاقتصادية، فتهتز مصداقية النظام ككل لدى المواطنين وزيادة الاستياء والغضب الذي يترجم إلى عنف.

د- أزمة التنمية الاقتصادية:

انعكست هذه الأزمة في انعدام التنمية المتوازنة في السودان مع ضعف معدلاتها، وعدم العدالة في توزيع عوائدها، لذلك تعتبر هذه الأزمة من العوامل الأساسية التي تفجر النزاعات في السودان، خاصة بعد ربطها بالصراع الاثني السياسي بين المركز والأطراف ذات الاثنيات المختلفة .

كما ارتبطت أزمة التنمية الاقتصادية بمشكلة الفقر الذي ضرب أطنابه ما يفوق 45% من المجتمع السوداني، حسب تصريح السلطة الرسمية. وبما ان تعريف الفقر، خاصةً من منطلق القضاء عليه، يعني مستوى منخفض من الرفاه الإنساني. في هذا السياق، يتمثل أفضل فهم للفقر في أنه قصور في القدرة البشرية.

وفقا لهذا المنظور، يكاد الفقر يتساوى مع الضعف الاجتماعي أو قلة الحيلة. وتتمخض قلة الحيلة، لا ريب، عن مستوى منخفض من إشباع الحاجات الأساسية، وقصور في امتلاك صنوف رأس المال: المادي، والمالي، والبشرى، والاجتماعي، (برنامج الأمم المتحدة للإنماء، 1997 أ، بالإنجليزية). وعليه في مثل هذه الأوضاع يسود الحرمان ويزداد الغبن الاجتماعي خاصة إذا لازم الأمر تفاوت اجتماعي طبقي، والنتيجة الحتمية هي مزيد من الفقر ومزيد من الصراع كما هو الحال.

أيا كانت تسمية الجماعات التعددية في السودان سواء كان بالتعدية الاثنية أو العرقية أو حتى الطبقية ،تظل هذه التقسيمات بمثابة الجذور العميقة التي تغذى ما يدور في السودان من صراعات ، ورغم أنها مستترة ومستخفية ومغطاة بالكثير لكنها أصبحت واضحة و لا تخفي علي احد في الشارع السوداني .

وكما يبدو أن قدر السودان أن يكون ساحة للصراعات السياسية المدمرة بين الأحزاب السياسية فيما بينها بالمركز، وساحة للصراع الاثني السياسي بين المركز وأطراف الدولة

، كما انها ساحة للصراع القبلي في كثير من أجزائها خاصة في إقليم دارفور. وفي هذا يعتبر السودان كغيرها من الدول الأفريقية في أشكال وأسباب الصراع، وهي صراع المجتمعات التعددية، التي تستخدم فيها اقسي أساليب إدارة الصراع، لإقصاء الأطرف بعضها البعض، والنتيجة الحتمية هي الدمار الذي يلحق بالبلاد والعباد معا .نعتقد أن الحل يكمن في قبول المجتمعات في السودان لبعضها البعض كشركاء بالمواطنة، والعيش معا بالأصالة لا بالوكالة، والاعتراف بالهوية الوطنية السودانية المتعددة الأعراق والثقافات، والذي يفترض فيها أن يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات.

3-تحديات تواجه السلطة لإرساء السلام:

و كما جاء في تقرير مجموعة الأزمات الدولية (ديسمبر2012) بان النظام الحاكم في السودان يمر بأزمة ويواجه تحديات عديدة ومعقدة، وأشار إلى :

- تراجع حاد في الاقتصاد السوداني .
- عدم رضا أعضاء حزب المؤتمر الوطني الحاكم عن القيادة وسياساتها، إضافة إلى الفساد الهائل مما أشعل خلافات بين فصائل الحزب الحاكم.

بناءً علي ذلك أوصي التقرير بالآتي:-

أ-أوصى بتشكيل حكومة انتقالية شاملة والانخراط في حوار وطني يشمل المؤتمر الوطني والمعارضة والمجتمع المدني في فترة محدودة ومعلومة.

ب-حث القوات المعارضة بان الفترة الانتقالية هي خيار أفضل من الانقلاب أو تغيير النظام عن طريق العنف وما يصاحبه من فوضي.

ج- طالب التقرير الدول الأعضاء بمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي بالعمل علي توصل إلى حل شامل لصراعات السودان المتعددة ومنح حكومة البشير حوافز

لتشكيل حكومة انتقالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع العقوبات وتخفيف عبء الديون.

د- اشترط أن يقابل ذلك مفاوضات مع دولة الجنوب، وان يطالب مجلس الأمن محكمة الجنايات الدولية بتأجيل محاكمة البشير لمدة عام بموجب المادة 16 من قانون روما الأساسي في حال اتخاذ إجراءات ملموسة نحو انتقال ملموس وموثوق .

4- تحديات السلام في دارفور:

نعتقد أن التحديات التي تواجه عملية السلام في دارفور حاليا، تتمثل في إمكانية الوصول إلى اتفاق سلام عادل يرضى طرفي النزاع بين الحكومة والحركات المسلحة من جهة ومدى قدرة الدولة في علاج الأسباب التي تؤدى إلى الاقتتال القبلي .فمن السهل بدء الحرب ولكن من الصعب إيقافها، وعملية بناء السلام شاقة ومضنية تحتاج إلى فترة طويلة وجهود كبيرة ونوايا صادقة من قبل الأطراف المعنية. فهناك اتفاقيات سلام أبرمت وانهارت وأخرى آيلة للانهيار، كما أن هناك مؤتمرات صلح قبلي وقعت ثم فشلت في تحقيق السلام، مما يدل علي أن هناك أسباب للفشل، وفي ذلك اكبر تحديات للسلام.

5-اتفاقية سلام دارفور (اتفاقية أبوجا) وأسباب الفشل:

تم توقيع اتفاقية سلام دارفور في الخامس من مايو 2006 بين الحكومة السودانية وفصيل من حركة تحرير السودان بقيادة مني اركو مناوى في العاصمة النيجيرية أبوجا برعاية الاتحاد الأفريقي، في حين رفض فصيل من حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، وحركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم بحجة أنها لم تستجب للحد الأدنى من مطالب مواطني دارفور.

بموجب المادة 50 من هذه الاتفاقية تم تشكيل سلطة دارفور الإقليمية الانتقالية التي علي رأسها منصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية وأعضاء السلطة من حكام الولايات ورؤساء اللجان، صندوق الاعمار ولتنمية، مفوضية الأراضي، مجلس دارفور للأمن، مجلس دارفور للسلم والمصالحة، لجنة التعويضات وآخرين ممن يتفق عليهم الأطراف، ومنحت السلطة اختصاصات وظيفية نعتقد ان المهم فيها يتمثل في تنسيق تنفيذ هذا الاتفاق خاصة تسهيل عودة اللاجئين والنازحين ، وتنسيق اقرار الأمن وتعزيز السلم والمصالحة، تسهيل إعادة الاعمار وإعادة التأهيل وجهود التنمية المستدامة. وثيقة اتفاق السلام لدارفور (2005).

إلا انه وفقا لتصريح المبعوث الأممي يان برونك " بان الاتفاقية لاتعبر عن مطالب ورغبات أهل دارفور، وان التهميش المستمر علي الصعيد السياسي والاقتصادي وغياب فرص التنمية المتوازنة قد ولد الإحساس بالغبن والظلم الذي تراكم لفترات طويلة. كما أن الظروف البيئية والطبيعية العنيفة التي دمرت النظام الاقتصادي قابلها عدم اهتمام من الحكومات المختلفة في إدارة التصحر والمجاعات بالإقليم نتج عنها صراع بين المجموعات حول الموارد خاصة بين المستقرين من الفور والمتنقلين من الرعاة العرب. مثل هذه الصراعات كانت تدار وتحل بواسطة الإدارات الأهلية، لكن بسبب تحول هذه الصراعات ودخولها مرحلة الاستقطاب الاثني الحاد حول الهوية التي تلقت الدعم المباشر من قبل المركز، تغير الصراع من تقليدي حول الموارد إلى حرب شاملة.

وعلي ضوء ما تقدم ، فان الاستقطاب في حرب جنوب السودان كان علي أساس ديني حيث أصبح الدين احد العوامل التي أدت إلى تصاعدها بجانب العوامل السياسية والاقتصادية التنموية الأخرى بينما ظل الاستقطاب الاثني خفيا مستبطن . وحيث لا ينفع الاستقطاب الديني في مشكلة دارفور نسبة لان غالبية السكان أن لم يكن كلهم من

المسلمين، أصبح الاستقطاب الاثني عاملا وسببا رئيسيا في تفاقم الأزمة ، حيث لعبت الحكومة المركزية دورا مباشرا بان تصبح الاثنية والهوية دافعا للعنف والانتهاكات الجسيمة. الأمر الذي جعل حاملي السلاح تستمد وتعبئي مجهوداتها وأطروحاتها في الحرب علي الهوية الاثنية باعتبارها سببا مباشرا للتهميش والتمييز تجاه الإقليم .

أسباب فشل الاتفاقية

يعود أسباب فشل الاتفاقية إلى العيوب التي تضمنته نصوص الاتفاقية في اصله. صالح محمود عثمان (2007) والذي تمثل في الآتي:

- الطابع الاقصائي للاتفاقية والذي تم فيه إقصاء الحركات غير الموقعة والتي ترى أن الاتفاقية لم تلب مطالبهم، إضافة إلى عدم إشراك التنظيمات السياسية الأخرى ذات الصلة.
- الضغوط والتهديدات التي مارستها الأطراف الدولية والوسطاء لتوقيع الاتفاق بهدف وضع حد للمعاناة الإنسانية، كان مندفعا ومتسرعا بصورة لم تمكنهم من معرفة جذور المعاناة التي يصعب علاجها بمثل هذه الاتفاقية. وكان من الأجدر أن يتم وضع اتفاقية لوقف إطلاق النار لمعالجة المعاناة الإنسانية قبل الولوج في التفاوض الشامل .
- هشاشة وغموض الترتيبات الأمنية، ويتضح من خلال عدم وضوح الآليات والضمانات التي توفر الحماية للمواطنين وأهمها التي تضمن عودة النازحين واللاجئين إلى قراهم كما لم يتضمن الآلية لجمع سلاح الجنجويد الذين لم يتم تحديدهم من هم ؟ .
- وحدة الإقليم والتمثيل السياسي، تم تقسيم الاقليم إلى ثلاث ولايات في عهد هذه الحكومة، دون مراعاة لرغبة أهل الإقليم حيث أصبح ذلك من أسباب النزاع،

رغبة أهالي الإقليم في الوحدة ترتبط بعوامل تاريخية وثقافية وسياسية واقتصادية رغم ذلك لم تراعيها الاتفاقية. أما عملية التمثيل السياسي علي المستوى المحلي والقومي فكانت تهميشي أكثر منها إنصافي، حيث كان منصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية (التشريفية) اعلي ما تم الحصول عليه.

- العدالة والمحاسبة، رغم الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت في دارفور من حرق للقرى والتهجير القسرى والقتل والاغتصاب والتعذيب وتدمير الممتلكات وغيرها من جرائم ضد الإنسانية، فان الاتفاقية لم تنصف المتضررين من الأهالي، وهو مطلب رئيسي كان من المفترض أن يدرج.
- الحوار الدارفوري –الدارفوري الذي جاء بالاتفاقية عبارة عن كلمة حق أريد بها باطل، خاصة بعد غياب ما يشير إلى العدالة والمحاسبة في الاتفاقية، وكان الغرض من هذا الحوار المزمع هو الترويج للاتفاقية وسط الرافضين أكثر من كونه حوار.

وبصورة عامة فان الاتفاقية لم تستطع وقف العدائيات ، و ظل إطلاق النار مستمرا بسبب أن الاتفاقية لم تشمل كل الحركات المشاركة في المفاوضات، كما أنها فشلت في توفير الحماية للنازحين بالمعسكرات ناهيك عن تسهيل عودتهم الطوعية إلى مناطقهم التي نزحوا منها أو دفع التعويضات لجبر الضرر.

ومن المعلوم إن الاتفاقية تمخضت عنها نشر قوات افريقية لحفظ السلام ولضعف إمكانيات هذه القوات تم تدعيمها بقرار مجلس الأمن رقم 1769 تحت البند السابع والخاص بنشر قوات الأمم المتحدة تحت مسمي القوات الهجين بتاريخ :2007/7/13والتي بدورها فشلت في القيام بمهامها لاحقا للأسباب التالية . المركز السوداني للخدمات الصحفية (2008) :

- صعوبات يخص عملية نشر عدد 26000 جندي حيث انه تم نشر عدد 9000 فقط.

2- عدم التزام الدول التي تعهدت بإرسال الجنود ورجال الشرطة في الوقت المحدد.

- الوضع المعقد في دارفور.
- الخلافات بين الحكومة السودانية وأمريكا وحليفاتها من الدول الغربية حول نشر القوات المختلطة، هذا الخلاف جعلت الدول التي تعتزم إرسال القوات تقف موقف المتفرج، بسبب إصرار الحكومة السودانية أن تكون جميع هذه القوات من القارة الأفريقية، في حين تطالب أمريكا وحليفاتها بقوات من خارج أفريقيا.
- ليس للقوات كثير من المروحيات لتغطية مساحة دارفور التي تبلغ 500 ألف كلم مربع .
- فقدان الثقة لكافة أطراف النزاع بقوات حفظ السلام المختلطة، حيث يساور الحكومة القلق بنوايا بعض الدول الغربية وتعتبرها متآمرة في هذه المشكلة إضافة إلى تخوفها من التدخل في شئونها الداخلية. أما المنظمات المحلية المعارضة للحكومة نددت بان تشكيل القوات غير متوازنة لأنها من دول صديقة للحكومة السودانية وبالتالي فهي منحازة، أما الدول التي تؤيد المنظمات المعارضة فقد تم أبعادها عن القوات المختلطة، لذلك أعربت الجماهير الشعبية عن شكوكها في أن تؤت قوات حفظ السلام الاستقرار لهذه لمنطقة.
- التزام قوات حفظ السلام المختلطة بمبادئ العدالة والشفافية يمكنها ان تلعب دوراً ايجابياً وفعالاً في تحقيق السلام في دارفور .

إضافة إلى تلك الأسباب يعتقد أن الأسباب الرئيسة في فشل هذه القوات للقيام بمهامها ، هي كما صرحت بها "عائشة البصرى" المتحدثة الرسمية السابقة باسم البعثة لراديو دبنقا في برنامج بصراحة بتاريخ :2014/4/9علي النحو التالي :

1-اكبر سبب في فشل البعثة يتمثل في نص الاتفاقية التي جعلت من الحكومة السودانية مسئولة عن حماية البعثة ، مما يجعل من البعثة أداة في يد الحكومة، لا تستطيع حماية نفسها فكيف يمكن لها حماية المدنيين، كما أن البعثة ليست هي المسئولة الوحيدة عن حماية المدنيين.

2-عدم استجابة الدول في تقديم المعدات اللازمة للبعثة، حيث نتجت عن ذلك معوقات لوجستية لم تمكن من تغطية المساحة الشاسعة. كما بدت عدم رغبة الدول الكبرى في التورط واكتفت بمساهمات مادية.

3-البعثة تعمل وفق صلاحيات غير معروفة وغير مجازة دوليا.

4-عدم تعاون الحكومة السودانية.

5-رفع وكتابة تقارير غير صحيحة ومضللة للرأي العام العالمي، مما يشير إلى تحيزها وعدم نزاهتها في القيام بمهامها.

6-قوات ضعيفة التدريب

نعتقد أن عملية حفظ السلام علي الأرض تحتاج إلى تفعيل دور القوات في حماية المدنيين من الهجمات المتكررة من قبل المليشيات والمتمردين، وذلك بدعم هذه القوات بالمعدات اللازمة من عربات ومروحيات لتغطية المساحة الشاسعة في الإقليم، ولن يتأتي ذلك إلا بحث الدول التي تعهدت للوفاء بالتزاماتها، مع تحديد واضح لصلاحيات هذه القوات، ومراقبتها جيدا لتأدية مهامها بعدالة وشفافية، والضغط علي الحكومة

السودانية والمتمردين للتعاون معها. ولا ننسي التعويض العادل للمتضررين بغرض إنصافهم .

6- تحديات اتفاقية الدوحة ومؤشرات الفشل:

كما أن هنالك تحديات تواجه اتفاقية سلام دارفور كما جاء علي لسان احمد بن خضر نائب رئيس مجلس وزراء القطري، أن اتفاق سلام دارفور نجح في تحقيق الأمن لكنه يواجه جملة من التحديات التي تتعلق برفضه من قبل الحركات المسلحة وقلة الموارد المالية وبطء التنفيذ وتعثر عودة النازحين. سيد احمد الخضر(2012).

وعلي ما يبدو حاليا أنها فشلت أيضاً في تحقيق الأمن بسبب الصراع الذي مازال يدور في دارفور بين وقت وأخر. كما أن هناك قصوراً في تنفيذ الإجراءات الأمنية، و ترتب علي ذلك الهجوم الشديد علي المواطنين العزل من قبل المليشيات مما أدى إلى نزوح كبير من الأرياف إلى المدن بحثا عن ملاذ امن.

وكما جاء في تصريح رئيس السلطة الإقليمية لدارفور الدكتور(تجاني سيسي،2011) في لقاء له مع الدكتور الترابي، بأن تحديات السلام في دارفور اكبر من اتفاقية الدوحة ، حيث أوصاه الأخير بالتركيز على مواجهة التحديات التالية:-

1. الاهتمام بالحوار الدارفوري – الدارفورى وعدم إغفال القطاعات الأخرى.
2. أهمية التواصل الاجتماعي وبناء علاقات متينة مع دول الجوار ومراعاة التداخل القبلي .
3. ضرورة الحفاظ علي المال العام منوها إلى كثرة وزراء الحكومات الاتحادية والحكومات الولائية ومنصرفاتهم.
4. التوازن بين الولايات في مستوي الخدمات.
5. الانتشار الواسع للسلاح والمليشيات.

6. الصراع بين الولايات والسلطة الإقليمية.

7. وجود المعسكرات والعودة الطوعية.

8. الاتصال والاجتماع بالحركات غير الموقعة.

9. الاستقطاب الحاد الذي يشهده البلاد.

10. مشكلة الحدود بين دارفور و جنوب السودان .

كل ما ذكر من تحديات تواجه السلام ماثلة في دارفور، إلا وان معظمها تحتاج إلى معالجة مركزية صادقة النية، لأنها مشكلات تفوق إمكانيات وصلاحيات السلطة الإقليمية. أهمها الحركات الرافضة للاتفاقية ، وانتشار مليشيا "الجنجويد" بصورة كبيرة ، ومع ضعف قوات حفظ السلام في القيام بواجباتها علي الوجه الأكمل، تظل التحديات اكبر من قدرات اتفاقية الدوحة، وإذا ما استمرت الأحوال علي ما هو عليه فمن المتوقع الفشل والانهيار الكامل للاتفاقية.

كما جاء في تقويم المبادرات والمقترحات وإستراتيجية الحل لمشكلة دارفور . مصطفي البشارى (2013) فان محددات السلم الاجتماعي في دارفور علي النحو التالي :

1-مشكلة فقدان القيادات المحورية القبلية بعد أن أصبحت القيادات المحورية غير مقبولة أو غير متفق عليه علي اقل تقدير، بسبب التشرذم التي حدثت في المجتمعات القبلية، والانتماء القبلي الضيق، وتغليب المصالح الشخصية علي المصلحة العامة .

2-إهمال القواعد والتركيز علي النخب والقيادات الأهلية والمنتفعين، أي عدم مشاركة أصحاب الأمر الحقيقي والمتضررين من الحرب.

3-مشكلة الأرض والمسارات واستغلال المنفعة وليس استغلال علي أساس النظام الإقطاعي.

4-مشكلة الأمن وهي تشمل التفلت الأمني الناتج من ملشيات الجنجويد ومنسوبي الحركات مع انتشار ظاهرة النهب المسلح.

5-مشكلة التداخل القبلي بين السودان وتشاد.

6-الاحتياجات الحياتية وتشمل (صحة -تعليم ...الخ).

7-عودة النازحين واللاجئين.

8-التعويضات.

9-وسائل كسب العيش.

10-رد الحقوق والمظالم.

11-الإصلاح المؤسسي والهيكلي للإدارة الأهلية.

7-تحديات السلام القبلي

بات من المعلوم انتشار ظاهرة الصراع القبلي في دارفور، وبسبب سوء إدارة هذه الصراعات، وعدم الاهتمام بمعالجة أسبابها الجذرية تفاقمت الأوضاع إلى أن أصبحت صراع ضد الدولة، و بذلك فالحروبات القبلية أسبابها وجذورها ومن ثم علاقتها بالحرب الموجهة ضد الدولة، والتي هي الأخرى لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وجميعها تمثل تحديات كبيرة في طريق السلام. لذلك فنحن نرى أن انتشار الصراع القبلي لها أسباب جذرية، وأسباب مساعدة تتمثل في الآتي:

الأسباب الجذرية (الكامنة):

1-ضعف التنمية ويتمثل في ضعف اهتمام السلطة المركزية والولائية بتوفير الاحتياجات الضرورية لإنسان الولاية.

2-التدهور البيئي الناتج من الجفاف الذي ضرب الإقليم، والذي قاد إلى التنافس الحاد حول الموارد المحدودة.

3-مشكلة الأراضي (الحواكير) والتي أصبحت بمثابة قنبلة موقوتة وقابلة للانفجار أثناء التنافس حول الموارد (الأرض، الماء، الكلأ). وهي مسئولية الدولة التي تخشي التعامل فيها.

4-انتشار الجهل والبداوة والتعصب القبلي التي تميز معظم منسوبي القبائل في دارفور .

بجانب تلك الأسباب الجذرية الكامنة في مجتمع دارفور، هناك أسباب مساعدة ظلت دوما تساعد علي تفجر الصراع. صديق رمضان عبد الله (2013)وهي:

1-ضعف سلطان الدولة وعجزها عن فرض سيطرتها.

2-حل الإدارات الأهلية وإضعافها بتسييسها وفرض موالين للسلطة علي قيادات القبائل.

3-سياسات الاستقطاب التي تقوم بها السلطة المركزية والولائية والتي بموجبها تم تسليح بعض القبائل لتحارب بالوكالة ضد الحركات المسلحة و بعض القبائل.

4-انتشار الأسلحة النارية الحديثة.

5-انتشار قوات شبه نظامية ساعد في زيادة التوتر والتفلتات الأمنية.

6-ضعف الوازع الديني.

ورغم المحاولات المتكررة لوقف الاقتتال القبلي عبر مؤتمرات الصلح إلا وأنها لم توفق في ذلك لكثير من الأسباب منها:

1-عدم الإعداد الجيد لهذه المؤتمرات وسوء تنظيمها من قبل الحكومة ولجنة الأجاويد في معظم الأحيان مع التسرع.

2--ضعف آليات بناء الثقة بين الأطراف.

3-ضعف الآليات التي تقوم بإنفاذ قرارات الصلح، فمعظم المؤتمرات التي ترعاها الحكومة لا تجد توصياتها المتابعة ولا تنزل علي ارض الواقع.

4-معظم مؤتمرات الصلح لم تخاطب جذور الأزمة الحقيقة لاجتثاثه.

5-عدم الوفاء بالالتزامات المادية التي تنشأ نتيجة الصلح

6-الأحداث الفردية التي تؤجج الصراع.

ونحن نرى أن السبب الرئيس في فشل مؤتمرات الصلح القبلي يكمن في ضعف قدرة الدولة وعجزها، أو إهمالها في معالجة الأسباب الجذرية للصراع ، وبالتالي فقدان القدرة علي تفادى الأسباب المساعدة التي سبق ذكرها، و مع ضعف أو غياب تام للسلطة في مواقع التوترات، من المحتمل انهيار الاتفاقيات المبرمة في اقرب وقت ممكن. فلو أمكن اجتياز ذلك فان الأمور الإجرائية للمؤتمرات لن تكون عائقا في طريق السلام.

8-مهددات السلام:

بسبب كل ما ورد ذكره عن الأوضاع المعقدة في السودان عامة ودارفور خاصة، يصبح عملية السلام بعيدة المنال ولكنها ليست مستحيلة، والسودان في حاجة ماسة إلى تغيير في أيدلوجيا النخب الحاكمة، والانتقال من سياسات الهيمنة والاستقطاب والإقصاء إلى قبول الآخرين كشركاء بالمواطنة، متساوين في الحقوق والواجبات وهذا اقرب طريق للسلام والتعايش بين المركز والأطراف، وبغير ذلك فان مهددات السلام في السودان عامة وفي دارفور خاصة كثيرة. مصطفي البشارى(2013) فعلي سبيل المثال:

1-غياب الأمن في ظل عدم التوصل لاتفاق سلام بين الحكومة والحركات المسلحة، الأمر الذي ينذر باتساع رقعة العنف إلى ابعد مما هو عليه.

- مشكلة المسارات والرعي الجائر والزراعة غير المنظمة.
- انتشار السلاح.

- الحيازة غير القانونية لأراضي الغير.
- مشكلة النازحين و اللاجئين.
- تفشي الأمية والجهل والفاقد التربوي.
- النزاع مع دول الجوار.
- المطامع الدولية التي تغذى الحروب لصالحها.
- عدم جدية والتزام الحكومة في تنفيذ الاتفاقيات الموقعة.

ورغم تلك المشكلات العصيبة، هناك أمل و فرص للسلام في دارفور يستند على:

- الخلفية الصوفية وروح التدين العالية لدى قبائل دارفور
- وجود الأعراف والتقاليد والموروثات الراسخة (الأجاويد ،الراكوبة، الفزع العفو، النفير) .
- النسيج الاجتماعي المتجذر لأهل دارفور.
- المصالحات القبلية والاتفاقات السابقة.
- اتفاقية سلام دارفور 2006.
- مبادرات الدول الصديقة (قطر–ليبيا –مصر) والمواقف الدولية الدائمة لها.
- الرغبة الحقيقية لأهل دارفور ومجتمع النازحين واللاجئين لتحقيق السلام.

المبحث الاول

اولا: مفهوم التخطيط ومبرراته:

مقدمة:

في هذا العصر الذي يتسم بالثورة العلمية التقنية والتحولات الاجتماعية نحو مجتمع افضل للانسان المعاصر. تتزايد الروابط المتبادلة بين الانشطة الاقتصادية المختلفة وداخل كل نشاط منها. نظرا للزيادة المضطردة لحاجة الانسان للعديد من السلع والخدمات الاساسية منها والكمالية وغير ذلك من الدوافع التي تدعو الى ضرورة الاخذ بالتخطيط نهجا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وان كانت هذه الضرورة تبرز بشكل واضح في بعض الدول المتقدمة. فهي تبرز بصورة أوضح في الدول النامية والمتخلفة على السواء. وذلك بهدف اختزال الطريق والجهود التي تبذل للوصول الى التنمية المتجاوبة مع القدرات المادية والبشرية المتاحة في هذه البلدان. وبخاصة منها حديثة العهد بالاستقلال.

لماذا التخطيط:

لقد تباينت الاراء حول النهج الاقتصادية الانسب في ادارة الاقتصاد الوطني ما بين تطبيق النظام المعتمد على آليات السوق والنهج التخطيطي. وبغض النظر عن الاسس الايديولوجية والفلسفة التي تكمن خلف هذا التباين. تنطلق الاراء المؤيدة للتخطيط الشامل والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج في تبريرها معتمدة على مجموعة الاعتبارات التالية(عمرو محي الدين1975)

1- تنشأ المشروعات العامة عادة لتحقيق مجموعة مختلطة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. مما يستدعي اسناد ادارتها للقطاع العام لما له من قدرة مميزة في هذا المجال.

2- حققت المشروعات العامة العديد من اهدافها في كثير من البلدان وبخاصة النامية منها. اذ قامت بدور ريادي في عملية التصنيع والتنمية وتوفير البنى الاساسية الضرورية.

3- لا تعود الاسباب الرئيسة للأداء المالي الضعيف للمشروعات العامة إلى الملكية لوسائل الانتاج. وانما تعود إلى التخطيط السيء للمشروعات او الاختيار غير المناسب لخطوط الانتاج او لضعف الادارة والبنى الارتكازية.

4- ان الاعتماد على نظام آليات السوق في ادارة الاقتصاد وان كان يستطيع تحقيق النمو الاقتصادي الا انه لا يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

5- لا يستطيع نظام آليات السوق ضمان القدر المطلوب من العدالة في توزيع الدخل والثروة الوطنية. وتوفير الخدمات المطلوبة لجميع افراد المجتمع مما قد يؤدي إلى خلق مشكلات عدم الاستقرار في المجتمع.

6- ان الهياكل المالية والادارية والتنظيمية للقطاع الخاص بطبيعتها غير قادرة على مواجهة التطورات التكنولوجية والاتجاهات الدولية في اقامة المشروعات الكبيرة والمعقدة وإدارتها.

7- ان دوافع القطاع الخاص لتحقيق الربح السريع تعتبر عائقا اساسيا للتوجهات التنموية بعيدة المدى. اذ انها تحد من توجهات هذا القطاع إلى الاستثمار بالمشروعات التنموية الضرورية للمجتمع.

8- لا يستطيع القطاع الخاص تعبئة كافة الامكانات المادية والبشرية المتاحة للمجتمع والاستفادة منها في عملية التنمية.

9- كما ان الاعتماد على القطاع الخاص بشكل واسع وبخاصة في القطاعات الاستراتيجية قد يؤدي إلى الانكشاف الخارجي. وهذا بدوره يؤدي إلى التبعية والسيطرة

الاجنبية على موارد الاقتصاد الوطني.

مما تقدم ولضرورة القضاء على العوامل غير الملائمة للتطور الذي يهدف إلى الصالح العام لكل افراد المجتمع. تنبثق مبررات التخطيط التنموي الشامل.

اذ ان الاقتصاد المخطط يجعل جميع مؤسسات الدولة تعمل كوحدة وفق نسق متكامل ونظرة استشرافية واقعية لغايات المستقبل تجعل النتائج اضمن واكثر فعالية للمجتمع بأسره.

ثانيا: المبادئ الاساسية للتخطيط:

بعد الاطلاع على تجارب التخطيط التنموي الشامل في عدد من البلدان يمكن استخلاص اهم المبادئ الاساسية للتخطيط التنموي الشامل وتلخيصها فيما يأتي(مجيد مسعود1989):

-**الواقعية:** اذ لا بد ان توضع الخطة على اساس من المعرفة الواقعية بصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية القائمة فيه. وان توضع الغايات لتتلاءم مع حقيقة هذا الوضع القائم. وبالتالي يمكن اختيار الاساليب الواقعية للوصول إلى الاهداف المنشودة.

-**الشمولية:** يجب ان تشمل الخطة اغلب المتغيرات الاساسية التي من شأنها العمل على تجديد الانتاج. وان تغطي كل المصادر والامكانات الرئيسة. مادية كانت ام بشرية. لان الاقتصاد القومي ككل مترابط عضويا بحيث لا يمكن تخطيط جزء منه واهمال الجزء الآخر. وقد لا يمكن الوصول إلى الشمولية بخطوة واحدة وانما ينبغي ان نصل اليها بالتخطيط المتدرج. وذلك بوضع استراتيجية تعبر عن الاهداف بعيدة المدى للمجتمع. ثم وضع خطط تنموية مرحلية ذات ابعاد زمنية متوسطة. تنبثق عنها الخطط السنوية قصيرة المدى.

التكامل والاتساق: يجب ان تكون اجزاء الخطة متكاملة عضويا وان تشكل في مجموعها

كلا متكاملا متناسقا. وهذا التناسق يجب ان يشمل الاهداف والوسائل المستخدمة في تحقيقها.

المرونة: نظرا للتطور السريع في العلوم والتكنولوجيا. يجب الا تكون الخطة قيدا يحد من تقدم المجتمع. اذ لا بد ان تتصف الخطة بالمرونة وان تتجاوب مع الظروف المتجددة في هذا العصر.

الديمقراطية: لا بد من توفير مركز جهاز تخطيطي لاتخاذ القرارات وان يكون لهذه القرارات صفة الالزام على جميع المستويات في القطاع العام وصفة التوجيه للقطاع الخاص والتعاوني ان وجد. ومن ناحية اخرى فلا بد من المشاركة الفعالة للقاعدة الجماهيرية ومنظماتها في صياغة الخطة والقرارات التخطيطية المتعلقة بها.

المركزية واللامركزية: يعني المبدأ توزيع العمل على اساس مركزية قرارات التخطيط والمتابعة وتقييم الاداء ولا مركزية التنفيذ ضمن عملية واحدة مترابطة.

توفير الكوادر التخطيطية: لا بد من توفير الكوادر التخطيطية وتدريبها اولا لضمان نجاح العملية التخطيطية. حيث ان درجة المركزية في اتخاذ القرارات واتساع حجم القرارات التخطيطية المركزية يتناسب عكسيا مع ندرة الكوادر التخطيطية المخلصة وكفاءتها وقلة عدد المؤسسات المشمولة بالتخطيط.

الاستمرارية: ان مبادئ الواقعية والشمول والاتساق والمرونة والمركزية والديمقراطية كلها تساعد على تأمين هذا النسق المتناسق بين جميع اجزاء الخطة واستمرارية العملية التخطيطية. اذ ان العملية التخطيطية لا بد وان تكون عملية مستمرة. وتطبيقا لهذا المبدأ تأخذ بعض الدول التي تتبع منهج التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بمبدأ ما يسمى بالخطط المتحركة. بمعنى العمل باستمرار على تمديد سنوات الخطة إلى الامام وتعديلها حسب المتطلبات والمتغيرات المستجدة. مما يضمن تحقيق مبدأ المرونة

ويساعد المخططين على مواجهة الظروف الجديدة ويضمن استمرار العملية التخطيطية. الا ان ذلك يتطلب قدرة ناضجة في الممارسة التخطيطية ووسائل تكنولوجيا متطورة لتسهيل مهمة وضع التعديلات اللازمة على الخطة وتسهيل مهمة متابعة التنفيذ وتقييم الاداء.

ثالثا: التخطيط في الانظمة المختلفة:

تختلف انواع التخطيط باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي من حيث نوع التخطيط ودرجة شموله والوسائل المتبعة لتحقيق اهدافه.. اذ ان لكل دولة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر في اختيار نوع التخطيط المناسب ودرجة المركزية والشمول التي تتلاءم معه. والطرق والاساليب التي يجب اتباعها لتحقيق اهدافه. فاذا ما تناولنا انواع التخطيط نجد ان هناك منها العديد. نسرد منها باختصار ما يلي(محمد سعيد عبدالعزيز 1989):

التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي.

التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي القطاعي.

التخطيط المركزي الالزامي والتخطيط اللامركزي التأشيري.

التخطيط القومي والتخطيط الاقليمي.

التخطيط الوظيفي والتخطيط الهيكلي.

التخطيط المادي والتخطيط المالي.

تخطيط المشروعات. تخطيط الانتاج. تخطيط الاسعار... الخ.

لن يسمح المجال هنا للكلام بالتفصيل عن كل نوع ونرى من الافضل الحديث عن اختلاف التخطيط مع اختلاف الانظمة التي تعمل عليه.

أ- التخطيط في النظام الرأسمالي:

يعتمد النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. حيث ان القوة المحركة لآلية هذا النظام هي المزاحمة وآليات السوق. ان طبيعة النظام الرأسمالي ذاتها تجعل قطاعات الاقتصادي القومي متباينة في تطورها.

اما الاهداف العامة التي تعمل الدول الرأسمالية على تحقيقها باتباع اسلوب التخطيط فيمكن تحديدها بالنقاط التالية:

رفع معدل نمو الدخل القومي بحيث تبقى الاقتصاديات الرأسمالية منافسة للاقتصاديات الاشراكية.

تنمية بعض قطاعات الاقتصاد القومي التي تكون مختلفة عن غيرها او يراد التعجيل في نموها بمعدل اعلى.

تصحيح الانحرافات الناجمة عن طريقة سير اقتصادياتها الرأسمالية ونمطها والتي تظهر في التضخم والبطالة والدورات الاقتصادية وغيرها.

ويمكن القول باختصار ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هي المسيطرة في هذا النظام، وان معظم القرارات تكون في ايدي قلة من الافراد. وان الحكومة لا تؤثر في هذه القرارات الا بطريق غير مباشر من خلال السياسات المالية والنقدية وسياسة الاجور. الامر الذي يجعل تنفيذ الاهداف خاضعا لرغبة هؤلاء الافراد ومشيئتهم.

ب: التخطيط في البلدان الاشتراكية:

يعتمد النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج. حيث تمتلك الدولة جميع وسائل الانتاج. اما الاهداف العامة التي تحاول الدول الاشتراكية الوصول اليها باتباعها اسلوب التخطيط فيمكن تحديدها بما يأتي:

ان التخطيط الاقتصادي باعتباره احد الاسس الرئيسة للاشتراكية يهدف قبل كل شيء

إلى تصفية الاقتصاديات الرأسمالية التي تعترض طريق بناء الاشتراكية.

تكوين قطاع اشتراكي كبير يكون دعامة للحياة الاقتصادية واداة للتوجيه الاقتصادية في المرحلة الانتقالية. بحيث يستطيع هذا القطاع توجيه انماط الانتاج غير الاشتراكية التي يستمر نشاطها في هذه المرحلة.

دعم الجهاز الانتاجي بالاعتماد على التصنيع وتطوير الزراعة. وتكوين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الاشتراكية. بهدف رفع مستوى المعيشة وحسن توزيع الدخل. وترجع اهمية التصنيع إلى ان التنمية الاقتصادية تحتاج إلى قاعدة صناعية كبيرة وكافية لان تكون ركيزة لها في انطلاقتها التنموية واستمرارها. اما الاهتمام بالزراعة فيرجع إلى ان القاعدة الصناعية يلزمها قطاع زراعي قادر على تلبية مطالبها من توفير المستلزمات الزراعية للانتاج وتوفير الغذاء للعمال الزراعيين والصناعيين. وفي الواقع تحتاج إلى الصناعة إلى الزراعة وفي الوقت نفسه تفتقر الزراعة إلى الصناعة. الامر الذي يتطلب تحقيق التوازن في تنمية هذين القطاعين. وهنا تبرز اهمية التخطيط المركزي في عملية تنظيم توزيع الموارد وتوفيرها للقطاعات المختلفة وحسب الاولويات التي تمليها اهداف الخطة.

ج: التخطيط في الدول النامية:

تقسم البلدان النامية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية وانواع الاقتصاديات التي تتواجد فيها بانها جميعا متخلفة عن الدول الرأسمالية والاشتراكية المتقدمة على السواء. ووضع التخلف هذا يظهر بصور شتى متداخلة فيما بينها. وكثيرا ما يكون كل منها سببا لظهور الاخرى.

ومن اهم هذه الصور القصور الشديد في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية. وندرة رأس المال وسوء استخدامه وانخفاض الانتاجية وغيرها. وتظهر حصيلة ذلك في الانخفاض

النسبي للدخل القومي وسوء توزيعه. وفي التبعية بشكل او بآخر للدولة المتقدمة. بناء على ذلك تكمن اهداف التخطيط في البلدان النامية في ازالة صور التخلف بشتى اشكالها والخلاص من التبعية. وعليه تتجسد هذه الاهداف في النقاط الآتية:

رفع مستوى استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق مستوى اعلى للدخل القومي.

تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية.

ان بلوغ مثل هذه الاهداف بالطبع ليس بالعملية السهلة. خاصة وان تحقيق أي هدف منها يرتبط بتحقيق الاهداف الاخرى.

رابعا: طرق واساليب التخطيط:

يعتبر التخطيط الاقتصادي منهجا علميا ونهجا عمليا وفنيا يهدف إلى تحقيق أقصى نمو ممكن في المجتمع بأقل تكلفة ممكنة وأقرب مدى زمني مستطاع. وتتوقف كفاءة هذا المنهج بالدرجة الاولى على نوعية الادوات التخطيطية فيه. وعلى الاساليب والطرق الفنية التي يختارها المخططون لهذا الغرض بالدرجة الثانية.(محمد محمود1969) ويعتمد نجاح التخطيط بدوره على التنظيم السياسي العام للدولة وعلى كفاءة الاجهزة المسؤولة ومدى سيطرتها وتمكنها من حسن اختيار هذه المناهج ودقة تطبيقها. ومن ثم حسن اتخاذ القرارات التي من شأنها التوصل إلى افضل البدائل الاقتصادية والاجتماعية بين موارد الدولة واستخداماتها.

أ- في الدول الاشتراكية:

يمكن القول بصفة عامة ان المنهج الاساسي للتخطيط الاقتصادي المطبق في الدول الاشتراكية يتضمن

اولا: اختيار المعايير المتضمنة لدوافع التفصيل الاجتماعية الخاصة بشتى تقسيمات الموارد والاستخدامات. ويتضمن.

ثانيا: التطبيق الفني للمعايير المختارة

وقد تقف عملية التخطيط الاقتصادي عند حد تطبيق الجانب الاول. وذلك بتطبيق المعايير الاجتماعية للكفاية الاقتصادية بهدف اختيار اكثر القرارات صلاحية لاستخدام الموارد المتاحة على النحو الذي يحقق اعلى ناتج قومي بأقل مقدار للمواد الانتاجية الطبيعية والبشرية. وفي الحدود التي يسمح بها مبدأ مستوى التوظيف وميزان المدفوعات.

وقد تسمو عملية التخطيط الاقتصادي إلى حد الاختيار الامثل للقرارات الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن تطبيق معايير الكفاية الاقتصادية التي تسهم بصفة ايجابية في الناتج القومي. بحيث يفوق عائدها الاجتماعي تكلفتها الاجتماعية. وكذا إلى تطبيق معايير التفضيل الاجتماعي التي تؤدي إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المنشود. اما الطريقة التي يتبعها الاقتصاديات الرأسمالية فهي مبينة على نظام الحوافز. وهنا تنشد الدولة مستوى اقتصاديا معينا ولكنها لا تتخذ الخطوات الايجابية المباشرة من اجل التوصل اليه. وتكتفي بعرض الحوافز على الوحدات الاقتصادية وتحريكها بحيث تحاول هذه الوحدات تحقيق ذلك المستوى من تلقاء نفسها.

وقد ترسم الحكومة نماذج اقتصادية تشتمل على ادوات تغيير الوضع الاقتصادي ومدى التغييرات التي يمكن للوحدات الاقتصادية ان تجربها فيها ان شاءت لتحقيق الوضع الاقتصادي الذي تتطلع اليه الدولة. وتقوم الحكومة بعد ذلك باعلان صورة المستوى الاقتصادي المنشود والبيانات المتعلقة به كي يتسنى للوحدات الاقتصادية تنفيذها. هذا ويستخدم المخططون في كلا المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي طرقاً وأساليب عدة للتوصل إلى المؤشرات التي تمكنهم من وضع خططهم وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم. وسوف نعرض فيما يلي بعض الطرق المتبعة لوضع الخطط الاقتصادية في ظل

المنهاج الرئيسي للتخطيط الاقتصادي الشامل. نتبعها بعرض بعض الادوات والاساليب التي يستخدمها المخططون في عملهم.

الطريقة الاولى طريقة الامثلية:

يسعى التخطيط التنموي الشامل إلى تحقيق افضل المنجزات التي يستطيع ان يبلغها المجتمع في حدود الموارد المتاحة خلال فترة زمنية معينة مع التوفير ما امكن في تكاليف هذه المنجزات وبخاصة الموارد النادرة منها. لذا فان الاسلوب الذي يتبعه المخطط لا بد وان يساعده على تحقيق ذلك.

ومن هذا المنطلق يميل بعض المفكرين إلى اتباع اسلوب يأخذ بغايات المجتمع جميعا ويحصر الموارد المتاحة وامكانياتها القصوى في آن واحد. ويعمل على تنظيم ما يحقق الربح والرفاهية من تلك الغايات وتصغير عناصر التكاليف مع الالتزام بالقيود التي تفرضها محدودية الموارد المتاحة للمجتمع.

يعرف هذا الاسلوب باسلوب الامثلية حيث انه يبحث عن الحل الامثل للنموذج. وهو يحتاج إلى قدر كبير من المعلومات التي يجب ان تكون على قدر كاف من التماثل بالنسبة إلى كل جوانب الاقتصاد القومي. وتحتاج هذه الطريقة في تطبيقها إلى اساليب رياضية متقدمة كاساليب البرمجة الخطية وغير الخطية والى آلات حساسية الكترونية ذات طاقة عالية للتمكن من معالجة هذا الكم الهائل من المعلومات بصورة آنية. يترتب على تطبيق هذه الطريقة اعطاء البيانات ذات المواصفات الكمية اولوية على الظواهر الوصفية. كما ان التماثل المطلوب في البيانات يثير مشاكل عديدة وبخاصة في الدول النامية المتخلفة احصائيا. كما يؤدي تعقيد الاساليب الرياضية المستخدمة إلى عدم تمكين الكثير من العاملين في التخطيط من استيعابها وتفهمها مما يجعلها تلقي معارضة قوية في التطبيق العملي. لذلك نجد ان استخدامات هذا الاسلوب ما زالت ضئيلة في

الدول الشرقية والغربية وكذا في الدول النامية التي لا تتوفر لديها الامكانيات الفنية المتخصصة والاجهزة الالكترونية المتطورة.

الطريقة الثانية الطريقة التصويرية:

ان ضخامة العمليات الحسابية اللازمة عند اتباع طريقة الامثلية تستدعي كما ذكرنا اجهزة الكترونية متطورة ذات طاقات هائلة لا تتوفر لدى الكثير من الدول وبخاصة الدول النامية منها. الامر الذي دعا المخططين فيها إلى اتباع اسلوب رياضي آخر يقوم على حساب عدد من النماذج البديلة التي تبني كل منها على مجموعة مختلفة من الفروض. بحيث تتيح لدى المسؤولين رؤيا اوضح بالنسبة لما يمكن ان يترتب على كل من المناهج البديلة للتنمية. ومن الممكن في هذه الحالة الاستفادة من الادوات الحسابية البسيطة والى جانب هذه الميزة في الحسابات فان هذا الاسلوب يمكن المخطط من معالجة مشكلة عملية اساسية ناتجة عن صعوبة التوفيق بين غايات المجتمع المتضاربة وعن عدم تبين الاجهزة السياسية لحقيقة النتائج المترتبة على رغباتهم بحيث يظل هناك احتمال لان تأتي النتائج المحسوبة باسلوب الامثلية باثار لم تؤخذ في الحسبان عند صياغة النموذج مما يجعل الحل مرفوضا رغم انه يعطي بالفعل افضل النتائج في ظل القيود التي بني عليها النموذج. الامر الذي يحتاج خبرة كبيرة من جانب المخططين لتفادي مثل هذه المواقف.

يطلق على هذه الطريقة اسم الاسلوب التصويري في التخطيط. حيث تقوم على تصوير مواقف افتراضية مختلفة قبل حدوثها بالفعل. ويلاحظ ان حجم النموذج الرياضي المستخدم في هذه الحالة يمكن ان يأخذ أي قدر نشاؤه من الإجمال او التفصيل. لذا فانه اقدر ضمن الاسلوب السابق على معالجة قدر اكبر من المشاكل. ومن الجدير بالذكر ان هذا الاسلوب قد اتبع عند مناقشة الخطة الخمسية الثانية في الجمهورية

المتحدة ويستخدم عند مناقشة العديد من القضايا التخطيطية في كثير من البلدان.

الطريقة الثالثة التخطيط على مراحل:

هروبا من الخوض في مشاكل الاساليب المتقدمة للتخطيط السابق عرضها والتي تسعى إلى الحصول على حل متكامل يحدد جميع معالم اطار الخطة في آن واحد يسعى المخططون إلى حل ابسط باتباع اسلوب يتم العمل فيه على مراحل متتالية تقترب كل مرحلة منها من الصورة النهائية بدرجة أكبر. وقد تبنت المدرسة الهولندية بقيادة تنبرجن هذا الاسلوب الذي يفرق بين المراحل المتتالية على اساس مدى التفصيل في كل منها بحيث تكون نتائج كل مرحلة متكاملة غير متضاربة.

يبدأ العمل في هذا الاسلوب بمراحل شديدة الاجمال تساعد على تلمس الاتجاهات التي يجري العمل فيها خلال المرحلة التالية الأكثر تفصيلا. وهكذا حتى نصل إلى الصورة النهائية المطلوبة مع ضمان تناسقها واتفاقها مع الغايات والأهداف التي روعي تحقيقها بجهد اقل في المراحل الاجمالية.

يلقى هذا الاسلوب في التخطيط رواجا كبيرا خاصة بعد ان تبنته هيئة الأمم المتحدة التي تعتبر تنبرجن مستشارها الاول في التخطيط. ومن الجدير بالذكر ان المرحلة الاخيرة تختلف في درجة تفصيلها من دولة لاخرى حسب النظام المعمول به في الدولة. وغالبا ما نجد تنبرجن نفسه يقف عند مراحل اكثر اجمالا مما لا تسعى اليه كثير من الدول وان كان هذا يتفق مع ما يسمى بالتخطيط في الدول الرأسمالية التي لا تسعى إلى درجة كبيرة من التفصيل.

اضافة إلى ذلك فان الاسلوب يسمح باستخدام نماذج رياضية مبسطة في اكثر من مرحلة من مراحله. وبذلك يتيح للمخططين امكانية استخدام كل ما في حوزتهم من النماذج مع توفر الفرصة لرفض ما تثبت المناقشة عدم صلاحيته لسبب او لاخر. لذا

يؤكد انصار هذا الاسلوب انه يعطي المخطط الفرصة لادراك مجريات الامور في كل لحظة وتلمس مواضيع الخطأ ومحاولة تصحيحها ولو بطريقة التقدير الشخصي غير الموضوعي. الامر الذي لا يسمح به الاسلوب السابق الذي تدمج فيه كل المراحل معا ويترك المخطط امام مجموعة من النتائج على درجة من التفصيل بحيث لا تسمح للمخطط بالتعرف على مصدر الخطأ في أي منها ان شعر بوجوده.

الطريقة الرابعة: تبدأ هذه الطريقة بعد تحديد الاهداف والاطار العام للخطة بوضع تصور معين للاطار التفصيلي تشترك في اعداده جميع الاجهزة التخطيطية في الدول. ثم يقوم الجهاز المركزي للتخطيط بدراسة مدى تناسق هذا الاطار او تضاربه. ويعمل على تصحيحه عن طريق مطالبة الاجهزة المعاونة في الدولة بتعديل مفترحاتها الاولى للحصول على صورة جديدة للاطار التفصيلي قد يظهر فيها انواعا مختلفة من التناقضات فيعمل على تعديله مرة اخرى... وهكذا. وتستخدم عادة الموازين السلعية العينية المختلفة كأدوات تخطيطية مساعدة للقيام بهذه العمليات المتكررة. وكما هو واضح فان اعداد الخطة يتم عن طريق التقريب المتتالي او ما يسمى احيانا بالتجربة والخطأ.

وتعتمد الدول الاشتراكية بوجه عام على هذا الاسلوب خاصة لان مدى التفصيل في خططها يجعل اساليب الحل الآتي لمجموعة المعادلات التي يتطلبها نموذج الامثلية امرا شبه مستحيل. ولذلك نجد انه حتى في الدول الاشتراكية يمكن تصور اكثر من مرحلة في العملية التخطيطية. تكون المراحل المتقدمة منها اساسا لما يسمح بالاطار الاجمالي للخطة. بحيث اذا ما وجد ان هذا الاطار محققا لغايات المجتمع اصبح من الممكن اعداد الاطار التفصيلي في ضوئه. وذلك من شأنه العمل على تقليل الجهد الضخم اللازم للوصول إلى اطار متوازن بالدرجة المطلوبة من التفصيل. أي انه يمكن بهذا

الشكل الجمع بين التخطيط على مراحل وبين التقريب المتتالي. وهذا ما حدث بالفعل عند اعداد الخطة الخمسية الاولى في مصر.

الطريقة الخامسة طريقة تحديد الاهداف:

تعتمد هذه الطريقة اولا عل تحديد مجموعة الاهداف الاولية العامة. ثم يستنبط منها الاهداف المشتقة عن طريق تطبيق النماذج الرياضية كما في طريقة الامثلية. بحيث يمكن الحصول على الاجماليات الاساسية العامة للاقتصاد القومي. كما تتضح ايضا البدائل التخطيطية التنموية. وبهذا نكون قد حصلنا على الاطار العام للخطة. وتدور الخطوة التالية حول اعداد الاطار التفصيلي للخطة. حيث يتم توزيع الانتاج ومستلزماته وكذا الاستثمار والدخل المتولد والتوظيف في كل قطاع على مستوى تفصيلي.

وهناك منهجان عامان يستخدمان في توزيع الاستثمارات على مختلف قطاعات الاقتصادي القومي يختلفان وفقا لانظمة الدول. حيث تعتمد الدول الرأسمالية غالبا على الميزانية القومية وجداول المدخلات المخرجات. بينما تعتمد الدول الاشتراكية على جداول الموازنات السلعية والمالية وموازنات القوى العاملة.

كما يمكن التوصل إلى مستوى التوزيع التفصيلي بطريقة التقريب المتتالي التجربة والخطأ حيث يتم ضع توزيع تحكمي بين القطاعات مع دراسة معدلات النمو والمعاملات الفنية لكل منها. ثم تستخدم الموازين آنفة الذكر. وللتحقق من مدى انحراف هذا التوزيع عن التوازن الكامل تستخدم الموازنات الحكومية او جداول المدخلات المخرجات.

وفي النهاية يصاغ الاطار الاجمالي والتفصيلي النهائي الذي قد يتمشى مع المراحل السابقة او يختلف عنها. ولكن بشرط المحافظة على الاهداف الاساسية التي تم وضعها

وبشرط تحقق التوازن والاتساق في الخطة.

مراحل التخطيط:

في التخطيط المرحلي التخطيط على مراحل ميّز تنبرجن بين ثلاثة مراحل رئيسة لوضع الخطة الاقتصادية الشاملة على اساس مستويات التخطيط المختلفة. فيما يلي نستعرض المراحل الثلاث(محمد محمود1969):

المرحلة الاولى: وضع الخطة الاقتصادية الكلية للاطار العام:

وفي هذه المرحلة توضع تقديرات تعبر عن انسب توقيت زمني للدخل القومي والمدخرات الكلية والاستثمارات وبعض المتغيرات الاخرى. واذا كان تنظيم الدخل القومي يعتبر احد الاهداف الاساسية للخطة فان تحديد تنمية الاستهلاك المستقبلي يشكل قرارا هاما ويترك لرجال السياسة.

هذا ويمكن استخدام نماذج اقتصادية كنموذج هارود دومار لتحديد سرعة تنمية المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المرحلة الثانية: وضع الخطط القطاعية

وتحل في هذه المرحلة مشاكل التنمية المرتقبة للطلب في عدد من القطاعات آخذا في الاعتبار بنتائج المرحلة الاولى. ويتضمن هذا الطلب النهائي في المرحلتين الاولى والثانية.

المرحلة الثالثة خطة المشروعات الاستثمارية:

توضع في هذه المرحلة المشروعات الاستثمارية المستقلة في البرنامج الاستثماري لكل قطاعات. ويتطلب هذا اساسا مقارنة حالة الاقتصاد القومي قبل وبعد تنفيذ المشروع وهذا يعني تقدير عوائد كل مشروع من المشروعات الاستثمارية. ولمقارنة مختلف المشروعات فان بالامكان استخدام معيار مساهمة المشروع في سياسة

التنمية واستخدام الموارد النادرة.

خامسا: الادوات المستخدمة في اعداد الخطط

يستخدم المخططون في كلا المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي ادوات واساليب عدة للتوصل إلى المؤشرات التي تمكنهم من وضع خططهم وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم. وتعتبر الموازين بمختلف انواعها اكثر ما يستخدم من هذه الادوات. كما تعتبر نماذج المدخلات المخرجات واساليب الامثلية من برمجة خطية وغير خطية من الادوات التخطيطية الهامة. وسوف نستعرض هنا بعض هذه الادوات التي تستخدم في بناء الخطط الاقتصادية.

أ- **الموازين**

هناك عدة انواع من الموازين التي تستخدم كأدوات مساعدة في اعداد الخطط القومية... منها الموازين السلعية العينية والموازين المالية. ومنها الموازين الاقتصادية الصناعية ومنها موازين القوى العاملة.

تعد الموازين السلعية العينية اشهر انواع هذه الموازين واقدمها واكثرها استخداما في الدول التي تأخذ بنهج التخطيط المركزي الشامل. فقد كانت الموازين السلعية هي اولى الأدوات التي استخدمها الاتحاد السوفيتي في بداية عهده بالتخطيط.

يتم بناء هذه الموازين بالنسبة للسلع الرئيسية والاستراتيجية بهدف تحقيق التوازن بين ما هو متاح منها وما هو مستخدم. بمعنى تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب على هذه الموارد. ومن ثم محاولة تحقيق التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي.

وتهدف الموازين السلعية إلى تمكين المخطط من معرفة آثار الاهداف التي يضعها عند استخدام الموارد وامكانية تحقيقها. ومن ثم فهي اداة لتحقيق التلاؤم بين اهداف الخطة والامكانات المتاحة في الاقتصاد القومي. ومن الجدير بالذكر ان الميزانية السلعية على

مستوى الاقتصاد القومي ليست سوى تجميع الميزانيات السلعية التي يتم تحضيرها بواسطة المشروعات والمستويات الاقتصادية المختلفة. ويتضمن كل ميزان الوحدات المتاحة من السلعة والاستخدامات المختلفة لها. ومن الضروري ان تكون السلعة التي يعد الميزان لها متجانسة حتى يمكن جمع وحداتها ومقارنتها. الامر الذي يزيد من عدة الموازين المستخدمة. واذا لم يتوفر التجانس يلجأ المخططون إلى الموازين القيمية.

وقد انتقد هذا النظام على اساس انه لا ياخذ التغير والتقدم التكنولوجي في الاعتبار عند تطبيقه. كما انه يلزم اعداد عدد كير جدا من الموازين للتخطط على المستوى القومي. الامر الذي يزيد من تعقيد النظام وصعوبة حساباته. بالاضافة إلى ان هذه الموازين السعلية بمفردها تعجز عن تحقيق التوازن الكلي والتناسق الكامل بين موارد الاقتصاد القومي واحتياجاته.

ولتحقيق التناسق على المستوى الكلي واستبعاد وجود عدم التناسب والاختلال في العلاقات بين الكميات الكلية تستخدم الموازنات الاقتصادية او التركيبية التي توضع على اساس قيمي او كمي وقيمي في بعض الاحتان. وفي هذا الصدد يجب الربط دائما بين الميزانيات المادية العينية والميزانيات التركيبة الكلية. وبدون ذلك لا يمكن التوصل إلى معرفة توازن بين النوعين من الموازنات. فقد تختلف الاهداف الموضوعة في صورة قيمية عن الاهداف الموضوعة بصورة عينية.

كما تلعب موازين القوى العاملة دوراً هاماً في تحقيق التوازن بين عرض العمل والطب عليه. فهي تؤمن احتياجات فروع الانتاج المختلفة من الكوادر الادارية والمهارات المالية والفنية المختلفة. ولا بد هنا لضمان عدم ظهور الاختلالات والاختناقات من ربط خطة العمل بالخطة القومية. بحيث تصبح جزءا لا يتجزأ منها مما يعمل على تحقيق التوازن العام للخطة.

ب- نموذج المدخلات المخرجات

تستخدم بعض الطرق المتبعة في بناء الخطط نموذج المدخلات المخرجات والتي تسمى احيانا بطريقة المستخدم المنتج. وتقوم هذه الطريقة على قسمي الاقتصاد القومي إلى عدد من القطاعات حسبما تتيحه البيانات الاحصائية المتوفرة ووفقا لرغبة المخطط. ويتم وضع تدافعات كل قطاع في صورة معادلات بسيطة تشتمل على الموارد والاستخدامات الخاصة بكل قطاع، توضع في العادة بشكل جدول يعرف بجدول المدخلات والمخرجات او جدول المستخدم المنتج.

ويمثل جدول المستخدم المنتج مصفوفة مربعة توضع فيها مجموعة القطاعات بصورة افقية بصفتها قطاعات منتجة. كما توضع القطاعات نفسها بصورة رأسية بصفتها قطاعات مستخدمة. وبهذا يحتل كل قطاعاً صفاً وعموداً في المصفوفة. بحيث يظهر في الصف توزيع منتجات هذا القطاع على القطاعات الاخرى. بينما تظهر استخدامات هذا القطاع من منتجات القطاعات الاخرى في العمود الخاص بهذا القطاع. وحيث ان مشتريات كل قطاع تناظر مبيعاته إلى الطقاعات الاخرى فانه يمكن بفضل جداول المدخلات المخرجات التوصل إلى هيكل التكاليف وهيكل الطلب على كل قطاع. كما توضح هذه الجداول العلاقات والتشابكات على مستوى الاقتصاد القومي بين القطاعات والفروع الانتاجية المختلفة. كما يمكن التبصر بما يترتب على تغيير مستوى أي نشاط من نتائج مباشرة وغير مباشرة. بشكل يمكن معه التوصل إلى التوازن الكلي والتنبؤ بما تقضي اليه اية زيادة اولية في طلب أي قطاع من زيادات في الطلب على فروع الانتاج المختلفة. وكذلك التنبؤ بالنتائج الاضافية التي يمكن ان تحدث في القطاع العائلي. وهو ما يصعب التوصل اليه باستخدام الموازين.

ترجع نشأة هذا الاسلوب إلى فرانسوا كيناي زعيم مدرسة الطبيعيين حيث قدمه في

الجدول الاقتصادي. ثم تطور بعد ذلك على يد كارل ماركس في تحليله للعلاقات الانتاجية وطبيعتها. ويرجع الفضل في تطوير الصورة الحالية لهذا النوع من التحليل إلى الاقتصادي الروسي فاسسيلي ليونتيف.. كما يعتبر ريتشارد جودوينمن جامعة كامبردج ممن نادوا باستخدامه الذي شاع في الكثير من الدول الاشتراكية والدول النامية

ج- اسلوب البرمجة الخطية

البرمجة الخطية هي احدى الادوات الهامة في بحوث العمليات التي تم التوصل اليها خلال الحرب العالمية الثانية اثناء محاولات القوات الجوية الامركيية التوصل إلى طرق اكثر فاعلية لتخصيص الموارد والامدادات الحربية. وقد صاغ النموذج العام لهذه المشكلة جورج دانتزج عضو فريق البحث التابع للقوات الجوية الامريكية في تلك الفترة وصمم طريقة السمبلكس لحل هذه المشكلة عام 1947. ثم تتابع التطوير بعد ذلك في كلا المجالين النظري والتطبيقي لهذه المشكلة إلى ان اصبحت اليوم احدى الادوات القياسية الهامة التي تستخدم في اتخاذ القرارات. وتشمل تطبيقاتها مجالات مختلفة ومستويات اقتصادية مختلفة. فهي احدى الادوات التي تستخدم في الطريقة الامثلية في التخطيط. وخاصة بعد انتشار الحاسبات الالكترونية.

تسعى هذه الاداة إلى ايجاد الحل الامثل للمشكلة بعد صياغة النموذج والتعبير عن دالة الهدف والقيود المختلفة التي تحيط بالمشكلة بعلاقات خطية تكون بصورة معادلات او متباينات خطية يمكن تحويلها إلى معادلات اثناء حل النموذج.

تعبر دالة الهدف عن مؤشر نسعى إلى تعظيمه كالدخل القومي او الربح مثلا او مؤشر نسعى إلى تصغيره كالتكاليف او استخدام الموارد على سبيل المثال. كما تعبر القيود عن محدودية الموارد المختلفة المتاحة المستخدمة في العملية الانتاجية.

سادسا: مشاكل التخطيط الشامل وضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص:

من وجهة النظر الاخرى يرى المدافعون عن القطاع الخاص بوجود علاقة جدلية ما بين الملكية الخاصة والكفاءة الاقتصادية. حيث يتميز هذا القطاع بالمرونة وسرعة اتخاذ القرار والمقدرة على الحركة والتعرف على فرص الاستثمار الممكنة وانتهازها. والامكانات غير المحددة في الابتكار والابداع ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والادارية.

وبالتالي فان تعميق دور القطاع الخاص والملكية الخاصة قد يضمن فعالية نظام آليات السوق مما يعمل على ترشيد استخدام وتوزيع الموارد المتاحة. في حين ان الملكية العامة لوسائل الانتاج وهيمنة القطاع على النشاط الاقتصادي لا يخلق فقط التشوهات في العلاقات الموازية. ويفرز المضاربات والممارسات غير المنضبطة وبعض السلوكيات المستخدمة غير شاملة وغير فعالة.

وعلى ذلك يعتقد هذا الفريق ان الملكية الخاصة هي الضمان الأكيد لخلق الشروط التنافسية الصحية في الاقتصاد. ويعتمد اصحاب هذا الرأي في تبريرهم على الحجج والمحاور الآتية:

1- وسائل التدخل والتنظيم الحكومي في ظل الاقرار الكامل للملكية الخاصة قد تكون كافية لتحسين الكفاءة في الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الوحدات والافراد. كما يمكنها ان تضمن جانبي المعادلة الصعبة الخاصة بالتنمية والعدالة، الا ان اخفاق نظام آليات السوق قد تصاعد مع تزايد هيمنة الحكومة على وسائل الانتاج واستخدامها وسائل غير فعالة في ادارة الاقتصاد.

2- يحد نظام السوق وآلياته من التطور البيروقراطي الحكومي ويزيد من تطور فئة التكنوقراط التي تساعد على الاندفاع والمبادرة في استخدام احدث الوسائل الفنية للانتاج والتوزيع والادارة لما لديهم من معرفة فنية متقدمة وزيادة في اتخاذ القرارات التي ترفع من القدرة الانتاجية للمجتمع.

3- تؤدي الملكية الخاصة إلى فرض انضباط الاسواق التجارية والمالية على المنشآت. الامر الذي يضطرها إلى العمل على رفع كفاءة الاداء. في حين تبقى المنشآت العامة المحتمية تحت مظلة القطاع العام في مأمن من الافلاس والتصفية. حيث تتدخل الحكومة آليات في اغلب الاحوال لانقاذها.

4- يساعد اعتماد نظام آليات السوق في ادارة وتنظيم الاقتصاد الوطني على تعزيز ونمو الاسواق المالية. الامر الذي يؤدي إلى توسيع الملكية واشراك الجمهور في ملكية الاقتصاد. وهو حافز فعال بعيدا عن اعتبارات الدعم والاعانة. كما قد يؤدي إلى استقرار النظام المالي والاقتصادي ويقلل من تضرر الشركات من جراء تقلبات اسعار الفائدة.

5- تزدهر التجارة الخارجية في ظل نظام آليات السوق وتصبح دافعا رئيسيا للنمو والتنمية.. مما يعمل على الاستفادة القصوى من الثورة العلمية التقنية. كما توفر رؤوس الاموال تمويلا دائما يساعد على تنفيذ العديد من المشروعات الصغيرة التي تعمل على النهضة الصناعية بالبلاد وتخفف من مشاكل البطالة.

6- ان توسيع قاعدة الملكية الخاصة في المجتمع يعمل على تعميق مشاركة افراد المجتمع وتحفزهم على تحمل اعباء التنمية بما يضمن تعبئة الموارد البشرية وغير البشرية وترشيد استخدامها. كما ان هذه المشاركة الجماعية في تحمل اعباء وجني ثمار التنمية تقلل الاعباء على الحكومة وتعمل على تصحيح التشوهات التي تحدث في نظام

السوق والحوافز والعلاقات السعرية.

7- تتجلى اهمية دور القطاع الخاص من خلال تحرير القطاع العام من اعباء ادارة المشروعات غير الرئيسة. مما يساعد الحكومة على تركيز جهود الدولة على الوظائف العامة والهامة الاخرى.

سابعا: الخلاصة

لقد انتشر التخطيط التنموي واصبح نظاما لتوجيه الانتاج في العديد من البلدان المتطورة والنامية السائرة على طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي. ومن خلال الدول التي سارت على طريق التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. يمكن ان نستخلص النقاط الهامة التالية:

ان التخطيط التنموي ليس هدفا بحد ذاته وانما هو اداة لدعم ارادة التغيير بقوة الادارة العلمية. يفترض اجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع والوضع الراهن للاقتصاد والمجتمع المرغوب احداث التغيرات فيه. والتنبوء علميا بامكانية ما يراد الوصول اليه. علما بوجود الامكانات والكوادر المتخصصة للقيام بهذه العملية.

لا يعني التخطيط عملية وضع الخطط او مجرد الشروع بتنفيذها. وانما يتطلب التعبير الحقيقي وبالارقام كلما امكن عن كل هدف من اهداف الخطة. ووضع السياسيات والخطوات لتنفيذها. وتوفير الوسائل الضرورية اللازمة لتحقيق ذلك. ومن ثم العمل على تكاتف جهود جمع افراد المجتمع في عملية التنفيذ.

يمكن الحديث عن التخطيط الاقتصادي بالمفهوم الواسع الشامل عندما تتوفر الاهداف الانمائية المصاغة من قبل الجهات السياسية المسؤولة. ويتوفر الجهاز التخطيطي الذي يعمل على صياغة الخطة ووضع السياسيات والادوات المناسبة لتنفيذها. ومن ثم متابعة تنفيذها. كما يمكن الحديث عن التخطيط داخل قطاع او مؤسسة او مجموعة مؤسسات

ينظمها اتحاد نوعي او ما شبه ذلك.

اما الحديث عن التخطيط التنموي الشامل لجميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية فانه يفترض بالاضافة إلى توفير الشروط المشار اليها اعلاه وقبل كل شيء وجود سلطة مركزية لها القدرة على التصرف باصدار القرارات والمتابعة في غالبية الاقتصاد الوطني الذي هو في حوزتها. بهدف تحقيق التوازن في الهيكل الاقتصادي لصالح جميع فئات المجتمع بما يتفق واستراتيجية التنمية.

تتفتح امكانية التخطيط التنموي الشامل للعمل الاقتصادي والاجتماعي عندما تكون الحاجات الفعلية للمجتمع ولكل فرد فيه هي الموحية بتلك الخطط. بمعنى الا يكون توجيه هذه الخطط او الدافع لعرقلتها هو المصالح الخاصة التي تتحكم بوسائل الانتاج على حساب المصلحة العامة التي تهدف إلى تطوير المجتمع بأسره.

من الممكن ان نلاحظ وجود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط لها في الواقع. عندما ترتكز بالدرجة الرئيسة على تعبئة وتطوير موارد المجتمع. مادية كانت او بشرية. بهدف الوصول إلى تنمية القوى العاملة المنتجة وتوسيع قدراتها الانتاجية. وفي مثل هذا النوع من التخطيط تبرز إلى القمة مسألة تخطيط الاستثمارات الجديدة لتأمين النمو الافقي باستحداث المشاريع الارتكازية الاساسية إلى جانب المصانع والمزارع وغيرها من المؤسسات. مع عدم اهمال الجوانب الاخرى.

في حين يرتكز تخطيط التسيير الاداري للحياة الاقتصادية والاجتماعية الجارية بالدرجة الرئيسة على استغلال الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة للمجتمع بهدف الوصول إلى اقصى مردود ممكن لها. وهذا يتطلب ترشيد القرارات الاقتصادية والتطوير الادراي للمؤسسات. والاهتمام بالنشاط الانتاجي وفي مثل هذا النوع من التخطيط الاقتصادي

العلمي تبرز إلى المقدمة مسألة النمو العمودي المكثف وترشيد التسيير الاداري في مختلف المجالات. بهدف تأمين زيادة مستمرة في انتاجية العمل الاجتماعي باعتبارها المؤشر الرئيسي لقيام التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

يتميز القطاع الخاص. إلى جانب العلاقة الجدلية ما بين الملكية الخاصة والكفاءة الاقتصادية. بالمرونة والمقدرة على الحركة وسرعة اتخاذ القرارات وانتهاز فرص الاستثمار. اضافة إلى المقدرة على الابتكار والابداع ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والادارية.

تبرز اهمية القطاع الخاص في اعتماده على آليات السوق وتطبيقه لانظمة الحوافز والربط بين الاجور والانتاجية. وهذا من شأنه الحد من البيروقراطية وظاهرة المالية المقنعة. كما انه يشجع على بروز فئة التكنوقراط المميزة بالاندفاع والمبادرة في استخدام احدث الوسائل الفنية للادارة والانتاج والتوزيع.

وتتجلى اهمية دور القطاع الخاص من خلال تحرير القطاع العام إلى اعباء ادارة المشروعات الصغيرة وغير الرئيسة. ونمو الاسواق المالية وازدهار التجارة الخارجية. وغيرها من الامور التي تعمل على دفع عجلة النمو والتنمية إلى الامام.

دعوة للاتجاه إلى التخطيط التأشيري:

بناء على ما سبق عرضه. وعلى ضوء الاحداث الاخيرة والحقائق التي تشير إلى الاخفاقات التي نتجت وتبلورت من تجارب ادارة الاقتصاد الوطني بالتخطيط الالزامي الشامل في روسيا ودول اوروبا الشرقية. فان الوضع يدعو إلى اعادة النظر في الطرق والاساليب التي اتبعت في ادارة الاقتصاد بهدف التعرف على النهج الصحيح الذي يجب اتباعه.

ان سياسة الاصلاح الاقتصادي التي تمت في الفترة الاخيرة في بولندا والمانيا الشرقية وبلغاريا وهنجاريا. ومن قبلهم الصين ويوغسلافيا. واخيرا سياسة اعادة البناء التي تتبعها الاتحاد السوفيتي والتي تسعى إلى تطوير اساليب الادارة وتخفيف قيود المركزية وزيادة التعاون مع العالم الخارجي وتحرير قيود التجارة واقامة المشروعات المشتركة وغيرها... كلها دلائل على اخفاق آلية التخطيط المركزي والاتجاه نحو آلية السوق في تنظيم وادارة الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من الاقرار بفوائد الملكية الخاصة ونظام آليات السوق يبقى التخطيط والتنظيم الحكومي اداة اساسية فعالة في ادارة الاقتصاد الوطني. على ان يكون هذا التخطيط تخطيطا تأشيريا بهدف تحقيق الغايات الاستراتيجية والاهداف بعيدة المدى التي من شأنها العمل على رفاهية المجتمع. وذلك بدراسة الوضع الراهن وتحديد المسارات الصحيحة ومن ثم توفير المعلومات للقطاع الخاص عن الاتجاهات المستقبلية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها. وتحفيز هذا القطاع لتحقيق الاهداف المحددة للخطة والتنسيق والتعاون ما بين القطاعين العام والخاص والتعاون ان وجد في اطار من المرونة وعدم الالزام.. وتعتبر التجربة الفرنسية القائمة حاليا افضل دليل على صحة هذه الدعوة.

المبحث الثاني

التخطيط في السودان

مقدمة:

يتضمن هذا المبحث خطط التنمية في السودان واثرها التنموي علي منطقة الدراسة ،وكذالك الخطط والاستراتجيات القومية الشاملة وما احدثته من نتائج تنموية في منطقة الدراسة.

اولا :التخطيط التنموي في السودان

يعتبر التخطيط من الموضوعات الهامة التي تعددت حولها الدراسات والمفاهيم المختلفة بحسب مدارس واتجاهات العلماء والمختصين في مجال التخطيط.وقدظهرت اختلافات واضحة في المفهوم بين التخطيط والتخطيط الاستراتيجي والخطة الاستراتيجية .

فالتخطيط كما ورد في كثير من التعريفات "علي انه عملية تحقيق الوصول الي اهداف وغايات محددة ومرسومة خلال فترة زمنية معينة . وان التخطيط يتطلب اجراء تحليل المعلومات والبيانات واتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل بغرض تحقيق النمو والتطور السريع من خلال عملية مستمرة او قصيرة الاجل او طويلة الاجل ،وقد يكون علي المستوي الكلي او الجزئي . كما ان التخطيط يعتبر وسيلة لتوحيد موارد المجتمع المادية والبشرية بغرض تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، وتوحيد الانتاج . وهو بذالك يعتبر مجموعة من الترتيبات والتنظيمات المحددة التي يتم اختيارها لتحقيق اهداف قومية شاملة في فترة زمنية محددة ، كما ان التخطيط يعتبر ايضا عملية مستمرة تشمل علي الخطط وطريقة تنفبذها وتقيمها .(الطاهر الفادني 2006)

يتميز السودان بخصائص مناخية متعددة اكسبته تعدد الثروات الطبيعية والمادية والبشرية فاصبح دائرة صراع استعماري هدفه اسغلال الموارد الذاتية للدولة من خلال

وضع برامج وخطط وسياسات لمشروعات معينة ، اجدثت نتائج سالبة اثرت في التوازان التنموي في البلاد . وقد تعقدت عمليات التخطيط للتنمية عندما سلكت الحكومات الوطنية التي تعاقبت علي حكم البلاد نفس المنهج الا ستعماري الذي استعانت به في وضعها للخطط وسياستها التنموية ، اذ ركزت غالبية مشروعاتها خاصة المشروعات ذات العائد السريع لخزينتة الدولة علي تنمية المركز والمدن القريبة من العاصمة اكثر من الريف ، مما ادي الي جدوث تنمية غير متوازنة في انحاء السودان خلال فترة التنمية المختلفة .

وقد بدا التخطيط في السودان منذ العام **1899**م عندما قامت ادارة الحكم الثائي الانجليزي المصري بانشاء نظام اداري للخدمات العامة في الدولة والتي اشتملت علي خمسة بنود وهي :

1. ضرورة ايجاد ادارة جديدة للبلاد
2. ضرورة زيادة السكان
3. تحسين النقل والمواصلات مع التركيز علي السكك الحديدية
4. توسيع امداد المياه
5. توفير كميات كبيرة من الوقود

ادت تلك الاجراءت الي التنوع وزيادة انتاج المحاصيل الاستهلاكية والنتقدية ذالك من خلال استخدام الري بالطلمبات والقنوات في الحزام النيلي في بعض المشاريع الزراعية كما ادت تلك الخطط الي تطور المواصلات في تلك الفترة خاصة السكة حديد التي تربط العاصمة باللمراكز والمدن الكبري .

في العام**1909** قات الادارة الحاكمة باصدار سياسات واستراتجيات للتعليم بغرض توفير كوادر محلية لكل التخصصات المختلفة التي تحتاجها الادارة الحاكمة . وقد استمرت

تلك السياسات حتي قيام الحرب العالمية الثانية ، وقد كان واضحا ان الادارة الحاكمة انذاك ركزت مجهوداتها علي السكك الحديدية والكباري والتلغراف و البوستة وانتشار الزراعة خاصة الزراعة النتقدية التي توفر لها المتطلبات الضرورية .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية برزت قضايا هامة متشابكة شغلت العالم اذ ان ثلث سكان العالم هم من سكان الدول النامية واجهتم مشاكل الجوع والعطش وبؤس الملبس والماوي وقد خلق هذا الوضع احساس ودافعية قومية ووعي عام في الدول الفقيرة مما جعلها تتجه الي الاسراع في تطوير وتنمية اقتصادياتها بغرضرفع مستواها المعيشي .

فقامت الادارة الحاكمة في السودان انذاك ولاول مرة باعداد ما يمكن تنميتة كاول محاولة لتبني اسلوب التخطيط بغرض تحقيق التنمية علي نطاق واسع ومتزايد لمقابلة مشاكل التعمير والبناء .

وفي العام 1946 تم تكوين لجنة اسبقيات التعمير مهمتها التاكد من سلامة مشروعات اعادة البناء والتعمير لما بعد الحرب ورفع التوصيات . وتعتبر هذه اللجنة اول من وضع الخطط الرئيسة لبرامج الخطة الخمسية الاولي .ولكن واجهت تلك الخطة مشاكل تكمن في انعدام الدراسات والتنسيق اللازم بين الجهات المختلفة مما جعل تلك الخطط بمثابة تجمع مقترحات فقد(تقرير عن مصر والسودان 1902–ص14)

قد عرف السودان التخطيط بمعناه العلمي الحديث لأول مرة في العام 1960م عندما طرحات حكومة الرئيس إبراهيم عبود الخطة العشرية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية والتي كان مقرراً لها أن تستمر للفترة ما بين العام المالي 1960 ـ 1961م إلى العام المالي 69 ـ 1970م والتي كان من أميز أهدافها تشجيع وتنمية الصادرات السودانية والتقليل من الواردات إضافة إلى تنويع الصادرات وذلك لخلق فائض في الميزان التجاري لسد العجز الكلي في الميزان التجاري للسودان فضلاً عن خفض العجز في ميزان

المدفوعات خاصة في السنوات الخمس الأولى للخطة. بيد أن هذه الخطة فشلت في تحقيق أهدافها المعلنة لأنها لم تنفذ حسبما هو مخطط لها جراء حدوث إنحرافات كثيرة في تنفيذ الخطة وإندلاع ثورة أكتوبر 1964م التي قطعت الطريق على بلوغ الخطة نهايتها في العام 1969م وبذلك اعتبرت الخطة العشرية الأولى ملغاة.وفي الفترة من 1965م وحتى مايو 1969م لم تكن هناك خطة واضحة المعالم وإعتمدت حكومات هذه الفترة على الخطط السنوية. فيما شهد العام 1970م تحولاً كبيراً في سياسة الدولة في عهد حكومات الرئيس جعفر نميري التي أعدت خطة جديدة هي الخطة الخمسية 1970م 1975م إعتمدت في محتواه العام على إحلال الواردات مع الإهتمام بترقية الصادارات إعطاء الأهتمام الأكبر لقطاع الصناعة والنقل خاصة السكة حديد مع إستهداف تحقيق الأهداف الإشتراكية التي شكلت القطاع الايدولوجي لهذه الخطة.واتسم التنفيذ الفعلي لهذه الخطة بتواتر العجز في الميزان التجاري من 5.7 مليون جنيه سوداني في عام 1970م إلى 93.4 مليون جنيه في العام 1974م رغم ثبات سعر صرف الجنيه مقابل العملات الحرة في تلك الفترة مع حدوث إختناقات في مجال النقل أدى إلى تحول إهتمام الدولة من السكة حديد إلى الطرق وتشجيع القطاع الخاص وتقديم إمتيازات لإستيراد الناقلات والشاحنات ووسائل النقل الأخرى .وجراء العقبات التي واجهت أنفاذ هذه الخطة رأت الحكومة تعديلها لعامين أخرين تنتهي في العام المالي 1977م - 1978م وسميت بالخطة الخمسية المعدلة على أن يتم التركيز خلال هذه الفترة على قطاع النقل بإعتباره أساس التنمية الأمر الذي أدى إلى إرتفاع إستثمار الحكومة في هذا القطاع من 14% في العام 1974م إلى 34% في العام 1976م.وإعتباراً من موازنة العام 1978م / 1979م لجأت حكومة مايو إلى برامج العمل المرحلية والتي كانت تمتد ثلاثة سنوات وأستمر العمل بهذه البرامج حتى قيام الإنتفاضة في العام 1985م ويسجل

لجهود التخطيط في ظل حكومات مايو المتعاقبة تحقيق تدفقات إستثمارية في شكل قروض ومنح مما أدى إلى بناء قاعدة تحتية للطرق القومية إلا أن خطط البرامج الثلاثية إنتهت بالبلاد إلى زيادة الأعباء على الاقتصاد السوداني بتراكم الديون ولأسباب عديدة من بينها إنعدام السياسات الاقتصادية السليمة.أما في عهد الديمقراطية الثالثة التي أعقبت نظام مايو فقد تم إعداد الخطة السداسية للتنمية في العام 1987م أو ما عرف ببرامج الأنقاذ السداسي والتي أمتدت حتى العام 1989م. أما التطور الآخر في مجال التخطيط فقد كان في العام 1990م في ظل حكومة الأنقاذ الوطني التي إعتمدت البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي والذي إستند على سياسة التحرير الاقتصادي للأعوام 90 /1993م وتمثلت أهدافها في تحريك جمود الاقتصاد السوادني وتوجيهه نحو الإنتاج وحشد الطاقات لتحقيق أهداف البرنامج وتعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية لفتح باب المشاركة للجميع وتحقيق التوازن الإجتماعي للحيلولة دون تحريك الاقتصاد على حساب الفئات الضعيفة اقتصادياً .وقد جرى قبل نهاية البرنامج الثلاثي تبني الحكومة إعداد الاستراتيجية القومية الشاملة لمدة عشرة سنوات حتى 2002م.وكانت أبرز موجهات الاستراتيجية القومية الشاملة مواصلت سياسة التحرير الاقتصادي ، فك الاختناقات الاقتصادية وخفض التضخم وتحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة المحلية إستخراج البترول وتصديره وتحسين ميزان المدفوعات وتحقيق تدفق إستثمارات القطاع الخاص في المجالات كافة.وفي إطار إعتماد الدولة على التخطيط وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية شهد العام 2003م تبني الحكومة للاستراتيجية الربع قرنية إستهداء بنتائج ومؤشرات الاستراتيجية القومية الشاملة. وتعتبر الاستراتيجية الربع قرنية نقطة تحول في إتجاه توطين ثقافة علوم المستقبل والفكر الاستراتيجي في استشراف بناء الأمم

ثانيا : التخطيط الاستراتيجي في السودان

التخطيط الاستراتيجي كعلم حديث يعرف بأنه الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات وترجمة لجميع المشاريع والخطط والبرامج وإنزالها أرض الواقع. حيث يوجه الدولة والمجتمع التوجيه الصحيح نحو التقدم والتطور في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية، كما يعرف أيضاً بأنه دراسة بعدية للواقع من خلال الدراسة يتم استعراض نقاط القوة والضعف والفرص والبدائل والمهددات في سبيل توقع المستقبل، ويحتاج التخطيط الاستراتيجي إلى الكثير من المتطلبات التي يجب على الدولة والمجتمع توفيرها، وتتمثل في حشد الموارد والإمكانيات وإجراء التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية والخارجية والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والوضع الراهن للدولة وتوسيع قاعدة المشاركة ووجود الإرادة السياسية والسند القانوني والإعلامي للخطط الاستراتيجية، كل ذلك يمثل عوامل ومتطلبات مهمة عند تطبيق التخطيط الاستراتيجي في الدولة .

وهنالك العديد من الدول التي أصبحت رائدة في هذا المجال. حيث طبقت التخطيط الاستراتيجي بشكله الصحيح واستوفت كافة المتطلبات اللازمة لنجاح التخطيط وإدخاله حيز التنفيذ، وصارت نموذجاً يحتذى به مثل الولايات المتحدة التي استفادت من الموارد والإمكانيات المتعددة التي لديها، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والدساتير والقوانين المتفق عليها والمصالح الوطنية والرغبة في الهيمنة والسيطرة على العالم، وكذلك كان لها دور كبير في الانتقال بالتخطيط بمفهومه التقليدي إلى التخطيط الاستراتيجي بمفهومه الحديث، وكذلك الصين الصاعدة. حيث أحدثت بالخطط الاستراتيجية طفرة تنموية شاملة وحققت نجاحات عديدة بلغت مراتب عالية على المستوى العالمي خاصة في المجال الاقتصادي، بالإضافة إلى كفاءة القيادة السياسية وجهاز التخطيط وفاعليته

والاهتمام بالقطاعات الزراعية والصناعية والموارد البشرية والتكنلوجية، ونموذج آخر هو كوريا الجنوبية التي لا يوجد لديها موارد اقتصادية تذكر، لكنها اهتمت بالقوة البشرية الموجودة من تعليم وتأهيل وتطوير قدرات ووجود قيادات عملت على الاستقرار السياسي والأمني لكوريا الجنوبية، علاوة على الاهتمام بقطاع الصناعات المختلفة والاستثمارات والتجارة الخارجية والتعاون الخارجي، وقد تحققت تلك الأهداف عبر الرؤية الاستراتيجية لدولة كوريا الجنوبية وهذه النماذج تؤكد مدى اهتمام هذه الدولة بأهمية التخطيط الاستراتيجي ومدى تحقيقه لتلك الإنجازات الضخمة التي شهدتها تلك الدول، وتطبيق التخطيط الاستراتيجي ليس بالمهمة الصعبة، فقط يحتاج إلى تضافر جهود وشحذ همة من قبل الدولة والمجتمع واستثمار كافة الموارد الموجودة والفرص ومواجهة التحديات التي تعوق تنفيذ الخطط الاستراتيجية.

أما التخطيط الاستراتيجي في السودان، حديث عهد نشأ في بداية التسعينات، بدأ بالاستراتيجية القومية الشاملة ووضع الاستراتيجية الربع قرنية بمرسوم جمهوري عبر المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي بتوافق أغلب أو بعض القوى السياسية والمجتمعية، وتم تقسيمها إلى خطط خمسية تنفذ من خلالها الأهداف والغايات. حيث كان في السابق عبارة عن خطط اقتصادية قصيرة تنتهي بانتهاء أجل الحكومة، وهذا ما يسمى تخطيط نظام أو حكومة وليس تخطيط دولة متوافق عليها، كان هذا بسبب تقلب النظام السياسي في السودان بين ديمقراطي وعسكري والذي أثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة وعدم وجود نوع من التوافق والثوابت الوطنية المجمع عليها لدى القوى السياسية والتي يمثل التخطيط والخطط الاستراتيجية أحد أهم تلك الثوابت، وكذلك جملة من الأسباب والعوامل التي كان لها التأثير البالغ على الخطط الاستراتيجية الموضوعة والتي كان يمكن من خلالها معالجة ومواجهة تلك التحديات والمهددات التي

تتمثل في عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي بسبب حرب الجنوب سابقاً وأزمة دارفور والحركات المسلحة والديون الخارجية والتنمية غير المتوازنة والسياسات الاقتصادية غير المدروسة والإنفاق الحكومي غير الرشيد وأسباب كثيرة كانت بمثابة تحديات ومعوقات تحول دون تنفيذ الخطة الاستراتيجية، فضلا عن أنه لا يوجد أثر محسوس للتخطيط الاستراتيجي على أداء الدولة العام على المستوى الاقتصادي، السياسي والاجتماعي الخدمي بسبب أن أغلب المشاريع التي يتم تنفيذها تكون خارج الخطة باعتبار أن المشاريع الموجودة في الخطة غير واقعية وغير قابلة للقياس، وكذلك الميزانيات السنوية لحكومات الولايات أحياناً تكون غير قابلة للقياس وأيضا الميزانيات السنوية لحكومات الولايات المتحدة أحياناً تكون غير متوافقة مع الخطة. وهذا ما يعكس عدم التنسيق بين الحكومة المركزية والولائية في جانب الخطط والسياسات والتقييم ودورها في تفعيل عملية التخطيط الاستراتيجي وكل ذلك يقع على عاتق القيادات السياسية العليا على المستوى الاتحادي والولائي.

وهنا يمكن أن نقول إن التخطيط الاستراتيجي في السودان موجود من حيث الفكرة، والخطط الاستراتيجية الموجودة لا غبار عليها من حيث الأهداف والغايات والتي تم وضعها من قبل خبراء وأكاديميين وقيادات سياسية واقتصادية ومجتمعية، ولكن المحك الأساسي التنفيذ لهذه الخطط وإنزالها أرض الواقع، وهذا يتطلب من الجميع المشاركة في التنفيذ وإيجاد الإرادة السياسية لإلزام المؤسسات والمجالس الولائية العمل بالخطط الاستراتيجية والتقييم الدوري ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع المدرجة في الخطط وترسيخ مفهوم وأهداف التخطيط الاستراتيجي للمجتمع في بالدولة، كما يفعل الآن مجلس التخطيط الاستراتيجي لولاية الخرطوم ذلك، ولابد من اختيار ذوي الكفاءة والخبرة في هذا

المجال وتوزيعهم على المواقع المناسبة وتوفير السند الإعلامي والقانوني للخطط وبذلك نعبر بالتخطيط الاستراتيجي من مرحلة النظرية إلى مرحلة التطبيق الفعلي في كافة مؤسسات الدولة، ونستطيع أن نرى نتائج ملموسة على الأداء العام للدولة

ثالثا : نتائج وارقام خطة الاستراتيجية القومية الشاملة 1992-2002 الاستراتجية القومية الشاملة1992-2002(المجلد الاول للاستراتيجية ص7)

- تحقيق الامن الامن القومي الشامل وفق مرتكزات المشروع الحضاري للانقاذ
- تطويرقدرات السودان الاقتصادية بما يجعله في طليعة دول العالم

موجهاتها:

1- التمسك بمنهج الاسلام الخالدوعمران الروح بالايمان
2- توخي العدالة والمساواة
3- الاعتماد علي النفس
4-الاصلاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد الوطني

اهدافها:

1-القضاء علي البؤس و الفقر
2- احداث تنمية متوازنة
3- اخراج البلاد من قيود التبعية
4- تشجيع الاستثمار

مقدمة :

الكل يؤمن بأن الزراعة هي قاطرة التنمية في السودان وهي القطاع المقدم لسبل كسب العيش للأغلبية الساحقة من المواطنين وقد أكدت هذا المعنى حكومة الانقاذ بعد انقلابها العسكري في 30 يونيو 1989 إذ جاء في بيانها الأول ما يلي (لا يختلف اثنان حول

الامكانيات الطبيعية الهائلة التي تنعم بها بلادنا في مجالات الزراعة والانتاج الحيواني مما دفع كثير من الهيئات والمنظمات والشركات لإجراء الدراسات وإعداد المشروعات الصالحة للاستثمار والتنمية في بلادنا. ورغم ذلك فقد ظلت الأزمة الاقتصادية والمعاشية تنمو وتزداد يوماً بعد يوم حتى ضاق الحال بكل فرد وكل أسرة وضرب الفقر والبؤس قطاعات واسعة من أهل السودان ممن كانوا يجدون كفايتهم وانهار مستوى كثير من الأفراد والأسر إلى درجة العوز والحاجة التامة. وتدنت مرافق الخدمات الضرورية من تعليم وصحة، كل ذلك بسبب إضطراب السياسات وتخبطها وعدم استقرارها. وبسبب الصراع السياسي الذي شغل أهل الأحزاب مما ادي الي غياب التخطيط السليم للاصلاح والنهضة، وبسبب الفساد الذي خاض فيه الكبار قبل الصغار والرؤساء قبل المرؤسين فصار المنكر و المحسوبية والرشوة و استغلال النفوذ عرفاً ومنهجاً وأضحا و الالتجاء للقانون والمساواة بين الناس دون تمييز حزبي أو اجتماعي منكراً يحارب أهله وتسد في وجوههم الأبواب.

لقد تراكمت ديوننا الخارجية حتى بلغت أرقاماً هائلة وتنامت الفجوة بين ما نستورد و ما نصدر وتوقفت المصانع والمزارع بسبب نقص المواد الأولية والضرورية وإعراض الناس عن الانتاج والبذل والعرق واشتغلوا بعاجل الربح الوفير من الأعمال الهامشية الضارة من تهريب وتجارة للعملة وسمسرة في مواد التموين والأراضي ورخص الاستيراد والتصدير. وهكذا وقد كان لذلك النهج المعوج أثره السيييء في إشعال التطلعات غير الموضوعية مما قاد كثير من الأفراد إلى الانحراف والوقوع في الجريمة والجري الكاذب وراء المظاهر الخادعة، وبرزت في المدينة شرائح يزداد غناها وتنمو ثروتها كل صبح دون جهد أو عرق وشرائح أخرى يقتلها الفقر أو يكاد رغم الجهد والعرق. وزاد الأمر

كآبة تدفق أعداد النازحين وأطمارهم البالية وأيديهم الخالية من كل شيء إلا الأمل والرجاء.

إن ثورة إنقاذ السودان قد عقدت العزم على اتخاذ الإجراءات الآتية:

1- إيلاء أسبقية أولى لتأمين معاش المواطنين وكفالة الحاجات الأساسية وضبط السوق ومكافحة التهريب والضرب على أيدي المحتكرين والمتاجرين في السوق الأسود وسارقي قوت الشعب.

2- تحسين الخدمات في الريف والحضر من تعليم وصحة واتصال وطرق وموارد مائية.

3- ضبط الفساد في الخدمة العامة ومكافحة الاختلاسات ومحاربة الرشوة ومحاسبة المفسدين ومحاكمتهم بصورة جادة وناجزة وستخصص لذلك لجان تحقيق ومحاكم خاصة.

ولن يستثنى منها أحد مهما كان موقعه أو مكانته.

4- دفع التنمية والانتاج وفق خطة علمية واقعية .

هذا هو ما جاء على لسان حكومة الانقاذ عند مجيئها للسلطة في 30 يونيو 1989 – هذه الوعود التي انقضى عليها ما يزيد عن 25 عاماً – كيف صارت تلك الوعود ؟.وماذا تحقق منها

لمواجهة تلك المهام وتغيير وجه السودان وتحسين معيشة وحياة البشر أشهرت حكومة الانقاذ سياسات التحرير الاقتصادي وآلية السوق وبنت عليها الاستراتيجية القومية الشاملة ووضعت بناء عليها الخطة العشرية للتنمية (1992-2002) وكان النصيب الأكبر فيها للزراعة – وعند إقرار تلك الخطة العشرية اصطحبتها ضجة إعلامية عالية المستوى باعتبارها الخطة التي ستحدث قفزات في تنمية السودان والتنمية البشرية التي

يستحقها إنسان السودان – فماذا كانت الحصيلة التي جناها المواطن السوداني في جميع أنحاء السودان.

اولا: مجال الزراعة حدث ما يلي:

1 – بشرت الخطة العشرية عند نهايتها بأن تصل كمية الذره إلى (20) مليون طن وقد كان انتاج الذره فعلياً (4) ملايين و(425) الف طن في آخر أعوام النظام الديمقراطي – قبل الإنقاذ – حيث أن كمية إنتاج الذره عند نهاية الخطة العشرية في منتصف 2002 ما جملته (2) مليون و(825) الف طن – وهذا الانتاج يساوي أقل من (15%) من هدف نهاية الخطة العشرية كما يساوي أيضاً ما يقل قليلاً عن (64%) من الانتاج في عام 1989 خلال آخر أعوام الحكم الديمقراطي – ليس هذا فقط بل أن كل سنوات الخطة العشرية لم تشهد أي إنتاج للذره متفوقاً على إنتاج آخر سنوات الديمقراطية ونضيف أيضاً أن جملة إنتاج موسمي 1990/1989 و1991/1990 كان كمية (2) مليون و(716) الف طن وجملة هذين الموسمين عند بداية حكم الانقاذ تساوي (61%) فقط من انتاج الذره في موسم 1988–1989(قبل الخطة)

2– كان إنتاج الدخن في عام 1989/1988 (قبل الانقاذ) كمية (495) الف طن ووعدت الخطة العشرية عند نهايتها في منتصف 2002 أن يتحقق إنتاج (2) مليون و(49) الف طن من الدخن ولكن عند حلول نهاية الخطة العشرية كان الانتاج الفعلي (581) طناً من الدخن وهذه الكمية تساوي (28%) مما هدفت له الخطة العشرية وأيضاً بزيادة (17%) مما كان عليه إنتاج الدخن في آخر أعوام الحكم الديمقراطي.

3–أما إنتاج القمح (ثالث أنواع الحبوب الغذائية في السودان) فقد هدفت الخطة العشرية إلى إنتاج (2) مليون و(297) الف طن من القمح ولكن الانتاج الفعلي للقمح قد كان (330) الف طن فقط عن نهاية الخطة العشرية وقد كان فعلياً (247) الف طن من

القمح في العام الذي سبق نهاية الخطة العشرية والحال أن كمية (247) الف طن من القمح قد تم انتاجها في عام 1989/1988 قبل حكم الانقاذ دون ضجيج حول الاكتفاء الذاتي من القمح – ولابد أن نضيف هنا أن انتاج القمح قد وصل إلى كمية (838) الف طن في عام 1992/1991 ولكنه لم يستمر حيث وصل الانتاج إلي (172) الف طن في عام 1999/1998 وبلغ (214)الف طن في موسم 2000/1999 و(303) الف طن في موسم 2001/2000.

وهكذا نجد أن انتاج الحبوب حسب ما هدفت له الخطة العشرية قد إنهار تماماً ولم يصل إلى ما يقارب أهدافه المعلنة.

ونواصل تصوير نتائج الخطة العشرية فيما يتعلق بانتاج القطن والسمسم والفول السوداني.

4- صاحب الاهتمام بالتوسع في انتاج القمح في كل المشاريع القومية وغيرها إنحداراً في المساحات والكميات التي تم انتاجها من القطن. ففي عام 1988-1989قبل الخطة كان انتاج القطن (514) الف طن وتدهور الانتاج بعد ذلك إلى (169) الف طن في موسم 1993/1992 و(148) الف طن في 1994/1993 ثم وصل إلى (160) الف طن في 1999/1998 (147) الف طن وفي 2000/1999. لقد كان متوسط صادرات القطن من السودان خلال الفترة (1988/1986) في حدود (900)الف باله ولكن بعد التوسع في انتاج القمح بعد الانقاذ إنحدرت كمية الصادرات إلى (402) الف باله وسارت كمية صادر القطن على هذا المنوال بزيادة ونقصان من عام لآخر. كما ان نقص انتاج القطن يتبعه نقص إنتاج بذرة القطن وهي مدخل إنتاج لصناعة زيوت الطعام في السودان.

5- كان من أهداف الخطة العشرية إنتاج مليون و(350) الف طن من السمسم في العام مع نهاية الخطة العشرية في منتصف عام 2002 ولكن وصل الانتاج الفعلي في ذلك الوقت إلى (122) الف طن من السمسم وهو ما يساوي (9%) فقط من هدف الخطة وقد كان انتاج السمسم في عام 1989/1988 قبل الخطة (194) الف طن.

6- أما في إنتاج الفول السوداني فقد كانت جملة الكمية المنتجة فعلياً (550 (الف طن في نهاية الخطة العشرية وكان من المؤمل حسب الخطة العشرية أن يصل الانتاج في القطاعين المروي والمطري إلى كمية (2) مليون و(108) الف طن فول سوداني أي أن ما حدث فعلاً هو إنتاج (26%) فقط مما هدفت له الخطة العشرية. وبالطبع عندما نتناول كل هذه التفاصيل إنما نود أن نشير إلى التدهور الذي أصاب الزراعة والقطاع المطري التقليدي الذي يسكنه جوالى (65 (%من سكان السودان والحال اننا نقارن الانتاج حالياً مع الانتاج الفعلي قبل ما يزيد عن 25 عاماً من الزمان. ويكفي فقط أن نقول أن سكان السودان قد تجاوز عددهم (30) مليون نسمه حسب تقديرات جهاز الإحصاء المركزي. وكما تشير المعلومات الصادرة من بنك السودان فإن الانتاج الزراعي قد أصابته الكثير من الكوارث هنا وهناك مما أدى إلى تدهور نسبته في الناتج الإجمالي. وكما تشير تقارير بنك السودان فإن نسبة نمو الزراعة في فترة ما بعد انتاج وتصدير البترول قد ظلت منخفضة. ففي عام 2000 كانت نسبة نمو الزراعة إجمالاً أقل من (1%)ثم أقل من (5%) في عام 2001 ثم (7%) في عام 2002 وانخفضت إلى (5%) في عام 2002 ثم كانت نسبة نموالزراعة سالبة بحوالى (4%) في عام 2004 وأصبح معدل النمو للزراعة حوالى (7%) في عام 2005. والحال أن نسبة نمو الزراعة حسب معطيات الخطة العشرية كانت (35%) سنوياً الشيء الذي لم يحدث رغم انتاج وتصدير البترول – وهذه حقيقة مؤسفة للغاية – كما نود أن نشير إلى ان الزراعة

في السودان (الشق النباتي) يتكون من الزراعة المروية والزراعة المطرية شبه الآلية ثم الزراعة المطرية التقليدية وبتتبع نسبة نمو الزراعة شبه الآلية نجد أن نموها قد كان سالباً بنسبة (56%) في عام 2000 ثم سالب مرة أخرى بنسبة (45%) في عام 2004 كما أن الزراعة المطرية التقليدية (التي لم تدخلها الزراعة الآلية ولا مدخلات الانتاج من سماد ومبيدات حشرية وبذور محسنة فقد كانت نسبة نموها سالبة بمقدار(6%) في عام 2000 ثم سالبة بمقدار (12%)في عام 2001 ثم نسبة نموسالبة للمرة الثالثة بمقدار (25%) في عام 2004 وكل هذا يصور الدمار الذي أصاب القطاع الزراعي والفقر والجوع الذي اصاب المنتجين في القطاع الزراعي والمطري منه على وجه الخصوص. وعندما نقارن إنتاج الحبوب الرئيسية في السودان نجد أن كل إنتاج الحبوب (ذره، دخن، قمح (في موسم 2005/2004 كان أقل في كل كمية الانتاج الكلي والمساحات المزروعة وأقل من إنتاجية الفدان عندما نقارنه مع الموسم السابق له 2004/2003.

فعليه ان السياسات المالية والاقتصادية الكلية للخطة الاستراتجية القومية ووفقا للنتائج والارقام تحتاج الي مراجعة شاملة اذ ادت الي انهيار الانتاج الزراعي والي هجرة المنتجين الزراعين من القطاع التقليدي علي وجه الخصوص للمدن فريفت المدن وتعطل الانتاج بالريف وبذالك سقط شعار (ناكل مما نزرع ونلبس مما نصنع)

ثانيا: القطاع الصناعي

هدف الخطة العشرية في مجال الصناعة استثمار كامل الطاقة القصوى للصناعات القائمة حيث اشارت الخطة الي تاسيس الصناعات الزراعية من الاسمدة والمبيدات والتعبئة والالات الزراعية وجعل السودان بلدا مكتفيا ذاتيا منها ومصدرا لها كما اكدت الخطة علي ضرورة تاسيس الصناعات الاساسية بصورة راسخة كالحديد والصلب

والبتروكيميات والسلاح والكهرباء والالكترونيات والسيارات والغليف ومواد البناء والتشيد والصناعات الثقافية والتربوية.

وعلي الرغم من الجهد المبذول من قبل مدينة جياد الصناعية ومجمع اليرموك للتصنيع الحربي ومجمع ساريا الصناعي الا ان ما هدفت اليه الخطة العشرية ما زال بعيد المنال لقد تحدثت الخطة عن الاكتفاء الذاتي من صناعة الادوية الاساسية المنقذة للحياة والتصدير منها لخارج السودان فعليه قد احرز تقدما كبيرا لهذه الصناعات الا انه لازال لم يتحقق الاكتفاء الذاتي من الادوية المنقذة للحياة . كما تحدثت الخطة عن تطوير صادرات السكر والغزل والنسيج والجلود بما يوازي اضعاف الاستهلاك المحلي . فماذا حدث ؟

في مجال النسيج:

قبل الخطة كان الاكتفاء الذاتي حوالي 200 مليون يارده وعلي حسب هدف الخطة العشرية كان من المفترض ان ينتج 800 مليون يارده حتي يمكن تصدير 3 اضعاف الاستهلاك المحلي . وقد جاء في تقرير بنك السودان للعام 2000 ص(52) ان انتاج النسيج في هذا العام يساوي 8مليون يارده أي بنسبة 1% من المستهدف في الخطة العشرية اذان جملة انتاج النسيج خلال الخمسة اعوام 1996-2000 كان 9% من المستهدف في الخطة العشرية للعام الواحد ونود ان نقارن هنا انتاج النسيج في العام 1986-1987 قبل الخطة العشرية اذ وصل 168مليون يارده وهي اقرب نقطة وصلها الانتاج في البلاد الي ما يقارب الاستهلاك المحلي انذاك .اما مجال انتاج الغزل وكما جاء تقرير بنك السودانفهو 700 طن فقط في العام 2000 اذ ان جملة انتاج الغزل خلال الخمسة اعوام 1996-2000م يساوي 6الف طن وقد كان الانتاج قبل الخطة يتراوح 11الف الي13الف طن للعام الواحد .

قد اديذالك الي زيادة استيراد المنسوجات ففي العام 1998 تم اتستيرات 43مليون دولار وفي 1999 39 مليون دولار وقفز ال 61 مليون دولار في العام 2002. وكانت حملة استيراد المنسوجات خلال 7سنوات منزمن الخطة 1990-1996ما يساوي 103 مليون وهي ما تساوي فقط اقل من 37% من جملة قيمة المستورادت من المنسوجات خلال عامي 2001-2002م. وماتم استيراده خلال 6 اعوام 1997-2002م يساوي 467 مليون دولار وما تم تصديره من الصادرات الزراعية خلال عامي 1999-2000م يساوي 537 مليون دولار. فعليه قد تم استيراد 61 مليون دولار خلال عامي 1998-2000م من الملبوسات الجاهزة والمستعملة واقمشة من حريرصناعي خلال الفترة نفسها 38مليون دولار وغزل وخيوط بحوالي 5 مليون دولار . فاذا قارنا هذه المستوردات بما تم استيراده من المبيدات الحشرية بملغ 7مليون دولار خلال السنوات نفسها الامر الذي ادي الي انتشار الافاتالتي قضت علي 60% من اللانتاج بالقضارف وادخلت منتجيها السجون كمعسرين بسبب سؤ ادارة عملية الاستيراد التي كان من المفترض ان تكرس الي تحقيق شعار الاكتفاء الذاتي ونلبس مما نصنع .

مجال صناعة السكر:

حدث تقدم ملحوظ في انتاج مصانع السكر الحكومية الاربع وذالك لما تتمتع به ادارة هذه المؤسسات من موضوعية ضد السلبيات الحكومية في التمويل وخلافه. كما يمكن ان نشير الي مصنع سكر الجنيد الذي ينتج ما يزيد عن طاقه الانتاجية وهذا مثال يحتذي به من الصناعات الحكومية وغيرها كما يمكن ان نشير الي المثل الاعلي لصناعة السكر في السودان بل وفي العالم الثالث وهومصنع سكر كنانه والذي يتوجب علينا دراسة تجربته لنفتح المجال امام هذه الادارة المبشرة في السودان .مما يعطيها استقلالية واجبة للنجاح . ولكن فشلت الخطة العشرية في صناعة السكر اذ هدفت الي

انشاء 10 مصانع جديده 3 منها بحخم مصنع سكر كنانه و3 بحجم مصنع حلفا الجديدة و3 منها بحجم سكرسنار وودحد بحجم سكر الجنيد ونهاية المطاف لم يتحقق منها المحاولات الاولية لاقامة مصنع سكر النيل الابيض.

مجال صناعة البترول:

ان اكتشاف صناعة البترول من السودان والذي تمفي نهاية العام 1999م لهو انجاز عظيم ، اذ انه سلعة استراتيجية هامة وفر الاكتفاء الذاتي للبلاد مما اضاف حوالي مبلغ 600 مليون دولار سنويا لخزينة الدولة وقد احدثت هذه الايرادات الجديدة لخزينة الدولة نقلة نوعية من ميزانية كانت تعتمد اساسا علي الضرائب لما يزيد 40% من الايرادات العامة. ولابد ان نشير الي انه مازلنا نستورد منتجات بترولية ففي العام 1998قبل انتاج البترول كان قيمة استيراد المنتجات البترولية تساوي 256مليون دولار وعند بداية التصدير في العام 1999م تم استيراد 185 مليون دولار وحتي العام 2000م تم استيراد منتجات بترولية بقيمة 108 مليون دولار ثم 98 مليون دولار .

ثالثا :قطاع التنمية:

في العام 88–1989م قبل الخطة كانت منصرفات التنمية تساوي 35% من جملة الايرادات المركزية اما في العام 2000م فصارت منصرفات التنمية تساوي 11% فقط من جملة الايرادات المركزية وفي العام 1997 كانت منصرفات التنمية تساوي 6% فقط من جملة الايرادات العامة . ففي العام 88–1989م ومن ضمن منصرفات التنمية نال القطاع الزراعي حوالي 33% من جملة المنصرفات ، فيما نال القطاع الصناعي 36% من ذات المنصروفات ونال قطاع النقل والمواصلات حوالي 6% وقطاع الخدمات حصل علي 13% . اما في العام 2000م نال القطاع الزاعي اقل من 35% من منصرفات التنمية ونال قطاع الطاقة والتعدين 15% من جملة منصرفات التنمية وحازت

التنية الصناعية علي 18% ايضا النتقل والمواصلات علي اقل من 13% اما قطاع الخدمات لم ينل أي شي –ولا تعليق.

الشي المهم في هذا الموضوع ان منصرفات التنمية في العام88–1989م قبل الخطة كانت تساوي 134% مقارنتة بمنصرفات الامن والدفاع للعام نفسه .

قطاع الثقافة

افردت الخطة العشرية حيزا كبيرا للاعلام والعمل الثقافي باعتبارها تتسعي لاحداث ثورة ثقافية تحت راية التغيير الحضاري الاسلامي وتنحه غاياته ومقاصده . ففي مجال الثقافة جاء:

تنشيط الحركة الثقافية بمضاعفة التنظيمات الثقافية مثل الجمعيات الادبية والشعرية والرياضية والمسارح والمتاحف والمكتبات 10 اضعاف ومضاعفة المشاركين في تلك الناشط 20 ضعفا وتشجيع حركة النشر والطباعة ليصبح السودان مركزا رئيسيا لذالك النشاط في المنطقة ومضاعفة الكتب المنشورة والاعمال الثقافية كالمسرحيات والافلام 100ضعف.

مجال الاعلام:

تحدثت الخطة في هذا المجال عن:

تعزيز قدرات الاعلام والارتقاء بنوعه ووصل المواطنين بخدماته علي المستوى العالمي وفي محيطه الثقافي والاقليمي بصفة خاصة . وذالك بتنويع برامج الاذاعات المسموعة والمرئية وتقوية ارسالها ليعم السودان التبلغ العالم اجمع بلغات 3 علي الاقل وتحسين مستوى الصحافة ورفع معدلات انتشارها داخل السودان وخارجه 100ضعه.

رابعا: الاستراتيجية ربع القرنية 2003-227م

الرؤيا:

(استكمال بناء أمة سودانية موحدة ، آمنة ، متحضرة ، متقدمة، متطورة)

جاء في هذه الخطة استكمال بناء أمة متطورة بحلول عام 2028م ، في كافة مناشط الحياة السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية ، وأن يهيئ لها هذا التطور أن نتبوأ موقعاً متقدماً بين دول العالم تسهم به في توطيد دعائم السلم العالمي وفي المشاركة بالأمن والرفاهية للمجتمع الدولي .

1-.أمة موحدة:

بتعزيز الاجماع الوطني حول القيم العليا للأمة والمصالح الكبري للبلاد ، وبتحويل التعدد والتنوع إلي مصدر قوة وعنصر إخصاب للوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي ، وذلك وصولاً إلي درجات متقدمة من العيش المشترك بين الاديان والتلاقح الفاعل بين الثقافات والتمازج الحي بين الأعراق ، مما يتجلي لدي المشاركة العادلة الكاملة في ظل الولاء الوطني الصادق المتجدد.

2- .أمة آمنة

: بتوطيد دعائم العدل الشامل بين أفراد الأمة ومجموعاتها وجهاتها وبتأمين الحياة الكريمة والبيئة السليمة والموارد النامية لأجيال الحاضر والمستقبل وببسط الأستقرار السياسي والسلام الاجتماعي ، وبحماية الدولة من العدوان وصيانة المجتمع من الجريمة ، وبتعزيز علاقات خارجية متطورة إلي درجات متقدمة من الشراكة العادلة مع المحيط الإقليمي والدولي .

3- أمة متحضرة:

بإحداث نقلة نوعية من المجتمع الريفي المتخلف إلي مجتمع مدني متحضر ، وبتنمية مشاركة المجتمع المدني المنظم إزاء دور الدولة الرسمي وبتوسيع الحماية الكاملة من الدولة والمجتمع لحقوق الإنسان ولحكم القانون وللرأي العام الحر السمح .. وذلك في إطار التحديث الرشيد الذي يأخذ بأحدث منجزات المعرفة والخبرة في العالم فيوائم بينها وبين منظومة القيم الأصيلة في المجتمع.

4- أمة متقدمة:

بترسيخ التعاطي الواعي للدراسات المستقبلية والتخطيط الإستراتيجي وبالاستيعاب الحيوي للمعطيات العلمية والتقانية ، وبالتصعيد الدائم للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ، وباعتماد قواعد المؤسسية والشفافية ، وما يقابلها من أسس الرقابة والمراجعة ، وبالاستهداء بالمعرفة والخبرة ، وبالاحتكام إلي التداول السلمي للسلطة.

القيم:

ترتكز الإستراتيجية القومية ربع القرنية علي قيم الأمة وثوابتها الاخلاقية وإرثها الثقافي الراشد . ومن منطلق أن الأيمان بالله يعطي الحياة غايتها الأساسية ويمنحها معناها الذي يوازن بين ما هو مادي من الحاجات والطاقات وما هو روحي من المثل والقيم . وذلك مما لا تستقيم الحياة بدونه . وفق هذه القيم يسعي أهل السودان لبلوغ درجة الأحسان والاتقان في كل نشاطهم الإنساني ، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وعلي رأس هذه القيم ما يلي :

1- العدل أساس الحكم الراشد يتحراه أهل السودان في كافة شئونهم.

2- الحرية هبة من الله أساسها أن الناس خلقوا أحراراً لا يجوز قهرهم واستعبادهم ينشدها أهل السودان لتتحقق في شئون الحياة كافة وفق حكم القانون.

3- .الشورى مبدأ أصيل في الحكم يقوم عليه تنظيم الدولة والمجتمع ويوجه الأداء في

سائر وجوه الحياة العامة .

4- الوحدة وتتحقق بالتمازج القومي الذي يحترم التنوع والتعدد باعتبارهما مصدر قوة وفاعلية .

5- الحياة الكريمة الطيبة للمواطنين كافة لضمان تحقيق الحاجات الأساسية للإنسان والاستجابة للتطلعات المشروعة للأجيال .

6-العزة والكرامة لبناء كل مقومات القوة والمنعة للدولة والمجتمع صوناً لكرامة الوطن ومواطنيه ودرءاً لكل مهدد لسلامته وأمنه القومي .

7- .المشاركة بتوسيع أطرها أمام سائر القوي السياسية والاجتماعية ، وذلك من حيث هي حق وواجب.

التحديات:

1- .أن نحافظ في تقدمنا الحضاري علي تميزنا الذاتي الذي نساهم به في الارتقاء بالحضارة الانسانية ، وهو المواءمة بين معطيات التقدم المادي وموجهات الرقي الروحي ، كرؤية إنسانية صاعدة .

2- أن نحيل رؤيتنا للوحدة إلي واقع متقدم مطرد من الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي ، وذلك علي أرضية عادلة متوازنة من الحرية الدينية والسياسية، ومن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن المشاركة في السلطة والشراكة في الثروة وذلك حتي نتيح لتعددنا وتنوعنا فرص النمو الايجابي الذي يخصب الوحدة.

3- .أن نحقق التواؤم بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، بحيث يكون الإنسان هو محور عملية التحديت والتطوير ، وذلك بتجفيف منابع الفقر ، ومحاصرة بؤر العطالة وإزالة مظاهر التخلف ، وتمكين أفراد المجتمع من التمتع الكامل بحقوق الحياة والحرية ، ومن الانتفاع العادل بمنجزات العلم والتقانة ، وذلك حتي يتطور المستوي

المعيشي للمواطنين من سد الحاجات الأساسية إلي تلبية التطلعات الحضارية.

4- أن نوطد دعائم الدولة الاتحادية ذات الحكم اللامركزي الذي يوفق بين الوحدة الوطنية والإستقلال الإداري ، وذلك بتطوير تجربة الحكم الاتحادي في تحديد الاختصاصات والمسؤوليات وفي تخصيص الموارد والثروات .

5- .أن نعمق قواعد التربية الوطنية والاخلاقية التي نتجاوز بها السلوكيات الاجتماعية المقعدة عن التطور والتقدم ، ونعلي قيم العمل المنتج ، والادخار المثمر ، وذلك وفق سلوك قيمي من الاستثمار النافع لنعمة الوقت ، والاستخدام الأمثل لخيرات الموارد.

6- .أن نستكمل عمليات التأهيل الكامل لاقتصادنا الكلي في إطار الاصلاح الهيكلي وذلك بتطوير مؤشرات الاستقرار والنمو والتوازن إلي معدلات متقدمة من الشراكة العادلة في علاقات التبادل الدولي الحر ، وذلك باستيعاب اقتصاديات المعرفة المعلوماتية في إضفاء القيمة المضافة ، والميزة النسبية ، والمقدرة التنافسية ، علي سائر منتجاتنا في السوق الداخلي والخارجي .

7- .أن نؤهل تعليمنا العام والعالي ، وأن نطور تدريبنا الفني والتقني ، وأن نرتقي بالبحث العلمي ، وبناء القدرات وتوطين التقانة ، حتي نحقق بتنمية الموارد البشرية وتوظيفها مستوي الانتاجية الذي يتميز بالمعيارية العالمية . وذلك علاوة علي الارتقاء بقدرات الجودة الأفقية والامتياز الرأسي في تخطيط السياسات وأداء البرامج وإدارة العمليات.

الأهداف

في إطار الرؤية المحاطة بالقيم ، وفي مواجهة التحديات نضع الأهداف التالية لإستراتيجيتنا:

المجال السياسي:

1- توطيد المقومات الأساسية الدفاعية والأمنية لحفظ سيادة البلاد ، وتعزيز أمنها الداخلي والخارجي ، وحماية مواردها الطبيعية والبشرية ، وصيانة استقرارها السياسي ، ونموها الاقتصادي ، وسلامها الاجتماعي .

2- تنمية عُرف الحوار الوطني بين القوي السياسية والاجتماعية حول مستجدات القضايا الكبري ، وبما يتيح الاختلاف المشروع حول المناهج والوسائل ، في إطار الاتفاق الشامل علي جوامع القيم وقواسم المصالح .

3- تطوير الفرص أمام ممارسة سياسية ناضجة رشيدة تنفتح علي التجربة الإنسانية المعاصرة ، وتعبر عن خصوصية تكويننا الاجتماعي والثقافي ، وذلك في ظل المساواة في حقوق المواطنة ، وحرية التعبير والتنظيم ، وعدالة المشاركة في صنع القرار وتداول السلطة ، وذلك وفق حماية الدستور ورعاية حكم القانون.

4- ترسيخ قنوات الاتصال المتبادل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني للحوار العام حول القضايا السياسية ، وتطوير آليات قياس الرأي العام للمساهمة في صنع القرار السياسي ، واستيعاب عناصر المعرفة والخبرة في المؤسسات الفنية الداعمة لصنع القرار.

5- .البلوغ بمشروع صناعة المعلومات إلي تحقيق غاياته في رفد مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع بالخلفية المعرفية الضرورية لوضع الخطط وصنع القرارات ، وذلك علي أسس علمية ورؤي منهجية .

6- .تطوير هياكل الدولة ، اتحادياً وولائياً ، من حيث التنظيم الإداري والقانوني، والأداء العدلي والرقابي ، وذلك لأداء الخطط الإستراتيجية ، والبرامج المرحلية علي وجه الجودة والامتياز ، وبما يتيح سرعة التجاوب المؤسسي مع المتغيرات.

7- إرساء تقاليد مرعية ذات مرونة وفاعلية في أدائنا الدبلوماسي والسياسي الخارجي ، وذلك بما يهيئ لسياستنا الخارجية أن تحقق مصالحنا الحيوية ، وأن تخدم خططنا الإستراتيجية ، وأن تتيح الفرص المواتية لتميزنا في المحيط الإقليمي والساحة الدولية سواء بالشراكة المتكافئة ، أو بالمساهمة الايجابية .

8- التطوير المتجدد للمناهج الإدارية ، وفق متغيراتها العالمية ، لمواكبة اقتصاديات المعرفة المعلوماتية ، والشراكة العالمية ، والتنمية المستدامة .

المجال الاقتصادي:

1-التجاوز بآثار اقتصاد التحول إلي مرحلة الإقلاع والانطلاق ، وذلك من خلال تطورنا إلي دولة تصنيع ناهضة ، تتنوع فيها القاعدة الانتاجية ، وتتعدد التركيبة التصديرية ، وذلك بإعمال المعرفة التقانية ، والجودة الشاملة، مما يضفي علي استكمال البنيات التحتية المادية ميزات البنية الفوقية المعرفية ، وهو ما يحقق التسارع في التطور .

2- استدامة الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي والتوازن الهيكلي ، والارتفاع بها إلي معدلات نوعية من اقتصاديات التقدم التقاني الذي يرتقي بالانتاج الزراعي الصناعي والتبادل التجاري إلي قيمة تراكمية مضافة.

3- إحداث الترابط العضوي بين مراكز البحوث والتطبيقات التقانية من جهة ، وبين مؤسسات التعليم ومواقع الانتاج وسوق العمالة من جهة أخري ، مع ارتباط موازٍ مع مراكز التقدم التقاني العالمي والسوق العالمية.

4- الارتقاء بالبعد الاجتماعي للنمو الاقتصادي عن طريق التنمية الاجتماعية الشاملة ، في التوازي مع اعتماد البعد البيئي للتنمية الاقتصادية ، بانتهاج التنمية المتوازنة المستدامة . وبخاصة في الارتقاء بالانتاج الريفي والحياة الريفية ، مما يجفف قنوات الهجرة الداخلية ، والاكتظاظ السكاني الحضري .

5- التعديد والتنويع في توزيع قطبيات التنمية الاستثمارية علي جغرافيتنا الاقتصادية ، مما يحقق أهداف التنمية المتوازنة ، ويمنح اقتصادنا ميزات التنوع الانتاجي والتصديري ، ويحفظ التوازن السكاني والأمن الاجتماعي.

6- تأهيل بلادنا لاقتصاديات الموارد الحيوية الحرجة كا لماء والطاقة والغذاء ، مما سيدخل العالم في الازمات والنزاعات جراء الندرة في المصادر ، وذلك بتطوير مشروعاتنا الكبري في الري والتوليد الكهربائي والاستخراج البترولي ، والانتاج الزراعي النباتي والحيواني ، إلي مستوي الاكتفاء القياسي ، والتبادل التجاري النوعي.

7- تطوير الأولويات بين قطاعات النشاط الاقتصادي بوضع القطاع الخاص ، الانتاجي والخدمي ، في موقع الريادة والمبادرة ، مع الارتقاء بأشكال المشاركة القطاعية الأخري ذات الاستيعاب الاوسع للقواعد الاجتماعية .

8- ترقية التخصيص والتوظيف للموارد ، بتوجيه النصيب الكافي من العائدات البترولية والتعدينية للتحديث والتطوير في قطاعات البنية الاساسية ، والتنمية الزراعية والصناعية ، مع تطوير الاستنباط الحيوي للمصادر والموارد الأخري . هذا علاوة علي ترشيد الاستخدام لهذه الموارد من خلال االادارة التنموية الكفؤة التي تتجاوز الهدر والفاقد والتجميد.

المجال الاجتماعي والثقافي :

1- الوصول بالتقدم الاجتماعي إلي المواءمة الرشيدة بين احتفاظه بأصالة قيمه الثقافية الذاتية وبين انفتاحه علي حداثة الثقافات والمعارف الإنسانية ، وذلك نأياً عن الاستلاب الحضاري وتحصيناً في وجه الغزو الثقافي.

2- البلوغ بالتنوع الثقافي في تكوين مجتمعنا إلي درجات متقدمة من إثراء التماسك الاجتماعي وتعزيز السلام الاجتماعي ، وذلك بتنمية هذا التنوع نحو التلاقح الثقافي

والتماسك الاجتماعي .

3-التصاعد بأدوار المجتمع المدني بكل منظماته الحديثة وتكويناته الأهلية إلي مستوي المشاركة الكاملة للدولة في وضع الخطط وتنفيذ البرامج ، وإرساء المقومات الداعمة لقيام مجتمع المعرفة التقانية والابداع العلمي .

4- استهداف التوزيع السكاني المتوازن من خلال تطبيق التنمية المتوازنة ، مع الإنماء الدائم للخصائص السكانية .

5- الارتقاء بمستوي تمكين المرأة من المشاركة المتساوية في الحياة العامة ، ومن الشراكة المتعادلة في الحياة الخاصة ، وذلك في إطار قيم الأمة وأعراف المجتمع.

6- إحراز التقدم في التأهيل المستدام للمورد الشبابي ، بما يمكِّنه من بناء قدراته وتوظيف كفاءاته ، حتي يكون آمناً مطمئناً علي مستقبل تطلعاته .

7- تطوير قاعدة الصحة للجميع إلي آفاق بناء القدرات الجسدية والعقلية ، ابتداء من توسيع الصحة الوقائية وتعميم التأمين الصحي ، وانتهاء إلي تحديث الصحة العلاجية المتميزة وتطوير الرعاية الصحية النوعية .

8- تعميم الوعي العام بالقيمة الصحية للتربية البدنية ، وتوسيع قاعدة ممارستها لسائر الفئات العمرية ، بناء علي مبدأ الرياضة للجميع ، وذلك مع الوصول بالالعاب الرياضية التنافسية إلي الحد المرموق إقليمياً ودولياً .

9- تطوير مستويات الأمومة الآمنة ، والطفولة السليمة ، والشيخوخة المستقرة إصحاحاً للحياة وإنماءً للمورد البشري . علاوة علي ترسيخ الالتزام الكامل من مؤسسات الدولة والمنظمات الأهلية باستهداف الفئات المحتاجة للرعاية والحماية.

10- الارتقاء بقاعدة التعليم للجميع إلي مستوي التأهيل النوعي للمورد البشري من خلال المنظومات المتقدمة للتعليم والإعلام والمعلومات . وحتي يكون التعليم موصولاً بأهداف

البحث العلمي والتطوير التقني ، ومربوطاً بخطط التنمية والعمالة ، ومفتوحاً علي معطيات العلم الحديث والتقانة ، وحتي يكون الإعلام مستجيباً لتطور الآفاق الفضائية والشبكية ، ومتجاوباً مع مقتضيات القيم العليا للمجتمع ، والمصالح الكبري للبلاد.

11- تعميق المفاهيم الثقافية وتوسيع المناشط ذات الأداء الثقافي ، حتي نبلغ مستويات متقدمة من ترقية الذوق الجمالي ، والسلوك القيمي ، وحتي تفضي الممارسة الثقافية إلي الابداع المتميز بين سائر الثقافات الأخري ، سواء في حقول العلم والفكر ، أو في ألوان الآداب والفنون .

12- توطيد دعائم الثقافة الوطنية التي تتمثل قيم الأمة ومصالح الوطن ، وتحافظ علي الإرث الثقافي ، وتبسط الوعي السياحي ، وتعتز بتنوعها الثقافي ووحدتها الاجتماعية.

المبحث الثالث

التخطيط التنموي بولاية شمال دارفور

أولا: الطرق:

ولاية شمال دارفور لم تحظ بالطرق التي تربط الولاية بالولايات الأخرى باستثناء طريق الفاشر – نيالا بجنوب دارفور وهو طريق قديم منذ الثمانينات من القرن الماضي تهالكت ردمياتها حاليا ولم تسلفت منها سوى 100كلم تقريبا باتجاه مدينة نيالا خلال ألفترة 2001–2003 . كما يوجد طريق ردمية يربط الفاشر بكبكابية منذ الثمانينات لكنها تهالكت تماما بسبب عدم السفلتة والصيانة . حاليا يستمر عمل الردميات في طريق الفاشر–كتم ، أما طريق الإنقاذ الغربي الذي يربط الولاية بالعاصمة القومية ، لم يسفلت منه سوى 115 كلم رغم بدأ العمل فيه عام 1991م. غير ذلك لا يوجد طرق بالولاية غير الطرق البرية الرملية و الوعرة الذي يعاني منه إنسان الولاية خلال تنقله بالبصات واللواري والعربات الصغيرة ، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف الترحيل والتعرض للمخاطر الأمنية.

لا توجد طرق داخلية بعواصم المحليات باستثناء مدينة الفاشر الذي يحتوى علي ما طوله 19.5كلم سفلتة و12.5 كلم ردميات. الخطة الخمسية –شمال دارفور (2010، 13) وعموما فان الطرق القائمة بالولاية كما يتضح من خلال الجدول الأتي :

جدول رقم (1) يوضح الطرق القائمة الآن:

الرقم الطريق		التصنيف		الطول	الحالة الراهنة	المناق التي تمر بها
		قومي	إقليمي			
1	الانقاذ الغربي	-		**368**	115كلم مسفلت	فاشر-أم كدادة-النهود
					253 ردميات	الفاشر-نيالا
2	الفاشر-كتم		-	**109**	30 ردميات	الفاشر-كتم
3	الفاشر-كبكابية		-	**170**	170 ردميات	الفاشر-طويلة-كبكابية

المصدر:ولاية شمال دارفور –وزارة التخطيط والمرافق العامة –ادارة الطرق والكبارى 19/يونيو 2013

ملحوظة: لقد تم حالياً في مارس/ 2015 الانتهاء من طريق الانقاذ الغربي قطاع الفاشر النهود.

ب/الكهرباء:

يوجد بمدينة الفاشر محطتين لتوليد الكهرباء تعملان بالوقود (محطات حرارية)، المحطة القديمة وتنتج عدد 2.4 ميقاواط ، المحطة الجديدة وتنتج 9.3 ميقاواط بجملة انتاج 11.7 ميقاواط علما بان الاحتياجات ألفعلية تبلغ 13.5 ميقاواط ى بعجز قدره 1.8 ميقاواط.

هناك دراسات لإدخال طاقات بديلة كالطاقة الشمسية والحيوية والهوائية ، كما أن هناك دراسة لإدخال الولاية في الشبكة القومية للكهرباء عبر مدينة نيالا بخط ناقل طوله 220كلم ، ومن ثم إلى المدن المختلفة بالولاية. الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء، إدارة توزيع شمال دارفور (2013)

ج/المطارات:

يوجد بالولاية مطار دولي واحد بعاصمة الولاية الفاشر تستقبل جميع الطائرات الوافدة من داخل السودان وخارجها مثل الطيران الليبي والمصرى وطائرات المنظمات و الوفود الدولية القادمة ، كما يوجد مهابط بكل من مدينة كتم وكبكابية و ام كدادة والطينة ومليط.

5-**النشاط البشرى وسبل كسب العيش:**

حسب تعداد السكان لعام 2008م. الخطة الخمسية لولاية شمال دارفور (2010، 19-20) يبلغ عدد سكان الولاية حوالي 2.113.626 نسمة ونسبة سكان الحضر 21% والريف 79%، ونسبة النساء 51.8% والرجال 48.2%. ويبلغ معدل النمو السكاني 3.23 % سنوياً.

وعلي سبيل الحصر يتمثل النشاط البشرى بصورة عامة في ولاية شمال دارفور في التالي:- يعمل 80% من سكان الولاية في الزراعة والرعي، 1.3% بالحكومة، 5% بالتجارة و13,7% أخرى. يغلب على أهل الولاية امتهان حرف الزراعة والرعي والتجارة وبعض الصناعات المحلية وتعتبر الزراعة الحرفة الرئيسية لأغلب سكان الريف وتمارس بصورة تقليدية في مناطق التربة الرملية حيث يعتمدون علي الأعمال الأودية تحت نظام الملكية المشاعة للأرض وعلى الوسائل الطبيعية في استعادة خصوبة التربة عن طريق الزراعة المتنقلة . كذلك تنتشر في الولاية الزراعة السقاية عن طريق حصاد المياه على ضفاف الوديان إلى جانب الزراعة الإلية في جنوب الولاية حيث الأراضي الطينية وأراضى القردود.

كذلك يمارس أهل شمال دارفور إنتاج الصمغ العربي والطلح وتساهم الولاية بنسبة كبيرة من دخل البلاد من هذه السلعة النادرة. أما الرعي فهو موازٍ للزراعة ويمثل النشاط

الاقتصادي الثاني ،وكثيرا ما يجمع أهل الولاية بين الحرفتين خاصة في ظروف الجفاف الأخيرة . يمارس رعى الإبل والغنم في الشمال بينما يمارس رعى البقر في المناطق الجنوبية وذلك لتباين المناخ شمالاً وجنوباً . تمتلك الولاية أكثر من ثلاثة عشر مليون رأس من الماشية ويساهم في تزايد هذه الأعداد المراعى الخصبة والطبيعية.

ساعد تنوع المناخ في دارفور إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية وتنوع سبل كسب العيش بصفة عامة ذات الطابع التقليدي الذي يشمل قطاعي الزراعة والرعي ،وما يتعلق بهما من أنشطة أخرى، إضافة إلى النشاط التجاري. ولا ننسي في ذلك أن من اهمم صفات أهل دارفور ومميزاتهم الشخصية حبهم للعمل الشريف وتقديرهم للجهد المبذول من اجله ،مع عدم الترفع عليه واحتقاره. سليمان يحي (2007، 7-8).

النشاط الزراعي والرعوي هما النشاطان الأساسيان لإنسان دارفور ومرتبط بالأرض، وحيث يوجد هنا في دارفور بصفة عامة ارتباط قوى بين نظم الأرض والنظم الاجتماعية والسياسية لذلك نجد التأثير المتبادل بين النظامين وكل نظام يؤثر علي الآخر، فنظام الأرض سواء في حالة الامتلاك او الاستغلال عادة تنشئ علاقات اجتماعية وسياسية وهذه العلاقات حتما ستؤثر في نظام الأرض، فالأمر اكبر من أن يكون الأرض وسيلة لكسب العيش ، بل يتعداها إلى نظم وقوانين تنظم الامتلاك والاستغلال، لذلك فهي تساهم بصورة مباشرة في تشكيل المجتمعات وتوجيه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. محمد إبراهيم أبو سليم (1975، 48).

اظهر التعداد السكاني لعام 1993 أن 86% من سكان دارفور يسكنون المناطق الريفية بالإقليم ، ويصطرعون حول الموارد الطبيعية المتناقصة والمتراجعة أمام الزيادة في عدد الإنسان والحيوان ، وان معدل الامية في دارفور هو الأعلى بين كل أقاليم شمال السودان وان 60% من السكان لا يعرفون القراءة ولا الكتابة مقارنة ب 30% فقط

في بعض أقاليم شمال السودان. هذا المجتمع الذي يتصف بسمات المجتمع التقليدي يعتمد اعتماد شبه كلي علي الاقتصاد المعيشي بحيث تكرر كل الأسر نفس المناشط المعيشية لإنتاج القوت الاستهلاكي وتربية الماشية لتغطية احتياجاتها، وعندما يفيض الإنتاج قد يتم الاستبدال السلعي عن طريق المقايضة لعدم توفر النقدية في المجتمع، هذا النظام هو السبب الرئيس في حالة ألفقر السائد الذي يغذى العنف والصراع بالإقليم هذا مقارنة بحالة بقية الأقاليم في شمال السودان .ما يعزز ذلك الدراسات التي قامت بها منظمة العمل الدولية (ILO) في عام 1971م والذي أطلق فيها علي الزراعة في دارفور اسم الزراعة التقليدية ، المعتمد علي الزراعة بالأمطار بدون استخدام الآلة من جانب وتربية الماشية من جانب آخر. آدم الزين محمد (2009، 122–123)

ما يجدر ذكره أن هذه الأوضاع مستمرة لعقود طويلة حتى هذه اللحظة (2013) رغم أن الدراسة قد أوصت الدولة في عام 1976 بتخصيص نصيب الأسد من الموارد لدعم الزراعة المطرية بالإقليم مستقبلا. ومع الأسف، فقد اثبت دراسات لاحقة أن التوصية لم تؤخذ في الاعتبار في خطط التنمية المستقبلية، الأمر الذي أوصل السودان عامة والإقليم خاصة إلى ما نحن فيه اليوم.

أ/ النشاط الزراعي:

إقليم دارفور بصورة عامة عبارة عن أراضي واسعة كثيرة الأودية ومتنوعة المناخات وأمطاره غزيرة في بعض المناطق وشمسها حار في فصل الصيف وتربتها خصبة في المناطق الجنوبية والغربية ومناطق جنوب شرق جبل مرة، لذلك اشتهرت بإنتاج العديد من المحاصيل، أما المناطق الشرقية والشمالية التي تقع فيها ولاية شمال دارفور (منطقة الدراسة) فهي قاحلة جدباء عدا المناطق التي تتوفر فيها موارد المياه فتكون أهلة بالسكان. وما يجدر ذكره أن النشاط الزراعي في دارفور يعتمد اعتماد كبير علي مياه

الأمطار، وتتركز الزراعة في الأراضي الرملية في الغالب ، والزراعة هنا تقليدية معيشية في هذه الأراضي الواسعة، وهي غير خصبة بالحد الكافي، ولا يملك المزارع وسائل التسميد لتجديد خصوبة الأرض لعدم إلمامه وفقره ، فقط يعتمد علي خبرته المحدودة في تعامله مع الزراعة والبيئة. علي احمد حقار (144،2003). لذلك نجد أن المزارع في حاجة ماسة إلى الإلمام بالمتطلبات الزراعية من إرشاد ووسائل الإنتاج ومكافحة الآفات وغيرها، فتلك مهمة وزارة الزراعة.

النشاط الزراعي في شمال دارفور منذ العصور القديمة مرورا بسلطنة الفور الذي ارتبط بها تقسيمات الأراضي بما عرف بالحواكير، ارتبط الزراعة بعلاقات ونظام إنتاج شبيه بالنظام الإقطاعي بأوربا في العصور الوسطي، حيث كانت الأراضي كلها من الناحية القانونية ملك للسلطان وتخضع لإشراف أدارى هرمي قمته السلطان وممثليه في الأقاليم، ثم الشراتي والنظار والملوك والعمد والمشايخ ، كذلك الدمالج الذين يشرفون علي القرى وأعوانهم ،حيث انتقل هذا الإرث الإداري الهرمي خاصة في نظام الفور لرجال الإدارة الأهلية ومازالت إلى يومنا هذا. علي احمد حقار(146،2003).

وقد أشار إلى ذلك. محمد إبراهيم أبو سليم (1975، 52) بأن الأرض في دارفور محكوم بالشريعة والعرف اللذان يحددان وضعه وينظمان استخدامه من خلال السياسات العامة للسلطنة ، الذي يغلب عليه طابع المركزية في السلطة ، حيث جميع الأراضي ملك للسلطان وله سلطة مباشرة عليه ،يقتطع منه ما يشاء لمن يشاء، أدى ذلك إلى ظهور الإقطاعيات التي منحت إلى المقربين وأصحاب الجاه واعيان الدولة والعلماء والفقرا، تلك الاقتطاعات (الحواكير) كانت من السياسات العامة،هدف به السلطان الاعتماد علي أصحابها بحكم ولائهم له والاستفادة منهم بأكبر قدر ممكن، وفي ذات الوقت فإنهم يسندون السلطان للضمان ولمزيد من العطايا.

وبناءا علي ذلك فان المزارع والراعي عليهم ان يقوما بدفع الزكاة الشرعية للسلطان كما يقوما بدفع عدد من العوائد عرفا لملاك الأرض وحاكم الإقليم والسلطان، كما أن هناك قدر معلوم مما تنتجه الغابات تدفع للسلطان ،لذلك يتضح جليا أن المزارع والراعي يقعان تحت سلطة الشريعة والعرف والسلطان.وكثيرا ما يكون ملاك الحواكير واعيان السلاطين مسئولين عن تنفيذ هذه الأعراف.

كما نجد أن هناك من الأراضي منحت بغرض توفير مصدر للإعاشة للعلماء والفقرا الذين يقومون بتعليم الدين وتحفيظ القران ، كما منحت بعض الجماعات أراضي بغرض توفير الاحتياجات المتزايدة للعمالة ، ومن بعد صار التصرف في هذه الأراضي ملكية خاصة بهم يتوارثونها .

كل ما يمكن قوله في هذا الشأن أن الحواكير الذي تم تقنينها بواسطة السلاطين أبان السلطنة لم تكن مقفولة علي قبيلة معينة من حيث الاستغلال، لذلك نجد أن ملاكها يستقبلون الوافدين من القبائل والأعراق الأخرى للعيشة معهم و استغلال الأرض شريطة أن يحترموا عاداتهم وأعرافهم وقيمهم ، فعرف ملاك الحواكير يسمح باستخدام الأرض في إقامة الأفراد والحصول علي الماء والمرعي واستزراع الأرض بعد الموافقة علي استخدام قطعة معينة أو استغلال أشجار الهشاب لجني الصمغ العربي ولهذا السبب نجد تشابه بين الجماعات التي تقطن في حاكورة معينة في كثير من العادات والثقافات ، لذا فان هذا النظام قد قاد إلى ما يسمي بالتماثل والتثاقف بين مكونات المجتمع. عبد المجيد احمد عبد الرحمن (2013، 3).

أما عن المساحات القابلة للزراعة والمستغلة وعدد المزارعين بالولاية يمكن الوقوف عليها من خلال الجدول أدناه :

جدول رقم(2) يوضح المساحات المتاحة للزراعة وعدد المزارعين

المساحة القابلة للزراعة		المساحة المستغلة		عدد المزارعين	
فدان	%	فدان	%	عدد	%
11000.000	100	2.219.000		1.058.108	80

المصدر:الخطة الخمسية لولاية شمال دارفور،2010 :2012-2016)

يلاحظ من الجدول ضعف نسبة المساحة المستغلة مقارنة بالمساحة القابلة للزراعة مما يعكس عدم قدرة التقليدية لاستيعاب المتاح من المساحة.

- **العمليات الزراعية والمحاصيل:**

أما عن المحاصيل الزراعية فهي كثيرة ومتنوعة منها ما يزرع في أراضي رملية مثل : الذرة –الدخن –السمسم–ألفول السوداني –الكركدى، ومنها ما يزرع في أراضي طينية كالويكة –الذرة الشامية– فول الصويا – البطاطس– البامبي– الشطة وغيرها.

يبدأ الموسم الزراعي لهذه المحاصيل في يوليو ويستمر حتى نهاية العام التالي وينتهي بموسم الحصاد حيث يستهلك معظمها كغذاء لمنتجيها والسوق المحلي .أما المحاصيل الشتوية فهي تزرع في مناطق شرق الجبل بالولاية وكبكابية وكتم، وهي تروي صناعيا من مياه الآبار السطحية والأودية، كما أيضاً هناك زراعة ألفواكه كالبرتقال والقريب والمانجو وغيرها ، كما نجد زراعة التمباك الذي يعتبر من المحاصيل النقدية الهامة للمزارعين. علي أحمد حقار (2003 ،146-147).

عادة تبدأ عملية الزراعة بنظافة الأرض وتشمل عملية قطع الأشجار والاستفادة من فروعها في الزرايب، ثم عملية تنظيفها من الحشائش بواسطة الحرق ،وقطع الشجيرات الصغيرة التي نمت من الخريف الماضي، ففي الأراضي الرملية التي تزرع فيها الدخن والذرة والفول السوداني وحب البطيخ، يعتمد هنا اعتماد كلي علي مياه الأمطار، تستخدم

فيها الآلات التقليدية كالطورية لحفر الأرض لوضع البذرة مع ترك مسافات بين الحفرة والأخرى وعندما ينمو البذرة يستخدم آلة الحشاشة (الجراية) لنظافة المزرعة من الحشائش والنباتات الطفيلية ويستغرق ذلك أياما عديدة، ثم من بعدها يتم عملية تمعين (ترقيع) المساحات التي لم تنبت بذرة بشتول أخرى ،يستمر المتابعة والمراقبة حتى موسم الحصاد والتي يكون فيها القناديل قد نضجت حيث تجمع القناديل وتوضع في مكان يعرف بالجرن ويدق بالة اسمها المدقاقة (لفصل الدخن أو الذرة من القناديل) فيذرى ويجمع في جوالات ليخزن. سليمان يحي (2007، 16).

أما الزراعة علي الأراضي الطينية وشبه الطينية غالبا ما نجدها في مساحات علي مجرى الأودية والمساحات التي تفيض فيها، أو مساحات البرك التي تتجمع فيها مياه الأمطار وذلك بعد أن تجف ما بها من مياه راكدة ، وتنتشر بها زراعة المحاصيل كالبطيخ والتمباك والبامية والخيار وقصب السكر وخلافه حيث تمتد الزراعة فيها إلى ما بعد فصل الشتا . كما أيضا نجد الزراعة علي سفوح الجبال والمناطق الحجرية.

وتنقسم الزراعة من حيث المساحات ونوعية المحاصيل في شمال دارفور إلى نوعين. سليمان يحي (2007، 14)، النوع الأول هو ما يعرف بمزرعة الأسرة وهي كبيرة الحجم ويشترك في اداء العمليات الزراعية فيها جميع أفراد الأسرة ويتولي إدارتها رب الأسرة، ويعتبر محصولها المخزون الاستراتيجي لاقتصاد الأسرة من الناحية الغذائية والتسويقية. أما النوع الثاني فهي صغيرة الحجم، وغالبا ما تكون في موقع قريب من المنزل وتتولي أمرها ربة المنزل وتديرها بنفسها ولوحدها، وتزرع فيها بعض المحاصيل التي تنضج بسرعة للاستهلاك والتسويق كالبامية والتبش واللوبيا والعجور وغيرها ، هذا النوع من المزارع يسمي ب (الجبراكة).وهي مزرعة محببة خاصة لدى الأطفال الذين يستهلكون منها الكثير وهي تزرع فيهم حب الزراعة في وقت مبكر .

في سبعينات القرن الماضي وما قبله كان المزارع يستثمر ما زاد عن حاجته في تربية الحيوان من ماعز وضأن وأبقار، ولحسن العلاقة بينهم والرعاة كانوا يودعون بهائمهم لترعي مع القطعان فيتكاثر ويزداد إلا وان ذلك اندثرت حاليا بسبب الصراعات القبلية. وكنشاط اقتصادي انتشر بين المزارعين النشاط التجاري بين القرى الذي عرف في دارفور بـ(الامدورور) في أسواق ثانوية ترتحل بين القرى ذات الموقع المميز في أيام معلومة خلال الأسبوع، فيبيعون فيها ما يملكون ويشترون منها ما يحتاجون. عبد المجيد احمد عبد الرحمن (2013، 4-5).

ويمكن الوقوف علي الأداء الإنتاجي لبعض المحاصيل في الولاية للعام 2009-2010من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3) يوضح إنتاج المحاصيل:

المحصول	المساحة المزروعة بالألف فدان	نسبة المساحة المحصودة%	الإنتاج بالألف طن متري	الإنتاج بالكيلو جرام /فدان
الذرة-قطاع مطري تقليدي	400	25	4	40
الدخن	1600	40	19	30
ألفول السوداني	341	53	31	135
اللوبيا	35	60	00	30
الكركدى	125	60	3	35
حب البطيخ	620	10	3	30

المصدر:وزارة الزراعة والغابات –الإحصاء الزراعي

يلاحظ من الجدول ضعف نسبة المساحة المحصودة مقارنة بالمساحة المزروعة مما أدى إلى ضعف الإنتاجية ويعود ذلك إلى تقليدية النشاط الذي لم يتمكن من حصاد ما تم زراعته أو تعرض المحاصيل إلى مشاكل الزراعة التقليدية .

يعتمد سكان شمال دارفور علي الزراعة المطرية لعدم وجود الزراعة الآلية الحديثة كالتي توجد في مشروع الجزيرة أو المناقل ، لذلك فان حياة المزارعين دائما عرضة للمجاعة عندما يفشل الموسم بسبب قلة الأمطار، وقد تعرضت حياتهم هنا إلى أزمات متتالية، جراء ذلك نتيجة لتدهور الإنتاج الزراعي .وقد تهدد الإنتاج الزراعي بعض الافات الضارة كالطير والجراد والفئران والسناجب والديدان وغيرها، وقد تفقد التربة خصوبتها لسوء الاستغلال أو ظهور بعض الآفات وقد يتعرض المحصول للتلف بسبب وقف المطر بصورة فجائية. بجانب الزراعة المطرية توجد زراعة علي ضفاف الوديان أو باستخدام الآبار السطحية الضحلة للزراعة في فصل الشتاء فتزرع محاصيل كالبصل والطماطم والشطة والفول والبطاطس والبامبي وقصب السكر والتمباك وغيرها من المحصولات.

يمكن القول أن الزراعة في شمال دارفور يتصف بالتقليدية وأبرز ما يميز هذه التقليدية هنا (الخطة الخمسية لولاية شمال دارفور،2010: 2012-2016، 42) هو:

1-تسود فيها وسائل الإنتاج التقليدية والأودية.

2- محدودية التركيبة المحصولية.

3- عدم وجود تنافس محصولي.

4- خضوعها التام لتذبذب ومخاطر تقلبات الأمطار.

5- تتركز علي الأراضي الرملية الهشة.

هذه التقليدية في النشاط الزراعي منذ القدم في عهد السلطنات حتى يومنا هذه رغم أن الدراسات أثبتت وجود مخزون مائي جوفي ضخم في أرجاء الولاية لو تم استغلاله لوفر الجهود التي بعثرت في معالجة الأزمات التي حاقت بالولاية جراء تلك الفرص الضائعة.

ومما زاد الأمر تعقيدا هو تعرض ولاية شمال دارفور إلى الجفاف بسبب عدم هطول الأمطار أو قلتها منذ بداية السبعينات في القرن الماضي، وقد أظهرت المعلومات وبعض الدراسات أن المخمس (نصف هكتار) في الماضي كان ينتج سبعة إلى ثمانية جوالات من الدخن في الأراضي الرملية، ومع نهاية القرن العشرين أصبح ينتج اقل من ربع جوال، وكما أن المعلومات تفيد بان المساحة المملوكة للأسرة في الماضي كانت في حدود 20– 30 مخمس ولكن بزيادة السكان تضاءلت بسبب تقسيم الحيازات إلى الورثة. ونتيجة لذلك لجأ المواطنون إلى التوسع في مساحة الأراضي الزراعية لتعويض النقص في الإنتاج والحيازة، الأمر الذي يؤدى حتما إلى الصراع بين المزارعين فيما بينهم من جهة ومع الرعاة من جهة أخرى. هذا التوسع شمل الأراضي الطينية ومجارى الوديان وحتى أطراف القرى مما يؤثر علي المساحة الرعوية، وقد أوردت بعض الدراسات بان الزيادة في زراعة الدخن في شمال دارفور في الأراضي الرملية قد بلغت 125–150% وفي الأراضي الطينية 250–300% في بعض المناطق. عبد الجبار عبد الله فضل (2004، 3–4).

المشروعات الزراعية الحكومية:

توجد بالولاية عدة مشروعات زراعية حكومية لكنها جميعا توقفت و باءت بالفشل مثل مشروع ساق النعام، أبو حمرة، الركز، الكومة، شقرة، ابو دليق، أم بياضة، ملم الوديان، قبة مصرى، ومشاريع اتحادات المزارعين كما يبين من الجدول التالي:

جدول رقم (4) يوضح المشاريع الزراعية الحكومية في الولاية

رقم	اسم المشروع	المساحة الكلية بالفدان	المساحة المستغلة بالفدان	نمط الري	عدد الأسر المستفيدة	الاحتياجات والحالة الراهنة
1	سوق النعام	157.000	-	ابار جوفية		معالجة طريقة الري بالمقترحات الواردة في دراسة الجدوى
2	ام بياضة	38.000	-	سدود اعتراضية	أكثر من 600	تنفيذ السدود الاعتراضية والمصارف(12)سد ومصرف وتركيب الآبار التي تم حفرها
3	أبو حمرة	20.000	200	ري حوضي		معالجة طريقة الري السابقة وعمل تصاميم لمنشآت ري بطريقة أفضل
4	الكومة	1500	250	سدود	200	صيانة المصرف المكسور والردميات الترابية ،وتكملة السدود والمصارف المقترحة
5	ملم الوديان	450	250	خزان سطحي	300	تطهير الطمي بداخل خزان المشروع لزيادة السعة التخزينية التي انخفضت لأكثر من النصف بالإضافة إلى عمل مصرف إضافي لتأمين السدود الموجودة من الانهيار بفعل الفيضانات العالية
6	قية مصري	450	250	خزان سطحي	300	صيانة الجسور وردميات الخزان وعمل مصرف جديد بسبب انهيار المصرف القديم
7	ابودليك	1500	200	سدود		لم تتم صيانة السدود المنهارة بالصورة المطلوبة ويحتاج لمصارف لكل سد
8	تنقرة	60	40	ابار جوفية		معالجة ملكية الآبار الجوفية التي تم تحويلها لحل ضائقة مياه مدينة الفاشر
9	مشاريع اتحاد المزارعين					تحتاج لتمويل لتنفيذ سدود لصغار المزارعين

المصدر: آفاق التنمية في دارفور ابريل/2005

لكن لم تستمر هذه المشروعات بسبب المعوقات التالية :

1- عدم توفر المؤسسات التمويلية وضعفها أن وجدت.

2- كثرة الآفات الزراعية وضعف خدمات الوقاية.

3- عدم استخدام التقنيات الحديثة.

4- ضعف البنيات الأساسية المشجعة للاستثمار.

5- الجبايات والضرائب العالية.

لكن بما ان النشاط الزراعي مرتبط بالمياه، فانه يمكن تقسيم مصادر المياه بالولاية. الخطة الخمسية لولاية شمال دارفور 2012-216 (2010 ، 11-12) إلى:

1-الموارد الجوفية:

تتواجد مصادر المياه في هيئة خزانات وأحواض مياه غنية ومتجددة في باطن الأرض منها (حوض شقرة، حوض ساق النعام) وتقدر إيراداتها بحوالي (100مليار متر مكعب) أما الحوض الصحراوي النوبي (حوض أم كدادة، حوض البقارة، حوض وادي هور) وتقدر إيراداتها بحوالي (15,714) مليون متر مكعب، بالإضافة إلى الأحواض الرسوبية والصخرية، ويمكن الإشارة إلى ذلك بالجدول التالي :

جدول رقم (5) يوضح خصائص الأحواض الجوفية بالولاية

اسم الحوض	السعة بليون متر مكعب	معدل التغذية السنوية مليون متر مكعب	الاستهلاك السنوي	*ملحوظات*
حوض شقرة	20	20	5	المساحة 200,000 كلم مربع السمك500 متر
حوض ساق النعام	100	20	–	المساحة2250 كلم مربع السمك300-200
حوض أم كدادة	300	21	1	كبيرة/ السمك 250م
رسوبيات الوديان	3	–	–	–

المصدر:الخطة الخمسية-ولاية شمال دارفور2012-2016(2010)المجلد الأول

2- الموارد السطحية:

بجانب المياه السطحية المتدفقة من الأمطار يوجد بالولاية أكثر من (50) وادي وخور تنحدر من المرتفعات الجبلية مثل جبل مرة وجبل ميدوب وغيرها من الجبال . إذ تتراوح إيرادات المياه من الوديان الموسمية بأكثر من 5 مليار متر مكعب تذهب هدرا وما يستفاد منها لا تتعدى الـ20% لعدم قيام المشاريع الزراعية ومنشات الري. يوجد هذه

الوديان في العديد من المدن والقرى مثل سرف عمرة – كبكابية – كتم –كفوت –كورما وغيرها. آفاق التنمية في دارفور (207،2005).

مشاريع نثر وحصاد المياه: آفاق التنمية في دارفور(2005، 108) :

بناءا علي ما ورد بخصوص المياه السطحية جاءت فكرة مشاريع نثر وحصاد المياه وهي عمل السدود الترابية والمصارف والقنوات التحويلية لكي تساعد في توزيع وانتشار مياه الاودية الموسمية حتي تغطي جميع الاراضي الزراعية المطلوبة للزراعة لانتاج المحاصيل وشرب الانسان والحيوان وهي التي تستخدم الري بواسطة سدود ترابية اعتراضية مزودة بمصارف لتصريف المياه الزائدة وحماية السدود الترابية ومثال لذلك مشروع امبياضة، مشروع الكومة ومشروع أبو دليك.

أو ري بواسطة أحواض وقنوات تحويلية كمشروع أبو حمرة ، كذلك الري بواسطة خزانات سطحية كمشروع ملم الوديان ومشروع قبة مصرى . آو إنشاء سدود صغيرة لتنفيذ مشاريع مثل مشاريع اتحادات المزارعين للزراعة الآلية والتقليدية وتمثل اكبر مساحة من الأرض المستغلة .

أما المشاريع المقترحة ولم تنفذ هي:

مشروع الكومة الركز، مشروع ساني حيي، مشروع امبعر، مشروع قوقاي، مشروع جبل عيسي، مشروع جبل عبيد، مشروع سريارو، مشروع خور الناعم، مشروع أم مراحيك.

ب /**النشاط الرعوي والثروة الحيوانية:**

تمثل تربية الحيوان النشاط الاقتصادي الثاني لسكان دارفور، وأصبحت محل اهتمام ليس فقط عند الرحل بل أيضا عند المستقرين من المزارعين، لذلك ازدادت أعدادها بصورة كبيرة مقارنة بها في الستينات من القرن الماضي، هذه الزيادة كانت بفضل العناية البيطرية التي وفرتها الدولة والذي ساهم كثيرا في تحجيم الأوبئة التي تفتك

بالحيوان، كما وان انتعاش أسواقها محليا ودوليا كانت مشجعة ومحفزة لتربيتها حيث يصدر إلى مصر وليبيا والسعودية ودول الخليج العربي. عبد الجبار عبد الله فضل (2004، 5).

يحتل إقليم دارفور بصورة عامة المركز الأولي بين ولايات السودان في إنتاج الثروة الحيوانية من حيث التنوع والعددية في الماشية ،ويمثل حوالي ال26% من إنتاج السودان، و 80% من صادرات اللحوم والماشية المتمثلة في الأبقار والجمال والماعز والأغنام، هذا القطاع المهم قد تعرض لظروف مناخية قلت فيها هطول الأمطار فادت إلى الجفاف وانتشر الحرائق الذي قضى علي 20–60 % من مساحة المراعي في ولاية شمال دارفور وحدها . هذه الظروف أدى إلى انحسار الحيوان والإنسان في مناطق محدودة تتوفر فيها ظروف الحياة كمصادر المياه، ومع ازدياد الكثافة ازداد الصراع حول الموارد، كما انه لذات السبب قد اختفت العديد من أنواع الحياة النباتية التي كانت تشكل غذاء للحيوان، إذ اختفت كثيراً من الحياة البرية التي كانت تشكل مصدراً مهماً للصيد يعيش عليه العديد من أفراد المجتمع. يعقوب عبد الله آدم (2004، 5).

ولمعرفة امكانات الولاية من الثروة الحيوانية يمكن عرضها في الجدول الأتي:

جدول رقم (6) يوضح تقدير اسقاط اعداد الماشية 2009–2016

النوع	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأبقار	67.020	71.697	76.504	181.446	186.527	191.749	197.118	202.638
الضأن	55.750	96.847	39.712	084.419	131.049	179.684	230.411	283.319
الماعز	50.664	82.943	16.609	851.723	888.347	926.546	966.388	007.942
الجمال	41.442	41.732	42.024	42.318	42.615	42.913	43.213	43.516
الخيل	44.794	46.508	48.233	249.971	251.721	253.483	255.257	257.044
الجملة	159.67	39.726	23.082	409.878	500.259	594.376	692.387	794.458

المصدر:الخطة الخمسية لولاية شمال دارفور،2010 :2012–2016

المراعي في شمال دارفور تعتمد أساساً علي الأمطار التي تنمو بها الحشائش و يعتمد عليها الحيوان، لا توجد مزارع للعلف، والحياة هنا علي نمط الرعي المشاع، لذلك فان الجفاف الذي ضرب الإقليم أدى إلى فقدان الكثير من الثروة الحيوانية ، كما وان للزيادة السكانية أثرا سلبا علي المراعي وذلك للتوسع الزراعي الذي ساد لسد ألفجوة الإنتاجية، علي حساب المراعي، فتناقص مساحتها في الأراضي الرملية والطينية ومجارى الأودية فكان سببا من أسباب اندلاع النزاعات بالولاية.

الرعاة يكونون في شمال دارفور بصورة عامة في حركة وترحال مستمرين بحثا عن المياه والمراعي والكلأ والعشب في رحلتين طويلتين خلال السنة، تتجه احدهما تجاه ارض الجزو في أقصي الشمال الغربي للولاية،علي امتداد الحدود السياسية بين السودان وجمهورية تشاد حيث يتوفر نبات الجزو، في فصل الشتاء بدءا من شهر نوفمبر وحتى شهر مارس من كل عام، ويعتمد القطعان في غذائها علي الرطوبة والعصارة التي تتوفر في الاعشاب والحشائش التي تعرف بنبات الجزو، كما وان الرعاة يعتمدون علي الألبان كغذاء ومشروب في أثناء فترة بقائهم هناك، ولا توجد مياه إلا علي مسافات بعيدة من الأطراف الجنوبية للمنطقة. أما الرحلة الثانية فتبدأ مع دخول فصل الصيف متجهة إلى الجنوب بحثا عن الخضرة والمياه في مناطق جبل مرة حتى منطقة أم دافوق ، يظل الرعاة متجولون لمدة ثلاثة شهور تقريبا حتى يعود فصل المطر حيث تبدأ رحلتهم للعودة إلى مقر إقامتهم في الشمال. زكي البحيرى (2010 ، 65-67).

ما يجد ذكره انه يوجد نمطين للرعي في الولاية ، احدهما متجول ومترحل لمسافات بعيدة بحثا عن الماء والكلأ ومرتبط بتغير ألفصول، والأخرى مستقر حول المستوطنات علي أطراف الأودية ومصادر المياه وهو كثيرا ما يسبب تدهور بيئي نتيجة للرعي الجائر. الخطة الخمية لولاية شمال دارفور (2010، 44).

رغم ما جاء في الحديث عن نشاط الرعي نجد أن معظم السكان في الولاية يجمعون ما بين الزراعة والرعي كنشاط اقتصادي مختلط تجنبا لمخاطر الاعتماد علي نشاط واحد، في علاقة تكاملية حتى أصبحت ظاهرة عامة رصدها علماء الانثروبولجيا في عدة مجتمعات محلية من العالم. موسي عبد الجليل (2003: 173-174).

هناك الكثير من المشاكل التي تواجه المراعي والثروة الحيوانية عامة يمكن حصرها في الأتي . الخطة الخمسية (2010، 45):-

1- تدني الإنتاجية بسبب التدهور البيئي.

2- الرعي الجائر قرب مصادر المياه.

3- عدم فتح خطوط النار.

4- رداءة بعض السلالات الحيوانية.

5- تدهور العناية البيطرية.

6- الحروبات القبلية والانفلات الأمني المتكرر.

7- انعدام التنسيق في حركة الرعاة والمراحيل

ج/ التجارة:

يمارس النشاط التجاري في المدن والقرى ويستند على منتجات الولاية الزراعية من الحبوب الغذائية والخضروات والمنتجات البستانية وكذلك علي الثروة الحيوانية ومنتجاتها من لحوم وجلود وألبان ومشتقاتها إلى جانب مختلف السلع المصنعة في أواسط السودان والمستوردة من الدول الخارجية . كما يوجد في المدن أنواعاً من الصناعات الصغيرة والتحويلية مثل صناعة الزيوت ومنتجات الجلود والسعف وغيرها من المنتجات التقليدية.

د/ الصناعة:

لا يوجد تصنيع بمفهوم الصناعة في الولاية رغم توفر المدخلات الأساسية من المواد الخام كالمنتجات الزراعية والحيوانية والتي كان من الممكن أن يقوم عليها الكثير من المصانع كمصانع السكر وتعليب ألفاكهة واللحوم وصناعة الأعلاف ودباغة الجلود وصناعة الأحذية وكافة المصنوعات الجلدية إضافة إلى صناعات التعدين التي تتوفر خاماتها بالولاية كصودا الكاوية والجير والرخام. ويمكن القول بان كل ما هو موجود من صناعات بالولاية تتمثل في الصناعات التقليدية الأودية مثل الأحذية الجلدية البلدية ومصنوعات الأخشاب وبعض معاصر الزيوت ومساحن التمباك وغيرها من الصناعات التقليدية .تم تخصيص بعض المناطق للصناعة في الولاية كالمنطقة الصناعية الشرقية وامتدادها، والمنطقة الجنوبية، ومنطقة مساحن التمباك بمدينة الفاشر، ومنطقة اللعيت الصناعية باللعيت، ومنطقة فتاحة الصناعية بفتاحة، لم تزدهر هذه المناطق بالصناعة لتحقق أهدافها بل ظلت تعمل في الأعمال الخفيفة كالورش لتصنيع الحديد الصاج (أبواب، شبابيك) وورش السمكرة، وورش لتصنيع الأثاثات وغيرها . يعود السبب في تخلف الصناعة بالولاية إلى ضعف البنية التحتية بالولاية طيلة ألفترة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، خاصة في الطرق والكهرباء والمياه والتخزين مما أضاع الكثير من ألفرص للنهوض بالولاية خاصة وبالسودان عامة.

رغم أن الدراسات أثبتت أهمية الصناعات الصغيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة الا وانه علي العكس من ذلك يواجه هذا القطاع إهمالاً شديداً من قبل الدولة، فأميركا مثلا تساهم فيها الصناعات الصغيرة بنسبة 50% في الناتج القومي الإجمالي وفي اليابان تساهم بنسبة 52% في القيمة المضافة للاقتصاد وفي بريطانيا بنسبة 40%من صادرات البلاد وتوفير فرص عمل لمليوني مواطن . أما في الدول النامية فان

الصناعات الصغيرة تساهم بنسبة 40% من جملة الإنتاج الصناعي وبنسبة 35% من صادرات الهند وتساهم في تشغيل 77مليون مواطن ، وفي اندونيسيا تساهم ب55% من العمالة. أما في أفريقيا فان الصناعات الصغيرة تستوعب 93% من القوى العاملة. وعموما فان معوقات الصناعات الصغيرة في دارفور يتمثل في ضعف أو انعدام التمويل ،مشكلات متعلقة بالتسويق كالتعبئة والتخزين والترحيل وخلافه، غياب التشريعات القانونية التي تحمي او تشجع المنتجات الأسرية، صعوبة الحصول علي قطع الغيار والمواد الخام ، انعدام الخدمات والبنية التحتية. يبدو جليا الإهمال الذي يعاني منه هذا القطاع.

هـ/الغابات:

يتدرج القطاع النباتي في الولاية إلى نباتات صحراوية في الشمال وشبه صحراء في الوسط إلى نباتات سافنا في جنوب الولاية حيث نجد حزام أشجار الهشاب التي تنتج الصمغ العربي. تبلغ مساحة الغابات حوالي ال1.77 ألف فدان أي ما يعادل 2.53%من مساحة الولاية. الخطة الخمسية لولاية شمال دارفور(2010، 46).

تعرضت هذه الغابات إلى الجفاف الذي ضرب الإقليم في الثمانينات من القرن الماضي بسبب انحباس الأمطار وتلي ذلك تدهور بيئي بسبب اعتماد السكان علي هذه الغابات في الاحتطاب لكسب العيش، و تعرضها للرعي الجائر وقطع الأشجار للوقود و استخدامه في البناء، إضافة إلى الحرائق المتكررة.

و/التعدين:

تزخر الولاية بكميات كبيرة من المعادن التي لم تستغل بعد، وحسب دراسات الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية لعام 1995 فان المعادن التي توجد في الولاية هي:

1- الحديد، العطرون، الكروم، اليورانيوم، الزنك والرصاص، الحجر الجيري، الكاولين والبوكسايت، الرماد البركاني، الجرافيت والمايكا، الرماد الابيض، البترول والفحم حيث تقع الولاية ضمن مربع 12 للبترول والذي تم اكتشافه مؤخرا ولكنه لم يستغل بعد كما أيضا تم اكتشاف كميات من الفحم بالولاية، والذهب الذي تم اكتشافه بكميات كبيرة في منطقة جبل عامر بمحلية السريف بفضل مجهود التعدين الأهلي الذي اكتشف مناطق عديدة في الولاية لكنها تحتاج إلى دراسات جيولوجية لتحديد المخزون، وقد صار هذا الاكتشاف مصدر نزاع كبير بين الأهالي أدى إلى مصرع العديد من المتنافسين بمنطقة جبل عامر، مما اضطرت الحكومة إلى الاستيلاء علي المنجم. ولعدم قيام مسوحات جيلوجية متخصصة بالولاية، من المتوقع ظهور العديد من المعادن وبكميات معتبرة يمكن ان تساهم في تنمية ورقي الولاية خاصة والسودان عامة.

هذا النشاط السكاني والإمكانات الاقتصادية المتوفرة بالولاية يعكس زخر الولاية بالموارد التي تكفل الحياة الكريمة، بل يعكس بان الأرض لازالت بكرة ومعطاءة تحتاج إلى من يهتم بها حتى تعطي أكلها لإنسان الولاية خاصة والسودان عامة. وبما أن النشاط السكاني لازال تقليدياً لا تفي بحاجة إنسان الولاية ، كما أن الموارد الطبيعية ليست مستغلة ،فهو يعيش في دائرة ألفقر المدقع، لذلك من البديهي أن يسبب هذا الوضع المختل مثل هذه الأوضاع المأساوية من الصراعات ، وتكمن الحل في كيفية تنمية الموارد البشرية والطبيعية للخروج من هذا المأزق .

المبحث الأول

جغرافية وسكان دارفور

الموقع و الجغرافية:

تقع دارفور في أقصى غرب السودان بين خطي طول (16-27.30) درجة شرقا، وخطي عرض(9-20) درجة شمال خط الاستواء، تقدر مساحتها بحوالي 196.404ميل مربع. التجاني مصطفي (2000، 25). وهي تمثل حدود السودان الدولية . ايدام عبد الر حمن آدم (2008، 6-7) مع الدول التالية:

- جزءاً من الحدود مع دولة مصر في المنطقة الصحراوية شمالا.
- كل الحدود مع دولة ليبيا.
- كل الحدود مع دولة تشاد (يزيد عن الألف كلم).
- جزء كبير من الحدود مع دولة أفريقيا الوسطي.
- إقليم بحر الغزال في دولة جنوب السودان.

أما من داخل السودان فهي تجاور ثلاثة أقاليم رئيسة:

- الإقليم الشمالي في الركن الشمالي الشرقي.
- إقليم كردفان في الركن الشمالي الشرقي.
- إقليم بحر الغزال في جنوب السودان.

جغرافياً، كما ورد في الدراسات عن جغرافية دارفور .علي أحمد حقار(2003، 125) بأنها تنقسم إلي ثلاثة مناطق:-

1-شمال دارفور يحده من الشمال الصحراء الكبرى و من الجنوب جنوب دارفور خط العرض 14:30درجة، مناخه شبه صحراوي ومتوسط كمية الأمطار فيه 10بوصات في السنة، يكثر فيه الحشائش والشجيرات الصغيرة التي تنمو في

الأودية، حيث نجد السكان الرحل يستقرون فترة الجفاف في الصيف حول الأودية والآبار، ويرتحلون في بداية فصل الخريف إلى الجنوب، بينما يرتحل بعض القبائل شمالا في الشتاء إلى مراعي نبات الجذور المخضرة.

2- المنطقة الثانية هي وسط دارفور وتقع بين خطي عرض 12-14.20 درجة، وتقع في وسطها مرتفعات جبل مرة البالغ ارتفاعها 10 ألف قدم فوق مستوى سطح البحر، أمطارها غزيرة ساعد علي توفر سبل الحياة من ماء ونبات وحيوان، تمارس فيها الزراعة علي سفوح الجبال في شكل تروس ومدرجات، تنقسم إلي جزئين من حيث النبات والمناخ، شرق الجبل وتعرف بالقيزان تغطيها الشجيرات الصغيرة وتقل فيه التلال الصخرية، فهي مرتع للرعي يرتادها أهل الشمال الرحل في فصل الصيف ورعاة الأبقار البقارة في فصل الخريف، وفي ذات الوقت عبارة عن منطقة للعديد من القبائل المستقرة التي تمارس الزراعة، إما الجزء الثاني فهي غرب الجبل، ويتميز بالسهول الطينية والتلال الصخرية المرتفعة ويكثر فيه الأودية كوادى ازوم وبارى واريبو وغيرها من الأودية ويغطي جزءا كبيرا من ولاية غرب دارفور.

3- المنطقة الثالثة وهي جنوب دارفور وتقع بين خطي عرض 10-12 درجة شمالا، ويحدها من الشمال جبل مرة ومن الجنوب بحر العرب تكثر فيها الأمطار حيث يتراوح متوسط الأمطار بين 25-30 بوصة في العام، تربتها عبارة عن سهول طينية تغطيها الأشجار الضخمة والشجيرات الصغيرة.

يتمتع إقليم دارفور الكبرى بتنوع بيئتها الطبيعية وظروفها المناخية وذلك لامتداد مساحتها الجغرافية من الحدود الليبية شمالا حتى ولايتي شمال وغرب بحر الغزال جنوبا بجمهورية جنوب السودان. لذلك تقل الرطوبة شمالا علي الصحراء الليبية

وتزداد تدريجيا كلما اتجهنا جنوبا، ويسود الأشجار الشوكية معظم أنحائها ما عدا أطرافها الجنوبية حتى بحر العرب التي تظهر فيها مناخ السافنا حيث ترتفع معدلات الرطوبة والأمطار، تغطيها التربة الطينية، ففي أقصي الشمال نجد نبات الجذور التي تحتفظ بالرطوبة مما ساعد كثيرا علي مكوث الإبل لأشهر دون الحاجة إلى الماء، أما منطقة جبل مرة في أواسط دارفور لارتفاعها الملحوظ عن سطح البحر يسودها مناخ حوض البحر المتوسط، ذات تربة بركانية نجحت فيها زراعة العديد من الفواكه والموالح ،هذا التباين في الظروف البيئية والمناخية أدى إلى تنوع النشاط الاقتصادي وسبل كسب العيش، واستجابة لهذه الظروف المناخية فقد فضلت بعض الجماعات من القبائل الاعتماد علي رعي الإبل والماعز والأغنام والأبقار كحرفة رئيسية حيث معدلات الأمطار القليلة بينما نجد هنالك جماعات أخرى من القبائل تمارس مهنة الزراعة. التجاني مصطفي محمد صالح (2000م :28-29).

إقليم دارفور مثل سائر الأقاليم في شمال السودان يتأثر بمعدلات الأمطار السنوية المتصلة بالامتداد الفلكي لدولة السودان من جانب وبارتفاع معدلات الأمطار بجبل مرة من جانب آخر بالنسبة إلى دارفور. وإذا كانت مرتفعات جبل مرة غير موجودة وتتوسط الإقليم، فان توزيع الأمطار كان سيزداد كلما اتجهنا جنوبا وتنخفض بالاتجاه شمالا حتى تنعدم أو تكاد عند بلوغ حزام الصحراء (20-22 درجة شمالا) لكن هذه القاعدة ستنسحب علي الجزء الواقع إلى الشمال والشرق من جبل مرة. إذ تتكون الأحزمة المناخية فيها من حزام السافنا (7-12درجة شمالا)، مرورا بحزام السافنا الفقيرة (12-17 درجة) ومنتهية بالحزام الصحراوي (18-20 درجة شمالا) هذه الأحزمة المناخية هي التي حددت سبل كسب العيش للساكنين في شمال وشرق وجنوب شرق جبل مرة .آدم الزين محمد (2009 ، 131).

تسقط الأمطار في دارفور عامة في أواخر فصل الصيف وخلال فصل الخريف، وقد ساعدت العوامل المناخية علي قيام الزراعة ورعي الأبقار والماعز والضان، وفي المناطق الشمالية والتي تشح فيه الأمطار تمارس فيها رعي الإبل التي تتحمل الجوع والعطش وهي تتغذى علي الحشائش الخضراء والجافة معاً.

أما من حيث المساحة، تبلغ مساحة إقليم دارفور حوالي نصف مليون كيلومتر مربع أي 20% من إجمالي مساحة السودان (قبل انفصال الجنوب) وهي مساحة كبيرة تعادل العراق واقل قليلا من مساحة فرنسا.

وينقسم الإقليم إدارياً منذ عام 1994 إلى ثلاث ولايات وهي: شمال دارفور وعاصمتها الفاشر وتعتبر المدينة التاريخية والسياسية للإقليم كله ، ولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا وهي تمثل المدينة التجارية والعمرانية، ثم ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة وهي مدينة تجارية بالقرب من الحدود التشادية، وقد بلغ عدد السكان في إقليم دارفور بولاياته الثلاثة حوالي 4.6 مليون نسمة حسب إحصاء 1993 ،وقد زاد عدد السكان حاليا إلى 6.7 مليون نسمة، منهم 53% في الولايتين الشمالية والغربية، و47%في الولاية الجنوبية وحدها، ومن الملاحظ أن الكثافة السكانية في الولاية الشمالية من دارفور متدن جدا بسبب أن الولاية تضم مناطق صحراوية واسعة قليلة الأمطار، وكان معظم سكان دارفور حتى وقت قريب يسكنون الريف ولكن في الخمسين سنة الماضية انتقل الكثير منهم إلى المدن، وحاليا تبلغ نسبة سكان المدن إلى مجموع سكان الولايات حوالي 18,99% في الولاية الشمالية 12,22% في الولاية الجنوبية، 19,59% في الولاية الغربية وهي نسبة قليلة للمستوى العالمي، بل حتى عل مستوى أقاليم السودان الأخرى.

زكي البحيرى(2010، 8-11)

في مطلع العام 2012 تم إضافة ولايتين إلى الولايات السابقة، ولاية وسط دارفور وعاصمتها مدينة زالنجي، وولاية شرق دارفور وعاصمتها مدينة الضعين لتصبح بذلك خمس ولايات بالإقليم .

التركيبة السكانية والاجتماعية والثقافة الشعبية:

أ/ التركيبة السكانية:-

يوجد في دارفور خليط من المجموعات الإثنية بعضها محلية وبعضها وافدة عبر فترات تاريخية متفاوتة هاجرت إلى الإقليم بسبب عوامل كثيرة، تزاوجت هذه المجموعات مع بعضها وتصاهرت حتى شكلت النسيج الحالي، ويمكن تقسيم السكان إلى قسمين رئيسيين هما العربية وغير العربية، وتشمل المجموعات غير العربية العناصر الزنجية المحلية والتي دخلت عليها وتمازجت معها من جنوب السودان والدول الأفريقية المجاورة، إضافة إلى العناصر الحامية التي تعرف بالتبو التي جاءت من الشمال من ليبيا وبلاد النوبة في الشرق. أما العناصر العربية فقد دخلت الإقليم عبر طريقي وادي النيل والسودان الغربي خلال الأربعمائة سنة الماضية. هذا التمازج قد خلقت سمات مشتركة بين سكان الإقليم أدى إلى التكوين الاثنوغرافي الحالي ذات التداخل العرقي بين المجموعتين وكونت الخصائص الفيزيائية المتشابهة في الملامح الشخصية بصورة عامة كما نتج عنه تطابق في العادات والتقاليد والمعايير الأخلاقية والقيم والسلوك المعيشية في المنطقة، رغم ذلك نجد بعض الفوارق البسيطة في بعض السمات بين سكان منطقة وأخرى بسبب النظم الاجتماعية الناتجة عن تباين الظروف المناخية والأنشطة الاقتصادية مثل مجموعة القطاع الزراعي المستقر والقطاع الرعوي المتنقل، ولكن

بصورة عامة كما حدث تداخل عرقي حدث تداخل ثقافي وترابط اجتماعي من الصعوبة بمكان تصنيف المجموعات العرقية من جراء التمازج. سليمان يحي (2007 ، 5-6).

تاريخياً اجمع الكتاب والمؤرخون علي قيام ثلاثة سلطنات في دارفور في فترات متعاقبة تقريبا منذ القرن الثاني عشر الميلادي. أولى تلك السلطنات هي التي أسستها قبيلة الداجو في الجزء الجنوبي الأوسط من دارفور- منطقة جبال الداجو الحالية بمحافظة نيالا بولاية جنوب دارفور. أما السلطنة الثانية، فهي التي أسسها التنجر في الجزء الشمالي الأوسط من دارفور في منطقة اورلي غرب الفاشر بمحافظة كتم وكبكابية بولاية شمال دارفور. أما السلطنة الثالثة هي التي أسسها الفور(أسرة الكيرا) بالجزء الجنوبي الأوسط من دارفور في منطقة جبل مرة بمحافظة قولو بولاية غرب دارفور، هذه السلطنة عاشت لأكثر من أربعمائة عام حتى قضي عليها الاستعمار التركي عام 1874 ثم عادت مرة أخرى علي يد السلطان علي دينار سنة 1899 حتى سنة 1916 حين قضي عليها الاستعمار البريطاني، هذه السلطنات التي تعاقبت علي دارفور منذ العصور الوسطي ساهمت في صهر التكوينات الاجتماعية في الديانة الإسلامية والثقافة العربية فأصبحت دارفور حينها قبلة لجميع الذين يقصدونها من كل الاتجاهات سواء أفراد أو اسر أو مجموعات يجدون الاستقبال والحفاوة ، حيث كانت الحياة في دارفور تقوم علي قواعد أساسية. ايدام عبد الرحمن آدم (2008 ،20-21) هي:

1- حرية الأفراد والأسر والمجموعات في اختيار مكان الإقامة والعيش والتنقل.

2- الترحيب بالضيوف وإكرام الزائرين والمقيمين والعابرين وتوفير الحماية لهم ولأسرهم وتقديم المساعدات لهم التي تعينهم علي الاستقرار والعمل والإنتاج.

3- كفالة الكرامة الإنسانية والعدل للجميع دون تميز.

4- تقديم المقنع والمتميز بصفاته لمراكز قيادية بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى مثل صفات العلم أو الحكمة أو المروءة أو الكرامة أو الشجاعة وغيرها.

هذا الانسجام والتعايش الاجتماعي كان بفضل سلطنة الفور التي اجتهدت في نشر القيم والعدالة عبر قانون دالي المشهور ، وهو عبارة عن مجموعة أحكام عرفية مرتبطة بتقاليد أهل دارفور التي تعارفوا عليها منذ زمن بعيد والتي جمعت في صعيد واحد عرف بقانون دالي ، وهو دستور السلطنة وقانون عقوباتها في ذات الوقت، حيث ساد هنالك احترام العدالة والعمل لنشرها بين السكان وكان هنالك احترام للملكية أيا كانت طبيعتها ونوعيتها فكان اثر ذلك عميقا في نفوس جميع السكان. ايدام عبد الرحمن آدم (2008، 66-68).

وقد تداخلت تلك القبائل والأعراق والثقافات وتمازجت مع بعضها البعض وشكلت سكان دارفور بكل سحناتهم وإثنياتهم فكانت دارفور ارض التسامح والأمن والاستقرار والإسلام وشكلت مزيجا ثقافيا فريدا، وعاش المواطنون شركاء في الماء والمرعي والزرع ساعدهم في ذلك الرابط الديني حتى أصبحت دارفور تسمي ارض القرآن وهي الأرض التي لم تطأها أي ديانة أخرى غير الإسلام أي أن نسبة الإسلام تمثل (100%) بالإقليم. وتخرج العديد من العلماء الذين يسكنون النيل علي يد علماء دارفور، وكانت قبلة لكل أهل السودان الغربي والأوسط والشرقي وكانت معبرا وممرا لحجاج بيت الله الحرام القادمين من غرب أفريقيا، لذلك تشكلت دارفور من ثقافات وأجناس وأعراق متعددة فكانت لها ميزاتها الخاصة التي تميزها عن باقي المناطق الأخرى وساعدها في ذلك التنظيم الاجتماعي والإداري الذي رسخته ممالكها القديمة فكان لها جيشها وإدارتها وسلطاتها وعرفت النظام والسلطة والدولة وأحسنت استغلال مواردها واقتصادها. شمس الهدى إبراهيم إدريس (2006، 13-14).

لقد ظلت دارفور مجهولة من قبل الانثروبولوجيين حتى القرن الثامن عشر الميلادي تقريبا ولكن حسب اعتقاد كل من الرحالة الانجليزي بروان (1793) والألماني ناختال 1874 والعربي محمد بن عمر التونسي1803 م أن دارفور موطن للعديد من القبائل الأفريقية، إلا انه قدمت إليها بمرور الزمن جماعات من الساميين والحاميين في موجات متتالية عبر حقب تاريخية مختلفة من الشمال والشرق والغرب، وكانت البيئة الطبيعية والظروف المناخية الصالحة لتربية الحيوان السبب الرئيس في استقرار تلك الجماعات وقد كانت تلك بداية التمازج والتلاقح بين الثقافتين الأفريقية والعربية، فالتركيبة السكانية في دارفور يتكون من هذا الخليط الاجتماعي، كما تلتها هجرات جماعات افريقية وأخرى عربية بسبب الحروب والظروف البيئية المتغيرة من حين إلى آخر. التجاني مصطفي محمد صالح (2000).

أما التركيبة الإثنية نجد أن القبائل غير العربية تتمركز في وسط دارفور في جبل مرة وما حوله وتضم العديد من القبائل. أما القبائل العربية فهي تنتمي لمجموعة جهينة وتمارس هذه القبائل الرعي كمهنة رئيسية، لذلك تعيش حياة بدوية وشبه بدوية، فهي ترعي الإبل في الشمال ومنها ترعي الأبقار في جنوب الولاية وفقا للظروف البيئية، ففي شمال دارفور يسمونهم الأبالة وفي جنوب دارفور يسمونهم البقارة، أما البقارة ويقطنون جنوب خط عرض 13 درجة شمال. عصام محمد إبراهيم (2007، 51-52).

الجدير بالذكر انه بالرغم من سيادة الثقافة الإسلامية والعربية في دارفور يلاحظ وجود العنصر الزنجي واضحا في ملامح سكانها وسحناتهم، وخير مثال لذلك ملامح مجموعة العرب البقارة في جنوب دارفور الذين هم نتاج تزاوج بين العرب والسكان المحليين فقد غلب علي لونهم الزنجية رغم احتفاظهم باللسان العربي. موسي المبارك الحسن (1972، 100-102).

ب/ التكوين الاجتماعي:

يتكون المجتمع في دارفور من مجموعة من القبائل، والقبيلة تكونت علي أساس هرمي، أسرى في القاعدة وزعيم المجموعة العرقية في قمة الهرم يعرف محليا بزعيم القبيلة، ونسبة لان دارفور خضعت لحكم السلطنات منذ زمن بعيد فان البلاد كلها ملك للسلطان يمنح أجزاء منها للمواطنين بمكاتبات لتقنين ملكيتها وتصبح حكرا لصاحبها يطلق عليها حواكير ومفردها حاكورة تكون دارا لأفرادها وأسرهم، فتوارثوها أب عن جد، وشكلت هذه الحواكير (الديار) ما يعرف بدارفور الآن, لذلك نجد أن البناء الاجتماعي في دارفور ارتبط بنظام ملكية الأرض الذي شكل القاعدة الأساسية الذي تبلورت حوله مجموعة من النظم الإدارية والسياسية التي شكلت المرتكزات الأساسية للهيكل البنائي العام لمجتمع دارفور وهي بدورها ظلت تتحكم في تطور المجتمع علي ضوء المتغيرات. يتضح من ذلك أن الأرض أداة من أدوات السلطان في العمل السياسي والإداري ويعتبر الأرض قوة اجتماعية بمفهوم الوجاهة والنفوذ والثراء، حيث يمنح للأشخاص الذين تربطهم المصالح الخاصة المتعلقة بالسلطنة، فهؤلاء الصفوة وأسرهم يعتمد عليهم السلاطين في فرض قوتهم وبسط سيطرتهم علي بلاط السلطنة حيث يتم اختيارهم كمقربين وشاغلي مناصب إدارية واستشارية ورجال دين وزعماء عشائر وغيرهم من أصحاب الجاه، كما يعتمد عليهم في مواجهة أوجه الصرف علي البلاط السلطاني. سليمان يحي (2007 ، 26-27).

كما يرى الكثيرون من أبناء دارفور أن المجتمع بالولاية يتصف بالعشائيرية في شتي مناحي الحياة ،هذه العشائرية لها عاداتها وتقاليدها وأعرافها وثقافاتها بصورة عامة، الأمر الذي اوجد تناقض بينها وبين متطلبات التحديث لبناء الدولة الحديثة، وبالتالي فان

هذه العادات والتقاليد والأعراف السائدة تمثل المحرك الرئيس لحياة الناس والمجتمع في مختلف دروبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. علي احمد حقار (2003، 162).

الإدارة الأهلية والأمن الاجتماعي:

يمكن القول أن معظم القبائل في دارفور لها إدارات أهلية، ويتم اختيار رجل الإدارة الأهلية من بين أفراد القبيلة بعد توفر شروط أساسية، منها الإلمام بشئون وأحوال القبيلة ومعرفة بطونها وفروعها، الأمر الذي يسهل له اكتشاف مسببي الفتن والخارجين عن القانون من بين أفراد قبيلته، فهي أداة عشائرية تتألف من نسيج استخباراتي علي رأسهم الزعيم الذي يعرف كل العمد والعمدة الذي يعرف كل المشايخ والشيخ الذي يعرف كل أرباب الأسر وأب الأسرة الذي يعرف كل أفراد أسرته، ويبدو جليا أن من خلال هذه المؤسسة يمكن التعرف علي الغريب والمقيم والمهاجر والجاني في دار العشيرة و العشائر الأخرى. علي احمد حقار (206،2003).

هذه العشائرية ونظام الإدارة الأهلية وسلطاتها قد لعبت دورا كبيرا في خلق الاستقرار وإرساء السلام الاجتماعي وحلت الكثير من النزاعات التي تنشا بين أفراد القبيلة الواحدة أو النزاعات التي تنشا بين القبائل من خلال مجالس الصلح التي تعرف (بالجوديات). هذا الدور المهم قد قضى عليه بحل الإدارة الأهلية في عام 1971 في عهد الرئيس الأسبق جعفر نميري بحجة أنها مؤسسة تعيق بناء الدولة الحديثة فتم حلها وكان لذلك القرار الأثر السلبي، وتبعها كثير من الإهمال وعدم التطوير، والتسييس من قبل الحكومات المتعاقبة مما أدى إلى تشويه صورتها وإضعافها إلى يومنا هذا.

فكما سبقت الإشارة أن معظم القبائل في دارفور لها إدارات أهلية فالقبيلة هي مؤسسة عشائرية اجتماعية، وقد ذهب إلى ذات السياق (ايدام عبد الرحمن آدم، 2008:25) القبيلة في دارفور ليست مؤسسة عرقية تنتمي جميع أفرادها لعرق واحد كما

يظن الكثيرون، بل في الواقع أنها مؤسسة اجتماعية تضم أناس ينحدرون من سلالات وقبائل عديدة بفضل المصاهرة والمعايشة لفترات طويلة ،لذلك كان من ابغض الأشياء في دارفور، الحديث عن انساب الناس الذي (يجيب الجفا) كما يقولون دائما أي انه يدخل الكراهية والبغضاء بين الناس ،لذا كان زعماء القبائل يردعون كل من يرمون غيرهم بأنهم ليسوا من أصل القبيلة.

هذا التعايش والأمن الاجتماعي ساهم في تعزيزها الإدارات الأهلية التي باتت تسهر وتكافح جموح الأفراد والقبائل. فساد هنالك احترام العدالة بين القبائل والعشائر.

ج/ الثقافة الشعبية:

الثقافة الإسلامية تمثل العمود الفقري وقوام العادات والتقاليد والأعراف السائدة في مجتمع دارفور. فليس هنالك فرق شاسع بين الأعراف حيث أن الإسلام هو القاسم المشترك بين أفراده فهو يمثل دين الغالبية العظمي، لذلك لا تتسع الهوة الثقافية بين المجتمعات المتعددة. علي احمد حقار (2003، 158).

أما من ناحية الفلكلور(الموروث الثقافي التقليدى) فولاية دارفور مليئة وزاخرة بهذه الموروثات الثقافية فنشأتها شأن الثقافة السودانية المتميزة بالتعددية والمتنوع بتنوع المجموعات الإثنية والأماكن الجغرافية، فالتراث الشعبي هو ما ورث من جيل لآخر والذي يتجمع في كليات مثل نظم التفكير والشعور الجمعي والنظم والبيئات الثقافية الاجتماعية كما هو واضح في ثقافتنا السودانية، والبعد الجغرافي الذي يعكس التنوع الشديد في أنواع وأجناس هذه المادة حتى في أضيق الحدود الجغرافية وأكثرها تميزا بتجانس التركيبة الاجتماعية – الثقافية للسكان الذين يقطنون فيها ومن هنا جاءت التسميات التراثية في السودان ذات البعد الجغرافي كتراث كردفان الشعبية وتراث دارفور الشعبي وغيرها أو علي أساس اثني مثل تراث الشايقية أو تراث البجا في الشرق وغيرها.

ورغم هذا التنوع الإثني هنالك وحدة اجتماعية وثقافية ونفسية تكمن خلف هذا الاختلاف والتنوع وذلك لوجود الرابط القوى والمتمثل في اللغة العربية والدين الإسلامي الذين يمثلان أقوى أدوات التشكيل الثقافي – الاجتماعي لدى الشخصية السودانية، تراث دارفور من حيث الشكل والنمط يتضح أكثر في القرى والمناطق الريفية، وهي المناطق التي يمتحن سكانها حرفة الزراعة (فلاحون هذه المناطق جزء من المجتمعات الحضرية بل يمكن أن يشكلوا أكثر من نصف المجتمع في دارفور لذلك نجد أن المجتمعات الحضرية في دارفور لا تخلوا من مظاهر الريف وكثيرا ما كان يمارس الألعاب والرقصات الشعبية في المهرجانات والاحتفالات الموسمية والرسمية ومناسبات الأفراح، فالتداخل الثقافي من خلال التراث الشعبي بين الريف والمدن شديد ولا توجد فواصل واضحة بل هناك انسجام لحد كبير من ناحية الأمثال والألغاز واللغات واللهجات. عصام محمد إبراهيم (2007، 71–73).

وفي ذات الإطار فان الأدب الشعبي يمثل احد أجناس التراث الشعبي الحي وهو شكل من أشكال التعبير الشفاهي الذي يعتمد في تأليفه وتداوله علي العبارة المنطوقة والمتداولة شفاهة علي قطاع واسع من المجتمع حيث يحظي بقبول جماعي، ويتصف بخاصية الانتقال عبر الأجيال والجماعات والبيئات، فأهميته يكمن في خاصيته الفردية من حيث التأليف الناتج من ضرورة أو حاجة مجتمعية فيكتسب شعبيته وشرعيته من المجتمع فهو منتجا ثقافيا تمثل الثقافة المادية والعادات والتقاليد، المعتقدات، المأثورات، الخبرات وفنون الأداء الشعبية والتي يتداخل مع بعضها البعض وتكون في حالة تأثير متبادل فيما بينها. سليمان يحي محمد (2004،43–44).

تلك الثقافة الشعبية ساعدت علي خلق تناسق وانسجام بين المجموعات القبلية والإثنية وكان أساساً للتعايش السلمي ووسيلة هامة لنشر ثقافة السلام في دارفور

والفضل يعود هنا إلى سلطنة دارفور باعتبارها الوعاء الجامع للفعل الثقافي والحضاري معا والمتمثلة في العادات والتقاليد وأعراف الناس والمجتمع في الإقليم. علي احمد حقار (2003، 159).

وقد أشار إلى ذلك أيضاً عصام محمد إبراهيم(2007: 76-77) في قوله أن المكون الثقافي ومن خلال وسائله التراثية انعكست علي البيئة الثقافية والاقتصادية والدينية والسياسية وأصبح يشكل نهجا في أسلوب حياة الإنسان في دارفور ودليلا له في خدمة احتياجاته بشكل جماعي لمواجهة تحديات الحياة في أي زمان ومكان لذلك نشأت نظم ومؤسسات اجتماعية تلقائية، كمؤسسة (النفير الاجتماعية) الذي يختص بالعمل الجماعي الطوعي وهي مؤسسة اجتماعية تسود جميع مناطق دارفور عامة والريفية خاصة وذلك في مجالات عدة مثل أعمال الزراعة المختلفة وبناء البيوت والمدارس والجوامع وغيرها دون أن يتقاضون أجره. أيضاً من تلك المؤسسات الاجتماعية (الفزع) والذي يعني النصرة لرد المسروق والمغصوب، كما يستخدم أيضا لجلب الحطب والماء بشكل جماعي في مناسبات الأفراح والأتراح. كما أيضاً هناك (الضرا) وهو الأكل الجماعي في مكان واحد خاصة في وجبتي الإفطار والعشاء وفي رمضان، كذلك نجد المجاملات والتكافل في مناسبات الحياة المختلفة في السراء والضراء والتعاون في دفع الديات وغيرها من العمل الجماعي.

الثقافة الشعبية في دارفور كانت ولازالت تنتج الكثير من الأعراف والعادات والتقاليد التي تؤسس وترسخ مفاهيم التعايش السلمي بين المجموعات العرقية والإثنية بصورة تلقائية ذاتية دون وصاية من جهة ، مما يعكس حيوية المجتمع وقابليتها للتطور لو توفرت لها القليل من الرعاية نذكر منها التالي. سليمان يحي (2007، 210-215):

العرف الشعبي والعادات والتقاليد:

العرف هو كل ما توافق عليه الناس وارتضوه واتخذوه قاعدة يرجعون إليها ويحتكمون بها، هذا العرف سائد في دارفور وهو نتاج لعقل المجتمع، نشأ من خلال الممارسة الفعلية للعلاقات بين الناس وصار مع الزمن مقبول عند الجماعة وكمعيار لموازنة ما يؤخذ من الأمور وما يرفض. وهو مجموعة الأحكام والتجارب المتوارثة لجماعة من الناس أو لقبيلة أو بلد وقد يمتد مع طول الزمن وتداخل المجموعات إلى ابعد من ذلك فيشمل عدة قبائل وبلدان وبالتالي يمكنهم اللجوء إليه والاحتكام به لحفظ الحقوق وفض المنازعات، ومجال العرف في المجتمع أوسع من ذلك فهو ينظم العلاقات في المجتمع بين الفرد والفرد وبين الفرد والمجموعة وبين الفرد ورئيسه وبين المواطن والغريب، وهو ينظم حقوق الأفراد والجماعات ومصالحهم في مجالات الزراعة والرعي وحق استعمال الأرض وحيازتها وتعاقب الناس عليها والاستفادة من الوظائف المتعلقة بها مثل الحفائر والمياه وخلافه، كما يوجد العرف الخاص بالزواج والطلاق والميراث، وأساليب الزراعة والقنص وغيرها. يمكن القول بان العرف هو شرع المجتمع خرج منه ويحتكم فيه وله حق التعديل والتنفيذ . لذلك نجد أن العرف متأصل في دارفور منذ القدم وارتبط تطبيقه وممارسته بالعديد من العادات والتقاليد التي تزخر بها مجتمع دارفور مما زادته قوة وأهمية ،لذلك يمكن الرجوع إليه كأحد آليات تحقيق التعايش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي الذي دمرته الحروب الدائرة في دارفور.

أيضاً من العادات والتقاليد والأعراف في دارفور مجالس الصلح المعروف بالأجاويد، هذه المجالس يتم اللجوء إليها لفض المنازعات التي تحدث ما بين وقت وآخر سواء بين الأفراد أو المجموعات والوصول إلى حل يرضي الأطراف يضمن عدم تكرار

المشكلة، ويعرف ذلك في دارفور بالراكوبة أو براد الشاي، من خلال هذه المجالس يحث الناس على أهمية الحفاظ علي العلاقات الاجتماعية.

هناك العديد من العادات والتقاليد التي ساهمت في توطيد العلاقات الاجتماعية في دارفور مثل تزويج العلماء ورجال الدين الوافدين إلى المنطقة ببنات الزعماء والملوك والسلاطين وفاءً وتقديرا لخدماتهم الجليلة ولتقوية ارتباطهم بدارفور وأهلها وتشجيعا لهم علي الاستقرار ليؤسسوا الخلاوي لتعليم الناس أمور دينهم ودنياهم. كذلك من المؤسسات العرفية التي ساهمت في بناء الثقة بين أهالي دارفور إنشاء زرائب (حظائر) لحفظ البهائم الضالة بجوار القرى ورعايتها رعاية تامة لكي لا يتلف الزرع أبان الزراعة و لحين ظهور صاحبها لاستلامها مقابل أتعاب الرعاية.

أيضا من العادات التي ساهمت في توطيد العلاقات بينهم خاصة بين الرعاة والمزارعين استقبال الرعاة الذين يمرون بالقرب من القرى ومبادلتهم بالمنتجات الزراعية والسلع مثل السكر والبهارات وغيرها مقابل السمن واللبن والروب والخراف وخلافه وبذلك عادة ما ينشأ صداقات حميمة تجعل أصحاب الماشية يربطون الأبقار الشوايل (الحلوب) لأصدقائهم من أهل الحلة ليشربوا من لبنها، كذلك يودع الموارعون أبقارهم لدى أصدقائهم من الرعاة ليرعوها لهم ضمن ماشيتهم، مما يعكس التوادد والتراحم فيما بينهم.

النظام السياسي في دارفور:

الحكم والإدارة ليست جديدة في دارفور، فقد عرف الإقليم النظام منذ القرن الثاني عشر الميلادي حيث سيطرت سلطنة الداجو علي وسط دارفور وجنوب جبل مرة، ودامت المملكة أربعة قرون حتى القرن الرابع عشر الميلادي، وبعدها آل حكم المنطقة إلى التنجور الذين أسسوا مملكة كانت عاصمتها مدينة اورلي شمال جبل مرة وظلت هذه المملكة مزدهرة حتى بداية القرن السادس عشر الميلادي، خلال تلك الفترتين كانت

دارفور قبلة للهجرات العربية حيث اختلط العرب بالفور وكونت شعبة الكنجارة ومنها خرجت أسرة الكيرا التي انتقل إليها الحكم في منتصف القرن السابع عشر واستمر حتى نهاية حكم السكان علي دينار سنة 1916 علي يد المستعمر، وكان في عهد علي دينار قام بتقسيم دارفور إلى مقاطعات كبيرة علي رأس كل مقاطعة نائبا له يسمي ملكا حينا والمقدوم في اغلب الأحيان وكان لكل مقدوم عدد من المساعدين يعرفون بالشراتي وهم بمثابة شيوخ وهذا المنصب موجود حتى الآن. وكان نظام الحكم والإدارة أشبح بنظام الحكم المحلي الحالي ويحكم المقدوميات نظام إيرادات محلية محسوبة بأنصبة حيث كان للسلطان العشر في قيمة البضائع المستوردة وحصيلة المحاكم, من ذلك نجد أن الإدارة في دارفور كانت أشبه باتحاد فدرالي يجلس علي رأسه السلطان يمثل رمزا لوحدة البلاد، وكان صارما له مطلق التصرف وان الإدارة الأهلية المسئولة عن شئون القبائل ساعد كثيرا علي الاستقرار. شمس الهدى إبراهيم إدريس (2006، 17-18).

رغم أن الحكم في دارفور أشبه بنظام الحكم المحلي حالياً إلا وانه كان نظاما مركزيا صلبا، يظهر ذلك في تملك السلطان لكل الأراضي في الدولة يتصرف فيها كما يشاء، وله الحق في توزيع الأراضي للقبائل لتقيم فيها إداراتها الأهلية. إذ كان يساعده في إدارة البلاد رجال الدولة والعلماء وزعماء العشائر المختلفة. كما كانوا يهتمون كثيرا باختيار معاونيهم من الوزراء وأئمة المساجد والقضاة وأهل الشورى من مختلف القبائل بعد أن يتأكدوا من سعة علمهم ورجاحة عقولهم وحسن تدبيرهم في كل ما يتعلق بتنظيم حياة الناس وإدارة شئونهم العامة والخاصة. أيضا كان السلاطين يتنافسون ويتسارعون في نشر الدين الإسلامي وتطبيق قوانين الشريعة حيث كانوا يتحرون العدالة بين الناس والابتعاد عن ظلمهم، وكانوا يزوجون بناتهم للعلماء إكراما لهم وتوطيدا للأواصر بينهم وتشجيعا لهم علي الاستقرار. سليمان يحي (2007 ، 209-210).

وبشكل عام فان اهتمام السلاطين بتمليك الأراضي ناتج عن الاهتمام بتوزيع عائد الإنتاج، حيث كانت الملكية تقوم علي الشيوع (الملكية المشاعة) لجميع الأغراض (الرعي، الزراعة، السقي، السكن والتحطيب وخلافة) لذلك عرف أهل دارفور نظم استعمالات الأرض والملكية الخاصة منذ زمن بعيد، ورغم تقسيم البلاد إلى حواكير وإقطاعيات، كانت الملكية تقوم علي شعار الأرض لمن يستصلحها ويفلحها ويستفيد من ريعها وإنتاجها، لهذا كانت أحكام القضاء تستند دائما علي الشهود لتثبت من له أسبقية استخدام الأرض موضوع النزاع.

ورغم مرور وقت طويل علي ذلك التاريخ إلا أن ملكية الأرض علي الشيوع مازال قائما حتى الآن وعلي نطاق واسع في دارفور ربما يعود ذلك إلى نمط الحياة السائدة في دارفور والتي تعتمد بدرجة كبيرة علي الزراعة التقليدية والرعي المتنقل عبر المسارات لمسافات طويلة بحثا عن المراعي الطبيعية. وعلي ما يبدو من ذلك أن نمط الحياة في دارفور شبه ثابتة لأنها مرتبطة بالأرض واستخداماتها التي لم يحدث لها تطوير بعد، فهي مازالت مرتبطة بالزراعة التقليدية التي تعتمد علي الوسائل اليدوية والبذور التي يحتفظ بها المزارعون من إنتاجهم، وكذلك برعي الماشية للمحافظة عليها وتمكينها من التكاثر والازدياد، ففي كلا الحالتين مسألة موروثات عن الآباء والأجداد. ايدام عبد الرحمن ادم(2008: 103-104). مما سبق يبدو جليا أن الأمر يستدعي ضرورة السعي إلى تغيير نمط الحياة ،وبشكل تدريجي تحسبا لعواقب الاستعجال.

تلك هي النمط الإداري التي سادت المجتمع في دارفور إبان السلطنة التي امتدت تاريخها زهاء الثلاثة قرون والذي انصهر فيه المجتمع بكل أعراقه واكتسب خلالها ثقافة الانتماء وروح الانقياد إلى السلطة والسلطان واحترام النظام فكان لإنسان دارفور خصائصه الذي يميزه بعد ضم الإقليم إلى السودان ولازال هذه الخصائص واضحة.

أما دارفور في عهد التركية المصرية والمهدية، فان دارفور هي من ضمن السلطنات والممالك الإسلامية التي سادت وسط أفريقيا، واحتفظت باستقلالها وظلت تحافظ علي الرباط الإسلامي بدولة الخلافة الإسلامية بتركيا، وبادلت الود والصلات الحميمة مع كل من الخديوية بمصر والسلطنة العثمانية بتركيا، وهناك العديد من الوثائق في شكل الخطابات المتبادلة التي تشير إلى ذلك, وتعززت العلاقات أكثر وأصبح هناك مبعوثون ورسائل وأعمال تجارية وهدايا تتم بين البلدين، وتوطد الرباط الفكري والثقافي مع مصر وتوثق العلاقة بدولة الخلافة باعتبارها رمزا للوحدة الإسلامية، كما لو كان لم يتم تجاهل العلاقة بقبلة المسلمين ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فهذه العلاقات اقتضتها وحدة العقيدة والثقافة لكنها لم تصل إلى حد التبعية المطلقة أو الذوبان، لذلك تمتع دارفور باستقلاليتها وسيادتها وفي ذات الوقت فتحت الأبواب أمام التعاون بينها وبين جيرانها، ولكن بعد ضعف السلطنة في أيامها الأواخر في عهد السلطان إبراهيم قرض تحولت العلاقات الودية إلى إطماع ورغبة في الاستيلاء، ونسبة لضعف الإمكانيات العسكرية استطاع الزبير باشا ود رحمة أن يقضي علي آخر سلاطين دارفور في معركة منواشي في 25 اكتوبر1875م. سيد احمد علي عثمان (2007، 406). وبذلك خضعت دارفور للإدارة التركية المصرية لأول مرة وأصبح قائما علي إدارتها الزبير باشا نفسه.

كان العهد التركي المصري حكما استعماريا، وكان نظامهم في دارفور كما هو في باقي أنحاء السودان، الذي كان يهدف إلي إخضاع أهل السودان لتحقيق آمال الخديوي المتمثل في المال للخزينة والرجال للجيش، لم يلزم نفسه بمسئولية الدولة الحديثة كحماية أرواح وأموال المواطنين وفض النزاعات بينهم إلا بالقدر الذي كان ضروريا لحماية وتسيير مصالحها، فأدخلت التعليم الذي استفاد منه عدد محدود من

السودانيين وانشأ بعض المؤسسات مثل البريد والبرق والبواخر النيلية وغيرها، لم يتدخل النظام في الشأن القبلي إلا بالقدر الذي مكنه من جباية الضرائب بالكيفية والمدى الذي لم يعهده أهل السودان وقرب إليه القيادات العشائرية فاغرى بعضهم بوظائف قيادية علي مستويات اعلي من مستوى القبيلة، إلا أن الإرهاق الضريبي الذي أثقل كاهل المواطن كان كفيل بتمرده، وهيأ العامة لتقبل الثورة المهدية الذي أطاح بالحكم التركي المصري في 1885 بسقوط الخرطوم . ادم الزين محمد ، الطيب إبراهيم وادي (1998، 43-44).

استطاعت دارفور أن تخلق سلطنات امتدت نفوذها فاكتسبت اعترافا من قبل الأسرة الدولية الإقليمية، وقد احتفظت بهذا الطابع المستقل والكيان المتميز فكانت آخر إقليم امتدت إليها يد الفتح المصري وذلك بعد نصف قرن تقريبا من سقوط دولة سنار، حيث رفعت فيها رايات الحكم الثنائي بعد ثمانية عشرة عاما من سقوط أم درمان، شمس الهدى إبراهيم إدريس (2006 ، 17-18).

ظلت دارفور تحت سيطرة الحكم التركي المصري منذ سقوطها علي يد الزبير باشا رحمة حتى 1884 عندما سيطرت الثورة المهدية علي أملاك الحكومة الخديوية المصرية في السودان في يناير 1885، بعدها كان القائمين علي أمرها قبائل الرزيقات (البقارة) المنتشرة في كردفان وجنوب دارفور والذي قبل زعيمها (مادبو) البيعة والانضمام إلى أنصار المهدي، ولما كانت قبائل البقارة قد كرهت الإدارة المصرية وناصبتها العداء المسلح، تمكن مادبو من هزيمة (سلاطين باشا) أحد كبار قادة الجيوش التركية المصرية في أكتوبر 1882، بعده استسلم سلاطين لجيوش المهدية علي يد قائده محمد خالد زقل وبذلك خضعت دارفور تحت حكم الدولة المهدية، وبعد وفاة المهدي سيطر الخليفة عبد الله علي شئون الدولة المهدية وترك القائد محمد خالد زقل حاكما علي دارفور، حيث

قسمها إلى خمس وحدات إدارية وجعل علي رأس كل وحدة منها رجلا من الفور بعد أن تعهدوا بطاعة المهدية، وحبا في استعادة سلطة الأجداد قام يوسف بن السلطان إبراهيم بالتمرد علي الخليفة عبد الله لكنه لم يفلح في ذلك، بعدها قام الخليفة بنقل عدد كبير من أبناء الفور وقبائل غرب دارفور إلي امدرمان ليضمن عدم تمردهم أبرزهم السلطان علي دينار، ونسبة للضعف الماثل علي الحكومة المهدية آنذاك والمعارك الضارية التي تخوضها ضد الجيش الثنائي تمكن علي دينار من العودة إلى دارفور واسترداد السلطنة. زكي البحيرى (2010، 21-22).

دارفور تحت الحكم الثنائي 1916-1956 م:

تم فتح السودان بواسطة الجيش الانجليزي المصري سنة 1898 وأقامت حكما ثنائيا في الاسم وبريطانيا في الواقع، كان حكما عسكريا بدءا بالحاكم العام إلى مدير المديرية إلى مفتش المركز ومساعديه من المامير، حيث تمكن النظام بهذه القبضة العسكرية من إخضاع المجتمع القبلي وتسخيره في خدمة الأهداف، بعدها تم استبدال النظام بطاقم أدارى من خريجي الجامعات البريطانية. أما دارفور فلم تطالها يد المستعمر إلا في سنة 1916 بعد مقتل السلطان علي دينار.

بعد احتلال دارفور أعادت الإدارة البريطانية تنظيم دارفور إداريا وقضائيا، بالصيغة التي تضمن لها ممارسة السلطة وفرض القانون والنظام العام علي الجميع بالكيفية التي مارستها في أجزاء السودان الأخرى، وعززت وجودها بقوات عسكرية كافية نسبيا فأسست لها حاميات عسكرية في رئاسات المديريات ورئاسات المراكز الإدارية لتوفير الحماية لإفرادها من الثورات الوطنية، وبعد أن أكملت بناء هياكل أجهزة الإدارة والقضاء، بدأت في تنفيذ سياساتها التي من اجلها غزت السودان، ورغم أنها خاضت معارك ضد الثورات الوطنية، لكن نهجها الاستعماري تميزت بالاتي:

1- البعد عن إثارة الأوضاع الثقافية والاجتماعية والروحية بالشكل الواضح.

2- إظهار الاحترام الشكلي لمعتقدات وعادات وتقاليد وقناعات المجتمعات المستعمرة.

3- العمل لكسب التركيبات الاجتماعية والتنظيمات القبلية عن طريق إظهار الاعتراف والإعجاب بها وبعاداتها وأعرافها.

4- العمل لكسب ثقة المجتمعات المحلية وزعمائها عن طريق ممارسة جوانب من عاداتها وتقاليدها مثل الفروسية والتراث الشعبي والإقامة معهم في القرى وغيرها من العادات.

هذا النهج يختلف عن نهج دول الاستعمار الأخرى التي كانت تعمل بشكل واضح للقضاء علي الآخر في ثقافته ومظاهر حياته وتذويب ملامح شخصيته ومكوناته الاجتماعية لتصبح المستعمرة جزء من المستعمر وثقافته. ايدام عبد الرحمن آدم(2008 :243-244) تلك هي النهج البريطاني في الاستعمار، رغم أن الاستعمار بصفة عامة تعمل علي استغلال الشعوب واستعبادها واهانة كرامتها ونهب ثرواتها وتعمل علي السيطرة علي الشعوب المستعمرة.

التاريخ السياسي لدارفور:

تعاقبت علي حكم السودان بعد الاستقلال عدة أنظمة وحكومات يمكن تقسيمها الى: ايدام عبد الرحمن ادم (2008 ، 312-370).

1-الفترة اللبرالية الأولي (1956-1958):

امتدت هذه الفترة لحوالي ثلاثة سنوات بدأت بأول يناير 1956، في هذه الفترة القصيرة جرت الانتخابات مرتين وشكلت أربع حكومات، شهدت هذه الفترة عدم الاستقرار السياسي في السودان عامة بسبب الصراع علي كراسي الحكم الذي انشغلوا به عن مستقبل الوطن وتطلعات الشعب، فجاءت الفترة خالية تقريبا من الانجازات السياسية

والتنموية وبالتالي فشل في تحقيق الأهداف الوطنية وتحديد منهج الحكم الذي يناسب السودان ، في هذه الفترة والتي ساد فيها كل من حزبي الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة القومي لم يشرك أهل دارفور في مؤسسات الحكم رغم دورهم في الحركة الوطنية ورغم التشكيلات المتكررة للحكومات .كما لم يشهد الإقليم مجالات تنموية .

2-فترة حكومة الفريق عبود (58-1964م):

جاءت بعد الفوضى السياسية التي عمت العهد السابق، حيث استلم الجيش مقاليد الحكم في 17/نوفمبر/1958 وانتهت بثورة 21/أكتوبر/1964م.اتسمت هذه الفترة بالاستقرار السياسي الذي مكنتها من انجاز العديد من مشروعات البنية التحتية والتنمية والخدمات الاجتماعية، علي المستوى القومي ودارفور معا ،كتوصيل خط السكة حديد إلى مدينة نيالا وإنشاء بعض المدارس الأولية والمتوسطة وغيرها، ويعاب علي هذه الفترة أنها لم تشرك أهالي دارفور في السلطة، وكما نعلم أن عدم المشاركة في مؤسسات الحكم كانت مقرونة بقلة المشروعات المنفذة في دارفور الذي يرتبط بموازنة التنمية، هذا التهميش أن جاز تسميتها جعل أهل دارفور يحسون بالغبن وجعلهم يؤسسون الجمعيات السرية والعلنية مثل جبهة نهضة دارفور ومنظمة سوني وغيرها.

3-فترة الحكومة الانتقالية (64- 1965م):

جاءت بعد نجاح الثورة الشعبية وسقوط الحكومة العسكرية السابقة في 1964م، برئاسة سر الختم الخليفة، استمرت حتى سلمت الحكم للحكومة المنتخبة في يونيو 1965، ورغم أنها انتقالية لكنها كانت مضطربة وغير مستقرة حيث تمت إعادة تشكيل الحكومة ثلاث مرات، لم يشرك خلالها أهل دارفور.

4-الفترة اللبرالية الثانية (65-1969م):

بعد الانتخابات البرلمانية تسلمت الأحزاب حكم البلاد، حكومة ائتلافية من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، بدأت أعمالها في 13/يونيو/1965 وانتهت بقيام حكومة مايو1969 خلال هذه الفترة شكلت الحكومة أربع مرات وجرت الانتخابات مرتين وكالعادة ظلت الأحزاب السياسية مشغولة بالصراع علي كراسي الحكم لهذا لم يكن لها أي انجاز تذكر في جانب التنمية من بنيات تحتية وخدمات اجتماعية أو في المشروع الوطني، بل أهملت مرافق الخدمات الموروثة من الاستعمار أو عهد الرئيس عبود وابتعدت عن قضايا الجماهير وتطلعاته فعمت الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، واستمرت ظاهرة تصدير النواب للترشح في المناطق النائية بكل سلبياتها، في هذه الفترة لم يشرك من دارفور في مجلس رأس الدولة أو قيادة الجمعية التأسيسية، فقط ظهرت مشاركة محدودة في الجانب التنفيذي مشاركة محدودة ولفترات قصيرة في مجلس الوزراء بحجم لا تتناسب وحجم دارفور في المساحة والسكان .عموما اتسمت الفترة بعدم الاستقرار والفشل في إصدار الدستور الدائم للبلاد وزيادة الحرب في الجنوب مما مهد لانقلاب مايو.1969

5-عهد حكومة مايو 1969م:

هذه الفترة انتهت بانتفاضة 6/ابريل /1985، في هذا العهد حققت حكومة مايو العديد من الانجازات علي صعيد التنمية ومشروعات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في السودان عامة، كانت لدارفور نصيب منها علي سبيل المثال لا الحصر، التوسع في التعليم والتدريب وتقليل الفاقد التربوي، تنفيذ حملة لمحاربة العطش عن طريق حفر الآبار الجوفية والخزانات والحفائر، تنفيذ شبكات المياه والكهرباء في المدن الرئيسية، إعداد العديد من الدراسات وتنفيذ بعض المشروعات الزراعية، و الطرق

والكباري بالولاية، رغم ذلك فان للنظام العديد من السلبيات علي السودان بشكل عام وعلي دارفور علي وجه الخصوص أكثرها وقعة هي عملية حل الإدارة الأهلية وتصفيتها، في إطار المشروع الوطني الذي تبنته النظام بغرض إجراء تغييرات شاملة في البنية الإدارية والقضائية، السياسية والاقتصادية. تم ذلك قبل إجراء دراسات أو اتخاذ تحوطات لازمة تراعي جانب البيئة المحيطة والإرث الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلي اختلال التوازن الإداري والقبلي نتج عنها صراعات وحروبات قبلية ونهب مسلح واضطرابات أمنية علي نطاق واسع في دارفور إلي يومنا هذا.

أما مشاركة آهل دارفور في مؤسسات الحكم كانت أيضاً ضعيفة رمزية الدلالة في منصب وزير دولة بالرئاسة، ولفترة قصيرة لم يتجاوز السنة والنصف. يمكن القول بان دارفور لم يشرك في هذا النظام أيضاً وبالتالي لم يجد ما يستحقها من السلطة والثروة، وليس بغريب أن نجد العديد من الخطط والمشروعات التنموية الموضوعة قد فشل تنفيذها بالولاية .

6-الفترة الانتقالية (المشير سوار الذهب) أبريل/85-يونيو/1986م:

ليس هنالك مشاركة من أهل دارفور في السلطة في هذه الفترة، بل أهمل الإقليم حيث اتسمت الفترة بالاضطرابات الأمنية التي هددت امن الوطن والمواطن .لم يكن هناك برامج تنمية، حيث انشغلت السلطة بالإعداد للانتخابات وإعادة الحريات ومحاسبة رموز النظام السابق .

7-الفترة اللبرالية الثالثة (يونيو 1986-يونيو1989):

بعد الانتخابات البرلمانية وتسلم الأحزاب السياسية مقاليد الحكم، وكالعادة انشغلت بالصراع فيما بينها تجاه المصالح ونسيت تطلعات المواطن الذي انتخبها كما نسيت ثوابت الوطن وهمومه، فلم تات باى انجازات في مجال التنمية أو تطوير الخدمات

الاجتماعية وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن، بل ازدادت النزاعات القبلية والنهب المسلح والمظاهرات في المدن الرئيسة في دارفور, وتدهور الأوضاع الاقتصادية في السودان بصورة عامة وانتشر الفساد المالي والإداري. أما من حيث المشاركة في مؤسسات السلطة فكانت ضعيفة خلال هذه الفترة.

8-عهد حكومة الإنقاذ الوطني (يونيو1989- حتى ألان 2013م):

الحكومة في هذا العهد المستمر حتى هذه اللحظة 2013م واجهت الكثير من المشكلات المتراكمة منذ الاستقلال، وأشدها التي ورثتها من الحكومة السابقة حيث احتلت الحركة الشعبية العديد من المدن في الشمال والجنوب، واندلعت الحروبات القبلية والنهب المسلح في دارفور وعمت الفوضى والاضطرابات والمظاهرات وأصبحت وحدة البلاد ومستقبلها في خطر كبير، رغم ذلك بدأت بتحديد المشكلات والبحث عن أنجع الطرق لحلها من خلال المؤتمرات العلمية والسياسية الجامعة للحوار حول قضايا الوطن المختلفة، خاصة الأمنية والاقتصادية والسياسية وقضايا المرآة والشباب وغيرها. ومقارنة بالحكومات السابقة حققت هذه الحكومة العديد من الانجازات علي المستوى القومي، وكان لدارفور نصيب منها في مجال الخدمات الاجتماعية ومشروعات التنمية المختلفة من مياه وكهرباء وبنيات تحتية من جسور وكباري وطرق خارجية وداخلية مسفلتة ومطارات، كما حدث توسع في مجال التعليم من مدارس وجامعات ، كما حدث هناك توسع في الخدمات الصحية والبيطرية.

أما من حيث المشاركة في مؤسسات الحكم، فان هذا العهد ومنذ بدايته لم يغيب أهل دارفور من جميع مؤسسات الحكم فيه حتى الآن، هذا غير المشاركة عبر اتفاقيات السلام المبرمة مع الحركات المسلحة. من الملاحظ ورغم المشاركة المستمرة في السلطة فان مستوى التنمية بالولاية ضعيفة مقارنة بالتنمية في الولايات الشمالية خاصة في

مشاريع الطرق المسفلتة، الامر الذي يعكس مستوى الهيمنة في اتخاذ القرار و المشاركة الصورية في السلطة، التي تضع المشاركين من ابناء الاقليم في محك. أما من الناحية الأمنية فلم تتمكن حكومة الإنقاذ حتى هذه اللحظة من ضبطها رغم اتفاقات السلام المبرمة بينها والحركات المسلحة.

يمكن القول بان العلاقة بين دارفور والمركز كانت علاقة انتماء بينما ترى المركز تبعية العلاقة موسومة بدرجة من الإهمال والتهميش انعكس علي مستوى المشاركة في السلطة والتنمية علي الأرض .

المبحث الثاني

1-منطقة الدراسة :

الموقع

تقع ولاية شمال دارفور في الجزء الشمال الغربي لجمهورية السودان بين خطي طول (24-27)درجة شرق وخطي عرض (12-20) شمالاً وتحدها دوليا جمهورية تشاد والجماهيرية الليبية من الشمال الغربي ،وداخليا من جهة الغرب ولاية غرب دارفور ومن الجنوب ولاية جنوب دارفور ومن الجنوب الغربي والجنوب الشرقي ولايتي وسط دارفور و شرق دارفور، ومن الشمال والشمال الشرقي الولاية الشمالية وشمال كردفان، تبلغ مساحتها 290 ألف كلم مربعا ، يتراوح مناخها من الصحراوي في الشمال والسافنا ألفقيرة في جنوبها وغربها ، أما الأمطار فيتراوح معدلها في ما بين 100 إلى 400 ملم وتتنوع التربة من رملية وجبلية وسهول طينية خصبة. وزارة المالية – شمال دارفور (2003، 11).

هذا و تعتبر إقليم دارفور أكثر أقاليم السودان تأثرا بموجات الجفاف والتصحر والتغير البيئي وأثاره المصاحبة من نقص الغذاء والهجرة إلى مناطق أكثر وفرة بالموارد الطبيعية، و خاصة ولاية شمال دارفور . حيث أن الاستخدام الزراعي للأرض (زراعي ورعوي) يمثل أهم الأنشطة في دارفور. فان العمل التنموي يحتاج بشدة إلى تحسين البيئة مرتبطاً بتحسين مستوى المعيشة في الريف والحضر. إذ أن إهمال احدهما سيؤثر حتما علي الأخر. فإهمال الريف قد يؤدى إلى خلل في البيئة الريفية وهذا ما حدث في ولاية شمال دارفور. الأمر الذي يتميز بالتقلبات المناخية والظروف البيئية غير المستقرة . حيث تمكن الإنسان هنا من ابتداع أساليب تعينه علي العيش في هذه الظروف القاسية غير الكافية للاستقرار. مما اضطره إلى الهجرة إلى ولايتي غرب و جنوب

دارفور. بالمثل فان إهمال التنمية الحضرية سينعكس سلبا علي البيئة الريفية حيث يحرم الريف من الأسواق التي تستوعب منتجاتها. بالتالي، فان التدهور البيئي الذي حدث بولاية شمال دارفور كان له الأثر السيئ في التركيبة الديموغرافية لسكان الولاية . فقد هاجرت مجموعات كبيرة من شمال الولاية إلى المدن وبعض المناطق التي توفرت فيها سبل العيش حتى وصلت بعضها إلى خارج الولاية . ذلك كنتيجة طبيعية لتصحر الأراضي الزراعية والرعوية وجفاف مصادر المياه ، حيث انعكس علي تدهور الأوضاع البشرية و الحياتية. يعقوب عبد الله آدم (212،2003–215).

2– نظم الحكم والإدارة بالولاية:

ولاية شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر وهي اكبر مدينة بالولاية ، وكانت العاصمة التاريخية لإقليم دارفور الكبرى . وقد عرفت ب "فاشر السلطان" و "فاشر تندلتي" ثم صارت تعرف بـ "الفاشر" مجردا. فاشر معناها مجلس أو ديوان السلطان. وهي مأخوذة من سلطنة برقو مثلها مثل الميرم وهي اكبر نساء السلطان، وكان لكل سلطان فاشره الخاص . أما المدينة فهي تندلتي وتندلتي معناها البركة الكبيرة. كما تعتبر الفاشر إحدى أقدم عشر مدن في افريقيا. وقد اختارها السلطان لموقعها المنخفض وسط المرتفعات المحيطة بها ، فهي محمية من ناحية حربية وتتوفر بها المياه مما جعلها مؤهلة من جانب سكني و"فاشر تندلتي" ثم صارت تعرف ب "الفاشر" مجردا ،وهي اكبر مدينة بالولاية ، كانت العاصمة التاريخية لإقليم دارفور الكبرى ،كما يقال أن كلمة الفاشر بلغة الفور تعني مجلس السلطان أو مجلس الأجاويد.

أما محلية الفاشر (مكان الدراسة) يلتف حولها عدد كبير من القرى في جميع الاتجاهات المحيطة بها ، فريفي الفاشر منطقة واسعة تحيط بمدينة الفاشر، وتحدها من الشرق محلية الكومة ومن الشمال الشرقي محلية الصياح ومن ناحية الشمال محلية

مليط ومن الغرب محلية كورما ومن الجنوب الغربي محلية طويلة ومن الجنوب محلية دار السلام وتقع محلية ريف الفاشر داخل مدينة الفاشر .

هذا العدد الكبير من الريف (قرى) جمل في مسمي (ريفي الفاشر) وقد قدر عدد سكان ريفي الفاشر ب 90 ألف نسمة تشمل كل المجوعات الاثنية في دارفور موزعون علي 65 مجلس قرية حيث يتراوح عدد قرى المجلس الواحد بين 3-7 قرية ويقدر عدد سكان المجلس الواحد بحوالي 500-2500نسمة ، وتصل مجمل قري ريفي الفاشر إلى 540 قرية تتفاوت بين قري كبيرة وصغيرة ،فالجزء الغربي من الفاشر قراها كبيرة نسبيا يتراوح سكانها مابين 500-2000نسمة نسبة لان المساحة ضيقة مستغلة معظمها في الزراعة ، أما الجزء الشمالي قراها كبيرة وتصغر حجمها كلما ابتعدنا عن الفاشر لتصل إلى خمسة بيوت أحيانا، إضافة إلى ألفرقان (القرى المؤقتة الذي يسكنها الرعاة) في الجزء الشمالي والشرقي من المدينة الذي يمر بها طريق الإنقاذ الغربي، حيث احدث بعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في حياة القرى الذي يمر بها، ويمارس سكان هذا الجزء الزراعة والرعي بصورة واسعة لكبر المساحات وقلة السكان .ويقارب هذا الوضع حياة السكان في الجزء الشمالي من الفاشر من حيث طبيعة الأرض والنشاط السكاني، ويعتبر الدخن المحصول الرئيس . أما الجزء الغربي لمدينة الفاشر فأراضيه طينية، اقتصاديات سكانه يتمثل في زراعة التبغ (التمباك) والرعي في نطاق محدود ، نسبة التعليم هنا اكبر لتحسن الظروف الاقتصادية من زراعة التبغ، وينطبق ذلك علي الجزء الجنوبي من ريفي الفاشر الذي يمتد إليه فيضان وادي (قولو) في أراضي صالحة لزراعة التبغ. عصام محمد إبراهيم (2007، 151-153).

أما عن نظم الحكم والإدارة بالولاية حاليا (ولاية شمال دارفور ، الخطة الخمسية 2012-2016 ،2010: 24)يتمثل في المؤسسات التالية :

أ/ المحليات

جدول رقم (7) يوضح المحليات بالولاية والوحدات الإدارية التابعة لها

الرقم	المحلية	العاصمة	الوحدات الإدارية التي تتبع للمحلية	بعد العاصمة من حاضرة الولاية (كلم)
1	الفاشر	الفاشر	مدينة الفاشر/ ريفي الفاشر/ طويلة/ كورما	-
2	أم كدادة	أم كدادة	أم كدادة/ أم قفله/بروش	168
3	كتم	كتم	كتم/ ريفي كتم/ فتا برنو	105
4	كبكابية	كبكابية	كبكابية/ ريفي كبكابية	157
5	مليط	مليط	مليط/ الصياح	65
6	الواحة	مقر الرئاسة بالفاشر	الواحة كتم/ الواحة كبكابية/ الواحة غرير/الواحة أم سيالة	-
7	الطينة	الطينة	الطينة/ كرنوي/أبو قمرة	360
8	اللعيت	اللعيت	اللعيت/حسكنيته/فتاحة	260
9	دار السلام	دار السلام	دار السلام/شنقل طوباي/أبوزريقة	60
10	كلميندو	كلميندو	ودعه/أبودليق/سانى كرو/أرقد مراريات	137
11	السريف	السريف	السريف/ غره الزاوية/أم جروه/مديسيس	262
12	سرف عمرة	سرف عمرة	سرف عمرة/وسطانى/بركة سايرة/بارى	207
13	المالحة	المالحة	ماريقا/عين بسارو/الحارة العطرون/جبل عيسى	310
14	الكومة	الكومة	الكومة/أم هيجليج/غبيبيش	79
15	الطويشة	الطويشة	الطويشة/جابر/أم سعونة	230
16	أمبرو	أمبرو	أمبرو	290

المصدر:الخطة الخمسية لولاية شمال دارفور ،2010

كما تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً أساسياً في إدارة شئون الولاية مثال لذلك الإدارة الأهلية.

هناك عدد كبير من الوحدات الإدارية تم إنشاؤها مؤخرا بغرض نقل السلطة إلى الشعب كما ترددها السلطات دوما، وربما للاستقطاب السياسي للمواطنين في الواقع . ولكن من الملاحظ التضخم المفرط في عدد الوحدات الإدارية، أما جهاز الإدارة الأهلية ظل يعاني من التحوير والاستغلال من المركز خاصة في فترات الحكم السلطوى. آدم الزين محمد (2009، 139).

معظم هذه المحليات أصابها النزوح حاليا جراء الحرب الدائرة في دارفور واستقر أهلها في عواصم المحليات والقرى الكبيرة .

ب/الوزارات

وزارات ولائية هي:

1-وزارة المالية والاقتصاد والخدمة المدنية.

2- وزارة التربية والتعليم.

3- وزارة الرعاية الاجتماعية.

4- وزارة الصحة.

5- وزارة الزراعة والري.

6- وزارة الثروة الحيوانية والسمكية.

7- وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة.

8- وزارة الثقافة الإعلام والاتصالات.

ج/ الأمانات والهيئات والمفوضيات:

1- الأمانة العامة للحكومة.

2- الأمانة العامة لمركز المعلومات.

3- هيئة الخبراء الوطنيين.

4- مفوضية العمل الإنساني والمنظمات.

5- مفوضية الأعمار والتنمية.

د/المجالس والدواوين:

1-المجلس الاستشاري لوالى الولاية

2-المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي.

3-المجلس الأعلى للنهضة الزراعية.

4-المجلس الأعلى للدعوة والإرشاد.

5-المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

6-المجلس الأعلى للشئون الأهلية والاجتماعية.

7-ديوان المظالم والحسبة العامة.

8-ديوان العدالة للعاملين بالخدمة المدنية.

3- المجالس التشريعية:

على الصعيد التشريعي هنالك رئاسة المجلس التشريعي للولاية إضافة للمجالس التشريعية بالمحليات تمارس صلاحياتها في مجال التشريع والرقابة استناداً على دستور الولاية

المبحث الثالث

النزاعات المسلحة بولاية شمال دارفور

طبيعة النزاعات وتطورها:

النزاعات في دارفور ولعهد قريب، كانت تنافسية قبلية حول الموارد وملكية الأراضي وغيرها من الأسباب الظرفية التي تؤدى إلي تأجيج الصراع، حيث كانت هذه النزاعات تحل عبر آليات الصلح المحلية وعندما تكبر عن ذلك تشارك فيها السلطات المحلية، ونسبة لاستمرارية هذه النزاعات لعقود طويلة، ولفشل محاولات الدولة في معالجتها بصورة جذرية، من خلال معالجة أسبابها، أخذت هذه الأوضاع منحي يختلف عن الماضي. ففي العام 2003م ظهر الخطاب المعبر عن سوء الاحوال والظروف المحلية والحروبات القبلية والفقر والجهل والتهميش و كل ما من شانه يلهب المشاعر عن الواقع المرير. مطالبين المركز بتغيير الأوضاع إلي الأفضل، تلك هي بداية ظهور التمرد. استهانت الحكومة في بادئ الامر بالحركات المتمردة واعتبرتها جماعات خارجة عن القانون يسهل حسمهم عسكريا فرفضت التفاوض معها وانشغلت بمفاوضاتها مع متمردي الجنوب حينها، بل وصفت الحركات في دارفور بقطاع طرق وبالتالي أخطأت في إدارة الأزمة من أولها.

النزاع في دارفور لا يخرج من الإطار العام لأسباب النزاعات في أفريقيا حيث أجريت دراسات كثيرة في هذا المجال والتي توصلت إلي نتائج متشابهة في معظم النزاعات. يعقوب عبد الله محمد (2003، 207-208) ويمكن إيجازها علي النحو التالي:

1- عدم وجود عوامل لاستدامة السلام بل تكثر العوامل التي تؤدى إلي النزاع مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحلية والمؤشرات العالمية.

2- وجود علاقات معقدة بين الجوانب البيئية والنزاعات في أفريقيا عموما وفي السودان خصوصا والمشاركة في مثل هذه النزاعات تغذيها البطالة والفقر والتدهور البيئي والجهل.

3- أن الزيادة في النزاعات مرتبطة لحد كبير بالفجوة في التنمية وضعف التخطيط الاستراتيجي وعدم القدرة لتلبية الطموحات المحلية.

4- اغلب النزاعات تطالب بالمشاركة في السلطة والثروة مما يعكس انعدام العدالة في توزيع الموارد بين مختلف المجموعات المكونة للدولة.

5- التهميش الاقتصادي يؤدى إلي الشعور بالغبن الذي يساهم في استقطاب المحاربين ويمثل الخطاب السياسي لجذب الدعم.

ولاية شمال دارفور شانها كبقية ولايات دارفور الكبرى، حيث شهدت أراضيها صراعات قبلية وحرب أهلية، حيث كانت ساحة تدور في رحاها هذه المعارك ولازالت حتى هذه اللحظة، لذلك تأثرت سلبا بمجريات الأمور وكان لها نصيبها من الدمار والخراب والنزوح والتشرد وفقدان الأرواح والممتلكات.

وللوقوف علي هذه النزاعات المسلحة وأسبابها وما خلفتها من اثأر ونتائج، يمكن تصنيفها علي نوعين:

1/ الصراعات القبلية.

2/ الحرب ضد الحكومة المركزية.

1/ الصراعات القبلية:

وهي تلك الحروبات التي تنشأ بين القبائل المختلفة بين الحين والأخر في أوقات مختلفة ولأسباب كذلك. واحيانا يتفاقم ليتحول إلي صراع عرقي كما حدث في الحروبات التي دارت بين قبيلة المساليت ومجموعة من القبائل العربية، وقبيلة الفور ومجموعة من القبائل العربية وهي صراع حول الموارد (الأرض، الماء والكلأ) الذي أصبح غير كافي لاستيعاب مهنتي الرعي والزراعة، بسبب الجفاف والتصحر الذي ضرب الإقليم، وصاحب ذلك زيادة في عدد الحيوان والإنسان في السنوات التالية لها. صادف ذلك فشل الدولة في إيجاد حل جذري لهذه المشكلة. ومن الملاحظ أن هذه النزاعات كانت نزاعات بسيطة محدودة كالتحرشات القبلية والاشتباكات بين الحين والأخر، لكنها بمرور الزمن تأزم وتطور إلي حروبات معقدة بسبب الظروف البيئية والسياسية.

وقد قسم بعض الباحثين مراحل تطور النزاعات القبلية في دارفور إلي مرحلتين رئيسيتين . محمد سليمان محمد (2007، 354) هي:-

مرحلة منذ الخمسينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي وتتصف هذه المرحلة بان الاشتباكات فيها خفيفة الحدة ذات طابع محلي تقليدي، وتأثيرها غير متواصل أو مستمر، تلقائية وغير متعمدة ونادرا ما كانت النزاعات تتجاوز المجموعتين المتنازعتين. ومن أمثلة ذلك في دارفور عموما، النزاع بين الزغاوة والمهرية عام 1968، وبين المعاليا والرزيقات عام 1968م وبين الرزيقات والمسيرية 72-1974م ،بني هلبة والمهريا 75-1977، التعايشة والسلامات.

أما المرحلة الثانية للصراع مابين 1987- 1993 وهي مرحلة الصراع الدموى واسع النطاق في دارفور التي بدأت شرارته تتسع منذ العام 1985وهي الفترة التي ضربت فيها الجفاف المنطقة، حيث تحركت أعداد كبيرة من الرعاة الرحل من الزغاوة والعرب تاركين

مناطقهم نازحين الي مناطق قبيلة الفور في الوسط الذي لم يتأثر بالجفاف، ذلك بحثا عن الماء والكلأ لحيواناتهم، وقد لازمت هذه الفترة دورتان من القتال، حيث خاضت المجموعة الرعوية من رعاة الإبل في الشمال والمتأثرة بالجفاف ضد المزارعين المستقرين في مناطق الفور، أما الدورة الثانية فخاضتها المجموعات الزراعية من سكان منطقة جبل مرة ضد تحالف الرعاة من القبائل العربية، ومنذ ذلك الحين أخذت النزاعات منحي آخر، في شكل استقطابات قبلية، وحروبات متعمدة استخدمت فيها أسلحة فتاكة مما جعلها اشد ضراوة مما كان في السابق وذلك بين المزارعين المستقرين في مناطق قبيلة الفور الإستراتيجية والتي تتوفر فيها الثروات الكبيرة ورعاة الإبل في الشمال الذين ضرب مناطقهم الجفاف والتصحر ساعين للاستحواذ علي المناطق التي تتوفر فيها الماء والكلأ. لقد أوقع النزاع إضرارا كبيرة في الأرواح والممتلكات، واستمرت لفترات طويلة تهدأ لفترات مؤقتة لتشتعل بضراوة دون أن تلقي العناية من المستوى الوطني أو المستوى العالمي، ربما لاعتقاد المسئولين بأنها حرب قبلية تقليدية كما كانت في الماضي، أو لانشغال الحكومة بالحرب الدائرة في الجنوب حينها ونتيجة لذلك أزيلت قرى بأكملها وتعرضت ممتلكاتها للنهب . يظهر ذلك سوء الفهم لما يدور بالإقليم وعدم التقدير للأثر الايكولوجي في المنطقة ومن ثم أخطأت الحكومة في الفهم الصحيح لطبيعة النزاع القبلي في دارفور واعتبرت ما يدور مسألة أمنية يمكن معالجتها بنشر القوات العسكرية. ورغم محاولات الحكومة المركزية والإقليمية لمعالجة النزاعات المختلفة لقد باءت بالفشل، وكثيرا ما اتهمت الحكومة المركزية بالضلوع في المشكلة أو بأنها منحازة لأحد أطراف النزاع ضد الطرف الأخر.

تمثل الحروبات القبلية احد مسببات الحرب علي السلطة المركزية، ولمعرفة طبيعتها يستوجب ذلك التعرض علي مسبباتها بشيء من التحليل، وقد صنفها البعض إلي أسباب مباشرة وغير مباشرة . التجاني مصطفي محمد صالح (2000، 89-142).

أولاً/أسباب مباشرة:

1- المراحيل:

المراحيل جمع مرحال، والمرحال مسار للرحل والرعاة بمواشيهم بين القرى والمزارع، نجد أن العرف كان الأصل في نشأتها والضابط لحركة الأطراف المختفلة والضامن لسلامة المرور فيها. يعتبر التنافس علي المراعي ومصادر المياه الشحيحة والأراضي الزراعية من أهم الأسباب التي تؤدى إلي الصراع بين المزارعين والرعاة ومن ثم الصراع القبلي في الإقليم، زاد الأمر تعقيدا موجات الجفاف والتصحر التي ضربت القرن الأفريقي منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي وما صاحب ذلك من تحولات بيئية نجم عنها انحسار المراعي والموارد المائية من برك ورهود ووديان في جيوب وأحزمة ضيقة وكذا الأراضي الزراعية التي قلت مساحتها بسبب التعرية الهوائية بعد زوال الغطاء النباتي .وللأسباب التالية أصبح المراحيل سبباً للصراع القبلي:

أ- كثرة إعداد الإبل والماشية التي تمر عبر المراحيل بسبب تجمع الأسر للسير سويا لعدم الشعور بالأمن في ظروف التوتر والصراعات القبلية، وبالطبع يصعب ضبط هذه الكميات مع التوسع الزراعي.

ب- الأخطاء الإدارية، ويتمثل في عدم متابعة السلطات لحركة المراحيل الموسمية كالماضي وعدم الاهتمام بتخطيط المسارات، ووضع الحلول المرتجلة من بعض التنفيذيين تساعد علي تأجج الصراع وجر الحكومات الولائية إلي اتهامات عدم الحياد.

ج- التوسع الزراعي في المراحيل، كنتيجة طبيعية لزيادة عدد السكان بالمواليد والنازحين مما ينشئ الاحتكاك.

د- قفل المسارات والطرق التي تؤدى إلي مشارب المياه من قبل القرويين.

هـ- حجز مصادر المياه من قبل بعض المواطنين بغرض بيعها للرعاة.

و- حرق المراعي بغرض إبعاد الرعاة وبالتالي منع الصراع.

ز- زرائب الهواء وتعني حجز مساحات كبيرة من المراعي بغرض الاستفادة التجارية من العلف.

ح- المبالغة في تقييم خسارات المزارع التي تتلفها الماشية (تقييم كيدى مع فرض الدفع العاجل).

ط- مجيء الرحل إلي المناطق الزراعية بدون إداراتهم خلق نوعاً من الفراغ الإداري كان من الممكن أن تساعد في رفع التظلم وضبط صغار لرعاة.

ي- عدم احترام الرعاة للأعراف المحلية مثل عدم الخضوع للعمد والمشايخ وحرمات القرى أدى إلي إتلاف المزارع ومن ثم إلي الصدام .

ك- عدم تقيد الرحل بمواعيد الرجوع إلي الدمر فنتج عن ذلك أضرار بمصالح المزارعين والدخول معهم في نزاعات.

ل- فتح المراحيل بالعنف بدلا من العرف كخطأ من أخطاء السلطات ،ويحدث عادة عندما يغيب الرحل عن المرحال لفترة طويلة لظروف بيئية ، وعند العودة إليها يجدونها مسكونة في بعض أجزائها من قبل المواطنين لذات الظروف، فيستخدمون العنف لفتح المرحال بدلا من العرف.

الجدير بالذكر أن المسارات والمراحيل في دارفور تنحصر فقط في شرق وغرب هضبة جبل مرة (قارسيلا زالنجي، سرف عمرة، كباكبية، كتم، وشرق الفاشر). ويعرف

المسار بأنه المساحة الأرضية بين المزارع لا يتعدى 100 متر تخصص لسير الحيوانات من منطقة إلى أخرى دون الوقوف للمرعى. وهناك ما يعرف ب (الصينية) وهي منطقة رعوية بين المزارع في حدود 4–5 كيلومتر مربع تخصص لرعي الحيوانات لمدة يوم أو ساعات قبل استئناف سيرها. وأما ما يسمي ب (المنزلة) فهي أصلاً أرضاً رعوية بين المزارع في حدود 15–20 كيلو متر مربع، يقضي بها الرحل وقتاً حسب ما يتطلبه حالة المرعي ومن ثم يتحركون إلى منطقة أخرى.

عرفت في دارفور إحدى عشرة مرحال منذ الخمسينات من شمال الإقليم إلى جنوبها. تتفاوت أطوال هذه المراحل مابين 250 كيلومتر إلى 600 كيلومتر أطولها مرحال الوخايم في شمال دارفور إلى أم دافوق في جنوب دارفور بطول 606 كيلومتر، وأقلها مرحال خزان كُكُل في شمال الفاشر إلى دار الرزيقات في الجنوب. بلغت جملة مساحة هذه المراحيل 34000م. بعض هذه المراحيل كانت للرحل البقارة والآخر للرحل الجمالة. ونسبة للظروف البيئية المتدهورة فإن مراحيل البقارة في شمال دارفور ليس موجود الآن نسبة للتوسع الزراعي التي حدثت في تلك المراحيل. بتقلص هذه المراحيل وتدهور المراعي للظروف المناخية وزيادة عدد الحيوان خاصة الإبل التي تملكها القبائل السودانية والوافدة من دول الجوار فإن المراحيل القريبة بقيت تشكل الموقع النشط للاحتكاك بين رعاة الإبل والمزارعين في تلك المناطق والتي كان السبب الأساسي لقيام مشكلة دارفور الحالية. عبد الجبار عبد الله فضل (2004، 6).

يبدو جليا من مشكلة المراحيل ان الطاقة الاستيعابية للأرض لم تكن كالماضي تستوعب الجميع، بل أصبحت غير قادرة علي تلبية حاجة المزارعين للتمدد في الزراعة والرعاة للتوسع في المرعي، ومع انحسار طاقة الأرض الاستيعابية بسبب الظروف البيئية وما قابل ذلك من زيادة في عدد السكان والحيوان كان لابد من التواجد القوى

للدولة حتى لا يصل الأمر إلى مستوى الاقتتال وحرمان الماشية من الماء والكلأ أو محاولة إجلاء الأخر من الأرض، وحتى لا يسود العنف بين الأطراف، فان هذا الواجب كان من مسئولية الدولة الأساسية منذ ان وجدت فكرة الدولة القومية. آدم الزين محمد (2003، 34-35).

2- ملكية الأرض والحواكير:

ملكية الأرض والحواكير وديار القبائل أصبحت من أهم أسباب الصراع القبلي في دارفور في الوقت الحاضر رغم انها من المسلمات قبل وقت قريب، هذا النظام تم وضعه منذ عهد بعيد أبان سلاطين الفور فأصبحت حاليا من المورثات الثقافية لأهل دارفور، وصارت حقوقا مكتسبة وموضوع نزاع في ذات الوقت بين من يمتلكونها ويديرونها بالعرف القبلي والذين لا يمتلكون (يتبعون) وينادون بالاستقلال فأصبح لذلك أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة ينبغي الوقوف عندها.

السياسات الإدارية للأرض في دارفورعبرالعهود:

ظل السياسة الإدارية للأرض خاضعاً لرغبات الحاكم لا المحكوم، فهناك سمات مختلفة، لعهود ثلاث في إدارة الأرض في دارفور. أمين محمود محمد (2003، 6-7) هي: عهد السلطنة، عهد الحكم الاستعماري، عهد الحكومات الوطنية.

عهد السلطنة:

ولتفهم وتحليل السياسات الإدارية في العهود المختلفة فإن علينا متابعة تأثير الأركان التي تقوم عليها السلطة في الإدارة (الشعب، الأرض، السلطة الحاكمة).

ففي عهد السلاطين كانت الأرض تحتاج إلى شعب يعمّرها فكان الإنسان أعظم قيمة من الأراضي. فصممت السياسات الإدارية على جعل دارفور أرض جاذبة لاستقرار الناس وأتخذ السلاطين وسائل هامة لذلك منها تخصيص الحواكير الإدارية وحواكير

الجاه للصفوة المتميزة علماً أو تجارةً أو صلاحاً، ومنها العفو من الضرائب الباهظة ومنها توفير العدل بين الرعية ومساواة الناس في الحقوق ، فكانت سلطنة الفور هي الوحيدة التي كانت تعامل الناس على أساس العقيدة الإسلامية ،و كان الشخص يترقى إلى أعلى الدرجات كالوزارة دون النظر إلى وافده من البلدان.

كذلك لم تكن الحاكورة أثنية مغلقة لذلك سادت حرية الكسب والانتقال، وكانت هناك مرونة كافية لاستيعاب التحولات والطوارئ عند تعديل حدود الحواكير أو لابتداع المناهج الرشيدة في الإدارة وتطبيقها.

عهد الحكم الاستعماري:

أما في عهد الاستعمار فإن الهدف قد تغير تماماً حيث صار الهدف السياسي الإداري هو نهب ثروات البلاد وتوظيفها لصالح الاستعمار من خلال تكاليف إدارية غير مرهقة مع تأمين إخضاع الشعب وكبحه من أي توجه نحو الثورة والتحرير، فوجدت بغيتها على أقدار في النظام الأهلي الذي حرّفها لتكون نظاما قوامه القبيلة وحتى لا تجتمع القبائل على محاربة الاستعمار فإن السياسات سعت لترسيخ الاختلاف والتفرق وخلق منافسة بين القبائل قوامه نيل الحظوة والرضي من الاستعمار، وأدخل في السياسة الإدارية مفهوم الحاكورة الأثنية، وكانت السلطات الاستعمارية هي التي تقوم بالاختيار وبالمحاسبة ولم تكن للمواطنين قرار فى من يحكمهم وكيف؟

عهد الحكومات الوطنية:

جاءت الحكومات الوطنية فوقعت مبكراً في مأزق التوفيق بين مطلوبات تحديث الدولة بتحديث النظام الإداري القائم على الفصل بين سلطات ثلاث (تنفيذية وتشريعية وقضائية) وبين الاستمرار في نهج الإدارة التقليدية التي تجمع هذه السلطات جميعاً في يد رجل واحد هو زعيم الإدارة الأهلية .. ولم يكن الحظ في المأزق حول إدارة الأرض

أفضل من إدارة شأن المواطنين. ذلك أن الازدواج فى تقسيم الأرض لتذليل الإدارة ظل قائماً من خلال وجود النظام القديم على الحواكير والنظام المستحدث القائم على التوزيع على أساس الوحدات الإدارية التي اتخذت عدة مسميات خلال سنين الاستقلال. فصار الازدواج قائماً على تقسيمات الأرض وعلى السلطات التي تنازعها رجال الإدارة الأهلية وأجهزة الدولة المطلوبة لحداثتها.

ولكن من أخطر التناقضات التي وقعت في ظل الحكم الوطني والتي أفضت إلى المنازعات ثم الحروبات بين القبائل ما سمى بممارسة أشخاص سلطة دون أرض، كإدارة لأنفار متواجدين دون أن تكون هناك سلطة على إدارة وحكم الأرض التي يقيمون عليها. إن هذا الفصل مستحيل، إذ لا توجد سلطة دون أرض وشعب معاً. وما كان ينبغي معالجة التحولات السكانية التي اقتضتها ظروف العيش بهذه الطريقة التي لجأ إليها الإداريون في السودان. وكان من الممكن أن يوظف الانتقال ويعتبر أدارة تواصل بين القبائل ويوجه نحو الاندماج بدلاً من تأكيد وترسيخ مفهوم التفرق الذي يدعو إليها النظرة القبلية. إن العناصر التي منحت السلطة على الإفراد في مناطق غير ديارهم الأصلية عمدوا إلى اغتصاب الأرض تحقيقاً للأركان المطلوبة لإقامة سلطة خاصة، فأدخلت السياسة الإدارية البلاد في أتون الصراع.

هكذا أصبحت الحواكير ونظم الأرض سببا من أسباب الاحتراب القبلي بين مجموعة القبائل الوافدة والقبائل المستقرة، خاصة عندما يتعلق الامر بالمواقع القيادية والتبعية الإدارية وترسيم أو إعادة ترسيم الحدود الإدارية فغالبا ما نجد إن القبائل الوافدة مع مرور الوقت تبحث لها عن استقلالية قيادية او إدارية أو حدود خاصة بها، فهي تدخل في منافسة مع اهل الديار في الصعود إلي المواقع التمثيلية المجلسية، محلية وإقليمية وقومية. كما أيضا تسعي القبائل الوافدة إلى تشكيل إداراتها الأهلية وتسعي جاهدة

للتخلص من هذه التبعية بينما يتمسك بها أصحاب الحواكير، أما في الحدود الإدارية عادة ما تقوم الحكومات المركزية والإقليمية بإصدار تشريعات تؤثر في الحدود بالإضافة أو النقصان فتحدث خدشا في السيادة القبلية وقد يقود ذلك إلي الاحتراب . آدم الزين محمد (2003، 44-45).

3- النهب المسلح:

وهو السرقة بالإكراه باستخدام السلاح وذلك بوضع الشخص أو الأشخاص في حالة خوف ليتم سلب ما لديهم تحت تهديد السلاح. هذه العملية تمارس بدافع الثراء العاجل، الرغبة في الانتقام من أفراد القوات النظامية بواسطة الذين تم القبض عليهم بالشبهة أو بالخطأ وتم الإفراج عنهم بالبراءة، كذلك يمارس عندما تضعف سلطات الدولة عن ملاحقة الجناة مما يشجع معتادي الإجرام علي مزاولة هوايتهم، أيضاً تمارس النهب المسلح من أفراد ينتمون إلي مجتمع تمجد ظاهرة النهب في الأغاني والإشعار الحماسية للمرأة. هذه العمليات عندما يتم من قبل أفراد ينتمون إلى قبائل معينة معتدين علي ممتلكات قبائل أخرى لها مشاكل قديمة، قد تجر ذلك إلي حرب قبلية بدافع الانتقام وخلافه.

4- انتشار السلاح:

أكبر مصدر لانتشار السلاح في دارفور هو الحركات الثورية التشادية التي استضافتها السودان في أراضي دارفور كحركة فرولينا التشادية التي استضيفت في نيالا عام 1966م قبل انشطارهم إلى مجموعات قبلية. فاليوم يتواجد بغرب دارفور، بقايا حركة يوسف تقومي من القرعان، وبقايا حركة عباس كوتي من الزغاوة، وبقايا آدم بازوكا من المساليت، وبقايا حركة دكتور الحارث من البرقو، وجيش الشيخ ابن عمر من العرب، كل هؤلاء تمت استضافتهم بالسودان في مراحل مختلفة وبشكل أو آخر. هؤلاء

يأتيهم الدعم المادي والمعنوي من خارج السودان ثم يتسرب منهم السلاح في مراحل المناولة وعند الهروب من المعسكرات، والقيام بالبيع في السوق الأسود عند الحاجة، كنقص الغذاء وعند الانسحاب الغير منظم في حالات الهجوم على المعسكر.هناك مصدر آخر هام للسلاح وهي التسرب من مخازن القوات النظامية السودانية والمصانع والمستودعات، وكثيرا ما تقوم الحكومة بتوزيع السلاح علي المواطنين في حالات الاستنفار، كل هذه الأسلحة يتم استخدامها في الدفاع عن النفس والمال، كما هناك من يستخدمها لأعمال النهب والثأرات القبلية مما ساعد كثيرا في تأجيج الصراع القبلي. محمد الفضل عبد الكريم (2004، 4).

5- التعصب القبلي والصراع علي السلطة:

يقال أن العام 1980 الذي صدر فيه قانون الحكم الإقليمي كان البداية الفعلية لدخول القبيلة حلبة الصراع السياسي، حيث تم تعيين أول حاكم لدارفور من أبنائها عام 1981، عندها أصبحت المناصب السياسية والإدارية العليا والكوادر الوظيفية الوسيطة والدنيا يتم تعيينها علي أساس قبلي، كما أن نظام الانتخاب الحر المباشر لمقاعد الاتحاد الاشتراكي الذي يصعد كوادر الحكم بنظام الأغلبية قد أحيا التنافس القبلي . علي احمد حقار(2003، 181-182).

وقد ذهب إلي ذلك أيضاً. تجاني مصطفي (2004، 6) في قوله على الرغم من هذه الحقيقة المجردة القائل بأنه ليس من السهل معرفة الانتماء القبلي لمعظم سكان دارفور بسبب التصاهر التي لا تحتاج إلى دليل، يعتقد قطاع عريض من المهتمين بشئون القبائل وعلماء الأنثروبولوجيا السياسية أن من أهم أسباب الصراعات والحروب القبلية التي تندلع بين الفينة والأخرى في دارفور، الصراع السياسي القائم على العصبية

القبلية والرغبة الجامحة في تولي المناصب الدستورية وحرص بعض مثقفي دارفور على تحقيق تطلعاتهم السياسية وطموحاتهم الشخصية بتأجيج الصراعات القبلية.

وقد ساعدهم في ذلك كثيراً تجميد دور الأحزاب السياسية خلال العهد المايوي 1969–1985م وما تلاها من سنين الإنقاذ منذ 1989 حتى 20013. فحينما لم يكن في مقدور السياسيين استقطاب الناس على أساس الولاء الحزبي القديم، بات الخيار المتاح لدعوة الناس للالتفاف حول مرشح ما هو انتماؤه القبلي لأن القبيلة كيان اجتماعي وجماعة اجتماعية تقف مع الفرد عند المنعطفات الحرجة في حياته، وتدافع عنه وتسترد له حقه المسلوب عنة واقتداراً حتى إذا أدى ذلك لخوض المعارك القبلية في ظروف استثنائية تمر بها الولاية وهي انحسار دور الدولة ومؤسساتها في توفير الحماية اللازمة للمواطن فأصبحت القبيلة هي ملاذه بدل الشرطة والقضاء.

ولما كان الانتماء القبلي بهذه الأهمية، سعى بعض السياسيين لاستغلال القبيلة كمطية للدخول إلى حلبة الصراع والتسابق المحموم نحو المناصب الدستورية بإثارة الفتن وتأجيج الصراعات القبلية.

إلا أن بوادر الشرخ الحقيقي في مجتمع دارفور بدأت حينما حاول بعض أبناء القبائل الكبرى في الإقليم الإستئثار بالسلطة، وتنافسوا فيما بينهم ولم يتفقوا على صيغة مثلى لإدارة الإقليم وتحقيق تطلعات جماهير دارفور. وقد لعبت الانتهازية السياسية والإشاعات المغرضة من قبل بعض المنتسبين لمجموعة المثقفين دوراً إكسيرياً في تأجيج وتهييج الصراع القبلي وإلهاب حماس الجماهير التي تفوق نسبة أميتها 60% لتوجيههم حيثما يريدون لأنه يسهل خداعهم. كل ذلك لتحقيق أهداف رخيصة لا علاقة لها بمصلحة القبيلة.

وحتى في مرحلة ما بعد حكومة مايو عندما عادت الأحزاب إلى المسرح السياسي من جديد، استطاعت عبر سلسلة من التحركات المؤسفة أن تؤطر العمل السياسي في دارفور على أساس الانتماء القبلي وبدأت تساوم القبائل الكبرى وتغريها للوقوف معها في الانتخابات بإطلاق وعود سياسية بتصعيد أبنائها لمواقع دستورية.

وهكذا أعد المسرح السياسي في دارفور لتتنافس القبائل بدلاً عن الأشخاص على المواقع القيادية في الولاية، وأصبح معيار التفاضل هو الانتماء القبلي بدل الكفاءة والفكر والبرنامج، الأمر الذي جلب عدم الاستقرار وتكرار الحروب القبلية في الولاية بين الرزيقات والمعاليا، الزغاوة والماهرية، البرتى والميدوب، الفور والعرب والعرب والمساليت، القمر والفلاتة على سبيل المثال لا الحصر، وهذا ما تسبب في إضعاف النسيج الاجتماعي.

ثانياً/أسباب غير مباشرة. التجاني مصطفي محمد صالح (1998، 124-126)

1/ غياب التنمية:

لقد ضاعت فرص ثمينة منذ الاستقلال وعبر الحكومات المتعاقبة لتنمية دارفور ذات الموارد الطبيعية المتنوعة من ثروة حيوانية وزراعية واستخراج المعادن النادرة والبترول والتي كانت ستساهم إسهاماً كبيراً في تنمية أقاليم السودان الأخرى، إذا ما تم استغلالها الاستغلال الأمثل في وقت مبكر. ويعتقد بعض الدارسين أنه لو كانت هناك مشاريع نثر المياه فقط في ربوع الولاية لما تنافس الرعاة والمزارعين حول مصادر المياه الشحيحة، ونتيجة لذلك ازداد حدة التنافس تجاه الموارد التي أصبحت غير كافية لاحتياجات الإنسان والحيوان المتزايدة، لتظل الولاية بؤرة للصراعات القبلية.

2/ القصور الإداري والتنفيذي:

السياسات الحكومية والإجراءات الخاصة بإدارة شئون المجمع القاعدي والتي تبنى في الحالات على أسس غير مدروسة وغير مناسبة (قوانين الطليق وبيع زرائب الهوامل للتجار أو المواطنين) أسهم كثيراً في إزكاء الصراعات القبلية وإثارة الفتن بين المزارعين والرعاة. كما نجد هذا القصور يتمثل في عدم متابعة السلطات لحركة المراحيل الموسمية كالماضي وعدم الاهتمام بتخطيط المسارات، ووضع الحلول المرتجلة من بعض التنفيذيين تساعد علي تأجج الصراع وجر الحكومات الولائية إلي اتهامات عدم الحياد. ما يجدر ذكره أن قوانين الطليق هي القوانين التي تنظم عملية الرعي المشاع وهي عبارة عن أوامر محلية تحدد الفترات التي يسمح بها دخول الحيوان إلي المزارع لترعي مخلفات الحصاد وفي المقابل تستفيد المزارع من مخلفات الحيوان في تسميد التربة وهكذا يستمر العملية التكافلية، وفي هذا الشأن كثيرا ما يحدث بسبب تغير الظروف المناخية إلي تدني الإنتاجية وتأخر في الحصاد مما يضطر المزارع إلي بيع مخلفات مزارعه أو اللجوء إلي الزراعة الشتوية في مجرى الأودية وكل ذلك يؤدى إلي احتكاك بين المزارعين والرعاة. أما زرائب الهوامل، فهذه الزرائب تستخدم لحجز الحيوانات الشاردة أو الضالة حتى لا تعتدي علي الزراعة وممتلكات الغير، تدار بواسطة السلطات المحلية لحين ظهور أصحابها لاستلامها بعد سداد رسوم محلية. عندما تم بيع هذه الزرائب إلي التجار والمواطنين لتأدية هذا المهام أصبح سبب للصراع مما يعكس القصور الإداري.

3- غياب هيبة الدولة وعدم ممارسة السلطة:ويظهر في كثرة التفلتات الامنية وعجز الدولة عن حسمها.

2/ **الحرب ضد الحكومة المركزية** (الحرب الأهلية). جمال محمد السيد ضلع (2008، 25-43).

الأسباب:

أ-أسباب سياسية:

ويتمثل في تفشي الصراع القبلي القائم علي إطماع النفوذ والموارد، فالتطلع علي السلطة والمال علي حساب القبائل الأخرى وكثيرا ما نجدها مسنودة بالأحزاب السياسية بالمركز فالاستيلاء علي السلطة للسيطرة والهيمنة أما الموارد ومع قلتها كسبب من أسباب الصراع، استغل الظرف لإفقار وإضعاف وإخضاع الآخرين وهو ما يمكن أن نسميه الصراع القبلي السياسي.

كذلك من الأسباب السياسية نجدها تتمثل في غياب الإدارة الأهلية التي تم حلها في عهد الرئيس الأسبق جعفر نميري وكانت هذه الإدارة تقوم بعمل أيحابي يتمثل في تسوية النزاعات القبلية بين القبائل سلميا كما أنها تساعد علي ربط العلاقات الاثنية بحزم وبصورة هادئة يقبلها الجميع لانها كانت تقوم علي احترام الأعراف والتقاليد، ومنذ أن تم حلها سياسيا لم تكن هنالك جدية من قبل الحكومات المتعاقبة لإعادة هيبتها ومن ثم دورها الريادى.

كذلك من الأسباب السياسية سلبيات الحكومة المركزية التي عادة ما يراه أبناء دارفور بان ما يجرى حاليا في دارفور نتاج طبيعي لسياسة الشمال تجاه الغرب الكبير (كردفان ودارفور) وهي سياسة (فرق تسد) وعدم الاستقرار حتى لا يتحد السكان علي طريق السلطة وهي مشكلة لها جزروها التاريخية. كما هناك من يرى أن حكومة الإنقاذ تصفي حساباتها في معقل حزب الأمة لان غالبية أهلها ينتمون إلي طائفة الأنصار. وأن الكثير من أبناء دارفور يشعرون بالتمييز السلبي عن سكان وسط وشمال السودان

رغم اشتراكهم في الإسلام مما اوجد كثير من التوترات وعدم الثقة بين الطرفين بسبب مظاهر التعالي العرقي والثقافي حيث أن اغلب سكان الوسط والشمال ينظرون بالدونية لسكان الغرب عموما ولسكان دارفور علي وجه الخصوص.

وفي الواقع أن الحكومات المتعاقبة علي حكم السودان أسهمت في خلق تلك الشعور السلبي خلال فترة زمنية طويلة بممارسة حالات من الحكم غير الرشيد والصراع الجهوي الذي أدى إلي التهميش أن لم تكن العزلة التي تعيشها منطقة دارفور ولسنوات طويلة من خلال السياسات والممارسات التي انتهجتها حيال الإقليم ويتمثل في عدم قدرتها أو رغبتها في ربط الإقليم بالسلطة المركزية حيث كان من الممكن أن تلعب المؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية في الارتقاء بمستوى المشاركة السياسية لمواطني الإقليم في إطار الدولة السودانية الموحدة مما ساعد ذلك في تنامي الفراغ السياسي والتأثر بالأزمات السياسية وتنامت معه أسباب النزاعات وأعمال العنف والاقتتال .

ب-أسباب اقتصادية:

ولاية دارفور الكبرى تزخر بالموارد الاقتصادية سواء الزراعية أو الحيوانية أو المعدنية أو الغابية أو المائية، تواجد هذه الموارد بكميات كبيرة مع انعدام البنية الأساسية الكافية واللازمة لاستغلال هذه الموارد الضخمة، ومع انتشار الصراع القبلي علي الموارد، هذا الجو المتناقض ساعد في خلق الشعور بالغبن التنموي لدى مواطني دارفور والتيقن بان الإقليم يعاني من الاستهداف الحقيقي.

وفي إشارة إلي ذلك. صديق امبدة (2004، 2-3). وبافتراض أن التنمية هي جزئياً ما ينتج عن أو تؤدي إليه المشروعات الإنتاجية ومشروعات البنية الأساسية بالمنطقة، فإن ما يهم الفرد هو إشباع حاجاته المادية في المأكل والمشرب، والخدمية في المأوى والصحة والتعليم والعمل والمواصلات، بالإضافة إلى حاجياته الأرقى في

الحريات الأساسية وفى الثقافة وتبادل المعلومات والتواصل مع العالم الخارجي والبيئة النظيفة ....الخ. وربما أهمها جميعاً الأمن، أمن نفسه وأهله وماله والعيش بسلام مع جيرانه ومجتمعه الأوسع. ومن الملاحظ أن جميع تلك الاحتياجات لا يتأتي من جهة غير حكومية.

إن دور الحكومة والقائمين على أمر ما سبق دور أساسي خاصة في الدول النامية ولذلك فإن التخلف وعدم التنمية معّلقان على شماعة الحكومة وإخفاقاتها في تلبية احتياجات مواطنيها. يري المواطن أن هنالك عقداً بينه وبين السلطة يوفر لها القليل الذي تطلبه في شكل ضرائب ورسوم وغيره وعليها أن توفر له الحماية والأمن والخدمات وسبل كسب العيش أو تهيئة تلك السبل. فى كل ذلك وتحت كل الأنظمة السياسية فإن المواطن يري أن الظلم بالمساواة عدل. وعليه فإذا ما قسمت الدولة القليل الذي تحت يدها بالمساواة أو على أسس واضحة فإنها في الغالب تجد القبول ولكنها إذا جارت في التوزيع فربما لا يمكنها أن تعّول على التأييد من قبل المتضررين.

لذلك فإن الغالبية العظمى من المواطنين تري في الحكومات التي تعاقبت على دست الحكم في السودان وفى الأفندية والعسكر الذين تشكّلت منهم تلك الحكومات، عجزاً مجسداً ليس فقط في تحقيق آمالهم في عيش أفضل وإنما في التفريط في المحافظة على ما ورثته تلك الحكومات من الاستعمار، وتدني الخدمات عما كان عليه الحال مما أدى إلى الهجرة إلى العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى وإفقار الريف عموماً مما شّكل أرضية خصبة لكل أنواع الانفلات والتعبير عن الغبن بأساليب مختلفة بما فيها العنف المسلح.

ج- أسباب اجتماعية:

ويتمثل في الاختلافات العرقية/الإثنية رغم التمازج والتصاهر بين القبائل العربية والأفريقية هناك درجة من التعالي العرقي والاستعلاء الثقافي تجاه القبائل الإفريقية وهذه سمة لازمت الكثير من الحكومات المركزية ولفترات طويلة والتي برزت من خلال وسائل الإعلام، هذه السياسات ساهمت في خلق العصبية القبلية بين سكان الإقليم والعصبية الجهوية بين أبناء الوطن حتى علي مستوى الحزب الواحد مما اضر كثيرا بالنسيج الاجتماعي الإقليمي والوطني. لذلك من الطبيعي أن يظهر شعارات ومسميات للحركات المسلحة في الجنوب والغرب كحركة العدل والمساواة وتحرير السودان وغيرها.

وقد أشار إلى ذلك. الباقر العفيف (2009، 165). أدت عوامل عديدة، من أوضحها الاستعلاء العرقي لمركز السلطة واستخدام الدولة للتعجيل بعملية التعريب في دارفور عبر آليتي التنمية والتعليم، ومع تجاهل السلطة المركزية للهوامش، والبنية التحتية الفقيرة، وأنظمة الاتصالات الضعيفة، أدت تلك إلي انقطاع الصلة بأطراف البلاد ومن ثم تفتتها وتشظيها.

كذلك من الأسباب الاجتماعية التهميش والإخضاع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لسنوات طويلة ومن مظاهر ذلك غياب البنية التحتية والمشروعات التنموية والاستثمارية، النقص الشديد في الخدمات الصحية والتعليمية، انتشار البطالة، عزلة الإقليم وصعوبة المواصلات.

د-الأسباب الخارجية:

وتتمثل في تأثير التداخلات الاجتماعية مع دول الجوار والحدود المفتوحة والقبائل المشتركة بين هذه الدول ودارفور كدولة تشاد وأفريقيا الوسطي وليبيا، هذه الدول

لها دور مهم في قضايا السودان الأمنية وهي من الأمور الجيو سياسية التي تؤثر علي بقاء الأزمات واستمراريتها أو جهود تسويتها.

كذلك من الأسباب الخارجية أسباب دولية التي أسهمت في استمرار وتعاظم الأزمة مثل:

التصعيد الدولي الإعلامي للازمة من جانب العديد من الدول الأوربية والأمريكية والإسهام في إصدار قرارات من مجلس الأمن تدين الحكومة مما يظهر جانب من لعبة المصالح التي تسعي لتدويل الأزمة وترويج التطهير والإبادة الجماعية.

كما لا يفوتنا استقواء المعارضة بالقوى الخارجية بغرض الضغط علي الحكومة للحصول علي اكبر قدر من المكاسب .وبالطبع لم تمانع تلك القوى الغربية لأنها تسعي لتحقيق أهدافها وإطماعها الاقتصادية والسياسية.

هناك أيضا من يرى أن أسباب أزمة دارفور تكمن في ثلاثة أسباب. جمال محمد السيد الضلع (42،2008).

أ- أسباب جذرية:

ومنها غياب التنمية وغياب الديمقراطية.

ب- أسباب ثانوية:

ساعدت وعجلت في قيام الأزمة ومنها التنافس علي الموارد كالصراع بين المزارعين والرعاة، التنافس السياسي القبلي وتسييس الإدارة الأهلية من قبل الحكومات والأحزاب لتحقيق المكاسب السياسية، تسليح قبائل معينة وتدريبها خارج إطار القوات النظامية، النهب المسلح.

ج- عوامل مساعدة:

منها الجفاف والتصحر، الصراع التشادي الليبي، الهجرة من الأقاليم الأخرى إلي دارفور، انتشار السلاح الحديث، كثرة الفاقد التربوي لتردى التعليم، تكريس التوجهات العرقية والقبلية والجهوية، تفشي الفساد، تنامي وجود القوى المسلحة والمليشيات المدعومة رسميا خارج إطار القوات النظامية، انقسام الحزب الحاكم إلي مؤتمر وطني وشعبي وبالتالي انقسام الموالين لهما داخل الإقليم.

آثار ونتائج النزاعات المسلحة:

أ- **الحروبات القبلية** . التجاني مصطفي (2000،52-70).

1- أدى إلي انتشار النهب المسلح الذي بدوره أدى إلي تعطيل استثمارات رأس المال الخاص والأجنبي بسبب المخاطر، كما أدى إلي تعطيل مشاريع التنمية مثل الطرق والسدود والخزانات وغيرها.

2- سوء الأحوال الأمنية حالت دون تمكين مراكز الإنتاج تمويل الأسواق حيث أدى إلي قتل روح العمل مما أصاب المنطقة بالركود الاقتصادي، أيضا أدى إلي تحويل معظم موارد الولاية إلي تأمين الاحتياجات الأمنية.

3- ازدادت العصبية القبلية حتى علي مستوى العشرة الزوجية من جراء المعارك الشرسة بين القبائل والتي أهدرت الأموال والأرواح.

4- إضعاف الوازع الديني وضياع المبادئ والقيم الإسلامية التي كان يتحلي بها إنسان الولاية، ويظهر جليا في مؤازرة مجرمي القبيلة من قطاع الطرق وسفاكي الدماء.

5- انتشار اليأس والإحباط والخوف والهلع وعدم الاطمئنان نتيجة لفشل مؤتمرات الصلح القبلي في إرساء السلام.

6- انتشار النزوح في أطراف المدن الذي قضى علي روح الإنتاج وحب العمل والعيش علي الهامش.

7- فقدان الأموال والأرواح وانتشار الفقر وظهور الأيتام والأرامل والمشردين، الأمر الذي يعكس تفشي الضغينة والحقد وحب الانتقام وانتشار ثقافة العنف بصورة عامة

ب- الحرب ضد الحكومة المركزية . جمال محمد السيد ضلع، (2008، 113-153).

1-سياسياً:

أ- تدخل الدولة في النزاع مع التسليح العسكري لفئات وقبائل بعينها مما يعكس ارتباط الصراع القبلي بمؤسسات الدولة .

ب- تسييس الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية من قبل الحكومة والأحزاب السياسية واستغلالها لتسوية بعض القضايا القومية أو لتحقيق أهداف حزبية الأمر الذي أدى إلي تنامي الصراع والعنف .

ج- تنامي الولاءات السياسية والحزبية والقبلية علي حساب الإقليم خاصة والدولة السودانية عامة في ظل تراجع دور الدولة في توفير الأمن للجميع.

د- تنامي الشعور الجهوي خاصة بعد أن ساد الاعتقاد بان القبائل الشمالية ظلت تحتكر السلطة والثروة لسنوات طويلة وتسعي إلي تحطيم غيرها من الاثنيات والجهات المختلفة من السودان بزرع الخلافات وممارسة التهميش.

هـ- تنامي الميول والنزعات الانفصالية.

و- تنامي التدخلات الخارجية في شئون الإقليم و صدور العديد من قرارات مجلس إلا من ضد الحكومة السودانية.

ز- ظهور الفشل في إدارة النزاع من قبل الدولة، وتنامي الصراع السياسي بين المؤتمر الوطني الحاكم والمؤتمر الشعبي.

ح- تجزئة الإقليم إلي محليات علي أساس الترضيات والولاءات القبلية.

2- أمنيا:

أ – تفشي ظاهرة النهب المسلح بغياب هيبة الدولة وعدم القدرة علي ردعها والسيطرة عليها.

ب – تنامي القدرة القتالية للقبائل وتنشيط العديد من المليشيات القبلية بسبب الشعور السلبي لدور الدولة.

ج- تسوية النزاعات القبلية بقوة السلاح بدل العرف السائد بسبب صمت الحكومة علي العديد من ممارسات المليشيات العربية.

د – تعدد الأطراف والقوى المسلحة المتورطة في الأزمة، مثل أجهزة الدولة النظامية، الدفاع الشعبي، المليشيات القبلية الموالية للحكومة، قوات السلام التي أنشأها الحكومة، الحركات المتمردة، جماعة الجنجويد، مليشيات قبلية غير موالية للحكومة، جماعات النهب المسلح.

هـ- تعثر جهود الإغاثة للظروف الأمنية.

3-قضائيا:

أ- إنشاء لجنة تحقيق دولية بشأن الجرائم التي ارتكبت في دارفور.

ب- تصاعد المطالبات الدولية بمحاكمة مسئولين في الحكومة السودانية.

ج- إنشاء محاكم وطنية سودانية وتزايد الانتقادات الدولية الموجهة لها.

4- اقتصاديا:

أ- تزايد حدة النزاع حول الموارد الطبيعية بين القبائل.

ب- تزايد حدة الفقر بسبب ضياع الأموال والممتلكات.

ج- تزايد الاهتمام الدولي بالموارد المعدنية في دارفور.

5-اجتماعيا:

أ- تصاعد الصراعات بين أبناء الإقليم والوطن الواحد مما اثر علي النسيج الاجتماعي

ب- فقد الأرواح والممتلكات وظهور المعاقين والمشردين والنازحين واللاجئين بسبب الحرب.

ج- ضياع فرص التنمية.

د- ظهور أزمة الهوية والاندماج الوطني لبناء الدولة.

هـ- ظهور الاضطهاد الجماعي.

و- تعمق الولاءات والانتماءات دون الوطنية التي ستظل تؤثر لسنوات طويلة علي مجمل الأوضاع في دارفور.

ز- انتشار ظاهرة الفساد كنتيجة طبيعية لتحكم الحزب الواحد مع غياب الشفافية والمساءلة (طريق الإنقاذ الغربي نموذج).

ح- تعرض الأمن الغذائي للخطر بسبب النهب المسلح وإغلاق مسارات الرعي والنزوح وتدمير أبار المياه أثناء الحرب، مع استحالة الزراعة في ظل الأوضاع الأمنية المتردية.

ط- الخلقلة الديموغرافية بسبب النزوح في كل مناطق الإقليم وهو ما يمكن أن يؤدى إلي تشكيل خريطة سكانية جديدة تؤثر سلبا علي البنية الاجتماعية والثقافية ومن ثم تاثر العادات والتقاليد واللغات والدين.

ي- أصبح الإقليم بؤرة توتر من الصعوبة فيه العودة الطوعية للنازحين واللاجئين لعدم توفر الظروف الأمنية.

ك- ارتفاع معدلات الجريمة مثل القتل والنهب والاغتصاب وغيرها من الجرائم.

ل- إعاقة عمل المنظمات الدولية للإغاثة وطرد العديد منها بشبهة الأجندات الخفية.

6-ثقافيا:

أ- انتشار ثقافة العنف بين فئات المجتمع مع استمرار النظام علي حسم الحرب الأهلية بالقوة.

ب- الترويج للتعصب الأفريقي والعربي.

ج- صعود تيار النفعيين الوصوليين علي حساب الكفاءات.

كل ما ورد من تلك النتائج التي أفرزتها النزاعات المسلحة في دارفور خلال العقود الماضية لعبت دوراً في تغيير المجتمع وكان لها الأثر السلبي في أسلوب التعايش السلمي السائد، حيث أصبح المجتمع في حالة من التحول الاجتماعي، منقسم في ذاته إقليميا وفاقدا الثقة تجاه السلطة المركزية ومعتقدا إياها سببا في كل ما حاق به من كوارث، وذلك اكبر مهدد للسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية .تلك هي الواقع المعاش حاليا.

مما ورد نستخلص الآتي:

1- كثرة الحروبات القبلية كان السبب في قيام الحرب الموجهة ضد السلطة المركزية.

2- معظم أسباب الحروبات القبلية هو أسباب للحرب الموجهة ضد المركز.

3 - الحروبات القبلية التي تنشأ بسبب المراحيل وما يتعلق بها من السهل التحكم فيه.

4- الحروبات القبلية افقدت الثقة بين المركز والإقليم مما جعل القبائل تعتمد علي نفسها وعلاقاتها لحماية مصالحها.

5- الحروبات القبلية رفعت الكفاءة القتالية لدى القبائل وجعلتها تستهزئ بقدرة القوات النظامية.

6- ضلوع مؤسسات الدولة في الحروبات القبلية، أحيانا بقصد وأحيانا بغير ذلك.

7- الزيادة في عدد السكان والحيوان تحتاج إلي المزيد من الحكمة في استغلال الموارد لإشباع الحاجات وحتى لا تتحول النعمة إلي نغمة .

8- انتشار ثقافة العنف يحتاج إلى معالجة الجذور(الأسباب) ونشر ثقافة السلام .

9- فشلت الدولة في معالجة أسباب الحروب.

المبحث الأول

إجراءت الدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها وأدوات الدراسة، وخطة التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات.

1/ منهج الدراسة:

بسبب الملائمة وطبيعة الدراسة، قام الباحث بإتباع المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لأنهما يحققان الآتي:

1- المنهج التاريخي: إعطاء خلفية عامة عن تاريخ وجغرافية الولاية مشتملاً الأوضاع الاجتماعية والنشاط السكاني والتنمية والصراع في الولاية.

2- المنهج الوصفي التحليلي: لوصف ظاهرة النزاعات وتحليلها وعلاقة ذلك بالتنمية.

2/ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من سكان ولاية شمال دارفور التي تتكون من ست عشرة محلية. مدينة الفاشر حاضرة الولاية، استوطن فيها الناس من جميع هذه المحليات بسبب النزوح إلى المدينة وما حولها من معسكرات ولظروف العمل في الوظائف الحكومية والأعمال الحرة.

ونظراً للظروف الأمنية وصعوبة السفر فقد اكتفى الباحث بتوزيع الاستبانة علي عينة البحث التي اختارها من المواطنين في داخل المدينة والمعسكرات، كما حرص على تغطية معظم المحليات من خلال الموجودين بالمدينة، حتى يتمكن من الحصول على إجابات يعكس آراء تمثل الولاية كلها أو معظمها. كما حرص الباحث أيضاً على تغطية مجتمع المؤسسات والهيئات والمنظمات التي تعمل في مجال التنمية والسلام.

المبررات:

- إن تغطية معظم المحليات تعكس آراء ومطالب المحليات.
- تم التركيز على العاملين بالمؤسسات والهيئات والمنظمات العاملة في مجال التنمية لأنهم الأدرى بمشكلات التنمية في الولاية.
- أما النازحون فهم يمثلون المحليات والريف معاً والأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة.

3/ عينة البحث:

قام الباحث باختيار عينة عشوائية قوامها 250 شخصاً معظمهم من محليات الولاية والمتواجدين داخل مدينة الفاشر لظروف العمل أو النزوح، هناك عدد (8) استبانة تالفة تم استبعادها كما أن هناك عدد (12) استبانة ضائعة لم تُعَد لذلك فإن مجموع المبحوثين الذين اعتمدت عليهم الدراسة (230) فرداً، منهم عدد168 ذكور بنسبة 73% ، وعدد 62 اناث بنسبة27% من حجم العينة.

أداة الدراسة (الاستبانة):

اشتملت الاستبانة التي استخدمت لجمع البيانات والمعلومات التي تتعلق بموضوع البحث على عدد من البنود التي تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها للإجابة عنها بواسطة المبحوثين من مواطني المحليات بولاية شمال دارفور، حيث تم تقسيمها إلى قسمين كما يلي:

القسم الأول: البيانات الشخصية: وقد اشتمل هذا القسم على العناصر التالية:-

1-النوع.

2-العمر.

3-المستوى التعليمي.

4-الحالة الاجتماعية.

5- عدد أفراد الأسرة.

6- عدد الأطفال.

7- العمل.

8- نوع العمل.

9- عدد الذين يعملون في الأسرة.

القسم الثاني: محاور الدراسة:

1- محور مستوى التنمية بالولاية ويحتوي على عبارات للكشف عن مستوى التنمية بالولالتخطيط التنموي الشامل ويحتوي على عبارات للإجابة على دورالتخطيط التنموي في تحقيق السلام.

3- محور علاقة المركز بالولاية لتوضيح أثر سياسات المركز على واقع التنمية بالولاية.

2/ صدق أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد الصورة الأولية لعبارات الاستبانة بعد الإطلاع على العديد من المراجع والدراسات السابقة في مجال موضوع الدراسة الحالي، وقام بعرضها على المشرف على الدراسة الذي وجه بتقسيمها إلى محاور وما صاحبه من تعديلات ثم قام الباحث بعرضها إلى هيئة التحكيم (الملحق رقم) وذلك للتأكد من مدى ملائمتها لكل مجتمع وموضوع الدراسة، والأساليب الإحصائية كما قامت هيئة التحكيم بإجراء التعديلات المناسبة ومن ثم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

3/ **ثبات الاستبانة:**

بما أن ثبات الاستبانة تعني قدرتها على إعطاء نفس النتائج في حالة تطبيقها في مجتمع مماثل.

فقد اختار الباحث تطبيق اختبار ألفا كرونباخ لكل عبارات الاستبانة لإيجاد معامل ثبات الاستبانة الكلي وصدق بنائها.

الجدول رقم (8) يوضح معامل الثبات والصدق لقياس الاستبانة بعد تفريغ البيانات الواردة من مجتمع الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

جدول رقم (8) معامل الثبات وصدق البناء بمعامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة:

محاور الاستبانة	عدد العبارات	معامل الثبات	درجة الصدق
المحور الأول	10	0,909	0,953
المحور الثاني	11	0,658	0,811
المحور الثالث	11	0,477	0,690
الدرجات الكلية للقياس	32	0,681	0,825

المصدر: دراسة ميدانية، 2015م

يتضح بيانات الجدول أعلاه رقم (8) أن قيم معاملات الثبات لمحاور الدراسة تراوحت ما بين 0,477–0,909 بمقياس ألفا كرونباخ، كما بلغت معدلات قيمة الثبات الكلي لمحاور أداة الدراسة 0,681 وهذه تعتبر قيم مناسبة ومعقولة، وللتأكد من صدق البناء قام الباحث بإدخال قيمة الثبات تحت الجذر التربيعي 0,681 يساوي 0,825 وهذا يدل على أن المقياس صالح لهذه الدراسة العملية ويمكن استخدامها في الدراسات المشابهة.

المعالجة الإحصائية:

بعد الحصول على البيانات والمعلومات من مجتمع الدراسة بواسطة الاستبانة، تم تفريغ البيانات في جداول وإدخالها في جهاز الحاسب الآلي بغرض تحليلها، حيث استخدم الباحث البرنامج SPSS (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية).

ومن خلال هذا البرنامج استخدمت مجموعة من القوانين والمعادلات الإحصائية وهي:

1/ النسبة المئوية:

استخدم الباحث النسبة المئوية والتكرارات للتحليل الوصفي لمتغيرات مجتمع الدراسة – بيانات العينة لوصف استجابات عينة الدراسة، وتم حسابها عن طريق مجموعة التكرارات على العدد الكلي لأفراد عينة الدراسة.

2/ الوسط الحسابي:

من أهم مقاييس النزعة المركزية وهي شائعة الاستخدام في تفسير درجات الاختبارات، وأمكن الحصول على قيمة الوسط الحسابي لمجموعة من الدرجات بقسمة مجموع هذه الدرجات على عددها وعادة يرمز للوسط الحسابي بالحرف (س).

$$س = \frac{مج\ س}{ن}$$

مج س = ترمز إلى مجموع الدرجات

ن = عدد الدرجات

3/ الانحراف المعياري:

يعتبر من أكثر مقاييس التشتت شيوعاً واستخداماً وأكثرها دقة، حيث تحصل على قيمة الانحراف المعياري لمجموعة من الدرجات بأن يوجد انحراف كل درجة عن المتوسط، ونربع كل هذه الانحرافات ونجمع الناتج ونقسمه على عدد الدرجات، ثم نستخرج الجذر التربيعي لخارج القسمة.

$$ع = \sqrt{\frac{مج(س-سَ)^2}{ن}} = \sqrt{\frac{مج\ ح^2}{ن}}$$

ويستخدم لتحديد درجة التباين في الإجابات بقياس مقدار التشتت عن المتوسط لكل عبارة وتم القياس على النحو التالي:

الانحراف المعياري أقل من (1) يشير إلى تركز الإجابات وعدم تشتتها مما يدل على أن هناك تقارباً في الإجابات لدى غالبية المبحوثين.

الانحراف المعياري أكبر من أو يساوى (1) يشير إلى عدم تركز الإجابات وتباعدها لدى غالبية المبحوثين حول العبارة الواردة.

4/ طريقة ألفا كرونباخ:

يعتبر معامل ألفا كرونباخ أنسب طريقة لحساب ثبات الأوزان المستخدمة في البحوث المسحية كالاستبيان أو مقاييس الاتجاه وكذلك لمعرفة الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة، قام الباحث بحساب معامل ألفا كرونباخ بالمعادلة الآتية:-

$$ر^{11} = \frac{ن}{ن-1}\left(1 - \frac{مج\ ع^2\ ف}{ع^2\ ك}\right)$$

حيث:

$ر^{11}$ = معامل ثبات الاختبار

ن= عدد مفردات الاختبار

$ع^2$ ك = تباين الاختبار

$ع^2$ ف = تباين المفردة

5/ اختبار (ت) لعينة واحدة t-test:

استخدم الباحث اختبار (ت) لمتوسط عينة مجتمع الدراسة للتعرف على آراء أفراد العينة حول الحكم على إجابات أسئلة الدراسة وتم استخدام المعادلة الآتية:-

$$ت = \frac{\bar{م} - م}{\sqrt{ع/ن}}$$

حيث:

م = الوسط الحسابي للعينة

مَ = الوسط الفرضي للعينة

ع = الانحراف المعياري

ن = العدد الكلي للعينة

مع القيمة الجدولية المرصودة في جداول رياضية خاصة أعدت لذلك من أجل معرفة الدلائل الإحصائية لقيمة (ت) الجدولية، فإذا كانت القيمة الاحتمالية عند مستوى الدلالة > 0,05 وهذا يدل على عدم وجود علاقة إحصائية، أما إذا كان مستوى الدلالة < 0,05 فهذا يدل على وجود علاقة إحصائية بين المتغيرات موضوع الدراسة.

المبحث الثاني

تحليل ومناقشة متغيرات عينة الدراسة

البيانات الشخصية:

لتحليل عينة الدراسة قام الباحث بتناول نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات العينة، والتي تمثلت في إجابات المبحوثين عن عبارات أداة الدراسة. وقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

1/ النوع:

جدول رقم (9) يوضح وصف لأفراد عينة الدراسة من حيث النوع:

النوع	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	168	%73
أنثى	62	%27
المجموع	230	%100

المصدر: دراسة ميدانية، 2014م

يوضح الجدول أعلاه رقم(9)، أن نسبة الذكور من أفراد عينة الدراسة 73% بينما نسبة الإناث 27% كما يظهر في الشكل رقم(2) أدناه. قد يعكس هذا المزيج النسبي إجابات قيمة حول اسئلة المحاور.

شكل رقم(2) يوضح وصف افراد العينة حسب النوع

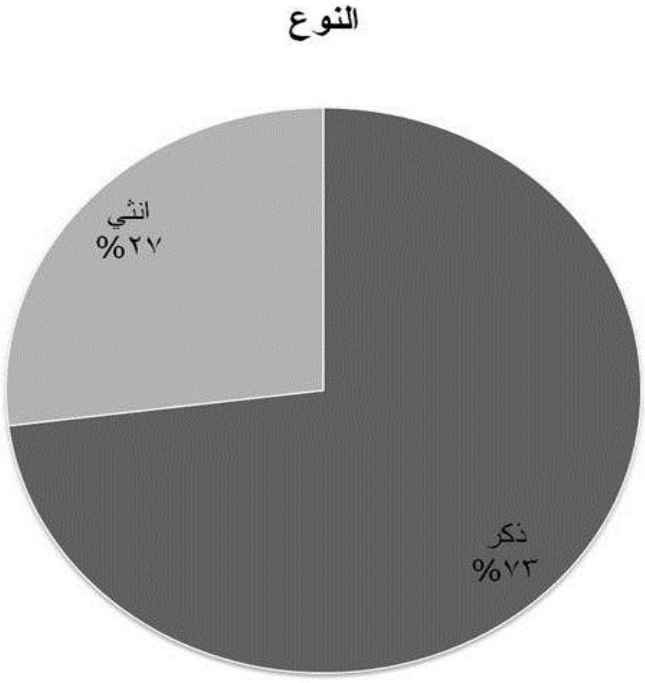

2/ العمر:

جد حسب العمر:

جدول رقم (10) يوضح الفئة العمرية لعينة البحث

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 20	8	%3,5
40-21	146	%63,5
60-41	73	%31,7
61 فأكثر	3	%3
المجموع	230	%100

المصدر: دراسة ميدانية، 2014م

يوضح الجدول رقم (10)أعلاه، أن الفئة العمرية لأفراد العينة التي تتراوح ما بين 21–40 سنة هي أعلى فئة شملتهم الدراسة بنسبة 63,5% وتليهم الفئة من 41–60 سنة بنسبة 31,7%، أي أن هاتين الفئتين تمثلان 95% من حجم العينة وهو العمر الشبابي والإنتاجي والاكثر تأثيراً في المجتمع،بينما تقل في العينة الفئة العمرية الاقل من 20سنة والاكثر من 61سنة بنسبة 3%و1% على التوالي كما يوضح ذلك الشكل رقم (3) أدناه.

شكل رقم(3)يوضح وصف افراد العينة حسب العمر

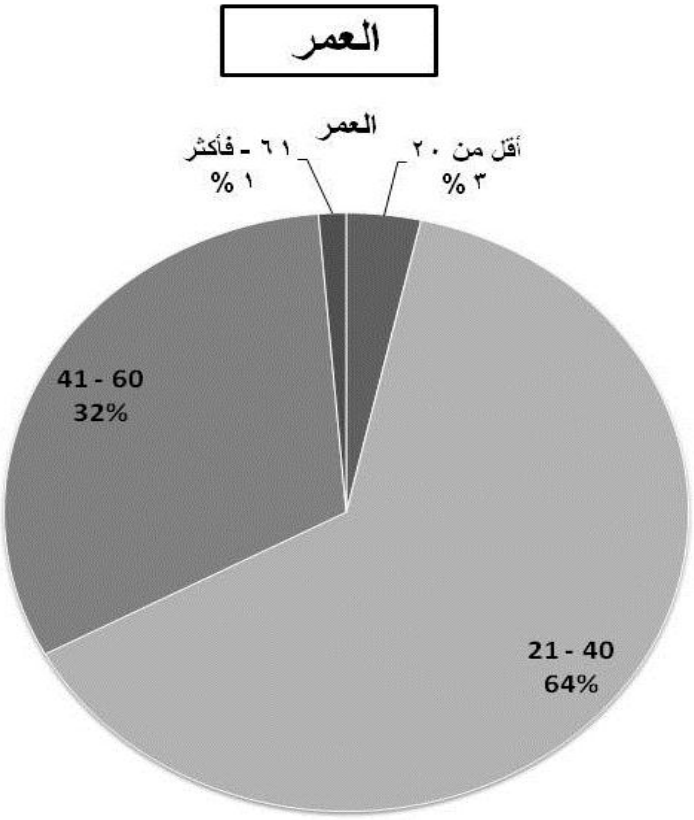

3/ المستوى التعليمي:

جدول رقم (11) يوضح وصف لأفراد العينة من حيث المستوى التعليمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
خلوة	4	%1,7
أساس	6	%2,6
ثانوي	34	%14,8
جامعي	144	%62,6
فوق الجامعي	42	%18,3
غير ذلك	–	–
المجموع	230	%100

المصدر: دراسة ميدانية، 2015م

يوضح الجدول رقم(11) أعلاه، أن غالبية أفراد العينة من الجامعيين بنسبة 62,6% ثم تليهم دراسات فوق الجامعي بنسبة 18,3% ثم حملة الشهادة الثانوية بنسبة 14,8% أي ان 96% من حجم حجم العينة من حاملي الشهادات الثانوية والجامعية فما فوق،مما يعكس مستوى الوعي والثقافة ، الذي سينعكس على الاجابات،بينما بلغت نسبة تعليم الخلوة والاساس 1.7% و2.6% علي التوالي،كما يتضح في الشكل رقم(4) أدناه.

شكل رقم(4)يوضح وصف لأفراد العينة- المستوى التعليمي

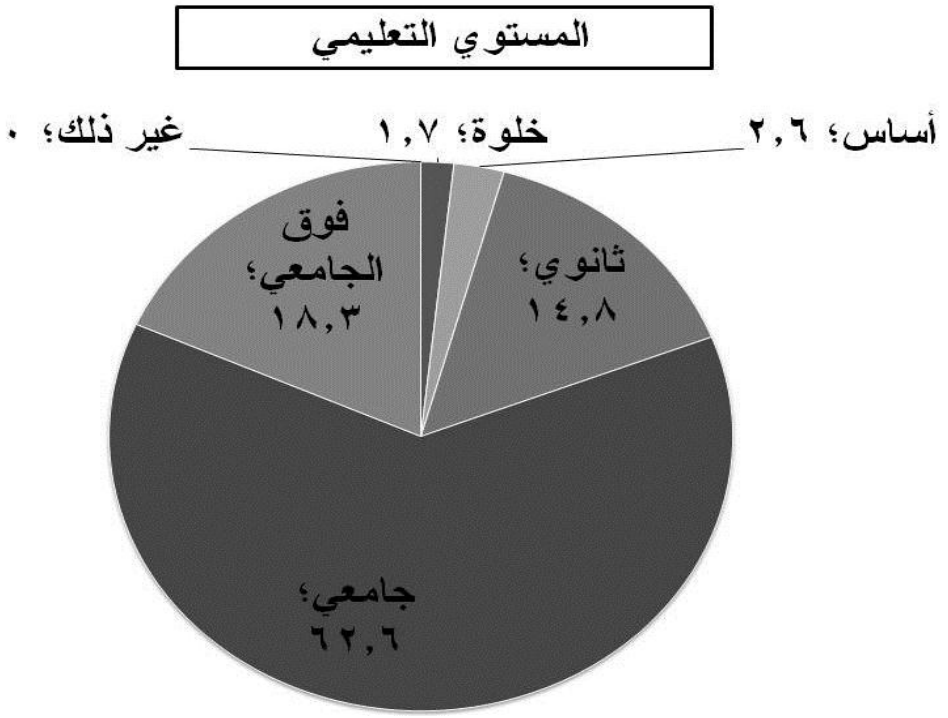

4/ الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (12) يوضح وصف لأفراد العينة من حيث الحالة الاجتماعية:

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوج	155	%67,4
أعزب	72	%31,3
مطلق	1	%0,4
أرمل	2	%0,9
المجموع	230	%100

المصدر: دراسة ميدانية، 2014م

يوضح الجدول رقم (12)أعلاه، أن معظم أفراد العينة من المتزوجين بنسبة 67.4% ثم يليهم غير المتزوجين بنسبة 31,3% الامر الذي يمكن أن يعكس مستوى المسئولية لدى المتزوجين والراغبين في الزواج ، بينما هناك عدد1 مطلق (0.4%)من العينة ،وعدد2ارمل(0.9%) من حجم العينة.ويتضح ذلك بالشكل رقم(5) أدناه.

شكل رقم(5) يوضح وصف افراد العينة من حيث الحالة الاجتماعية.

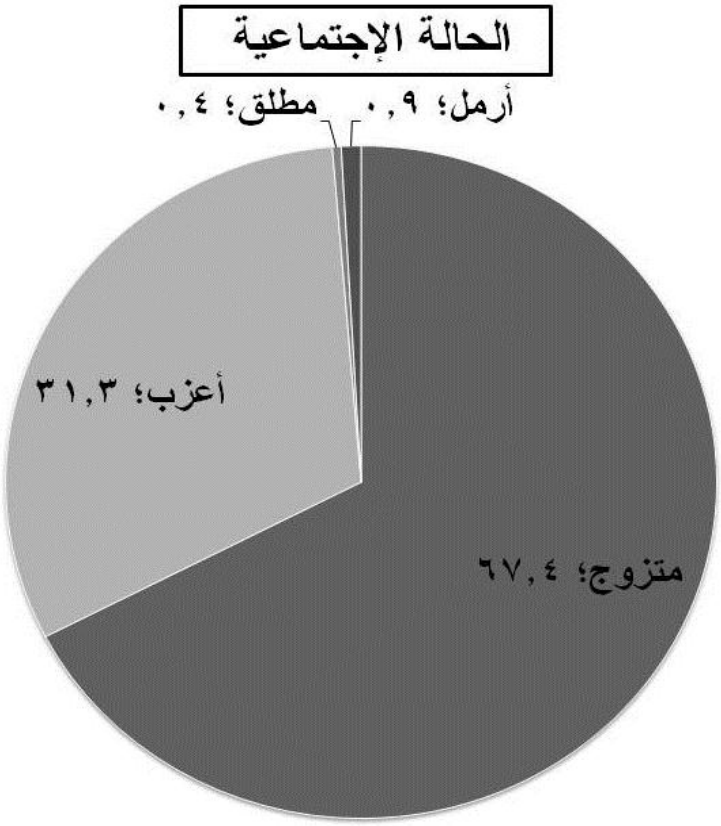

5/ **عدد أفراد الأسرة:**

جدول رقم (13) يوضح وصف لأفراد العينة من حيث (أفراد الأسرة):

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
2-0	30	%13
6-3	106	%46,1
10-7	73	%31,7
11 فأكثر	21	%.09
المجموع	230	%100

المصدر: دراسة ميدانية، 2014م

يوضح الجدول رقم(13)أعلاه، أن أفراد العينة الذين يتراوح عدد أفراد أسرهم ما بين 3-6 أفراد هي الأعلى نسبة 46,1% ثم يليهم أفراد الأسر الذين يتكون من 7-10 أفراد بنسبة 31,7%. اي ان 77.8% من العينة يتكون افراد اسرهم ما بين 3-10 افراد وهذا يعكس حجم الاعالة.بينما الاسر التي تتكون من0-2 تمثل 13% ،والاسرالتي تتكون من 11فرد وأكثر 0.09% من حجم العينة كما يظهرفي الشكل (6)التالي:

شكل رقم(6)يوضح عدد افراد الاسرة في العينة

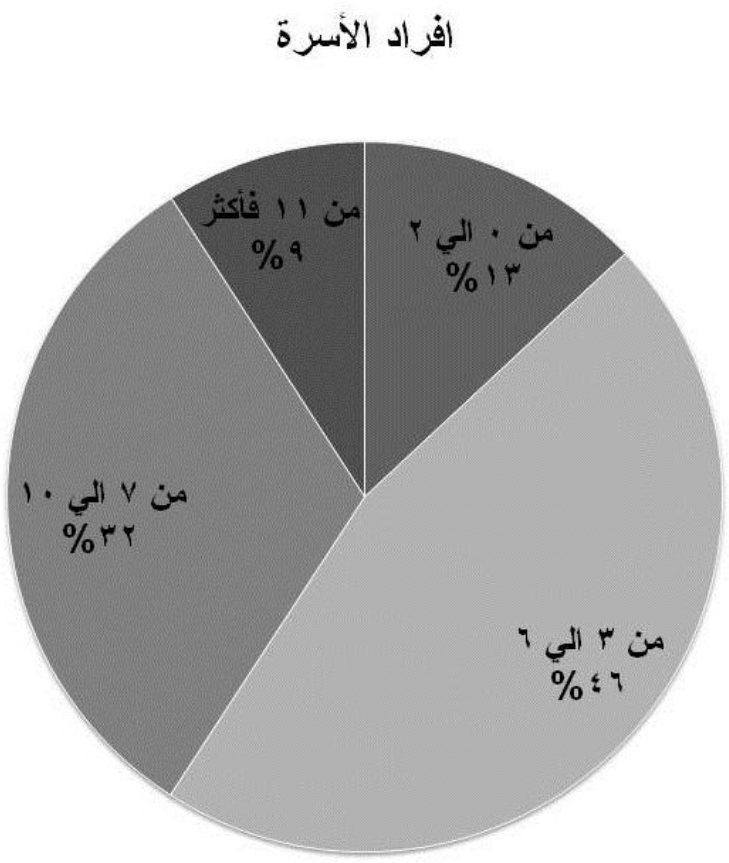

6/ عدد الأطفال:

جدول رقم (14) يوضح وصف أفراد العينة من حيث عدد الأطفال:

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
3-0	148	%64,3
6-4	53	%23
7 فأكثر	26	%11,3
المجموع	230	%100

المصدر: الدراسة الميدانية، 2015م

يوضح الجدول رقم(14)أعلاه، أن معظم أفراد العينة يتراوح عدد أطفالهم ما بين 0-3 طفل بنسبة 64.3% ثم يليهم الذين عدد أطفالهم ما بين 4-6 أطفال بنسبة 23% ثم 7اطفال واكثر بنسبة 11.3%، هذا يعكس حجم الاعالة وما يترتب عليها من جهد لتوفير الحياة الكريمة. يمكن توضيح ذلك بالشكل رقم(7) التالي:

شكل رقم(7) يوضح عدد الاطفال لافراد العينة

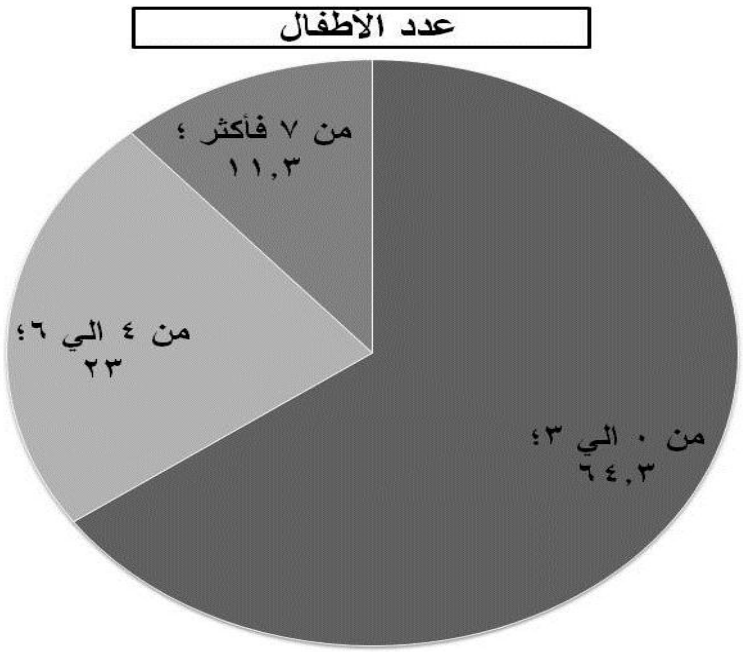

7/ العمل:

جدول رقم (15) يوضح وصف أفراد العينة من حيث العمل (النشاط):

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أعمل	205	%89,1
لا أعمل	24	%10,4
غير قادر	1	%0,4
المجموع	230	%100

المصدر: دراسة ميدانية، 2015م

جدول أعلاه، يوضح أن غالبية أفراد العينة يعملون بنسبة 89,1%، وأن 10,4% لا يعملون.هذا مؤشر يفيد على ان مايقارب ال90% من حجم العينة أشخاص منتجون، فاذا وجد درجة معقولة من التكاتف قد يساعد علي تخفيف الكثير من اعباء المعيشة،بينما بلغ نسبة الغير قادرين على العمل 0.4%. و يمكن توضيح ذلك بالشكل (8) التالي:

شكل رقم(8) يوضح افراد العينة من حيث العمل

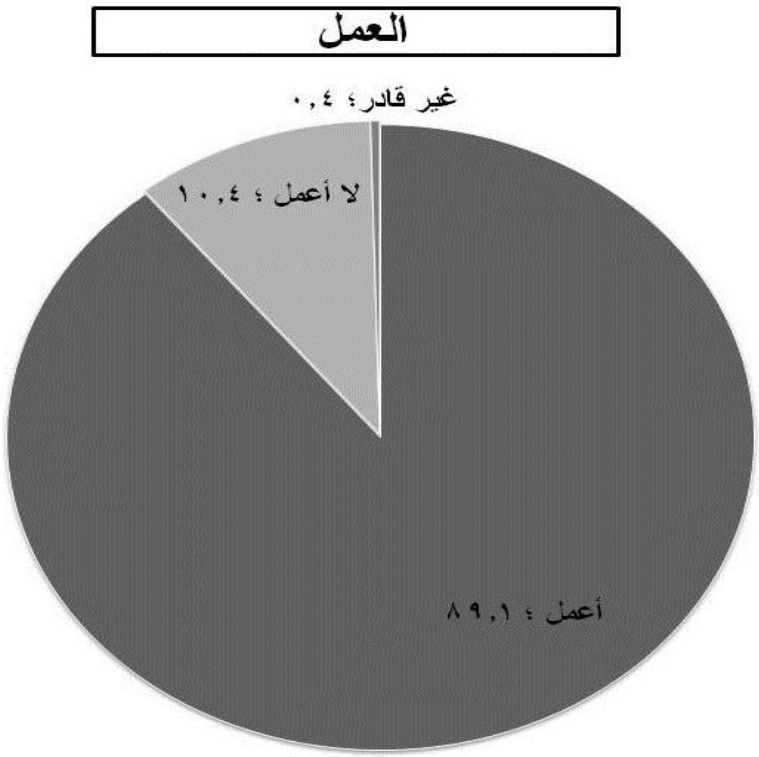

8/ نوع العمل:

جدول رقم (16) يوضح وصف أفراد العينة من حيث نوع العمل:

نوع العمل	التكرار	النسبة المئوية
موظف	172	%74,8
أعمال حرة	32	%13,9
عاطل	26	%11,3
المجموع	230	%100

المصدر: دراسة ميدانية، 2015م

الجدول رقم(16)أعلاه، يوضح أن غالبية أفراد العينة يعملون موظفين بنسبة 74,8% وأن 13,9% منهم يشتغلون بالأعمال الحرة، كما أن المتبقي منهم 11,3% عاطلون عن العمل.أي أن غالبية افراد العينة من ذوي الدخل المحدود،الذين قد يعانون من المستوى المعيشي السائد.يمكن توضيح نوع العمل بالشكل(9) أدناه.

شكل (9)يوضح أفراد العينة من حيث العمل.

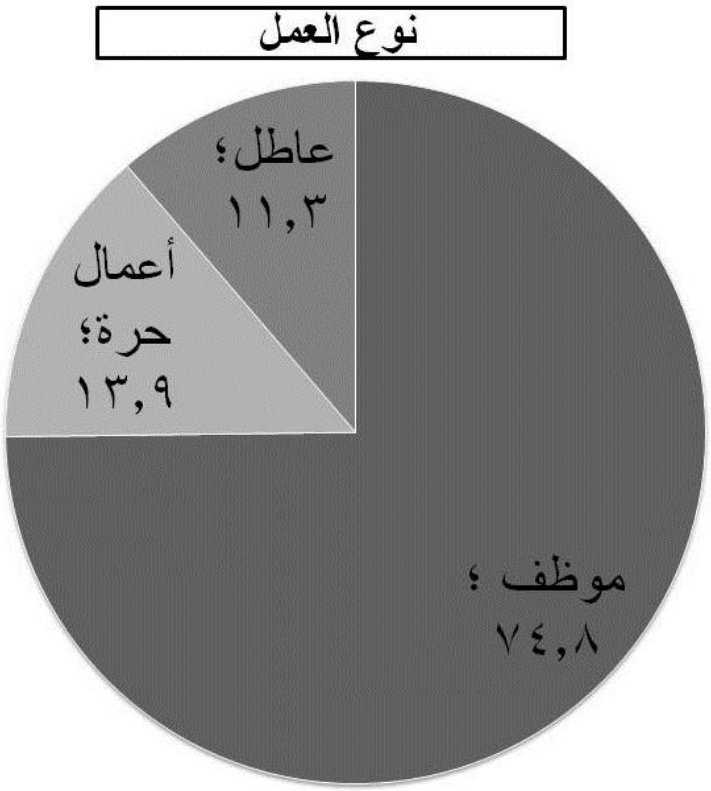

9/ عدد الذين يعملون في الأسرة:

جدول رقم (17) يوضح وصف أفراد العينة من حيث الذين يعملون في الأسرة:

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
كلهم	15	%6,5
بعضهم	128	%55,7
أحدهم	59	%25,7
لا أحد	28	%12,2
المجموع	230	%100

المصدر: دراسة ميدانية، 2015م

الجدول رقم (17)أعلاه، يوضح أن أفراد العينة الذين لديهم بعض الأفراد العاملين بالأسرة هي الأعلى بنسبة 55,7% ثم يليهم ربع أفراد العينة الذين يعمل بأسرهم شخص واحد فقط مما يعكس حجم المسئولية الملقاة علي عاتقهم.و رغم وجود اسر يعمل فيها الجميع بنسبة 6.5%، توجد اسر لا يعمل فيها احد بنسبة12.2%. كما يوضح ذلك الشكل (10)التالي:

شكل رقم (10) يوضح عدد العاملين في الاسرة

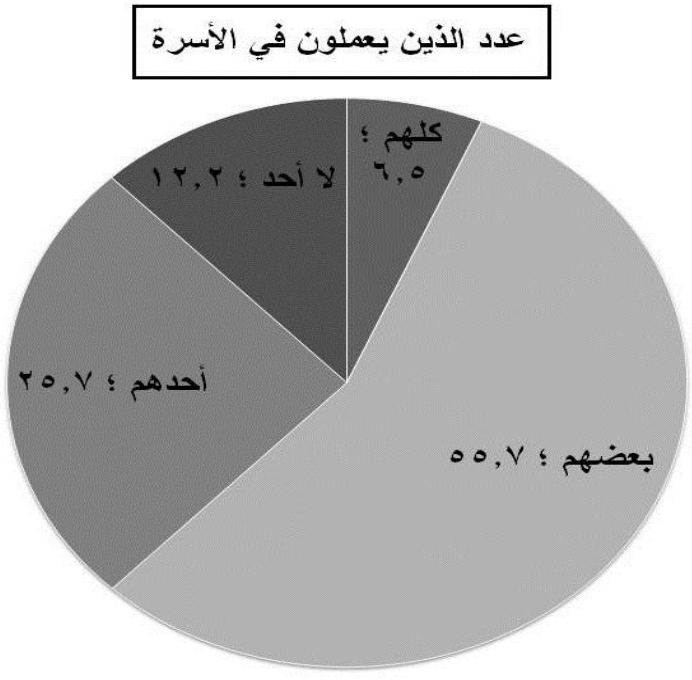

تحليل ومناقشة المحاور :

يتناول المحور الاول إجابات المبحوثين حول مستوى التنمية بولاية شمال دارفور، بينما يتناول المحور الثاني إجابات المبحوثين عن الأسئلة حول علاقة التنمية بدرء النزاعات وبناء السلام. أما المحور الثالث فيتناول الإجابات عن الأسئلة حول العلاقة بين الولاية والمركز وأثرها على التنمية.

المحور الأول: مستوى التنمية بالولاية:

جدول رقم (18) يوضح نتيجة اختبار (ت) لمتوسط المبحوثين للتعرف على آراء أفراد العينة حول عبارات المحور الأول الخاص بمستوى التنمية في الولاية .

الرقم	العبارات	ممتاز	جيد جداً	جيد	وسط	ضعيف	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت) المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	التفسير	النتيجة
1	مستوى التنمية قبل الحرب	17	19	40	71	83	3,80	1,223	47,103	229	0,000	دالة	ضعيف
2	مستوى التنمية بعد الحرب	16	15	23	78	98	3,99	1,191	50,758	229	0,000	دالة	ضعيف
3	مستوى الأمن بالولاية	8	1	23	39	159	4,48	0,191	71,713	229	0,000	دالة	ضعيف
4	سبل كسب العيش بالولاية	9	9	19	96	97	4,14	0,998	62,940	229	0,000	دالة	ضعيف
5	اهتمام الحكومات المركزية بالتنمية في الولاية	10	7	23	68	122	4,24	1,045	61,549	229	0,000	دالة	ضعيف
6	اهتمام حكومات الولاية بالتنمية	8	9	30	87	96	4,10	1,005	61,909	229	0,000	دالة	ضعيف

7	مستوى الخدمات الحكومية بالولاية	7	6	23	75	119	4,27	0,962	67,407	229	0,000	دالة	ضعيف
8	محاسبةالفساد الإداري بالولاية	8	1	3	25	193	4,71	0,823	86,862	229	0,000	دالة	ضعيف
9	مدى استغلال الموارد الطبيعية بالولاية	10	5	20	66	129	4,30	1,020	63,928	229	0,000	دالة	ضعيف
10	مستوى البنية التحتية بالولاية	8	10	23	77	112	4,20	1,02	62,390	229	0,000	دالة	ضعيف
	متوسط عام						**4,22**						

المصدر: الدراسة الميدانية، 2015م

جدول رقم (18) أعلاه، يوضح إجابات أفراد عينة البحث حول مستوى التنمية بالولاية بالدلالة على ضعف المستوى في جميع عبارات المحور وبأعلى قيمة 0,000 وهي أقل من 0,05 ، وقد جاءت إجابات المبحوثين عن جميع عبارات المحور بمتوسط عام 4,22 حيث تركزت الإجابات حول متوسط العبارات رقم (3)، (4)، (7)، (8) كما أشارت إليها الانحرافات المعيارية لهذه العبارات 0,947، 0,998، 0,962، 0,823 على التوالي. مما يشير إلى الأهمية العالية لمضمون هذه العبارات لدى المبحوثين. كما يوضح أيضاً تشتت الإجابات حول متوسطات العبارات الأخرى في المحور حسب ما أشارت إليه الانحرافات المعيارية لباقي العبارات التي تراوحت ما بين 1,020-1,223.

وقد جاء إجابات المبحوثين على العبارة رقم (1) مستوى التنمية قبل الحرب بدلالة ضعيفة بمتوسط 3,80 ، تمثل آراء 36% من حجم العينة .وازداد مستوى ضعفها وفق إجاباتهم بنسبة 42.6% من حجم العينة على العبارة رقم (2): مستوى التنمية بعد الحرب بمتوسط 3,99 . ورغم انخفاض النسبة لكنها إشارة إلى أن مستوى التنمية من سيء قبل الحرب إلى أسوأ بعدها . في هذا إجابة على السؤال حول رضا المواطن عن مستوى التنمية والذي جاءت معززة بإجابات على العبارة رقم (4) سبل كسب العيش بدلالة ضعيف،بنسبة 42.2% من حجم العينة، كنتيجة طبيعية لضعف مستوى التنمية بالولاية وما ترتب عليه من فقر وسلبياته.

وحول إجابات المبحوثين عن عبارات المحور الخاصة بالأسباب التي أدت إلى ذلك وانعكاساتها ،أشارت الإجابات على العبارة رقم (8): عدم محاسبة الفساد الإداري بأعلى متوسط في المحور 4,71 وتركزت الأجوبة حول هذا المتوسط، كما أشار إليها الانحراف المعياري لهذه العبارة 0,823 وهذه دلالة على تقارب أجوبة المبحوثين على أن عدم محاسبة الفساد الإداري يأتي في مقدمة أسباب ضعف التنمية بتأكيد 83.9%

من حجم العينة . ثم جاءت بعدها العبارة رقم (3): مستوى الأمن بالولاية، الذي جاء إجابات المبحوثين عنها بمتوسط 4,48، لتعكس آراء 69% من حجم العينة.

أما العبارة رقم (9): مدى استغلال الموارد الطبيعية جاءت إجابات المبحوثين عنها بنسبة 56% من حجم العينة و بمتوسط 4,30 بدلالة ضعيف. تعتبر عدم استغلال الموارد الطبيعية من أسباب ضعف التنمية بالولاية وقد يؤكد ذلك إجاباتهم على العبارات (5) التي أظهرت ضعف اهتمام حكومات المركز بنسبة 53% من المبحوثين، والعبارة (6)ضعف إهتمام حكومات الولاية بالتنمية بنسبة 41.7% من حجم العينة على التوالي، كتعليل لضعف استغلال الموارد الطبيعية وفي ذلك إجابة للسؤال لماذا لم تستغل الموارد؟

أما عن الآثار المترتبة عن ضعف مستوى التنمية، فقد جاء إجابات المبحوثين عنها في العبارات الآتية:

عبارة رقم (5): ضعف مستوى الأمن بالولاية بسبب الصراعات القبلية والنهب المسلح والانفلات الأمني والحرب ضد المركز ،ذلك وفقاً لآراء69% من حجم العينة.

عبارة رقم (10): ضعف مستوى البنية التحتية،وفقا لإجابات 48.7% من المبحوثين .

العبارة رقم (7) ضعف مستوى الخدمات الحكومية بنسبة 51.7% من حجم العينة.

عبارة رقم (4): ضعف سبل كسب العيش الذي انعكس على تدني في مستوى المعيشة.وفقاً لآراء 42.2% من المبحوثين.

المحور الثاني: التخطيط التنموي الشامل بولاية شمال دارفور

جدول رقم (19) يوضح نتيجة اختبار (ت) لمتوسط المبحوثين للتعرف على آراء أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني:

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق بشد	لا أوافق	لا أدري	وسط حسابي	انحراف معياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجة حرية	قيمة احتمالية	تفسير	نتيجة
1	ضعف التخطيط التنموي هو السبب الرئيسي للنزاعات في الولاية	118	78	13	12	9	1,77	1,039	25,760	229	0,000	دالة	أوافق بشدة
2	هناك علاقة طردية بين التخطيط التنموي والنزاعات بالولاية	89	101	16	15	9	1,93	1,034	28,311	229	0,000	دالة	أوافق
3	إذا حدث تخطيط تنموي شامل ستنعدم النزاعات	83	91	15	28	13	2,12	1,189	27,004	229	0,000	دالة	أوافق
4	استغلال الموارد الطبيعية تمثل الركيزة الأساس للتنمية	120	92	5	3	10	1,66	0,934	26,891	229	0,000	دالة	أوافق بشدة
5	التخطيط التنموي الشامل يحد من الصراعا الاقليمية	99	103	13	12	3	1,77	0,981	30,718	229	0,000	دالة	أوافق
6	البنية التحتية هي العمود الفقري للتنمية بالولاية	94	103	12	14	7	1,86	1,147	28,708	229	0,000	دالة	أوافق
7	ضعف الاستقرار الامني بالولاية ادي الي ع	123	73	4	14	14	1,7	1,14	23,5	22	0,00	دالة	أوافق

	استقرار خطط التنمية الشاملة									9	7	07	9	0		بشدة
8	هناك ضرورة ملحة لبرامج تنمية اجتماعية ونشر ثقافة السلام	133	74	6	7	10	1,64	0,996	24,965	229	0,000	دالة	أوافق بشدة
9	الصراعات القبلية يمكن تجاوزها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية	93	94	21	16	6	1,90	1,002	28,820	229	0,000	دالة	أوافق
10	التخطيط التنموي الشامل يسهم في خلق الاستقرار بالولاية	127	89	5	5	4	1,57	0,794	29,181	229	0,000	دالة	أوافق بشدة
11	التخطيط التنموي الشامل يقلل من النزاعات ويساعد في بناء السلام	115	95	8	8	4	1,74	0,825	32,050	229	0,000	دالة	أوافق
	المتوسط العام						1,80						

المصدر: الدراسة الميدانية، 2015م

من خلال بيانات الجدول رقم (19) أعلاه، لمعرفة إجابات المبحوثين عن علاقة التنمية بدرء النزاعات وبناء السلام في الولاية فقد انحصر إجابات المبحوثين ما بين اوافق واوافق بشدة لجميع عبارات المحور بمتوسط عام 1,80، وجاءت آرائهم حول العبارة رقم (3): إذا حدث تنمية اقتصادية واجتماعية ستتعدم النزاعات بالولاية، بالموافقة بنسبة 76% من حجم العينة و بأعلى متوسط 2,12 ومع ذلك فقد تشتت الآراء حول هذا المتوسط بإنحراف معياري (1,189).

انحصار الإجابات على جميع الاسئلة بالمحور ما بين الموافق والموافقة بشدة و بقيمة احتمالية عالية (0,000). في هذا إجابة على سؤال الباحث: هل يمكن أن تحقق التنمية السلام والاستقرار للولاية؟ ويؤكد ذلك إجاباتهم على العبارات التي تعكس دور التنمية في درء النزاعات وبناء السلام وهي العبارة رقم (3)، (8)، (9)، (10)، (11) وقد تركزت الإجابات حول متوسطات العبارات (8)، (10)، (11) بانحراف معياري (0,996)، (0,794)، (0,825) على التوالي للدلالة على التقارب في الرأي. وقد تشتت الاجوبة حول متوسط العبارات (3)، (9) بانحرافات معيارية (1,189)، (1,002) على التوالي. أي أنهم موافقين على العبارات مع تفاوت في الآراء.

ويجدر الإشارة على أن العبارة رقم (1) ضعف التنمية هو السبب الرئيسي في النزاعات. جاء إجابات أفراد العينة عنها (أوافق بشدة بنسبة 51.3% و أوافق بنسبة 33.9%) وعليه يمكن استنتاج أن 85.2% من حجم العينة"الغالبية العظمى" يوافق على مضمون العبارة. وهي دلالة على أن ضعف التنمية كان من أكبر أسباب النزاعات. ويعزز ذلك إجاباتهم على العبارة رقم (2) هناك علاقة طردية بين التخلف التنموي والنزاعات بالولاية حيث جاء إجابات المبحوثين عنها (أوافق بنسبة43.9%،أوافق بشدة

بنسبة38.7%) حيث يمكن استنتاج أن 82.6%من المبحوثين يوافقون على ما جاء في العبارة.

وفي هذا إثبات لصحة الفرضية القائلة بأن ضعف التنمية هو السبب الرئيسي للنزاعات. أما عن أولويات التنمية فقد تركز إجابات المبحوثين عنها في العبارات رقم (4) استغلال الموارد الطبيعية تمثل الركيزة الأساسية للتنمية، حيث جاء الاجابات (أوافق بشدة بنسبة 52.2%، أوافق بنسبة 40%) بناء على ذلك يمكن استنتاج ان 92.2% من افراد العينة مؤيد لمضمون العبارة.أيضاً العبارة رقم (6): البنية التحتية هي العمود الفقري للتنمية بالولاية،الذى جاء الاجابات عنها (أوافق بشدة بنسبة 40.9%،أوافق بنسبة 44.8%) يمكن استنتاج أن 85.7% من حجم العينة يوافقون على مضمون العبارة. تأييد الغالبية العظمى لما ورد في العبارتين (4 ،6) يعزز ما عكسته تركز الاجابات حول متوسطات هاتين العبارتين بإنحرافت معيارية 0,934، 0,981 على التوالي. أيضاً في هذا المحور العبارة رقم (7) إنعدام محاسبة الفساد كسبب من أسباب ضعف التنمية. و قد ورد الاجابات عنها(أوافق بشدة بنسبة53.5%،أوافق بنسبة 31.7%) بناء على ذلك يمكن استنتاج 85.2% من المبحوثين،(الاغلبية) يؤيدون العبارة كسبب من اسباب ضعف التنية بالولاية وبالتالي يصبح من الأولويات التي يجب ان يوضع في الحسبان. في العبارة رقم (5) التنمية وحدها لا تكفي لوقف النزاعات بالولاية، جاءت إجابات المبحوثين عنها (أوافق بشدة بنسبة43%، أوافق بنسبة44.8%) يمكن استنتاج الدلالة على الموافقة بما ورد من مضمون في العبارة بنسبة 87.8% من حجم العينة، بمتوسط 1.77 وتركز الإجابات حول المتوسط بانحراف معياري 0.981 وهذا يعكس آرائهم بأن هناك أسباب أخرى للنزاعات في الولاية لابد من وضعها في الحسبان.

المحور الثالث: العلاقة بين ولاية شمال دارفور والمركز:

جدول رقم (20) يوضح نتيجة اختبار (ت) لمتوسط المبحوثين للتعرف على آراء أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث:

الرقم	العبارات	نعم	لا	محايد	وسط حسابي	انحراف معياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجة الحرية	قيمة الاحتمالية	تفسير	النتيجة
1	ضعف المشاركة الحقيقية في السلطة منذ الاستقلال أدى إلى ضعف التنمية بالولاية	183	31	16	1,27	0,586	33,158	229	0,000	دالة	نعم
2	هناك جهود كبيرة من حكومات المركز في سبيل تحقيق التنمية	53	143	34	1,92	0,611	47,609	229	0,000	دالة	لا
3	ضعف التنمية بالولاية ليس لها ما يبررها بل يعبر عن ظلم المركز لها	148	51	31	1,49	0,722	31,311	229	0,000	دالة	نعم
4	سياسات الإقصاء والتهميش من الحكومات المتعاقبة على الدولة هو السبب الرئيسي	184	24	22	1,30	0,633	31,019	229	0,000	دالة	نعم
5	تنمية الولاية تحتاج إلى صدق النية من المركز	214	11	5	1,09	0,356	46,422	229	0,000	دالة	نعم
6	علاقات الولاية بالمركز علاقة انتماء بينما علاقة المركز بالولاية علاقة تبعية؟	151	31	48	1,55	0,817	28,811	229	0,000	دالة	نعم

7	عدم التوزيع العادل للثروة ساهم في ضعف التنمية بالولاية	210	11	9	1,13	0,35	39,255	229	0,000	دالة	نعم
8	يعتبر حل الإدارة الأهلية سبباً من أسباب تفاقم النزاعات	151	50	28	1,46	0,704	31,454	229	0,000	دالة	نعم
9	يعتبر نظام الحواكير السائد بالولاية منذ سلطنة الفور سبباً من الأسباب	92	106	32	1,74	0,688	38,345	229	0,000	دالة	لا
10	غياب بالتنمية بالولاية كان سبب من أسباب النزوح والهجرة	171	51	8	1,29	0,527	37,195	229	0,000	دالة	نعم
11	الصراع في دارفور انعكاس طبيعي للصراع الإثني السياسي في السودان	141	55	34	1,53	0,739	31,477	229	0,000	دالة	نعم
	متوسط العام			1,43							

المصدر: الدراسة الميدانية، 2015م

من خلال بيانات الجدول رقم (20) أعلاه، والعبارات المعدة لمعرفة إجابات أفراد عينة البحث عن العلاقة بين المركز والولاية والذي ينعكس على مستوى التنمية. فقد جاء إجابات المبحوثين في هذا المحور بمتوسط عام 1,43، وقد تركز جميع الإجابات حول متوسطات العبارات من 1-11 كما أشار إليه الانحرافات المعيارية حول المتوسطات والتي تراوحت ما بين 0,356-0,817، الأمر الذي يشير إلى الأهمية العالية لمضمون هذه العبارات لدى المبحوثين لذلك يتطلب تناوله بشيء من التفصيل.

العبارة رقم (5) تنمية الولاية تحتاج إلى صدق النية من المركز، جاءت إجابات المبحوثين (نعم) بنسبة93% من حجم العينة وهي أعلى نسبة في المحور ، بمتوسط 1,09 وتركز الإجابات حولها بانحراف معياري 0,356 ، ما يعزز هذه الآراء هي الاجابات على العبارة رقم (3) ضعف التنمية بالولاية ليس له ما يبرره بل يعبر عن ظلم المركز. حيث جاءت إجابات المبحوثين (نعم) بنسبة 64.3% من حجم العينة بمتوسط 1,49 وتركزت الإجابات حول المتوسط بانحراف معياري 0,722 مؤكدين بأن ضعف التنمية بالولاية كانت نتيجة لظلم المركز.وفي هذا إشارة إلى وجود أزمة ثقة بين المركز والولاية.

العبارة رقم (7) عدم التوزيع العادل للثروة ساهم في ضعف التنمية حيث جاءت إجابات المبحوثين عنها (نعم) بنسبة 91.3% من حجم العينة وبمتوسط 1,13 وتركز الإجابات حول متوسط العبارة بانحراف معياري 0,435.وذلك باعتبار ان التوزيع العادل للثروة تساهم في التنمية المتوازنة.

العبارة رقم (4) سياسات الإقصاء والتهميش من الحكومات المتعاقبة على الدولة هو السبب وراء الازمة الحالية، جاء إجابات المبحوثين عنها (بنعم) بنسبة80% من حجم العينة ومتوسط 1,30 مع تركز الإجابات حول المتوسط بانحراف معياري 0,633

وهي دلالة على الاعتقاد لدى الغالبية بوجود مثل هذه السياسات. ويعزز ذلك اجاباتهم على العبارة رقم (1) ضعف المشاركة الحقيقة في السلطة منذ الاستقلال أدى إلى ضعف التنمية بالولاية حيث جاءت إجابات المبحوثين عنها (نعم) بنسبة 79.6% من حجم العينة ومتوسط 1,27 مع تركز الإجابات حولها بانحراف معياري 0,583، وهذا يعكس إلمام ومعرفة المبحوثين بما يدور في السلطة المركزية تجاه الولاية من سياسات وحقيقة المشاركة الصورية في السلطة .

أما العبارة رقم (6) علاقة الولاية بالمركز علاقة انتماء بينما علاقة المركز بالولاية علاقة تبعية. فقد جاءت إجابات المبحوثين (بنعم) أي قبول العبارة بنسبة 65.7% من حجم العينة ومتوسط 1,55 وتركزت الإجابات حول المتوسط بانحراف معياري 0,817، تعكس هذه العبارة الطريقة التي ينظر به المركز الى أطرافه و الذي يؤثر أو ينعكس على مستوى الاهتمام والسياسات .ووفقاً لإجابات المبحوثين تشير إلى أن آرائهم ترفض هذه النظرة المختلة التي ترتبت عليها الظلم والتهميش من قبل المركز.

العبارة رقم (2) هناك جهود كبيرة من حكومات المركز في سبيل تحقيق التنمية، جاء إجابات أفراد العينة بالرفض لهذه العبارة (لا) بنسبة 62.2% من حجم العينة ومتوسط 1,92 وتركزت الإجابات حول المتوسط بانحراف معياري 0,611 وهذا يشير إلى عدم بذل الجهود الكبيرة من قبل المركز في سبيل التنمية.

العبارة رقم (8) يعتبر حل الإدارة الأهلية سبباً من أسباب الصراع. جاءت إجابات المبحوثين عنها (بنعم) بنسبة 65.7% من حجم العينة وبمتوسط 1,46 وتركزت الإجابات حول المتوسط بانحراف معياري 0,704، مما يشير إلى ضلوع المركز بهذا الإجراء في تفاقم النزاعات.

العبارة رقم (9) يعتبر نظام الحواكير السائد بالولاية منذ سلطنة الفور سبباً من أسباب النزاعات جاءت إجابات المبحوثين عنها (بلا)بنسبة 46.1% من حجم العينة ومتوسط 1,74، وتركزت الإجابات حول المتوسط بانحراف معياري 0,688، أي أنهم يعتبرون أن نظام الحواكير ليس سبباً كافية لتفاقم الصراع،بينما 40% من العينة يؤيد مضمون العبارة.

أما عن الآثار المترتبة على هذه العلاقة فكان كالآتي:

العبارة رقم (10) غياب التنمية بالولاية كان سبباً من أسباب النزوح والهجرة فجاءت إجابات المبحوثين حولها (بنعم) بنسبة74.3% من حجم العينة وبمتوسط 1,29 وتركزت إجاباتهم حول المتوسط بانحراف معياري 0,527، مما يشير الى ان ضعف التنمية كان سبباً من أسباب النزوح والهجرة من الولاية .

عبارة رقم (11) الصراع في دارفور انعكاس طبيعي للصراع الإثني السياسي في السودان: جاءت إجابات المبحوثين عنها (بنعم) بنسبة 61.3% من حجم العينة ومتوسط 1,29 مع تركز الإجابات حول المتوسط بانحراف معياري 0,739 مما يعكس تقاربا في الاعتقاد بأن الصراع في دارفور انعكاس للصراع الإثني السياسي في السودان.

المبحث الثالث

النتائج والخاتمة والتوصيات

أولاً:النتائج:

بعد تحليل ومناقشة البيانات التي وردت في الفصل السابق، يمكن إبراز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي:

1- التنمية المتوازنة (الشاملة- المتكاملة) هي العمود الفقري للتنمية بالولاية، من خلال الدراسة، فقد ثبت صحة الفرضية أنها تمثل العمود الفقري للتنمية بالولاية وذلك بموافقة85.7% من حجم العينة .

2- استغلال الزراعة المطرية والمروية هو المحرك الأساسي للتنمية بالولاية من خلال الدراسة فقد ثبت صحة هذه الفرضية بنسبة 92.2% من المبحوثين، وعليه فإن المحرك الأساسي للتنمية بالولاية هو استغلال الزراعة.

3- ضعف تنفيذ خطط التنمية هو السبب الرئيسي لفشل التنمية والسلام بالولاية من خلال الدراسة فقد ثبت صحة هذه الفرضية بنسبة85.2% من المبحوثين . بأن ضعف مستوى التنمية يعتبر سبباً رئيسياً للنزاعات بالولاية.

4- هناك جهود كبيرة بذلت من قبل حكومات المركز والولاية لتحقيق التنمية. فقد ثبت من خلال الدراسة عدم صحة هذه الفرضية وفق إجابات 62.2% من المبحوثين وعليه فإن الجهود التي بذلت من قبل حكومات المركز والولاية لتحقيق التنمية ضعيفة مما أدى إلى ضعف مستوى التنمية.

5- التنمية وحدها لا تكفي لوقف النزاعات بالولاية. لقد ثبتت صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة بنسبة 87.8% من حجم العينة بأن التنمية وحدها لا تكفي، رغم ثبوت أنها تقلل من النزاعات وتساعد في بناءالسلام بنسبة 91.3% من آراء

المبحوثين . مما يشير الى أن هناك أسباب أخرى قد ساهمت في تفاقم الأوضاع يستوجب معالجتها مثل سياسات الإقصاء والتهميش من قبل المركز التي يحس بوجودها 80% من المبحوثين،و حل الإدارة الأهلية التي يراها 65.7% من المبحوثين سبباً من اسباب الصراع،ونظام الحواكير الذي يعتبرها40% من المبحوثين سببا للصراع، و الصراع الإثني السياسي في السودان كأحد اسباب الصراع وفق آراء 61.3% من المبحوثين.

6- هناك ضرورة ملحة لعملية تنمية اجتماعية ونشر ثقافة السلام بالولاية. فقد ثبتت من خلال الدراسة صحة هذه الفرضية بموافقة 90% من المبحوثين وأنه بسبب الصراع في دارفور، يستلزم الاهتمام بخطط وبرامج في التنمية الإجتماعية ونشر ثقافة السلام كبديل للتخلف التنموي وثقافة العنف السائد.

7- الصراع في دارفور انعكاس للصراع الاثني السياسي في السودان.فقد ثبت من خلال الدراسة صحة الفرضية وذلك بموافقة 61.3% من المبحوثين .

ثانياً:الخاتمة:

ختام هذه الدراسة فقد اشتملت على خمسة فصول بالإضافة إلى الملاحق، فقد هدفت إلى إبراز الأهمية النسبية للتنمية التي تساهم في دعم الاحتياجات الأساسية للحياة والاستقرار في الولاية وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليل بمدخله المسحي لتحقيق الدراسة، وقد استخدمت الاستبانة لجمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS من مجتمع البحث المتمثل في مواطني ولاية شمال دارفور بمختلف محلياتها.

هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة الارتباطية الوثيقة بين مفاهيم درء النزاعات، التنمية وبناء السلام، وهي المتغيرات التي تعول عليها الدراسة كاستراتيجيات لا يمكن تجاوزها لتحقيق السلام.

كما أكدت الدراسة بأن التنمية المتوازنة تمثل سر استقرار الشعوب، فإن التنمية المصحوبة بمنهجية درء النزاعات واستراتيجيات بناء السلام هي الكفيلة بوقف الصراعات وإرساء السلام بالولاية.

ثالثاً: التوصيات:

من خلال ما تم التوصل إليه من النتائج التي كشف عنها إجراء الدراسة الميدانية، يمكن صياغة عدد من التوصيات والمقترحات التي قد تساهم في الارتقاء بمستوى التنمية، وتذليل العقبات التي يمكن أن تعترض تطويرها. وبناء على ذلك يوصي الباحث بالآتي:

1-ضرورة تنمية وتطوير مشروعات البنية التحتية بالولاية وذلك من خلال: وسائل المواصلات، طرق، مطارات، سكك حديدية، جسور، ووسائل اتصالات، البريد، الهاتف، الإنترنت، شبكة الكهرباء القومية، شبكة المياه.

2-التركيز على استغلال الموارد الطبيعية في عملية التنمية من خلال: تطوير قطاع الزراعة، تنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية، وتطوير مصادر المياه، استخراج المعادن ومصادر الطاقة مثل النفط والغاز، النباتات والغابات والحياة البرية وتنمية وتطوير الريف.

3-ضرورة الاهتمام بمضاعفة الجهود في سبيل تنمية الولاية من قبل الحكومة المركزية والولائية، لأن التنمية هي السبيل الوحيد لمكافحة النزاعات القبلية والغبن الذي أدى إلى الصراع ضد المركز من خلال:

أ- التوجه الصادق والمدعوم بالعمل الملموس.

ب- توجيه أكبر قدر من الدعم المركزي.

ج-استقطاب دعم المانحين والدول الصديقة.

د- مشاركة المجتمع في العملية التنموية.

هـ-مراقبة أداء السلطات الولائية.

و-إدخال الخبرات الأجنبية.

ز-إدخال التكنولوجيا.

ح-تطوير البنية التحتية.

ط-استغلال الموارد الطبيعية.

ي-التوزيع العادل للثروة.

4- عدم الزج بالعملية التنموية واستخدامها في الصراع فالتنمية حق للشعوب وتاج على رؤوس الأوطان، فهي أساس الاستقرار في الدول وفي كنفها يكسب اصحاب السلطة والثروة الاستقرار والاستثمار ويتحسن مستوى المعيشة للجميع، وذلك يحتاج الى:

أ- مراعاة مصلحة الوطن وهي فوق مصلحة الجميع.

ب- تنفيذ المشاريع ذات الطابع القومي.

ج- تنفيذ مشاريع تنموية تشاركية تساهم في استقرار هذا الجزء من الوطن.

د- تشديد الرقابة ومحاسبة الفساد الإداري الخاص بالعمل التنموي.

هـ- إخلاص وصدق النية من المركز.

5- رغم ثبوت أن التنمية تقلل من النزاعات وتساعد في بناء السلام بنسبة كبيرة فقد ثبت أيضاً أن التنمية وحدها لا تكفي، وهذا يدعو إلى التوصية بضرورة معالجة الأسباب الأخرى للنزاعات بالولاية من خلال:

أ- توفير الأمن ومكافحة النهب المسلح.

ب- نشر ثقافة السلام من خلال الموروث الثقافي كبديل لثقافة العنف.

ج- معالجة الأسباب الجذرية للصراع، بدءً بالصراع القبلي.

د- إعادة هيبة الإدارة الأهلية.

هـ- معالجة مشكلة الحواكير.

و- علاج مشكلة الحكم في السودان وذلك عبر التداول السلمي للسلطة.

ز- تنمية الموارد الطبيعية.

ح- وقف الاستقطاب الإثني السياسي.

ط- معالجة الاثار السالبة للسياسات غير المدروسة للحكومات المتعاقبة.

ي- التحكم في العوامل الخارجية (تدويل الأزمة).

6- ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية ونشر ثقافة السلام من خلال المستويات التالية:

أ-على المستوى السياسي، خطط تنموية تتعلق بمجانية التعليم والصحة والمشروعات الإسكانية والتنمية الزراعية والصناعية، و قوانين حقوق الإنسان،

ب-على المستوى التعليمي، وضع مناهج دراسات إنسانية ترتبط بالواقع، وتحث على التسامح وتنشر ثقافة السلام وحقوق الانسان .كذلك الدراسات السكانية والصحية والأسرية والنفسية والاجتماعية ووضع أسس ومؤشرات التنمية البشرية.

ج-على مستوى قطاع الأعمال والسوق، القوى العاملة المنتجة المتمثلة في الموارد البشرية، خبراء أكاديميين ومهنيين وجميع الهيئات المنتجة.

د-على المستوى الفردي، تنمية ثقافة الفرد البالغ تجاه نفسه وتجاه غيره، تنمية الذات بسمات شخصية ومهارية تشكل الفرد الناجح المثقف القادر على التعامل مع متغيرات الحياة وذلك عن طريق تنمية الجوانب الشخصية التالية:

1-الجانب الإيماني، إخلاص العبادة لله.

2-الجانب الصحي والبدني.

3-الجانب الشخصي.

4-الجانب الأسري.

5-الجانب الاجتماعي.

6-الجانب المهني.

7-الجانب الاقتصادي.

المقترحات:

قام الباحث في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات بوضع عدد من مقترحات للبحوث المستقبلية على النحو التالي:

1-البعد الإثني السياسي للصراع بين المركز والأطراف في السودان.

2-المأزق التنموي والصراع الاثني السياسي في السودان.

3-أثر الصراع الإثني السياسي على التنمية في السودان.

المصادر والمراجع

المصادر :

1-القرآن الكريم.

المراجع **باللغة العربية:**

1) آدم الزين محمد، الطيب وادي (1998)، **في رؤى حول النزاعات القبلية في السودان**، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، الخرطوم، السودان.

2) آدم الزين محمد وآخرون (2003)، **ورقة بعنوان نحو تجاوز حالة الاحتراب في دارفور: المدخل التنموي في التنمية مفتاح السلام في دارفور**.

3) آدم الزين محمد (2009)، **دارفور من الانفلات الأمني إلى السلام الاجتماعي**، جامعة الخرطوم، معهد دراسة الإدارة العامة والحكم الاتحادي، الخرطوم، السودان.

4) إيدام عبد الرحمن آدم (2008)، **تاريخ دارفور منذ عهد السلطنات في العصور الوسطى**، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، السودان.

5) إيمان أكرم البياتي (2012)، **الرقم سبعة والرقم ثمانية**، مقال في خضر دوملي، مقالات صحفية في التعايش وبناء السلام من نينوى وكركوك، مطبعة كاروان، اربيل، العراق.

6) الأب سليمون إيشو (2012)، **التعايش السلمي من منظور مسيحي**، في جوتيار محمد رشيد، رؤية دينية للتسامح والسلام، مطبعة خاني، دهوك، العراق.

7) الأمانة العامة لمجلس التخطيط الاستراتيجي-ولاية شمال دارفور (2010)، **الخطة الخمسية 2012-2016، المجلد الأول-أساسيات الخطة الخمسية وتحليل الوضع الراهن**،المطبعة الحكومية، الفاشر.

8) الأمين محمود (2011)، **إدارة التنازع السياسي– دراسة تأصيلية مقارنة**، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.

9) 12–الباقر العفيق (2009)، **وجوه خلف الحرب، الهوية والنزاعات الأهلية في السودان**، ط2، مركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية، الخرطوم.

10) الجمعية العامة للأمم المتحدة (1986)، **قرار رقم 28/41، إعلان الحق في التنمية**.

11) اليونسكو (2001)، المجلس التنفيذي، الدورة (161)، البند (3، 1،6) من جدول الأعمال المؤقت (تقرير عن التقدم الذي أحرزته اليونسكو في مجال تنفيذ العمل الخاص بثقافة السلام، باريس، فرنسا.

12)اللجنة القومية العليا للتحضير للمؤتمر الجامعة والسلام والتعايش بدارفور(2005)، **آفاق التنمية في دارفور**، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان.

13)التجاني مصطفى (1998)، **مسببات الصراع القبلي في السودان**، في رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، الخرطوم، السودان.

14)أمراتيا صن (2010)، **التنمية حرية**، ترجمة شوقي جلال،المركز القومي للترجمة،القاهرة.

15)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي–مكتب العمل الدولي (1998)، **نحو القضاء على الفقر في السودان– تحليل لقصور القدرة البشرية وأساس لإستراتيجية**.

16) جمال محمد السيد ضلع (2008)، **أزمة دارفور في ظل التفاعلات الداخلية والتداعيات الخارجية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، غريان، ليبيا.

17) وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة–ولاية شمال دارفور (2003)، **المقومات والإمكانات المشجعة للاستثمار بالولاية**، المطبعة الحكومية، الفاشر، السودان.

18)وزارة المالية والاقتصاد–ولاية شمال دارفور (2003)، **الخطة الاستثمارية**، المطبعة الحكومية، الفاشر.

19) وثيقة اتفاق سلام دارفور (2005)، **المادة (50)، تشكيل وتمويل سلطة دارفور الإقليمية الانتقالية**، بعثة الأمم المتحدة، مكتب المعلومات.

20) زياد الصمادي (2010)، **حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني**، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة.

21)زكي البحيري (2009)، **مشكلة دارفور–أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة–مصر.

22)يعقوب عبد الله آدم (2003)، **دارفور الملامح الطبيعية ومقومات التنمية في دارفور**، ورقة في التنمية مفتاح السلام في دارفور.

23) محمد إبراهيم أبو سليم (1975)، **الفور والأرض، وثائق تمليك**، دار التأليف والترجمة والنشر، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.

24) محمد نبيل جامعة (1999)، **التنمية في خدمة الأمن القومي، الطاقة البشرية والطاقة النووية في الميزان**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

25) محمد نبيل جامع وآخرون (1987)، **التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية**، دارسة بحثية، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الإسكندرية، مصر.

26) محمد سليمان (2007)، **السودان: حروب الموارد والهوية**، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان.

27)محمد عبد الرحيم وشريف حرير (1997)، **السودان: الانهيار أو النهضة**، ترجمة مبارك علي عثمان ومجدي النعيم، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر.

28) موسى المبارك الحسن(---) تاريخ دارفور السياسي (898م-1821م) دار جامعة الخرطوم للنشر ،الخرطوم ، السودان.

29)موسى عبد الجليل (2003)، **أنماط واتجاهات الهجرة في دارفور وعلاقتها بالتنمية**، ورقة في التنمية مفتاح السلام في دارفور، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا، الخرطوم.

30) محسن أحمد الخضيري (2010)، **إدارة الصراع: كيفية امتلاك كامل الحيوية وامتلاك ضرورات البقاء فاعلاً في عالم اليوم**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

31) ميشيل تودارو (2009)، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، القاهرة.

32) مصطفى حجازي (2007)، **التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، ط10، المركز التقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

33)مصلح صالح الدوسكي (2012)، **الإسلام وأهل الذمة: التسمية والدلالة**، في جوتيار محمد رشيد، رؤية دينية للتسامح والسلام، مطبعة خاني، دهوك، العراق.

34) نواف شطناوي وصلاح عثامنة (1991)، **التنمية وخدمة المجتمع المحلي**، ط1، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

35)37- نعوم شقير (1967)، **جغرافية وتاريخ السودان**، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

36) سالم توفيق النجفي (2000)، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للاستثمار الثقافية، مصر.

37) سيد أحمد عثمان العقيد (2007)، **دارفور والحق المر-الماضي-الحاضر-المستقبل**، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

38) سليمان يحي محمد (2007)، **موسوعة تراث دارفور**، ج1، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، السودان.

39) سليمان يحي محمد (2004)، **دور الفلكور في السلام والتنمية**، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، جامعة الخرطوم، السودان.

40)عبد الهادئ والي (1982)،**التنمية الاجتماعية- مدخل لدراسة المفهومات الاساسية** ،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،مصر

41)عبد الحسن الحسيني (2008)، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.

42)عبد المنعم شوقي (1982)، **التكامل في التنمية الريفية**، الكتاب السنوي الأول في الخدمة الاجتماعية، مكتبة النهضة المصرية، مصر.

43)عبد العزيز راغب شاهين (2011)، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

44)عبد الغفار محمد أحمد (2002)،**في تاريخ الانثروبولوجيا والتنمية في السودان(مجموعة دراسات)** ترجمة،مصطفى مجدي الجمال ،مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الامين للنشر والتوزيع،القاهرة .

45)عوض إبراهيم عبد الرحمن الحفيان (1995)، **أسس التنمية الريفية ودور الزراعة في السودان**، دار جامعة الخرطوم للنشر.

46) علي أحمد حقار (2003)، **البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور**، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، السودان.

47) عصام محمد إبراهيم (2007)، **النفير والتنمية**، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، السودان.

48) فرانسيس دينق (1999)، **صراع الرؤى ونزاع الهويات في السودان**، ترجمة عوض حسن محمد، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر.

49)قيصر موسى الزين (2004)، **التاريخ الشفاهي وتكوين الوجدان السوداني، دراسة حالة: حكاية آمنة بنت خير السيد**، في دور الفلكور في السلام والتنمية، مطبعة جامعة الخرطوم، السودان.

50)شمس الهدى إبراهيم إدريس (2006)، **دارفور المؤامرة الكبرى**، شركة مطبعة النيلين المحدودة، الخرطوم، السودان.

*** الرسائل والبحوث والاوراق العلمية:**

1. السبتي وسيله (2005)، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب–دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2004–2005.
2. جابر سعيد عوض (1993)، **مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة**، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.
3. عبد القادر إسحق إسماعيل (2009)، بحث مقدم في مرحلة **الماجستير في التنمية الاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد والدراسات العليا، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك.

4. عواطف جديد محمد عجيب (2002)،**المحليات ودورها في التنمية الريفية ،بالتركيز علي محليتي المجلد وأبوزبد-ولاية غرب كردفان(89-1999)** رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية،جامعة الخرطوم .

5. آدم أحمد سليمان (2011)، **التنمية المفاهيم والأبعاد**، ورقة نقاش (2) محاضرات في برنامج الماجستير في دراسات السلام والتنمية، جامعة الفاشر.

6. آدم أحمد سليمان (2012)، **التخلف التنموي: المفهوم، الأبعاد والنظريات**، ورقة نقاش (3) محاضرات في برنامج الماجستير في دراسات السلام والتنمية، جامعة الفاشر.

7. آدم أحمد سليمان (2013)، **متطلبات تحقيق التنمية**، ورقة نقاشية رقم (3) محاضرات في برنامج الماجستير في دراسات السلام والتنمية، جامعة الفاشر.

8. السيد علي ذكي (2011)، **واقع ومستقبل الاقتصاد السوداني**، منتديات الراصد تحت شعار (السودان وطن يسع الجميع).

9. التجاني مصطفى (2004)، **خلفيات الصراع في دارفور في العقود الماضية**، ورقة في ورشة عمل دارفور – قاعة الصداقة.الخرطوم.

10.حاج أبا آدم الحاج (2012)، **مفهوم ثقافة السلام، محاضرات الكورس المكمل لبرنامج الماجستير والدكتوراه في دراسات السلام**، مركز دراسات وثقافة السلام،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا،الخرطوم.

11. ياسر حسن ساتي (2006)، **النزاعات وفضها، محاضرات في برنامج الماجستير في دراسات السلام والتنمية**، جامعة زالنجي، السودان.

12. يعقوب عبد الله آدم (2004)، **تدهور الموارد الطبيعية والبيئة في دارفور**، ورقة في ورشة عمل دارفور، قاعة الصداقة، الخرطوم، السودان.

13. مؤسسة الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز (2006)العوامل التقليدية التي يعزى اليها وجود الفقر وانتشاره.

14. مصطفى خليل إبراهيم (--)، **أثر الخصائص المكانية في آليات التنمية**، مجلة الآداب، عدد (102)، جامعة بغداد، العراق.

15. محمد الفضل عبد الكريم (2004)، **دارفور وإشكالات حفظ الأمن ونزع السلام**، ورقة في ورشة عمل دارفور، قاعة الصداقة، الخرطوم، السودان.

مريم محمد (2007)، **مفهوم السلام وتصنيفاته وأنماط دعمه ومعوقاته**، منتدى-المواضيع-العامة.

16. عائشة البصري (2014)، المتحدثة الرسمي السابق باسم بعثة اليوناميد، مشكلات حفظ السلام في دارفور، تصريح في برنامج بصراحة، راديو دبنقا.

17. عبد الجبار عبد الله فضل (2004)، **مشكلة الماء والزراعة والرعي والمسارات**، ورقة في ورشة عمل دارفور، قاعة الصداقة، الخرطوم، السودان.

18. صديق امبدة (2004) **قضية التنمية والخدمات في دارفور**،ورقة في ورشة عمل دارفور،قاعة الصداقة ،الخرطوم.

***الشبكة العنكبوتية**

1-بو القاسم قور محمد (2010)، **مقدمة في دراسات السلام والنزاعات**، مقدمة في دراسات السلام والنزاعات
http://sustech.ed/cenins en index.php

2-المركز السوداني للخدمات الصحفية (2008)، **قوات حفظ السلام المختلطة في دارفور تواجه تحديات**
http://www.sudanese.com/smc/1737

3-التجانس سيسى (2011)، **تحديات السلام في دارفور أكبر من اتفاقية الدوحة** http:www.sudantribune.net/1982

4-بركات موسى الحواتي وآخرون (2013)، **قضايا الهوية والإثنية وأثرها على الاستقرار في السودان**، المنتدى الدوري، مجموعة الراصد للبحوث والعلوم http://www.arrasid.com.php/main/index/4/98/conetents

5-مجدي فاوي أبو العلا (2007)، **العلاقة بين طريقة خدمة الجماعة وتنمية قيم ثقافة السلام الاجتماعي لدى جماعة البرلمان الشبابي**-دراسة تجريبية، مطبعة على جماعة البرلمان الشبابي بمركز شباب بندة، سوهاج، مصر. http://www.minishawi.com/vb/attachment.php?attachmentid=334

6-مجموعة الأزمات الدولية (2012)، **النظام السوداني يواجه تحديات معقدة.** http://www.sudanese.com/alhadag/349

7- محمد أحمد المبيض (2012)، **مفهوم ثقافة السلام من أجل أخلاقية عالمية للحوار.** http://www.nbysalam.blogspot.com/2012/06/blog-post.html

8- محمد سعدي (2014)، **ثقافة السلام، هل هو مفتاح السلام العالمي.** http://forum.ebadalrahman.net/t119.html

9- محمد عادل زكي (2013)، **السودان: التخلف والتبعية**، الحوار المتمدن، العدد (4120) http://www.ahewar.org/delsat/show.art.asp?aid=36692

10- مصطفى نجم البشاري (2013)، **تقويم المبادرات والمقترحات وإستراتيجية الحل لمشكلة دارفور.** http://tanweer.sat/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=96

11- نادية محمود مصطفى (2010)، **مفهوم ثقافة السلام، طرح حضاري تواصلي.**
http:www.onislam.net/Arabic/madarik/concepts/115154
-2010-9-29

12-نبيل محسن (2004)، **في ثقافة السلام**، صحيفة المعابر الإلكترونية.
http:maalser.org/issu-march04/editorial.html

13-سيد أحمد الخضير (2012)، **تحديات تواجه سلام دارفور**
http://www.aljazeera.net/news/pages

14-عبد الله محمد قسم السيد (2009)، **الوطنية والهوية السودانية (2-9)**، موقع سودانايل
http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19

15- عبد المجيد أحمد عبد الرحمن (2013)، **الآثار الاجتماعية المرتبة على الأوضاع الاقتصادية في دارفور**، مركز التنوير المعرفي.
http:tanweer.sd

16- محمود عثمان، 2007، العملية السياسية وتقييم اتفاق دارفور.
http://sudan-forall.org/sections/ihtiram/pages/ihtir

17- صبري محمد خليل (2012)، **ثقافة السلام**
http:www.tawthe
egonline.com/vb/
archive/index.php
/t-24217

18- صديق رمضان عبد الله (2013)، **الصراعات القبلية بدارفور وكردفان -عندما تتفرج الدولة**
http://www.sudanese.co
m/alsahafa/54998

19- صحيفة الايام الالكترونية -المحرر(2010) **عن ثقافة السلام** ،معهد البحرين للتنمية السياسية .العدد7895

http://www.alayam.com/alayam/LastArticle/51210

20- صحيفة الصحافة الإلكترونية (2013)، العدد 7179، سياسة (الأرشيف)، **مؤتمرات الصلح .. طريف في الاتجاه الصحيح .. ولكن**

http://www.alsahafasd.net/details.php?articleid=62920

21-صحيفة عكاظ الإلكترونية (2010)، العدد 3199، **نسيج الإثنية في القبائل السودانية**

http://www.okaz.com/new/issues/2010032/con20100321339570.html

المراجع الأجنبية:

1- Chrislopher E.Miller (2005), AGlossary of Terms and Concepts in Peace and Conflict Studies, Second Edition, University for Peace, Africa Programme, Addis Ababa Office.

2- David Adams (2005), **Definition of Culture of Peace** *http:www.culutre-of-peace.info/copoj/definition.html*

3- .http://en.wikipedia.org(1987)Sustainable=development

4- Payson Conflict Study Group (2001), **AGlossary and Violent Conflict,** Fourth Edition, Tulane University, Paysen Center for International Development and Technology Transfer.

5- Simon Fisher (2000), **Working with Conflict: Skills and Strategies for Action**, ZED Books.

6- Theodore Bester Man: UNICCO (1951), **Peace in the Mind of Men**, Firstp, Methuenand Co.Ltd, London.

7- www.TURKISHWEEKLY.NET (2014) **International Project of Peace Culture.**

الملاحـــــــــــق

1- تحكيم الأستبيان

خطاب المحكمين

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/.....

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله

يسرني أن أقدم لكم هذه الاستبانة الخاصة بأطروحة دكتوراة في دراسات السلام حول موضوع : أهمية التنمية في درء النزاعات وبناء السلام أقوم بإعدادها بجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

ان القيمة الفعلية لهذه الإستبانة في ملاءمتها لقياس متغيرات الدراسة والتحقق من فرضياتها الامر الذي يحتاج الى كريم إطلاعكم على ما ورد فيها من عبارات ،وتفضلكم بإبداء الرأي حذفاً أو اضافة أو تعديلاً حتى تخرج محكمة يمكن الاعتماد عليها في إجراء الدراسة .

شاكراً لكم ما بذلتموه من جهد في سبيل إخراج الاستبانة في صورتها النهائية وحسن تجاوبكم وتقديركم لأهمية البحث العلمي .

وجزاكم الله خير

الباحث/ سعدالدين السيد محمد الله

2- اسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الجامعة
2-	أ.د/سليمان يحي محمد	مركز دراسات السلام- جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا
2-	د. عاطف آدم عجيب	مركز دراسات السلام- جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا
3-	أ. كمال منور	جامعة الامام المهدي

3-الاستبانة

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الداراسات العليا والبحث العلمي

مركز دراسات السلام

استبانة

مقدمة بغرض جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بأطروحة الدكتوراه للعام 2015م

بعنوان :

التخطيط التنموي ودوره في تحقيق السلام المستدام بالسودان

دراسة حالة) ولاية شمال دارفور– الفاشر ، 1956 –2014م)

اعدا الدارس : سعدالدين السيد محمد الطيب

اشراف البروفسير : سليمان يحي محمد

أرجو الإفادة بان كل البيانات أوالمعلومات التي تدلي بها لن تستخدم إلا لأغراض هذا البحث فقط ، كما ان سريتها سوف تكون مكفولة . عليه ليس مطلوب منك ان تسجل اسمك أو توقعه .

الرجاء الاجابة علي كل الاسئلة الواردة في هذا الاستبيان بصراحة وأمانة ودقة ، بوضع علامة ( ) أمام الاجابة التي تراها مناسبة في المربع المخصص لذلك.

نشكركم مقدما علي مشاركتكم وتعاونكم

سعدالدين السيد محمد الطيب

الاستبانة

القسم الاول:- المعلومات الشخصية

- النوع:

أ/ذكر ( ) ب/ انثى ( )

- العمر:

أ/أقل من 20 ( ) ب/ 21-40 ( ) ج/ 41-60 ( )

د/ 61 فأكثر ( )

- المستوى التعليمي:

أ/ خلوه ( ) ب/أساس ( ) ج/ثانوي ( )

د/جامعي ( ) هـ/فوق الجامعي ( ) و/غير ذلك ( )

- الحاله الاجتماعيه:

أ/ متزوج ( ) ب/اعزب ( ) ج/مطلق ( ) د/ ارمل ( )

- عدد افراد الاسرة:

أ/ 0-2 ( ) ب/ 3-6 ( ) ج/ 7-10 ( ) د/ 11- فأكثر ( )

●عدد الاطفال:

أ/ 0- 3 ( ) ب/ 4-6 ( ) ج/ 7 فاكثر ( )

●العمل :

أ/ اعمل ( ) ب/ لا اعمل ( ) ج/ غير قادر ( )

8. نوع العمل :

أ/ موظف( ) ب/ اعمال حرة ( )

9. عدد الذين يعملون في الاسرة :

أ/ كلهم ( ) ب/بعضهم ( ) ج/ احدهم ( ) د/ لا احد ( )

القسم الثاني:- المحاور:

●محور التنمية في ولاية شمال دارفور

الرقم	البيان	ممتاز	جيد جدا	جيد	وسط	ضعيف
1-	مستوى التنمية بالولاية قبل الحرب الاهلية بدارفور					
2-	مستوى التنمية بالولاية بعد الحرب الاهلية في دارفور					
3-	مستوى الامن بالولاية					
4-	سبل كسب العيش بالولاية					
5-	كفاءة الجهاز الاداري بالولاية					
6-	مدي استغلال الموارد بالولاية					
7-	مستوى البنية التحتية بالولاية					
8-	معدل الفقر بالولاية					
9-	مستوي دخل الفرد بالولاية					
10-	دور التنمية الشاملة في تحقيق السلام بالولاية					

●محور التخطيط التنموي الشامل بولاية شمال دارفور

الرقم	البيان	اوافق بشدة	اوافق	لااوافق بشدة	لا اوافق	لا ادرى
1	**ضعف التخطيط التنموي هو السبب الرئيس في النزاعات بالولاية**					
2	**هناك علاقة طردية بين ضعف التخطيط التنموي والنزاعات في الولاية**					
3	**اذا حدث حدث تخطيط تنموي شامل سيؤدي الي وقف النزاعات المسلحة بالولاية**					
4	**استغلال الموارد الطبيعية تمثل الركيزة الاساسية للتنمية بالولاية**					
5	**التخطيط التنموي الشامل يحد من الصراعات الاقليمية**					
6	**البنية التحتية هي العمود الفقري للتنمية بالولاية**					
7	**ضعف الاستقرار الامني بالولاية ادي الي عدم استقرار خطط التنمية الشاملة**					
8	**هناك ضرورة ملحة لبرامج تنمية اجتماعية ونشر ثقافة السلام بالولاية**					
9	**الصراعات القبلية يمكن تجاوزها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالولاية**					
10	**التخطيط التنموي الشامل يسهم في خلق الاسقرار بالوية**					
11	**االتخطيط التنموي الشامل يقلل من النزاعات ويساعد في بناء السلام بالولاية**					

- **محور العلاقة بين ولاية شمال دارفور والمركز**

الرقم	البيان	نعم	لا	محايد
1-	**ضعف المشاركة الحقيقية في السلطة منذ الاستقلال ادى الي ضعف التنمية بالولاية**			
2-	**هناك جهود كبيرة من حكومات المركز في سبيل تحقيق التنمية بالولاية**			
3-	**عدم انفاذ الخطط التنموية يعبر عن سياسة مقصودة من قبل المركز**			
4-	**سياسات الاقصاء والتهميش من الحكومات المتعاقبة علي الدولة هو السبب الاساسي في تفاقم النزاعات بالولاية .**			
5-	**انجاح الخطط التنموية يحتاج الي توفر الارادة من قبل المركز**			
6-	**علاقة الولاية بالمركز علاقة انتماء بينما علاقة المركز بالولاية علاقة تبعية**			
7-	**عدم التوزيع العادل للثروة ساهم في ضعف التنمية بالولاية**			
8-	**يعتبر حل الادارة الاهلية سبباً من اسباب تفاقم النزاعات بالولاية**			
9-	**يعتبر نظام الحواكير السائد بالولاية منذ سلطنة دارفور سبباً من اسباب النزاع**			
10-	**تجربة الحكم الفيدرالي اعطي الولاية فرصة كبيرة في التنمية**			
11-	**الصراع في دارفور انعكاس طبيعي للصراع الاثني السياسي في السودان**			

4- الخرط

خريطة جمهورية السودان